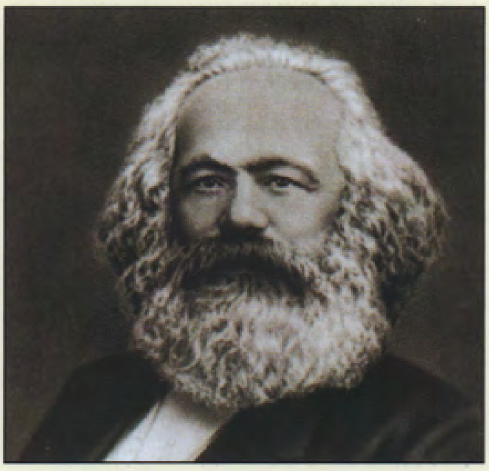

ما بعد ماركس؟

مكتبة بغداد
twitter@baghdad_library

د . فالح عبد الجبار

الفارابي

د. فالح عبد الجبار

ما بعد ماركس؟

دار الفارابي

twitter @baghdad_library

الكتاب: ما بعد ماركس؟
المؤلف: د. فالح عبد الجبار
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2010
ISBN: 978-9953-71-532-2

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً على موقع:
www.arabicebook.com

القسم الأول

في النظرية

twitter @baghdad_library

ماركس والدولة
النظرية الناقصة؟

مهدي، يا صديقي
إليك أهدي هذه الأوراق

هل هناك نظرية مكتملة عند ماركس عن الدولة؟ أعلم بيقين تام أن مجرد التفكير في طرح السؤال عن وجود نظرية محددة عن الدولة (لدى ماركس، أو انجلز، أو لينين) سيكون له وقع جارح، بل ربما يؤخذ بمنزلة الهرطقة.

فالدولة، عند ماركس، نقطة المبتدى ونقطة المنتهى. فانتصار نمط الإنتاج الرأسمالي، أو التشكيلة الرأسمالية التي كرس ماركس فكره لدراستها وتحليلها، يبدأ بالظفر السياسي للطبقة الرأسمالية، مثلما أن نهاية التشكيلة الرأسمالية، التي استشرف ماركس قربها الوشيك، يبدأ بتدمير الدولة الرأسمالية بالثورة الاجتماعية. لهذا السبب قلت إن الدولة هي نقطة المبتدى ونقطة المنتهى، مع كامل إدراكي أن الدولة، عند ماركس، متغير تابع، أي أنها ليست قائمة

twitter @baghdad_library

بذاتها، ولا تفسر بذاتها. بل هي نتاج التطور العضوي للرأسمالية، أنها جزء من البنية الفوقية للمجتمع، حسب تحليله.

أهمية الدولة في نظر ماركس، تكمن في أنها تمثل المنتوج النهائي للرأسمالية، إن جاز التعبير، أداة استمرارها، تنظيمها الأسمى، قوتها العاتية، ومعلم وجودها.

كما تنبع أهمية الدولة من كونها أيضاً أداة لتنظيم المجتمع الجديد، ووسيلة خلقه. أن ماركس هو منظّر التسييس بلا منازع، رغم الأهمية المركزية التي يضفيها على الاقتصاد، أي حركة نمط الإنتاج. ففي التحليل الأخير، ينبغي للطبقة العاملة أن تستولي على هذه الأداة، تحطمها، وتحل محلها أداة سياسية جديدة، كيما يتسنى إرساء الأساس لزوال المنظم الجديد (البروليتاريا) وأداته التنظيمية الجديدة (الدولة الاشتراكية)، أو اضمحلالها التدريجي.

الدولة، في تصور ماركس التاريخي تقف في نقطة النضج الحقيقي للرأسمالية، أي الظفر السياسي للطبقة الجديدة، مثلما تقف في نقطة انهيارها، وعليه فإن نمط الإنتاج الرأسمالي الناضج، مثلما رآه ماركس، يقف بين نقطتين سياسيتين: نشوء الدولة الرأسمالية من هنا، ودمارها من هناك. من هنا الأهمية الحاسمة لموضوع الدولة.

الواقع أن ماركس وضع منذ وقت مبكر، لبنات نقد وتحليل الدولة الحديثة. حسبنا في هذا الصدد الإشارة إلى: نقد فلسفة الدولة عند هيغل، ثم نقد فلسفة الحق عند هيغل (انظر مثلاً الكتابات المبكرة)، أو تحليلاته في «الايديولوجيا الألمانية»، التي

تتناول تاريخية الدولة، علاقتها بالمجتمع المدني، تفاعلها مع مالكي الثروة، بل مع شتى الطبقات، إلخ.

هذه الكتابات المبكرة تفصح عن نوايا ومشاريع تتناول الدولة الحديثة. إلا أنها، كما سنرى، بدايات مشاريع.

تحوّل مركز الثقل في أعمال ماركس من تحليل الدولة إلى تحليل «المجتمع المدني» (أي المجتمع الرأسمالي) بعد المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية، إلا أنه لم يتخل عن إفراد مكانة أساسية لتحليل الدولة.

ولتبيان هذه الحقيقة حسبنا الالتفات إلى خطط ماركس في مشروعه لدراسة التشكيلة الرأسمالية، على خطط كتابة «رأس المال».

هناك ما لا يقل عن 14 خطة مختلفة صيغت بين أيلول 1857 ونيسان 1868 حسب قول روسدولسكي (انظر المراجع).

الخطة الأصلية تتوخى تقسيم دراسة التشكيلة الرأسمالية كنظام عالمي (لا كدولة قومية محددة) إلى ستة مجلدات يتناول كل مجلد حقلاً محدداً على النحو التالي:

1 ـ رأس المال

2 ـ الملكية العقارية

3 ـ العمل المأجور

4 ـ الدولة

5 ـ التجارة الدولية

6 ـ السوق العالمية.

twitter @baghdad_library

تعرضت هذه الخطة الأصلية، القديمة نسبياً، إلى التعديل. فمثلاً إنّ العمل المأجور صار فصلاً من فصول الجزء الأول من رأس المال، مثلما أن الملكية العقارية بُحثت بحثاً مستفيضاً في الجزء الثالث منه. واندمجت البنود 1 و2 و3 فيما يُعرف الآن بالمجلدات الثلاثة لرأس المال[1].

هذا التعديل اختزل التقسيم السداسي إلى تقسيم رباعي على النحو التالي:

1 ـ رأس المال

2 ـ الدولة.

3 ـ التجارة الدولية.

4 ـ السوق العالمية.

من الواضح وضوح النهار أن مارس لم يتمكن من تغطية المواضيع 2 و3 و4، لا في النصوص المنشورة لرأس المال، ولا في المخطوطات[2].

أعطى ماركس الأولوية في عمله التفصيلي لتحليل نمط الإنتاج

---

(1) أفرد ماركس مجلداً آخر للنظريات الاقتصادية، نشر بعنوان: نظريات فائض القيمة (Theoren Uber den Mehrwert).

(2) تقع المخطوطات في 200 نسخة وتقدر بأربعة أضعاف حجم الغروندريسة (المخطط الأول للدراسات عن رأس المال)، كما يقدر متنها بنحو 5.1 مليون كلمة. (انظر مقدمتنا لكتاب: «ماركس، نتائج عملية الإنتاج المباشرة». الجزء المجهول من رأس المال، 1989، بيروت، ص 11 وما بعدها.

بتلك الغزارة الأخاذة، وذلك التنقيب الدقيق، المتأني، المركّب، معتمداً على منهجية تجمع تقاليد المدرستين الألمانية والإنجليزية، منهجية هيغل التاريخية النزعة إلى البناءات الكبرى (أي ما يدعى بـ grand narratives، حسب تعبير ليونارد)، ومنهجية بيكون التجريبية، المتفحصة لحالات مفردة، جزئية، كمقدمة لأي تعميم.

ولا حاجة إلى القول أن هذا العمل الذي تواصل من عام 1843 حتى عام 1883 استغرق جلّ الحياة الواعية لماركس، واستنفد معظم جهده النظري. ومن الواضح أن هذا الاستنفاد أو الاستغراق يعكس أولويات منهجية، أولوية تحليل «المجتمع المدني» (أي الرأسمالي) كلحظة مقررة وحاسمة، من أجل فهم المجال الآخر السياسي والحقوقي، أو الدولة إن شئتم. إن الانتقال من لحظة المجتمع إلى لحظة الدولة لم يكن غائباً قط عن ذهن ماركس، إلا أن الانتقال من هذه إلى تلك لم يتحقق في مجال البحث النظري، مع أنه كان ملازماً لتفكيره.

لقد نشرت أعمال ماركس وإنجلز الكاملة (طبعة MEGA الألمانية) في 52 مجلداً، تشكل المؤلفات الاقتصادية منها 17 مجلداً، أما الباقي فموزع على مؤلفات الشباب، والمباحث الفلسفية والتاريخية والسياسية، والمراسلات، علاوة على المقالات الصحفية الظرفية. وخلال هذه المجلدات برمتها لن يجد المرء أيّ نص مكرس للدولة، باستثناء نقد فلسفة الحق ونقد فلسفة الدولة لدى هيغل (1843).

ويقع هذا النص في نحو 70 صفحة من القطع الصغير (حجم

twitter @baghdad_library

طبعات بنجوين Penguine الشعبية) أو نحو 45 صفحة من القطع الكبير[3]. ويعود تاريخ كتابة هذا النص الهام إلى آذار ـ آب 1843.

ها نحن أمام حساب بسيط: 45 صفحة من 52 مجلداً.

أشرنا إلى أن الاستغراق في تحليل «لحظة المجتمع» كان أولوية منهجية، منعت ماركس من الانتقال إلى «لحظة الدولة» ثم، بعد هذا المستوى الوسيط، إلى اللحظة الأشمل: السوق العالمي.

نرى في هذا النقص (خارج حدود الأولويات المنهجية) ذلك التضاد المؤسسي، المستحكم بين محدودية الكائن البشري، والامتداد اللانهائي لوقائع التطور البشري.

رغم أن ماركس لم يضع أو لم يتسن له أن يضع نظرية واضحة، مشغولة، مفصلة في الدولة، فإنه قدم حشداً كبيراً من التعليقات، والانتقادات، واللذعات الهجائية، والتصورات والوقائع عن الدولة، وبخاصة الدولة الرأسمالية كما تطورت أمام ناظريه.

ليست هناك من وسيلة بالطبع لتسويغ الافتراض أن هذه الملاحظات كانت جزءاً من نظرية مكتملة الملامح سوى أن فسحة الزمن (أو «أمنا الطبيعة» حسب قوله) لم تسنح لتدوينها. لقد ذهب ماركس في رقاده الأبدي، ولن يسعنا أن نعلم، إلا في افتراضات درامية جديرة بخيال روائي، إن كان هذا هو الحال حقاً. ولا

---

(3) النص الكامل الذي وضعه ماركس في نقد فلسفة الدولة ثم نقد فلسفة الحق عن هيغل مع كتابات أخرى في كتاب مستقل بعنوان: «الكتابات المبكرة». (انظر فهرس المراجع).

يسعنا أن نعرف، بالطبع، إن كان ماركس سيحتفظ بملاحظاته وأحكامه المنشورة فيما لو تفرغ لدراسة الدولة بكامل الامتلاء الذي محضه لدراسة المجتمع الرأسمالي أم، كان سيعدلها في ضوء الوقائع التجريبية، أو السير الفعلي للتاريخ، الحكم الاول والأخير عنده. لكن ما نعلمه، جزماً، أن مثل هذه النظرية عن الدولة لم تكتب، والأبحاث الاولية عنها لم تكتمل.

أما تعليقات ماركس في كتاباته السياسية، وبخاصة ثلاثيته عن فرنسا[4] أو في نقد برنامج غوته، أو خطابه في اجتماع الأممية (لاهاي 1872)، أو رسائله، أو تعليقاته الكثيرة (لا يزيد التعليق أحياناً عن سطر أو سطرين)، فإنها، بمجموعها لا تشغل غير حيّز متناه في الصغر حقاً، حيّز ينبئ عن نوايا مقبلة.

ماركس والدولة: حقول الملاحظات

يلاحظ عدد من المفكرين الماركسيين المعاصرين، (ميليباند، هيرست، كارنوي وآخرون) أن ماركس خلّف لنا تراثاً عن الدولة لا يزيد عن «مجموعة غير منظمة» من التحليلات السياسية والفكرية، رغم أن نقد مفهوم الدولة الهيغلي (كما سنرى) شكل نقطة انطلاقه في دراسة الدولة كما في الفكاك من أسر هذا الفكر الهيغلي نفسه.

ويمكن، ابتغاء التبسيط، أن نقسم ملاحظات ماركس زمنياً إلى ثلاث مراحل:

---

(4) وهي: الصراع الطبقي في فرنسا، 18 برومير لويس بونابرت، والحرب الأهلية في فرنسا.

twitter @baghdad_library

1 ـ المرحلة الأولى هي مرحلة بداية النقد الهيغلي. النص الأساسي لهذه المرحلة هو: نقد فلسفة الحق عند هيغل، ونقد فلسفة الدولة. في هذه المرحلة تدور تحليلات ماركس في إطار فلسفي ـ تاريخي يمكن إيجازه في حقلين: الحقل الأول هو اشتقاق الدولة من المجتمع المدني، لا من الفكرة المطلقة. والحقل الثاني هو نقد انفصال المجتمع السياسي (الدولة) عن المجتمع المدني. وهما حقلان سيندمجان في ملاحظاته وتحليلاته اللاحقة عن الدولة. في هذه المرحلة يقع ماركس تحت تأثير فيورباخ الحاسم.

2 ـ المرحلة الثانية هي مرحلة تصفية الحساب مع الوعي الهيغلي ـ الفيورباخي، وعرض التصور المادي الجديد للتاريخ.

المرجع الأساسي لهذه المرحلة هو: «الايديولوجيا الألمانية» (1845 ـ 1846). ومن المفيد تبويب وفرز ملاحظات ماركس عن الدولة في هذا المؤلف، وهي أغنى مرجع مبكر من حيث كمية الملاحظات ونوعيتها.

نجد في «الايديولوجيا الألمانية» جمهرة ملاحظات وتحليلات عن الدولة موزعة في الشكل التالي:

1 ـ جوهر الدولة	8 ملاحظات.
2 ـ الدولة والانقسام الطبقي	4 ملاحظات.
3 ـ الدولة والبرجوازية	4 إشارات.
4 ـ الدولة والطبقة العاملة	1 ملاحظة.
5 ـ أصل نشوء الدولة	1 ملاحظة.
7 ـ الدولة ونظام المراتب الاقطاعية والطوائف الحرفية	1 ملاحظة.
8 ـ الدولة والمجتمع المدني	3 ملاحظات.
9 ـ الدولة في منظور الهيغليين الشباب	ملاحظتان.
10 ـ نقد وهم استقلال الدولة عند الهيغليين الشباب	4 ملاحظات.

هذه التعليقات والتحليلات والإشارات (بعضها فقرة اضافية وبعضها بضعة أسطر وإن تكن مرتبطة بسياق أوسع) تتمحور في أربعة حقول:

1 ـ الفقرات من 1 ـ 4 تتعلق بالدولة كأداة للسيطرة الطبقية بيد «البرجوازية».

2 ـ الفقرات 5 ـ 7 تتعلق بتاريخية الدولة ونشأتها في الحقبة الاقطاعية.

3 ـ الفقرة رقم (8) تتصل بالعلاقة بين الدولة والمجتمع ككل.

4 ـ الفقرتان 9 و10 تتركزان على النقد الفلسفي لمدرسة الهيغليين الشباب.

twitter @baghdad_library

نحن بإزاء أربعة حقول، يتميز الرابع منها بسجال ظرفي، سجال مع المدرسة الهيغلية يخدم في تأسيس التمايز الفكري عنها، وستضمحل أهميته لاحقاً، بعد هجرة ماركس إلى فرنسا وبلجيكا فإنجلترا، حيث سيواجه ظروفاً جديدة.

3 ـ المرحلة الثالثة ـ تغطي الفترة الثانية من نشاط ماركس، التي توصف عادة بالمرحلة الناضجة. في هذه المرحلة ينتقل ماركس من التركيز على السياسة إلى التركيز على المجتمع، ومن الفلسفة الى الاقتصاد السياسي. إنّ عملية العبور تبدأ بوادرها مع «العائلة المقدسة» و«الايديولوجيا الألمانية»، و«المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية». نقطة التحول تبرز، بلا مراء في «البيان الشيوعي»، ثم، تتوطد في «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، الاستهلال الكبير «لرأس المال».

في هذه المرحلة يبلور ماركس مفهومه للطبقة، كفاعل سياسي، وللسياسة كمظهر أو تجل للمصالح الطبقية، من هنا ضرورة تسييس الطبقة العاملة عنده، تنظيمها في حزب خاص لتمثل مصالحها الخاصة، من جانب، وليحلّل من جانب آخر الأزمات الدورية للرأسمالية (على أساس مثال إنجلترا) كمقدمة للانهيار التاريخي.

تبرز في هذه الفترة كوكبة من المفاهيم الجديدة. القاعدة والبناء الفوقي، الطبقات ككليات فاعلة، تناحر الطبقات، القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، التضاد المستحكم بين الاثنين، الازمات الدورية للرأسمالية، الحتمية التاريخية لموت هذه التشكيلة، تنظيم البروليتاريا في طبقة مستقلة، الإعداد للانقلاب

الثوري، إقامة دكتاتورية البروليتاريا، زوال الطبقات واضمحلال الدولة.

في إطار هذه الكوكبة من التصورات سيعيد ماركس صوغ تصوراته السابقة عن الدولة. إلا أن هذه التصورات لن تسقط بعض الاستنتاجات القديمة من المرحلة الهيغلية، لكنها ستغتني بوقائع التجربة التاريخية، الاوروبية.

تتوزع ملاحظات ماركس على ثلاثة حقول من المفاهيم الأساسية عن الدولة:

1 ـ الحقل الاول يقوم على مفهوم الدولة كأداة للهيمنة الطبقية والقمع الطبقي، أداة لضمان ملكية ومصالح الرأسمال ضد العمل، لجنة لتسيير شؤون البرجوازية، العنف المنظم للرأسمال من أجل اخضاع العمل. إنها نتاج التناحرات الطبقية للرأسمالية والقوة الناظمة لها.

إن هذا المفهوم المركزي يتفرع عن جملة من المفاهيم الثانوية، التابعة، منها نقد فكرة حياد الدولة، أو نقد تمثيلها للمصالح العامة، أو نقد التدابير الانتخابية، أو نقد فكرة المساواة الحقوقية ـ السياسية.

إن ماركس عدو الدولة اللدود، وداعية زوالها[5].

2 ـ الحقل الثاني يقوم على مفعهوم آخر، يرى أن الدولة

---

(5) انظر مثلاً: الايديولوجيا الألمانية، البيان الشيوعي، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي.

twitter @baghdad_library

كمؤسسة مستقلة عن المجتمع المدني، بل تصبح سيدة له، قوة مهيمنة عليه[6].

3 ـ الحقل الثالث يقوم على مفهوم جديد يؤكد تاريخية الدولة، أي يؤكد خصوصية كل دولة في التطور بفعل اختلاف الثقافات، والجماعات الإثنية، والعوامل التاريخية المختلفة[7].

إن الحقل الأول هو التصور المركزي الأساسي الذي بلوره إنجلز أولاً، في ضوء تحليله للتجربة الشارتية في إنجلترا. وقد تبناه ماركس ورسخه، كما أشرنا، في «الإيديولوجيا الألمانية» و«البيان الشيوعي» وفي «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي».

بيد أن تجربة فرنسا (18 برومير فالكومونة) قدمت لماركس معطيات جديدة أعادته إلى إحياء جانب من منطلقاته السابقة، أي الحديث عن استقلال الدولة عن المجتمع ككل بوصفها قوة مهيمنة عليه. كما أن التجربة العملية لحركات الطبقة العاملة قادته إلى التحول من النموذج الكلي (الدولة بعامة) إلى الحالات الجزئية (بريطانيا، فرنسا، هولندا، إلخ) مفسحاً المجال لرسم خط بياني خاص لتطور كل دولة على انفراد، مما يعني أن الدولة لم تعد تُشتق مباشرة من نمط الإنتاج. لم تعد الدولة (نموذج بونابرت) خاضعة لطبقة واحدة (أحياناً تخضع لفرد واحد)، كما لم تعد ثابتة البنية.

---

(6) انظر مثلاً: 18 برومير لويس بونابرت.

(7) خطاب ماركس في لاهاي (1872)، وكذلك ملاحظاته في المجلد الثالث من رأس المال.

وبالطبع فإن هذه التمايزات في تشكّل الدولة تخضع لمنطق مشترك: إنها تجري في إطار التشكيلة الرأسمالية الأوروبية المعاصرة لماركس.

بناء عليه فإن الحقل المركزي (الأول) حقل نسبي تماماً، من حيث تعيين «جوهر» الدولة، وهو حقل نسبي أيضاً من حيث تعيين «بنية الدولة»، وهو نسبي كذلك من حيث اختزال الدولة إلى «نتاج» لنمط الإنتاج، أو اشتقاقها من هذا النمط وحده.

ماركس ومونتسكيو

تعتمد تحليلات ماركس وملاحظاته على وقائع تجريبية ملموسة، فهذا هو صلب وأساس منهجه في البحث. حسبنا التذكير بأن مراجع «رأس المال» ناهزت العشرة آلاف مرجع ووثيقة.

لكن هذه التحليلات لا تتميز في كونها ملاحظات غير منسقة في نظرية خاصة بالدولة، فحسب (كما أشرنا) بل أنها ذات محدودية أخرى، زمانية ومكانية.

لا ريب في أن ماركس درس دراسة مستفيضة تاريخ ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، بما في ذلك تطورها السياسي، وبوجه أدق تطور الدولة.

إن تعميماته وملاحظاته تعتمد أساساً على هذه البلدان. بتعبير آخر إنها تعتمد على جزء من التجربة الأوروبية المعاصرة لها.

وماركس نفسه يعترف، بتواضع العالم، أنّ دراساته عن الدولة محدودة تماماً. وهذا ما نراه في نقاشه مع الحركة العمالية في

twitter @baghdad_library

هولندا (مؤتمر الأممية في لاهاي 1872) حيث يؤكد أنه يجهل خصائص الدولة وتطورها في هذا البلد، ولا يستطيع أن يقرر إن كانت الثورة البروليتارية قابلة للتحقيق بوسائل الاقتراع العام (كما في إنجلترا) أم بوسائل العنف، كما يتوقع لها في بعض بلدان القارة (فرنسا أساساً).

الميزة الأخرى لتعميمات ماركس أنها محدودة من حيث الزمان أيضاً. فهي تتمحور بدرجة أساسية على القرن التاسع عشر.

مثل هذه المحدودية في رقعة المكان والزمان تجعل أي تعميم ناقصاً. فالاستدلال (induction) الفكري، أي استخلاص مفهوم عام من حالات فردية، لا يتحقق، كما رأى أرسطو، إلا بعد الفراغ من معاينة كل الحالات الفردية. ولربما لهذا السبب بالذات أدار أرسطو ظهره إلى الاستدلال (induction) باعتباره محالاً منطقياً. ولربما لهذا السبب بالذات أحيت الفلسفة الإنجليزية على يد فرنسيس بيكون، مبدأ الاستدلال المنطقي ارتباطاً بالنزعة التجريبية، أي دراسة الحالات الجزئية.

من المفيد هنا أن نقارن نماذج ماركس بنماذج مونتسكيو. مرد هذا الاختيار أن مونتسكيو هو أحد المنابع الأساسية لفكر هيغل السياسي الذي تعلق به ماركس، نقداً أو قبولاً، كما أن مونتسكيو هو خير مرجع كلاسيكي للنظم السياسية المقارنة.

يعتمد مونتسكيو في نظريته الحقوقية ـ السياسية (روح الشرائع) مقارنات تاريخية ـ حضارية ـ جغرافية واسعة، مرنة، ومركّبة.

معروف أن منطلق مونتسكيو هو النظرة الحقوقية، أي دراسة القوانين.

إنه يرى، أي مونتسكيو، في القوانين أو الشرائع «عقل الإنسان» التي ستتحول إلى «العقل» أو «الفكرة» الهيغلية لاحقاً.

ونراه ينظم دراسة الحقوق من الأعلى إلى الأدنى. وهناك أولاً القانون الطبيعي (الناشئ عن تركيبنا ككائنات طبيعية)، (حق السلم، حق الاغتذاء، حق الوصال الجنسي).

هناك ثانياً القانون الوضعي، وهو يتمايز إلى حقول شتى: حق الأمم (العلاقات بين الدول) الحق السياسي العام (الحكمة البشرية التي تتأسس عليها كل المجتمعات) الحق السياسي الخاص المميز لكل مجتمع (علاقة الحاكم بالمحكوم) الحق المدني (علاقة مواطن بآخر، أي العلاقات الاجتماعية)، والحق المنزلي (الأسرة).

ولو قلبنا التسلسل لتشكلت عندنا السلسلة التالية: الأسرة، المجتمع المدني، المجتمع السياسي (الدولة)، النظام الدولي. وهو بنيان فلسفة الحق نفسه عند هيغل كما سنرى.

بعد تحديده لمفهوم القانون (أو الشرائع) الوضعي باعتباره «عقل الإنسان»، يبدأ مونتسكيو بحثه في اسشتقاق القوانين من «طبيعة الحكومة» أو حسب تعبيره «مبدأ كل حكومة»، فهو العنصر الحاسم، والمنبع الأصلي الذي تتفرع عنه المسارب الأخرى، سواء نزولاً إلى المجتمع فالأسرة والفرد، أم صعوداً إلى العائق بين الدول.

إن شكل الحكم (شأن روح الشرائع) يتحدد بمركّب عوامل متنوعة: خصائص الشعب المعني (الاخلاق، العادات، الدين)، ثم سبل عيشه (أو نمط الإنتاج المحدد: زراعة، صيد، رعي،

twitter @baghdad_library

تجارة)، ثم الخصائص الطبوغرافية (المناخ، تضاريس الأرض، الموقع)، ثم مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي، ـ حجم الثروة، عدد السكان) إلخ. وسيجد في هذا التعيين المركّب من حتمية ثقافية، وحتمية جغرافية، وحتمية اقتصادية، منبعاً لتعيين تنوعات هائلة في نظم الحكم، ومبادئه، وبناه المؤسساتسة، وتقاليده، وقواه الاجتماعية. إن نظام العلاقات الضرورية التي يطلق عليها اسم الشرائع، تندغم عنده، شأن بنية الدولة، في كل الأبعاد المذكورة.

يجد دارس مونتسكيو أن لديه حشداً من الدول يغطي القارات، أميركا، فرنسا، انجلترا، اسبانيا، السويد، روسيا، هولندا، ايطاليا، تركيا، اليابان، الصين، افريقيا، أو التاريخ: روما، أثينا، بابل، قرطاجة، الآشوريون، أسبارطة، إلخ.

لكنه يركز على خمسة نماذج أساسية: الجمهورية الرومانية ودولة المدينة الإثينية، الامبراطوريات الاستبدادية الشرقية (تركيا العثمانية)، النظام الملكي الفرنسي، النظام الملكي البريطاني.

يبدأ تنميط مونتسكيو للدولة من حيث أشكال الحكم: جمهوري، ملكي، استبدادي. ثم يعمل على توسيع هذا التنميط الأساسي بتنميطات ثانوية من أسلوب الحكم (ديمقراطي، أرستقراطي)، إلى المبدأ الأساسي للحكم، إلى أشكال تنظيم المؤسسات في الدولة (فصل إو دمج السلطات)، إلى أشكال التنظيمات الوسيطة الواقعة بين الدولة والمجتمع، والطبقات التي تشغل هذه المواقع.

وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه الدراسات المقارنة يمكن القول أنّ المقايسات والمقارنات ذات ثلاثة أبعاد.

البعد الأول هو البعد الحضاري، أي المقارنة بين الدولة في الشرق والدولة في الغرب.

والبعد الثاني بعد تاريخي، هو مقارنة أوروبا الحديثة (في زمانه) بماضيها، بروما القديمة أو أثينا.

أما البعد الثالث فيعتمد مقارنة داخلية إن جاز التعبير بين النموذج الفرنسي والنموذج البريطاني، المتمايزين مؤسساتياً واجتماعياً واقتصادياً، وإن كانا يندرجان في نمط «المجتمع التجاري» أي المجتمع الرأسمالي الحديث.

ورغم الطابع الحقوقي في سِفْر مونتسكيو، فإنه يقدم نظرة أرحب إلى الدولة، وبخاصة بعدها المؤسساتي وعلائقها بمختلف الطبقات. وأن هذه الأبعاد نفذت، في حدود، إلى معالجات هيغل.

لكن ما يهمنا في هذا الصدد، الالماح إلى سعة وشمول نظرة مونتسكيو إلى تنوع الدول، وضيق ومحدودية تنميط الدولة، المختزل في كلاسيكيات ماركس.

نعود إلى حيث انطلقنا.

لم يترك لنا ماركس إرثاً كافياً في مجال دراسة الدولة، بل خلّف حقولاً فارغة، تتعلق بتشكل الدول الحديثة في أوروبا، أو في الشرق: اليابان، مصر، تركيا العثمانية. لقد عاصر ماركس ثورة الميجي اليابانية، واطلع على إصلاحات محمد علي، وكانت التنظيمات العثمانية الأولى قد بدأت في حياته.

لكن عينه بقيت لصيقة بأوروبا، بل بدولها الأرأس: فرنسا، بريطانيا، المانيا، رغم إشاراته المهمة لنمط الدولة في الشرق

twitter @baghdad_library

القائم على غياب الملكية الخاصة للأرض، معزياً ذلك إلى ظروف المناخ وطبغرافية الأرض (حتمية مونتسكيو الجغرافية؟) وخضوع المنتجين للدولة بوصفها المالك والحاكم (فرضية نمط الإنتاج الآسيوي).

الوظائف الغائبة: ماركس وهيغل

أشرنا فيما سبق إلى الحدود المعينة التي تناول فيها ماركس الدولة: الإطار الأوروبي، والقرن التاسع عشر؛ وينبغي الآن أن نتناول حدود معاينة ماركس لوظائف الدولة وبنيتها في هذا الإطار عينه.

إن مبضعه التحليلي ينصب على الوظائف القمعية للدولة بعامة، وظائفها في لجم الصراع الطبقي وضبطه، ودرجة خضوعها لقوة المال ممثلاً بالطبقة الجديدة (الرأسمالية أو البرجوازية). كما يعاين ماركس الانفصال، المدمر برأيه، بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (فكرة هيغل المستعارة من آدم سميث) أو انفصال النواب عن ممثليهم. كما يركز نار نقده على ضيق حق الاقتراع العام، من جانب، مثلما يتطلع إلى استثمار هذا الحق وسيلة للانقلاب الاجتماعي حيثما يشكل العمال أغلبية الأمة، من جانب آخر.

وأصيب ماركس بعدوى النقد الرومانسي الألماني لمبدأ فصل السلطات (مونتسكيو) وأهميته، بل ضرورة تطويره، فنراه يدعو إلى دمج السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة الثورية المقبلة،

مكرراً صدى فكرة هيغل عن إعادة وحدة المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وإن يكن هيغل يربط هذه الوحدة بوجود المجتمع المدني المحزب، بينما يربط ماركس هذه الوحدة بتدمير المجتمع المدني، وإلغاء تعارضاته، شرطاً مسبقاً لوحدة الاجتماعي والسياسي[8].

إن دراسات ماركس لا تتناول كثرة من الحقول التي تظل فارغة مثل أفواه مفغورة. ويمكن ذكر أبرز هذه الفراغات:

1 ـ دور الدولة في بناء الأمة، عملية المطابقة بين الحدود الاثنية للأمة والحدود السياسية للدولة.

2 ـ دور الدولة الثقافي، وظائفها في مجانسة اللغة، وتوطيد الثقافة العليا الموحدة، وخلق نظام التعليم الحديث.

3 ـ وظائف الدولة كمالك ومنتج (مثال الميجي ـ اليابان، أو المانيا، ق 19).

4 ـ أشكال المؤسسات لتنظيم العنف المشروع (الجيوش)، وظروف خضوعها للمؤسسات السياسية المدنية أو جموحها عنها.

5 ـ دور الدولة كفاعل مستقل في التاريخ العالمي.

هذه فراغات مؤكدة؛ فراغات لا يزال الفكر النظري السياسي ـ التاريخي يُعمل فيها محاولاً البحث والتنقيب، وهي تشي بسعة هذا الحقل وتعقيده. مع ذلك لم تكن هذه القضايا غائبة عن مجال

---

(8) إن هذا الدمج للسلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية، وإزالة المنظمات الاجتماعية الوسيطة بين الفرد والدولة أنجب ديكتاتورية موظفين، تعمّر طويلاً، كما نعرف بالتجربة التاريخية.

twitter @baghdad_library

الرؤية في الفكر الأوروبي. ولقد تناول هذه الجوانب وغيرها حشد من المفكرين السابقين لماركس[9]. بل إن بعض الباحثين الماركسيين وغير الماركسيين الأوروبيين المعاصرين يعجب من اغفال ماركس لدور الدولة في تكوين الامة، وهو المعروف ببصيرته الثاقبة في التقاط أدق التفاصيل في الحقل الاجتماعي والسياسي، رغم أن القرن التاسع عشر كان يعد عصر نهوض القوميات، عصر الصراع المحتدم للمطابقة بين الحدود الإثنية والحدود السياسية التي نسميها ظاهرة تكوين الأمم القومية nation-states.

أشرنا في مطلع ورقة البحث هذه إلى عاملين: عامل منهجي أعطى ماركس بموجبه الأولوية لتحليل بنية المجتمع بوصفها العنصر الحاسم والمقرر. وعامل آخر بيولوجي ـ معرفي: قصر آماد حياة الكائن البشري وسعة أو لا تناهي حقل المعرفة.

ينبغي الآن أن نوسع العوامل إلى المناخ الفكري والاجتماعي:

يُرجع بعض الباحثين قلة اهتمام ماركس بتشريح الدولة إلى تقاليد عصر الأنوار. وحسب ايسايا برلين، فإن مفكري عصر الأنوار افترضوا أن الولاءات والنزاعات القومية ستزول لا محالة بتقدم العقلانية والليبرالية والمنافسة الحرة.

وعليه كانت الدولة ـ القومية، في نظرهم، مرشحة للأفول،

---

(9) حسبنا ذكر جان بودان، سيزار بيكاريا، ميكيافيلي، هوبز، غروشيوس، لوك، سميث، مونتسكيو، هيغل، توكفيل، بورك وغيرهم.

وقد ورث ماركس هذا التفاؤل بقرب زوال الدولة، الذي تعزز بثقته أيضاً في قرب الثورة العالمية، ونشوء نظام عالمي، أممي، عمالي[10].

ينضاف إلى تقاليد عصر الأنوار، طبيعة حياة ماركس، نعني ضعف جذوره في وطنه المانيا، إن لم يكن بفعل انحداره الديني (وهذا وارد جزئياً) فبفعل انخلاعه اللاحق، واضطراره إلى الهجرة. إن عالم المهاجرين الثوريين كوزموبوليتي بالضرورة، من حيث تعدد اللغات وتعدد الثقافات والأديان الذائبة في أخوة كونية، بدت له ممكنة على نطاق أوسع يتجاوز النخب الراديكالية المقلوعة.

هناك حزمة ثالثة من العوامل يضيفها بيلزنسكي تتعلق بطريقة وظروف وحدود قراءة ماركس لهيغل، وبالذات قراءته لفلسفة الحق. معروف أن ماركس أعاد قراءة منطق هيغل، وهو في الخمسين، إلا أنه لم يعد إلى ما كتبه عن هيغل يوم كان في الخامسة والعشرين (1843)، وهي القراءة الأولى والأخيرة لمرجعه الأهم عن الدولة.

ومن المفيد، بل من الضروري، الاطلالة على هذه القراءة

---

(10) من مفارقات الساعة أن الليبرالية الجديدة تحيي ظاهرة «العولمة» أو قلْ تفسيرها على أنها بشير بزوال الدولة القومية، بينما يرد اليسار الراديكالي على هذه بالدفاع عن «الدولة القومية» أو الدعوة لترسيخها كأداة لمواجهة الزحف العالمي للأسواق المفتوحة (اقرأ الرأسمال العالمي غير المقيد بسوق قومية).

twitter @baghdad_library

التي تحوي، حسب اعتقاد الكثيرين، تفسيرين لنظرة ماركس الناقصة.

كتاب «فلسفة الحق» هو جماع نظرية هيغل السياسية، التي يمكن وصفها بأنها نظرية تاريخية ـ حقوقية ذات نزعات دستورية ـ جمهورية، حيث يتتبع هيغل آثار نشوء الدولة من الأسرة، انحلال الأسر إلى نشوء المجتمع المدني، واحتدامات وتعارضات هذا الأخير، وصولاً إلى نشوء الدولة، وتطور الدولة بصفتها أمة، ودور الأمم في التاريخ العالمي.

هذا التخطيط الموجز، المبسط إلى أبعد الحدود، يرمي إلى وضع إطار واضح لما سيلي من عرض.

يقع كتاب «فلسفة الحق» في 270 فقرة، مبوباً على الطريقة الكلاسيكية للأبحاث العلمية عصر ذاك. وتتوزع هذه الفقرات إلى ثلاثة فصول رئيسية على النحو التالي:

الموضوع	رقم الفقرات
1 ـ المقدمة	1 ـ 33
2 ـ الحق المجرد (الفصل الأول)	34 ـ 104
3 ـ الأخلاق (الفصل الثاني)	105 ـ 141
4 ـ الحياة الأخلاقية (الفصل الثالث)	142 ـ 370
(الأسرة، المجتمع المدني، الدولة)	

يقع الموضوع الذي يعالجه ماركس في نقده لهيغل ضمن الفصل الثالث، الذي يتوزع على النحو التالي:

الموضوع	رقم الفقرات
I ـ الأسرة (وانحلالها)	181 ـ 158
II ـ المجتمع المدني	256 ـ 182

(نظام الحاجات، العمل، رأس المال والانقسامات الطبقية، مؤسسات القانون، المحاكم، النقابات والاتحادات، الشرطة)

III ـ الدولة	259 ـ 257
أ ـ الدولة الدستورية	271 ـ 260
أ ـ 1 ـ الدستور داخلياً	274 ـ 272
1 ـ العرش	286 ـ 275
2 ـ السلطة التنفيذية	297 ـ 287

3 ـ السلطة التشريعية	320 ـ 298
أ ـ 2 ـ الدولة كحامل للسيادة إزاء الدول الأخرى	329 ـ 321
ب ـ القانون الدولي	340 ـ 330
ج ـ التاريخ العالمي	360 ـ 341

وفق هذا التبويب، يقع العرض النظري لفلسفة هيغل في الدولة بين الفقرات 158 ـ 360، أي 202 فقرة، هذا إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية عضوية، أي نشوء الدولة من صلب المجتمع

twitter @baghdad_library

المدني، مثلما أن المجتمع المدني نشأ من صلب انحلال الأسر. أما تحليل بنية الدولة ووظائفها بذاتها فيقع في الفقرات 257 ـ 360، أي بنحو 103 فقرات.

نقد ماركس لهيغل يتناول الفقرات 261 ـ 311، أي نحو 50 فقرة، تغطي ربع العرض النظري العام عند هيغل، ونصف عرضه المباشر للدولة، وهو يتركز على بنية الدولة كمؤسسات، أو حسب تعبير أحد الباحثين المجريين (من أتباع لوكاتش) أن ماركس درس «جهاز الحكم»، أي الحكومة، ولم يدرس الدولة عند هيغل.

أين يتركز نقد ماركس لهيغل؟ تركز ملاحظات ماركس النقدية، النافذة، في اتجاهين. الأول نقد المنهج المثالي، أي ما يسميه ماركس قلب الذات إلى موضوع، والموضوع إلى ذات، قلب الحامل والمحمول، إحلال الواحد محل الآخر، تحويل الجوهر إلى عرض، والعرض إلى الجوهر. مرد هذا أن منهج هيغل، حسب تعبير ماركس، غارق في الصوفية البانثائية (وحدة الوجود) المنطقية، النزعة الصوفية اللانقدية، والنزعة الموضعية اللانقدية، أي باختصار نقد الفلسفة التأملية.

الاتجاه الثاني لمعالجة ماركس ينصب على موضوعة انفصال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، انفصال المالك (في المجتمع المدني) عن المواطن (في المجتمع السياسي = الدولة)، انفصال عالم الحاجات والإنتاج عن عالم الحقوق السياسية. يسلط ماركس نيران نقده على بناء الوحدة المصطنعة، عند هيغل، بين الاثنين. فالدولة تبدو له بمثابة استلاب، إنها ليست الفكرة متجسدة، إنها ليست مشتقة من الفكرة المطلقة، إنها ليست العام الذي يوحد في جوفه الجزئي، إنها الاستلاب متجسداً.

سيحتفظ ماركس بهذه الموضوعة الهامة في نقده للدولة الحديثة ويطورها في تحليلاته السياسية لعدد من الحالات الملموسة.

خلاصة نقد ماركس أن الأولوية المقررة في نشوء الدولة تنبع من المجتمع المدني، وثانياً، إن الانفصال بين المجتمع المدني والدولة ينبغي أن يجد سبيله إلى الحل.

إن فلسفة هيغل السياسية، كما يلاحظ بيلسينزكي، تقوم على أربعة عناصر أساسية هي:

1 ـ مفهوم المجتمع المدني كمظهر هام وفريد للدولة الحديثة.

2 ـ مفهوم الدولة كجماعة سياسية أو أمة منظمة سياسياً.

3 ـ مفهوم التاريخ العالمي بوصفه مسار تشكّل ونمو، وسقوط وانحلال الجماعات الأساسية (الأمم).

4 ـ مفهوم التحقق الذاتي للوعي والحرية من خلال نشاط الأفراد في الأمم وتفاصل الجماعات السياسية (كأمم) في الزمان والمكان.

في هذا الضوء أخذ ماركس عن هيغل الحقل الأول (مفهوم المجتمع المدني)، ونبذ الحقول الثلاثة الأخرى.

يرجع هذا الموقف إلى المناخ الفكري وظروف كتابة كل من «فلسفة الحق» ونقد ماركس لهذا الكتاب.

كان ماركس، كما أسلفنا، في الخامسة والعشرين حين وضع هذا النقد، وكان قد كتبه تحت تأثير فيورباخ أساساً. (هناك من يذكر تأثير الكونت البولوني أوغست سيوكوفسكي)، وتركز المدرسة الفيورباخية على نقد صوفية ومثالية هيغل، مثلما تركز على جبنه وتراجعه السياسي بوجه الدولة البروسية.

twitter @baghdad_library

والملاحظ في هذا الصدد أن هيغل وضع نصين مختلفين عن فلسفته السياسية. النص الأول هو سلسلة محاضراته عن «القانون الطبيعي وعلم الدولة» التي ألقاها في الفصل الدراسي شتاء 1818 ـ 1819. وفي هذه المحاضرات يعلن هيغل، جهاراً، انحيازه إلى الشكل الجمهوري، الديمقراطي والدستوري من الحكم. ولدى الإعداد لنشر الكتاب ربيع 1820، صدر ما يعرف بـ«مرسوم كارلزباد»، في فترة عودة العروش الأوروبية (بعد هزيمة نابليون)، الذي فرض رقابة صارمة على الجامعات، وأعاد نشر فكرة أن سيادة الملوك أصيلة، غير مشتقة! رضخ هيغل، صاغراً، لهذا التحول وحذف كل الفقرات التي تفصح عن نزعات دستورية أو جمهورية مباشرة. زد على هذا أنه وسّع المسودة الاصلية للمحاضرة (وتقع في 121 فقرة) وأعاد صياغة أسلوب العرض، ممعناً في طابعه التجريدي. لهذا السبب اعتبره الكثير من معاصريه كتاباً نما في حقول الخنوع والذل.

عدا عن المناخ الفكري، المؤثر بلا شك، هناك انعدام للتناسب بين عرض المجتمع المدني، عند هيغل، وعرض الدولة كجماعة قومية محددة. وهذه نقطة هامة لا يمكن إغفالها.

يستعير هيغل الفلسفة الاقتصادية (سميث وآخرين) لوصف وتحليل المجتمع المدني كنظام عام، مجرد، الفاعل فيه هو الإنسان (أو الفرد) المجرد، والفعل فيه يتركز على نظام الحاجات: المأكل، الملبس، المشرب، الذي يخلق شبكات معقدة من تنظيم وتقسيم العمل والإنتاج والتبادل والحقوق، والمؤسسات الاجتماعية الناظمة لهذه النشاطات.

يكرس هيغل لهذا الجانب العمومي (العمل، الحاجات، الحقوق، إلخ) الحيز الأكبر من مؤلفه.

لكن للمجتمع المدني مظهراً آخر، خارج حدود العمومية المجردة للإنسان الاقتصادية (العالمي؟) هو مظهر المجتمع القومي المحدد، المتميز بثقافة ولغة وتاريخ محدد، تلغي العمومية المجردة أو تضفي عليها طابعاً جديداً.

هذه الازدواجية المميزة للمجتمع المدني، التي يقرها هيغل (خلافاً للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية) لا تبرز عنده إلا في إشارة وجيزة (الفقرة 209 من فلسفة الحق)، حسب قول بيلزنسكي: فهيغل هنا يحذّر من أن صورة المجتمع المدني كنظام شامل للحاجات، لا تشكل سوى نصف الحقيقة، لأن الإنسان ليس مجرد عضو في مجتمع مدني مؤلف من المنتجين والمستهلكين المتعاقدين، بل هم أيضاً أفراد جماعة قومية محددة قائمة في إطار سياسي معين، وبناء عليه، يخلص بيلزنسكي، إلى أن هيغل يرى أن المجتمع المدني والجماعة السياسية القومية هما مظهران متعارضان، شكلان اجتماعيان متضادان ومترابطان ديالكتيكياً، للظاهرة الواحدة عينها.

هذه الفكرة الهيغلية، الحاسمة إلى حد كبير، تكاد أن تكون مهملة في سياق فلسفة الحق. ورم أنها تشكل الوجود الثاني، الأصح للتعبير، للمجتمع المدني، فإن نصيبها من التحليل يكاد أن يكون عابراً، وهذا الخلل يرجع إلى هيغل نفسه.

هذا الخلل الهيغلي من العرض (إن جاز قول ذلك) تعزَّز أكثر بالحذف من جانب ماركس. وكما أشرنا من قبل، فإن ماركس

twitter @baghdad_library

يقطع نقده، في الواقع، عند الفقرة 311 من كتاب فلسفة الحق، ولا يمضي أبعد من ذلك لاستكمال نقده (تقريظاً أو اعتراضاً) لبقية الفقرات التي تتحدث، بعدئذ، عن الدولة كاملة، والدولة كجماعة قومية، ودورها في التاريخ العالمي.

هذا الحذف حكم على معالجة ماركس التالية بالاختلال. وتعزز ذلك، لاحقاً، بمؤثرات فلسفة الأنوار (زوال الدولة)، أو باستنتاجاته الخاصة من أن الثورة العالمية وشيكة، وأن الدولة الحديثة ستنطلق في مسارها المحتوم إلى الاضمحلال.

إزاء الفراغ الناشئ تلقت الماركسية محاولتين كلاسيكيتين للإضافة: الأولى من إنجلز لتغطية الحقل التاريخي، والثانية من لينين، التي ركزت على الحقل الأول (الدولة كأداة قمع طبقي).

تاريخية الدولة: إنجلز

يُعدّ كتاب إنجلز «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» النص الكلاسيكي الوحيد المكرس لموضوع الدولة.

معروف أن إنجلز يؤكد، منذ السطر الأول لمقدمة الطبعة الأولى (1884)، أنه يضع هذا الكتاب بمثابة «تنفيذ لوصية» ماركس، مؤكداً بذلك الطابع غير المنجز المشروع على يد صاحبه الأصلي.

الكتاب، إذن، هو مسعى لسدّ الفراغ النظري الذي خلّفه ماركس.

تتركز بؤرة الكتاب في الجانب التاريخي، أي دراسة الشروط التاريخية لنشوء الدولة في العالم القديم: أثينا، روما، الجرمان.

يعتمد إنجلز على الانجازات المتحققة (المحدودة بالطبع) لعلم

تاريخ الاثنوغرافيا المقارنة عهد ذاك، فيغرف بإحاطة من معين أبرز المؤلفات والمؤلفين في زمانه: مورغان (المجتمع القديم)، تايلور (أبحاث في تاريخ البشرية البدائي)، ليبوك (أصل الحضارة) مالكنيان (الزواج البدائي)، ياهوفن (حق الأم)، ماورر (نظام المدينة)، طولون، مومسن، وآخرون؛ هذا إضافة إلى استقرار محدود لبعض جوانب الميثولوجيات القديمة والمدونات المتاحة، من نصوص حقوقية أو أدبية.

بتعبير آخر، يقتفي إنجلز منهج ماركس في دراسة وتمحيص الوقائع التجريبية بهدف تحليلها واستخلاص ترابطاتها، مدركاً الطابع المحدود لهذه المعطيات في علم ما زال يحبو في طفولته الأولى.

ونراه يشير في مقدمة الطبعة الثانية إلى مدى تطور هذا العلم خلال السنوات السبع الفاصلة بين الطبعتين (1884 ـ 1891)، واضطراره إلى إدخال «إصلاحات وتعديلات» و«إعادة نظر» كيما يأخذ «حالة العلم» بالاعتبار.

الفرضية الأساسية في هذا الكتاب الكلاسيكي تربط نشوء الدولة ببروز الانقسامات الطبقية إثر نشوء الملكية الخاصة، ونموها إلى تناحرات طبقية في طور التعين من تطور القوى المنتجة داخل مجتمع القبائل المتحدة في المدينة الكلاسيكية.

يدرس إنجلز تفاصيل نشوء الاتحادات القبلية والعشائرية، ثم بدء هذه الاتحادات في الانحلال، وتحول الرئاسة العشائرية، بالتدريج، إلى «مؤسسة سلطة»، أي إلى أجهزة دولة منفصلة عن الجماعة.

إن التفاصيل أخاذة حقاً، وبخاصة تلك التي تتعلق بنشوء

twitter @baghdad_library

زعامة القبيلة، وتمثيل القبائل في القوة العسكرية الموحدة للاتحادات ما فوق القبلية، ثم انفصال هذه المؤسسات التدريجي، واستقلال الوظائف الإدارية والعسكرية عن بقية النشاطات، واحتكارها في أي عوائل معينة تتحول إلى ارستقراطية. لسنا في باب عرض هذا الكتاب الكلاسيكي، بل في معرض التذكير بخلاصة فكرته.

تتركز أهمية هذا المؤلف الكلاسيكي في تحليل حقل تاريخي هام لنشوء الدولة، إلا أنه، في آخر المطاف، حقل محدود تجريبياً، من حيث إطاره المكاني، إذ يقتصر على أوروبا الغربية، ومن حيث إطاره المعرفي إذ يعتمد على المعطيات المتاحة لدراسات تاريخية وإتنوغرافية وانتروبولوجية محدودة.

إن إنجلز يبقى أميناً لمنهجية ماركس في دراسة المعطيات المفصلة للحالات الجزئية قبل صوغ أي تعميم نظري شامل، أي لا اشتقاق للعام قبل دراسة الحالات الخاصة. فالنظرية عنده كما عند ماركس ليست إلا الواقع منقولاً ومحولاً إلى لغة الفكر.

وربما لهذا السبب يجد إنجلز صعوبة كبيرة في الربط المباشر بين نشوء الدولة، كسلطة عامة منفصلة عن الجماعة («الشعب» حسب تعبير الترجمة العربية)، وبين احتدام التناحرات الطبقية. فهو يقدم وقائع هامة على نشوء «السلطة العامة» الجديدة حتى قبل حصول أي تناحر طبقي؛ الواقع أن العرض المنطقي لعملية تحول «الزعامة القبلية» إلى «سلطة دولة»، محفوف عنده بالتحفظات. فهو يتحدث عن بعض المواضع بلغة الاعتذار بسبب قلة المعطيات المتاحة. وعلى سبيل المثال نراه يؤكد (ص 113) أن تاريخ أثينا

السياسي «ليس معروفاً بصورة كافية» خلال فترة التحول المذكورة، وأن تاريخ روما يلفه «ظلام كثيف... يستحيل» معه «قول أي شيء دقيق...» (ص 132). زد على هذا أن تلخيص إنجلز للفوارق في جذور نشوء الدولة بين أثينا وروما والجرمان (ص 975) لا يحيل نشوء الدولة، في كل الأحوال، إلى التناحرات الطبقية. بل إن هذه الفرضية تقتصر، حسب عرضه، على حالة أثينا، التي يصفها بأنها تمثل «الشكل الأنقى، الكلاسيكي الصرف» (ص 175)، بينما نجد أن الصراع بين العوام (Plebes) والشعب (Populus)في حالة روما يشكل، عند إنجلز، أساس نشوء الدولة، رغم أن العوام (Plebes) والشعب (Populus) لا يؤلفان طبقتين اجتماعيتين، بل جماعتين من اتحادات عشائرية مغايرة. فالعوام كانوا ملاكاً أحراراً للأرض سوى أنهم لم يُدرجوا في نطاق الاتحادات العشائرية في روما بسبب انعدام صلة الرحم. كما نجد، في حالة الجرمان، أنّ الدولة نشأت عندهم حسب قوله بسبب «فتح مناطق شاسعة من أراضي الغير».

إن مغزى هذه الملاحظات يدور في أن إنجلز يربط، قبلياً، فرضية نشوء الدولة بتطور الصراع الطبقي ونموه إلى تناحرات مستعصية. ولما كانت الدولة، حسب المعطيات التي يدرسها، قد ظهرت حتى قبل احتدام هذه الصراعات أو تبلورها، فإنه يحاول جاهداً الخلاص من هذا الفراغ. ونرى ذلك، على أوضح صورة، في الإشارة الصريحة لوجود نقص وإعتام وغموض في بعض المراحل.

إن هذا الكتاب، ينطوي، في جانب منه، على مفارقة: إن

twitter @baghdad_library

ثراء التفاصيل يتعارض مع الخلاصة التجريدية للكتاب. فالمعطيات التي يوردها إنجلز تؤكد، مثلاً، أن الهيئات والمؤسسات المنفصلة التي نشأت لتولي شؤون الإدارة والقضايا والأمور العسكرية في المدن، كان أساسية منذ لحظة نشوء المدينة نفسها. فالمدينة، بالتعريف، تفترض وجود تقسيم عمل متشعب، واستحالة قيام كل أفراد الجماعة بوظائف عسكرية إلى جانب وظائفهم الإنتاجية، خلافاً للقبائل الرعوية أو الزراعية التي يمكن لسائر الذكور الراشدين فيها، التحول إلى جماعة مسلحة فور نشوء خطر داهم.

زد على ذلك أن المدينة القديمة، المسورة بالطبع، هي بالتعريف أيضاً، كيان بحاجة إلى حماية في ذلك العالم الخلدوني، عالم تضاد المدن والبوادي. ولا يمكن أصلاً تخيل فكرة المدينة القديمة من دون جهاز حماية متخصص ومنفصل عن السكان، قبل نشوء أية صراعات طبقية. أما أن الطبقات نشأت بعد ذلك، فلا مراء في هذا. وأما أنّ احتدام التناقضات زاد من أهمية «المؤسسة المتخصصة» وأعطاها وظائف جديدة، فلا مراء في ذلك أيضاً.

إن هذه الملاحظات لا يمكن في أي حال أن تقلل من شأن هذا السفر الكلاسيكي، ولكنها تحاول تبيان محدوديته التاريخية ـ العلمية، شأنه شأن أي عمل فكري آخر. كما تحول الإشارة إلى وجود عنصر «إيديولوجي» بالمعنى السيء للكلمة، في جانب آخر.

إن المحدودية التاريخية لعمل إنجلز تتجلى، كما فعلنا من قبل، عند المقارنة مع مونتسكيو في (روح الشرائع)، حيث يعتمد الأخير على ما يقرب من 300 مرجع فكري وتاريخي، بما في

ذلك المدونات والمؤلفات الحقوقية والتاريخية الرومانية والإثينية، بينما يعتمد إنجلز بضع عشرات من المراجع، مع إدراكنا أن الأول كرّس لكتابه جهود نحو ربع قرن من البحث الواعي، في حين أن إنجلز وضع كتابه خلال بضعة أشهر.

أم الجانب «الايديولوجي» أو النصي في كتاب أصل العائلة، فجدير بالانتباه لما يمثله من خطر كامن في كل نظرية عندما تواجه ثراء التجربة الإنسانية لا بانفتاح على التنوع الموجب لتعديل النظرية وتوسيعها، بل بانتظام «ثابت» مقحم على الواقع.

إن خلاصة إنجلز تتعارض مع بنية الوقائع التي يوردها من حيث أن هذه الوقائع تقدم قرائن واضحة على «التنوع» في وظائف الدولة، و«التنوع» في أشكال وظروف نشوئها، بما يتجاوز الواحدية المجردة التي ينسبها إنجلز إلى الظاهرة في خاتمة عمله. مع هذا ينطوي الكتاب على تطبيق جانب أساسي هام من المنهجية الماركسية العميق: تحليل الواقع المفصل قبل أي تعميم.

النص النصي: الدولة والثورة

على غرار إنجلز، لم يترك لينين غير كتاب كلاسيكي واحد هو: «الدولة والثورة»، الذي اعتبر، لعقود طويلة، مرجعاً أساسياً في نقد الدولة الرأسمالية، وفي دراسة «نظرية» ماركس في الدولة.

أول مترجم عربي للكتاب قدّمه بهذا العنوان: الحكومة والثورة! لا أدري إن كان هذا بحكم المصادفة، لكنه ليس الالتباس الوحيد في قراءة هذا المرجع.

أشرنا إلى أن إنجلز ركز على الحقل الثالث لاهتمامات

twitter @baghdad_library

ماركس بالدولة (تاريخ نشوء الدولة القديمة)، أما لينين فركز همّه وانتباهه على الحقل الأول: الدولة كأداة للهيمنة والقمع الطبقي، وضرورات التحطيم والاستبدال والإحلال.

ولا حاجة بنا لكثير إعمال فكر في تجلية هذا الاختيار وهذا التركيز. فالكتاب وُضع في تاريخ حساس: 1917م أي في الفترة التي كانت فيها روسيا ستجتاز عتبة ثورتين متلاحقتين: ثورة فبراير (شباط) البرجوازية، وثورة أكتوبر البلشفية، على إيقاع وهدير معارك الحرب العالمية الأولى.

حفزت على الكتاب الخلافات الشديدة داخل الأممية، والاتجاهات المتضاربة داخل الحركة العمالية الروسية، كما في صلب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلاشفة) نفسه.

معروف أن اللجنة المركزية لحزب البلاشفة كانت تتطلع، حسب تحليل ظروف روسيا، إلى ثورة ديمقراطية (أي سياسية ـ برجوازية)، أما تحليل لينين فكان يتجاوز هذه النظرة بشكل راديكالي، إلى القول بأن العالم كله على عتبة الثورة الاشتراكية، وأن بوسع روسيا، الفلاحية المتأخرة، أن تتساوق مع هذا المنعطف التاريخي، وأن تطرح على جدول العمل «ثورة بروليتارية» في بلد لا يشكل فيه العمال سوى أقلية حضرية، معتمدة على جرّ جموع الفلاحين، أو تحقيق نسخة معدلة، طبعة جديدة من كومونة 1871.

بخلاف ذلك، كان تيار المناشفة (بليخانوف مثلاً) يرى أن روسيا مقبلة على ثورة سياسية (لا ثورة اجتماعية) ديمقراطية برجوازية، لا بروليتارية، فالبلد متخلف، اقتصاده الفلاحي مجزّأ،

وبروليتاريته ضئيلة العدد، وأن بلداً كهذا لا يمكن أن يعطي سوى دولة أوتوقراطية استبدادية حتى لو ارتدت رداءً بلشفياً. (التعبير لبليخانوف).

الشطر الأعظم من التيار البلشفي (بالأحرى كل اللجنة المركزية عدا لينين) كان تطلع إلى دور بارز للعمال وحركتهم في الثورة الديمقراطية، أما الانقلاب الاشتراكي فلم يكن مطروحاً في فكر هذين التيارين.

ينبغي أن نضيف إلى ذلك الاتجاهات الفكرية الأخرى في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية (وسواها) المغايرة في نظرتها إلى مسألة الدولة والثورة، بسبب تباين شروطها التاريخية الملموسة.

كتاب لينين هو جزء من مناظرة فكرية مناوئة لهذين الاتجاهين في التفكير ومحاولة لتجاوزهما، وهو جزء من فكرة عملية تهدف إلى الاعداد لتحطيم الدولة الديمقراطية الروسية وتجاوزها.

من هنا طابع السجال العنيف، بل لغة القدح التي تملأ مسامات الكتاب وأسلوبه؛ ومن هنا أيضاً الطابع «النصي» لمساجلاته اعتماداً على مرجعية ماركس.

تلك هي الظروف التاريخية لتأليف الكتاب، التي أسبغت عليه روحية خاصة، أي الاعتقاد بقرب الثورة الاشتراكية عالمياً، والإعداد لها روسياً، وقدح كل من يحمل تصوراً مغايراً.

لعل عجالة الظروف تقف وراء العجالة في وضع الكتاب (الكراس في الحقيقة) كما تقف وراء اللهجة المدوية والاحتدام في السجال، الأقرب إلى المشاحنات العامية منها إلى التحليلات الرصينة.

twitter @baghdad_library

لقد وضع لينين مؤلفات كثيرة ذات أهمية تاريخية كبيرة مثل: «تطور الرأسمالية في روسيا» (الذي لا يُقرأ في العادة)، أو «المادية والمذهب التجريبي النقدي» (المثير للجدل)، كما وضع عشرات الكتيبات العملية العامة. لكن الحال لا ينطبق على كراس: «الدولة والثورة».

ولعلني أصدم القارئ في طريقة النظر إلى هذا الكتيّب[11]، شفيعي في هذا أني لا أروم من هذا القول ايذاءً أو استرضاءً، بل تقديم قراءة، رؤية، هي ممكنة بين قراءات ورؤى.

خلاصة ما أراه أن أهمية كتاب «الدولة والثورة» تكمن في انعدام أهميته، النظرية أو العملية.

فالكتاب لا يزيد عن تلخيصات لما قاله ماركس وإنجلز بصدد الدولة، وضرورة تحطيمها، واستبدالها بدولة جديدة تقوم على المبادئ المعروفة (استخلاصات ماركس من تجربة الكومونة):

1 ـ انتخاب الموظفين وعزلهم.

2 ـ احلال الشعب المسلح بدل الجيش الدائم.

3 ـ دمج السلطة التنفيذية والتشريعية بيد هيئات الطبقة العاملة.

على الصعيد النظري، لا يقدم الكتاب أية واقعة تجريبية عن أية دولة محددة. المحاججات تقتصر على ايراد تعليقات ماركس

(11) ندّت آهات استنكار وتعجب في قاعة الندوة المكرسة لتجديد الفكر الاشتراكي لحظة انتقدت هذا الكتاب. فالجمهور «فُجع» لمجرد الإشارة إلى أن «أحد» كتب لينين «نصياً»، أو يفتقر إلى منهج البحث العلمي الرصين!

وإنجلز من المراجع التالية: الحرب الأهلية في فرنسا، الثامن عشر من بروميير، الصراع الطبقي في فرنسا، أصل العائلة والملكية، خطاب لاهاي، نقد برنامج غوتا، نقد برنامج ايرفورت، علاوة على عدد من الرسائل والخطابات والتعليقات. ويحول لينين هذه الملاحظات إلى «مبادئ»، فتغدو اختلافات المختلفين «انحرافات».

في لحظة واحدة، واحدة فقط، يتوقف الكتاب ليطرح هذا السؤال الأساسي: «هل يصح تعميم خبرة وملاحظات واستنتاجات ماركس وتطبيقها على محيط أوسع من تاريخ فرنسا...» (ص 24).

سبب إثارة هذا السؤال أن إنجلز، في مقدمة الطبعة الثالثة من مؤلف ماركس «18 بروميير لويس بونابرت» يحذّر قارئه من (خصوصية حدة الصراع السياسي البروليتاري في فرنسا كونها خصوصية متميزة عن سائر بلدان القارة. ص 42).

هذا التحذير يعكس، في الواقع، وجود نمطين من التطور في أوروبا، الأول نسميه الارتقائي evolutionist السلمي، والثاني نسميه القطعي أو الثوري العنيف revolutionist. الواقع أن كثرة من بلدان أوروبا الغربية انتقلت من الاقطاع إلى الرأسمالية بالطريق الارتقائي، وأن قلة من هذه البلدان انتقلت بالطريق الآخر. ومن واجب النظرية التاريخية أن تحافظ على هذه الثنائية وتفسرها.

لنعد إلى لينين. يظل السؤال قائماً بوجه محاججاته عام 1917: ما الجديد في تطور الدولة الرأسمالية وتطور مؤسساتها ووظائفها منذ خبرة الكومونة؟ ثمة نصف قرن من الزمان. عن هذا السؤال الذي يثيره الكتاب (مردداً صدى المعترضين بالطبع) هناك

twitter @baghdad_library

إجابة لا تزيد عن نصف صفحة، إجابة تؤكد أن شيئاً لم يتغير سوى أن «العملية نفسها قد جرت» (ما هي؟) ولكن «بشكل أبطأ وفي صور أكثر تنوعاً». فمن ناحية «تطورت السلطة البرلمانية في كل من الجمهوريات (فرنسا، أميركا، سويسرا)، والملكيات (بريطانيا، ألمانيا إلى حد ما، إيطاليا، اسكندنافيا، إلخ)، ومن ناحية أخرى ظهر النضال من أجل السلطة بين مختلف الأحزاب البرجوزية والبرجوازية الصغيرة... دون أن تمس أسس المجتمع البرجوازي، وفي النهاية رأينا تعزيز واتقان السلطة التنفيذية وأجهزتها البيروقراطية والعسكرية» (ص 43) (التوكيدان مني).

تقدم هذه الفقرة الوجيزة ما نعتقده عرضاً للملامح الجوهرية لتطور الدولة الرأسمالية خلال نصف قرن، أو بتحديد أكبر منذ التجربة الفرنسية عام 1848 حتى عام 1917.

هذه الفقرة تقول لنا إن السلطة البرلمانية (التشريعية) تطورت، وإنّ السّلطة التنفيذية تعززت، لكن شيئاً لم يتغير في الأسس (القاعدة التحتية؟). فإذا كانت الأسس ثابتة، جوهرية، فما علّة التطورات في السلطة التشريعية والتنفيذية؟ وما سبب انفصال تطورها عن تأثير «الأسس»؟

أشرنا إلى أن الكتاب يخلو من أية واقعة تجريبية، عيانية. وأن هذا المقتبس أعلاه مثال حي على ذلك، رغم كل ما ينطوي عليه من تناقضات منطقية، أو خفة في ذكر ظاهرة «تطور السلطة البرلمانية» (التي عوّل عليها ماركس كأداة سلمية للانتقال في بعض البلدان حتى بعد خبرة الكومونة) أو غياب الربط بين تطور ونمو «الأجهزة البيروقراطية والعسكرية» وبين حاجات زمن الحرب،

التي تشهد نمو وظائف الدولة بل تزايد نزعتها التدخلية في الاقتصاد حتى في أكثر البلدان ليبرالية.

علاوة على ذلك يمكن المجازفة بالافتراض أن كتاب لينين قلص، اختزال مفهوم ماركس عن الدولة إلى حقل واحد (الدولة كأداة هيمنة). بتعبير آخر أن لينين ألغى التمايز البنيوي المؤسساتي الذي أرساه ماركس بين الدول ذات الأغلبية العمالية وذات المؤسسات الديمقراطية الراسخة (كما هو حال بريطانيا أيام ماركس مثلاً) وبين الدول التي لا تتوافر لديها هذه الشروط المحدّدة. كما ألغى الثنائية الممكنة للتطور التاريخي، التطور الارتقائي السلمي، والتطور القطعي الثوري.

بتعبير آخر أن لينين قام باختزالين متتابعين، ضارين.

قلنا إن الطابع العملي لنشاطات عام 1917 أملت سرعة المعالجة، وطابعها المختزل، لكن ينبغي أن نضيف شرطاً آخر هاماً: تخلف روسيا. إن جردة تطور المؤسسات الحديثة مثل أجهزة القضاء، النقابات، اتحادات المصارف، البرلمان، الدستور، الصحافة، تقسيم السلطات، وغير ذلك من معالم الحياة في الدولة الرأسمالية الحديثة، كان غائباً نسبياً.

لم تكن تجربة روسيا بالمثال المفيد في دراسة بنية الدولة الحديثة وآليات عملها. ومثلما أن روسيا لم تنفع ماركس في دراسة العلاقات الصناعية الرأسمالية الحديثة، فإن روسيا لم تنفع لينين في دراسة بنية الدولة الحديثة. ومثلما اقتصرت أهمية روسيا على دراسة العلاقات الزراعية عند ماركس، فإن أهمية روسيا في دراسة الدولة إنما تكمن في تقديم نموذج غير متطور بعد، ينفع

twitter @baghdad_library

في فهم دور الدولة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية (أو الزراعية إن شئتم).

أما على الصعيد العملي فيتجلى ما قلناه من «انعدام» أهمية الكتاب، في تخلي لينين نفسه عن المبادئ الواردة فيه، والملخصة عن كتاب ماركس حول الكومونة، أعني مبدأ انتخاب الموظفين وعزلهم، واحلال الشعب المسلح بدل الجيش الدائم.

وكما نعرف من التجربة الحيّة فإن أجهزة الدولة الجديدة نمت نمواً مفرطاً حتى خلال حياته، وأن شكواه من البيروقراطية (المكتبية)، أي سلطة الموظفين، قد تملأ صفحات كثيرة! أما الجيش فنما هو الآخر بوتيرة مماثلة. كل ذلك انطلاقاً من حاجات عملية بالطبع. ولكن هنا بيت القصيد. إن حاجات التطور العملي لم تكن تتفق و«المبادئ» النظرية. ولم يجد لينين نفسه بدّاً من التخلي عن «المبادئ الجديدة» الواردة في الكتاب كأقانيم وأيقونات، رغم أنه ألقى أحجارها الثقيلة على رؤوس مخالفيه.

ونعلم اليوم أن الدولة الاشتراكية تحولت إلى سرطان مفزع، إلى سديم خانق[12] من دولة الموظفين التي كان ماركس يمقتها، ولا يبدي نحوها إلا الازدراء.

***

---

(12) في إحدى روايات جنكيز اتماتوف عن رحلة صيد في قارب بحري، خيّم ضباب ثقيل على القارب مهدداً حياة الجد والابن والعم والحفيد، ويترك هذا «الضباب الثقيل» أثراً مقبضاً على القارئ يماثل الاختناق الذي يحسه إزاء سلطة الموظفين!

خلاصة ما تقدم:

لم يتسن الوقت لماركس كي يضع مؤلفه الخاص في الدولة، وبقي مشروعه ناقصاً، ولم يخلّف لنا غير نثار من الملاحظات، العميقة حيناً، الهجائية حيناً، عن الدولة كما تطورت في رقعة محددة من العالم وفي حقبة محددة. وإنّ هذه الملاحظات تطورت على عدة مراحل، وتبلورت في ثلاث حقول أساسية. حاول إنجلز سدّ الفراغ في الحقل الثالث (التاريخي)، أما لينين فتناول الحقل الأول.

بتعبير آخر، لا توجد نظرية ماركسية مكتوبة عن الدولة.

وإن كان بالوسع الخروج قليلاً عن سياقات البحث، فإني سعيد بهذه النتيجة، فذلك يتيح للباحثين الماركسيين التحرر من ثقالة التلخيصات التي صدعت رؤوسنا (وغيرنا) نصف قرن أو يزيد، والالتفات إلى مبحث أسس نشوء وآليات عمل الدولة، ووظائفها، وبنيتها المؤسساتية، في رقعتنا، والإطلاع على أنماط تطورها في شتى البقاع.

إن الوفرة الهائلة في أنماط تشكّل الدولة، وتعدد بناها، وتنوع آليات عملها، إلخ، إلخ، تستعصي على أي تبسيط أحادي، أو أي تجريد معمم. وهذه سعادة للفكر أو التفكير، كيما يجد دوماً تحديات تحفزه على مواكبة قلق الاكتشاف وعناء ارتياد مسالك مجهولة، وعرة.

هذه الحال تستثير تعاسة الدوغما بلا ريب، ولكن من أين نأتي لها باستقرار الأشياء وهناءتها في عالم التنوّع المناكد؟

twitter @baghdad_library

المراجع حسب التسلسل الأبجدي لأسماء المؤلفين

(1) Berlin, Isaya,

- برلين، ايسايا عصر التنوير، فلاسفة القرن الثامن عشر (ترجمة: فؤاد شعبان)، دمشق، 1980.

(2) Cassirer, E., The Philosophy of the Enlightement, Princeton, 1979.

(2) Engles, F.

- انجلز، ف: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، في: ماركس، إنجلز، منتخبات، المجلد 3، الجزء 2، موسكو 1981.

(4) Hegel, Philosophy of Right, trans. By T. M. Knox, Oxford, 1967.

(5) Ilting, K., Hegels Concept of the State and Marxs early Critique, in: Pelcznski, Z.A (ed.), The State and Civil Society, Cambridge, 1984.

(6) Lenin, V.,

- لينين، ف: الدولة في الماركسية، مادة تحضيرية لكتاب الدولة والثورة. ترجمة فخري لبيب، القاهرة 1984.

(8) Marx, K, A Contribution to the Critique of Political Economy, Moscow, 19.

(9) Marx, K., Early Writings, Penguine, 1981.

(10) Marx, K., Capital, Vol.I and III, Pelican, 1982.

(11) Marx, K., Theories of Surplus Value, Moscow, 1975.

(12) Marx.

- ماركس، ك، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، في مختارات في أربعة أجزاء، ج 1، موسكو 1980.

(13) - ماركس، الحرب الأهلية في فرنسا، موسكو، 1979.

(14) ـ ماركس، نتائج عملية الإنتاج المباشرة (الجزء المجهول من رأس المال) بيروت، 1989.

(15) ـ ماركس، بؤس الفلسفة، بيروت ـ 1981.

(16) ـ ماركس وإنجلز: بصدد الثورة الاشتراكية (مقتبسات رسائل)، موسكو، 1983.

(17) ـ Marx and Engles,

ـ ماركس، إنجلز: بيان الحزب الشيوعي، في مختارات من أربعة أجزاء، الجزء الأول، موسكو، 1980.

(18) Marx, and Engles, *The German Ideology*, Moscow, 1976.

(19) Maguire, K., *Marx's Theory of Polotics*, Cambridge, 1978.

(20) Miliband, R, *Class, Power and State Power*, London, 1988.

(21) Montesquieu, *The Spirits of the Laws*, Cambridge, 1989.

(22) Pwlcznski, Z. *Nation, Civil Society, State: Hegelian sources of the Marxian non-theory of nationality* in: *The State and Civil Society*, Cambridge 1984.

(23) Rosdolsky, R., Zur Entstehung-geschichte des Mars chen Kapital, Franhfurt, 1968, Vol.I.

(24) Szporluk, R., *Commmunism and Nationalism, Oxford, 1988.*

(25) Taylor, C., *Hegel and Modern Scoiety*, Cambridge, 1979.

(26) Weber, M., *The Meaning and Presupposition of Modern Capitalism*, in, G. Datton (ed.), *Tribal and Peasant Economies*, New York, 1967.

twitter @baghdad_library

ملحق

ثبت بالمؤلفات حسب التسلسل التاريخي لتأليفها

التاريخ	المؤلف	العنوان
١٨٤٣	ماركس	نقد مذهب هيغل في الدولة
١٨٤٣	ماركس	في المسألة اليهودية
٣ ـ ١٨٤٤	ماركس	مساهمة في نقد فلسفة الحق لهيغل، مقدمة
١٨٤٤	ماركس	مقتطفات من: عناصر جيمس ميل في الاقتصاد السياسي
١٨٤٤	إنجلز	خطوط عامة في نقد الاقتصاد السياسي
١٨٤٤	ماركس	المخطوطات الفلسفية والاقتصادية
١٨٤٤	ماركس	ملاحظات نقدية حول مقال «بلد بروسيا والإصلاح الاجتماعي» بقلم بروسي
١٨٤٤	ماركس وإنجلز	العائلة المقدسة، أو نقد النقد النقدي
٤ ـ ١٨٤٥	إنجلز	ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا
١٨٤٥	ماركس	أطروحات عن فيورباخ
٥ ـ ١٨٤٦	ماركس وإنجلز	الإيديولوجيا الألمانية
٦ ـ ١٩٤٧	ماركس	بؤس الفلسفة
١٨٤٧	ماركس وإنجلز	خطابات عن بولندا

١٨٤٧	ماركس	العمل المأجور ورأس المال
١٨٤٨ ـ ٧	ماركس وإنجلز	بيان الحزب الشيوعي
١٨٤٨	ماركس وإنجلز	خطابات عن بولندا
١٨٤٨	ماركس وإنجلز	مطالب الحزب الشيوعي في ألمانيا
١٨٤٩ ـ ٨	ماركس وإنجلز	مقالات في الجريدة الرينانية الجديدة
١٨٥٠ (آذار)	ماركس وإنجلز	خطاب إلى اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية
١٨٥٠ (حزيران)	ماركس وإنجلز	خطاب إلى اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية
١٨٥٠	ماركس وإنجلز	مقالات من الجريدة الرينانية الجديدة
١٨٥٠	ماركس	الصراعات الطبقية في فرنسا: ١٨٤٨ ـ ١٨٥٠
١٨٥٠	إنجلز	حرب الفلاحين في ألمانيا
١٨٥٢	ماركس	١٨ برومير لويس بونابرت
١٨٥٢	ماركس	الكشف عن محاكمة الشيوعيين في كولون
١٨٥٦	ماركس	خطاب في ذكرى تأسيس جريدة الشعب
١٨٥٨ ـ ٧	ماركس	الغروندريسة (أسس الاقتصاد السياسي ـ المسودة الأولية لرأس المال)

twitter @baghdad_library

١٨٥٩	ماركس	مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي
١٨٥٢ - ١٨٦١	ماركس وإنجلز	مقالات في نيويورك ديلي تربيون
١٨٦١	ماركس	مقالات في صحيفة دي يريه عن الحرب الأهلية في الولايات المتحدة
١٨٦١ - ١٨٦٣	ماركس	نظريات فائض القيمة (المجلدات ١ و٢ و٣)
١٨٦٣	ماركس	إعلان عن بولندا
١٨٦٤	ماركس	الخطاب الافتتاحي لرابطة العمال الأممية
١٨٦٤	ماركس	النظام الداخلي للأممية
١٨٦٥	إنجلز	المسائل العسكرية البروسية وحزب العمال الألماني
١٨٦٥	ماركس	الأجور والأسعار والربح
١٨٦٦	إنجلز	ماذا يجب أن تفعل الطبقة العاملة إزاء بولندا
١٨٦٧	ماركس	رأس المال، المجلد الأول
١٨٦٧	ماركس	تعليمات للمندوبين إلى مؤتمر جنيف
١٨٦٨	ماركس	تقرير إلى مؤتمر بروكسل
١٨٦٩	ماركس	تقارير إل مؤتمر بازل
١٨٧٠	ماركس	من المجلس العام إلى المجلس الفيدرالي لسويسرا الفرنسية (رسالة)

١٨٧٠	ماركس	الخطاب الأول للمجلس العام حول الحرب الفرنسية ـ البروسية
١٨٧٠	ماركس	الخطاب الثاني للمجلس العام حول الحرب الفرنسية ـ البروسية
١٨٧١	ماركس	الخطاب الثاني للمجلس العام حول الحرب الفرنسية ـ البروسية
١٨٧١	ماركس	المسودة الأولى لكتاب: الحرب الأهلية في فرنسا
١٨٧١	ماركس وإنجلز	حول كومونة باريس
١٨٧١	ماركس	الحرب الأهلية في فرنسا
١٨٧١	ماركس وإنجلز	قرار مؤتمر لندن حول النشاط السياسي للطبقة العاملة
١٨٧٢	ماركس وإنجلز	الانقسامات المزعومة في الأممية
١٨٧٢	ماركس	تقرير إلى مؤتمر لاهاي
١٨٧٣ ـ ٢	إنجلز	مسألة السكن
١٨٧٤	ماركس	اللامبالاة السياسية
١٨٧٤	إنجلز	حول السلطة
١٨٧٥ ـ ٤	ماركس	خلاصة كتاب بكونين: الدولة والفوضى
١٨٧٥	ماركس وإنجلز	من أجل بولندا
١٨٧٥	ماركس	نقد برنامج غوتا
١٨٧٨ ـ ٦	إنجلز	ضد دوهرنغ

twitter @baghdad_library

١٨٧٩	ماركس وإنجلز	رسالة إلى بيبل لابيكنخت وبراك
١٨٨٠	إنجلز	الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية
١٨٨٠	ماركس	مقدمة لبرنامج حزب العمال الفرنسي
١٨٧٣ - ١٨٨٣	إنجلز	ديالكتيك الطبيعة
١٨٨٤	إنجلز	أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة
١٨٨٥	ماركس (بعد الوفاة)	رأس المال ـ المجلد الثاني
١٨٨٦	إنجلز	لودفيغ فيورباخ ونهاية الفسفة الكلاسيكية الألمانية
١٨٩٤	ماركس (بعد الوفاة)	رأس المال، المجلد الثالث

تأملات في الماركسية

إن كانت هذه الاوراق تدين بالعرفان لأحد، فهي تدين بذلك، تحديدا، للاستاذ كريم مروة. له يرجع الفضل في التفكير باعادة اصدار طبعة عربية جديدة لرأس المال. وله أيضاً الفضل في عقد لقاء فكري عن مستقبل الاشتراكية، في بيروت عام 1996. هذان الحدثان كانا بمثابة المهماز للقيام ببعض الابحاث، واعادة التفكير في بعض الاسئلة. وها نحن اليوم أمام مطلب جديد: التفكير في عموم الماركسية، لا البكاء على طلل دَرَس. ومن جديد أيضاً تأتي المبادرة من الاستاذ كريم مروة، الذي لا يكف عن القاء الاحجار في مياهنا الراكدة بعناد مشاكس، لايني يحفز ويحرك، فاتحاً ابواب الاسئلة على مصاريعها. وانا هنا أدخل من كوة عسى أن ألحق بركب الاسئلة، في مسالكها الوعرة.

***

يقول ماركس، في مكان ما، ان طرح السؤال الصحيح هو نصف الجواب. وفي اعتقادي أنّ السؤال الأرأس، هو الآتي:

ما هي النظرية الماركسية؟ قد يبدو السؤال نافلاً، لكنه برأيي جوهري.

هناك إجابة جاهزة، جامعة، مانعة، تقول إن الماركسية نظرية ثورية تتألف من ثلاثة اقسام هي: المادية التاريخية، والمادية الديالكيتية، والاشتراكية العلمية.الطبيعة والمجتمع والفكر نفسه.

twitter @baghdad_library

هذا التقسيم المبسط، والشائع، الذي تربت عليه اجيال واجيال من الماركسيين، تقسيم اعتباطي، وزائف، حسب رأيي. أعرف أنّ هذا القول سيصدم الكثيرين، فهو حكم قطعي بامتياز.

الواقع أنّ هذا التقسيم الذي ثبت في الادبيات الماركسية السوفيتية اعتبر بمنزلة المقدس. المادية التاريخية (حسب هذا التقسيم): هي تعميم للمنهج المادي على التاريخ. اما التاريخ فهو، حسب المفهوم المتداول، قائم على تشكيلات متعاقبة: المشاعية، العبودية، الاقطاع، الرأسمالية، والاشتراكية.

والاشتراكية العلمية: تنقسم بدورها إلى الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ثم الاقتصاد السياسي للاشتراكية، منمذجة في قوانين صارمة للانتقال، والتضاد، والتحول. والمادية الديالكتيكية - إنها تقوم على اولوية المادة على الوعي، على شمولية التناقض الجدلي (الهيغلي)، وعلى ازواج من المقولات، المادة و الوعي، الجوهر والمظهر، الشكل والمحتوى، الكم والنوع، وهلمجرا.

قلت إنّ هذا التصوير للماركسية كحقول ثلاثة - فلسفة تاريخ، فلسفة معرفة، ثم اقتصاد سياسي للرأسمالية والاشتراكية، قدم بوصفه كلاً معرفياً مكتملاً. وقد ثبته الباحثون السوفييت في أقانيم شكلية، ثابتة لا فكاك منها.

الواقع أنّ هذا التقسيم (الثلاثي) مستمد من مقالة كتبها لينين (مصادر الماركسية الثلاثة) للموسوعة البريطانية Encyclopaedia Britannica للتعريف بالماركسية. وهو مقال مكثف ومبسط، مطروح للقارئ العام. ويقصد به توضيح مجالات اهتمام ماركس، وحصرها، قدر الامكان، في حقول محددة. أما أنّ ماركس كان

مادياً، فلا مراء في ذلك. واما ان ماركس طرح نظرة فلسفية للتاريخ. فلا مراء في ذلك أيضاً. لكنه لم يكتب دراسة للتاريخ. ولم يكن مؤرخاً، ولا فيلسوف تاريخ (سآتي على هذه النقطة مراراً). وأما أنّ ماركس كان مادياً وجدلياً، في نظرية المعرفة، فلا مراء في ذلك. لكنه لم يكتب ولم يبحث في فلسفة المعرفة. هناك بالطبع اطروحاته الشهيرة عن فيورباخ (ستة اسطر)، وتعليقاته الشهيرة حول ديالكتيك هيغل (بضعة مقاطع). اما كتاب انجلز (الرد على روهرنغ) و«ديالكتيك الطبيعة» فهما تلخيصان لكتابي هيغل: (المنطق Die Logic المترجم إلى اللغات كلها - الانجليزية مثلا، والعربية أيضاً). وللقسم الاول من كتاب هيغل: فينومينولوجيا الروح (او العقل) أو «تجليات العقل»، ان شئتم. وقسمه المتعلق بالطبيعة. وإن قراءة الاصل الهيغلي، تغني عن هذين (انتي دوهرنغ وديالكتيك الطبيعة)، بل تكشف عن محدودية قراءة انجلز.

قلت إن التقسيم الثلاثي المبسط، للماركسية، على أنها «مادية تاريخية» و«مادية ديالكتيكية» و«اشتراكية علمية»، تقسيم مبسط، وإنّ تحويله إلى مذهب، أو منظومة، كان احد منابع تقويض الماركسية، وثلم حدّها النقدي.

النظرية الماركسية هي نظرية تحليل النظام الرأسمالي ونقده، ونظرية البحث عن الامكانات التاريخية لنقد الرأسمالية وتجاوزها، بل إن هذا التحليل، انحصر، موضوعياً، في اوربا الغربية، وكرّس مادة ابحاثه للفترة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر.

بنى ماركس النموذج النظري للرأسمالية وتناقضاته، معتبراً

twitter @baghdad_library

إياه نموذجاً كونياً (شاملاً) رغم أن الرأسمالية لم تكن في زمانه سوى جزيرة صغيرة وسط محيطات هائلة من انتاج سلعي (حرفي) صغير، وانتاج كفاف، ومشاعيات. اما اليوم فان الانتاج الصغير وانتاج الكفاف، ليسا سوى جزيرة صغيرة في محيط الرأسمالية المتلاطم. وهنا مكمن عبقرية ماركس: بناء نموذج نظري لظاهرة تاريخية (تشكيلة اجماعية - اقتصادية) يستبق اكتمال ونضج هذه الظاهرة نفسها في الواقع.

إن تحليل الرأسمالية ونقدها، والبحث عن امكانات تجاوزها يقوم انطلاقا من تطور الرأسمالية ذاتها، تطور قواها المنتجة، وتطور مؤسساتها الاجتماعية والثقافية، كنظام عالمي (وليس كنظام محلي داخل دولة) حداً معيناً من التطور يتعذر عليها، بعده، الاستمرار.

وبودي القول، هنا، أنّ مهمة نقد الرأسمالية، وتحليل اشكالها المتطورة، المتحولة باستمرار، والبحث عن سبل تجاوزها، مهمة راهنة. وهي اساس استمرار الماركسية ما بعد ماركس. ولكن كيف هي صورة الرأسمالية في النموذج النظري لماركس؟ أو: ما هو هذا النموذج؟ ازعم أنّ الصورة النظرية التي نعرفها، إما مشوهة (النسخة السوفيتية الرسمية) أو ناقصة، كما تركها لنا ماركس.

لو عدنا إلى خطط ماركس لكتابة «رأس المال» لوجدنا اجابة شافية، ومربكة. شافية لانها (اي الخطط) تقدم لنا البنية النظرية كما ارادها ماركس، ومربكة لأنها (أي الخطط) تكشف لنا أنّ ماركس لم يسعه، خلال حياته، انجاز هذا العمل النظري الجبار. وتركه مفتوحاً. وهذا اروع جانب في نظرية ماركس، خلافاً لرعب

ستالين والستالينيين منه، حيث سعوا إلى جعله مغلقا ناجزا، مكتملاً، مكتفياً بذاته - على صورة الدكتاتور المغرور الذي يتصور نفسه مركز الكون، نهايته.

لنعد إلى الصورة النظرية للرأسمالية كما تصورها ماركس، في هيئة مخطط، وكما اراد عرضها.

هناك عدة خطط لرأس المال، صيغت بين خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. وقد استقرت أخيراً إلى خطة رباعية (رغم ثلاثية هيغل!) وهي:

أولاً - رأس المال.

(أ - الانتاج ب - التداول. ج - وحدة الاثنين. د - العمل المأجور. هـ - الملكية العقارية. و - تاريخ نظريات «رأس المال»).

ثانياً - الدولة.

ثالثاً - السوق العالمي.

رابعاً - التجارة الدولية.

اذا تذكرنا هذا التقسيم الرباعي، وهو حجر الزاوية في فهم نظرية ماركس، لخلصنا إلى نتيجتين: النتيجة الاولى (بخصوص ماركس نفسه)، أنه انجز البند الأول من العمل النظري. فرأس المال بمجلداته الثلاثة يغطي الفقرات من (أ) إلى (هـ). والمجلد الرابع (تاريخ نظريات فائض القيمة) يغطي الفقرة هـ.

إما البنود ثانياً (الدولة) وثالثاً (السوق العالمي) ورابعاً (التجارة الدولية) فلم يقدم عنها سوى ملاحظات واشارات دقيقة ومذهلة (لما فيها من تنبؤات حول الشكل الدوري لنشوء

twitter @baghdad_library

الرأسمالية في بلدان زراعية، أي شكل انتشارها من بلد إلى آخر)، لكنها ليست مبحوثة بذلك التقسيم العلمي الوارد في المجلدات الخاصة برأس المال.

اما النتيجة الثانية المترتبة على ذلك فهي أنّ النظام الرأسمالي يقوم على اربعة عناصر مترابطة عضويا، هي الرأسمال، والدولة، والسوق العالمي، والتجارة الدولية. فمعمار العالم، كما اشادته الرأسمالية، هو رباعي المرتكزات. إنها تشكيلة كونية.

فالرأسمال، الذي ينمو في اطار قومي، يحتاج إلى الدولة، ولا حياة له الا في ظلها وعبرها. وإن جريان الاسواق، ونواظم التجارة الدولية، في الاطوار الاولى من الرأسمالية (لا تزال سارية إلى حد كبير حتى اللحظة) غير ممكنة الا على اساس بناء الرأسمالية على شكل وحدات قومية (دول) تكون الحامل والناظم لنشاط الرأسمال وعلائقه، لكن حياة الرأسمال انما تكون خارج هذه الوحدات، ولا بقاء له واستمراره إلا خارجها أيضاً. لم يستطع ماركس دراسة هذه المنظومة الرباعية كلها. هذا أولاً، وثانياً أنّ ما كتبه عن هذا الموضوع (البند الأول مثلاً) لم ينشر كله حتى سبعينيات القرن العشرين. فمثلاً إن الغروندرسية Grundrisse، التي تعتبر المكمل الضروري لرأس المال، لم تنشر الا في الثلاثينيات على نطاق محدود، ولم تدرس جيدا. كما أنّ ماركس ترك لنا مخطوطات 1863 ومخطوطات 1867 عن الرأسمال (نصف مليون ثم مليون كلمة على التوالي)، التي لم تدرس جيداً أيضاً. وهذا يمعن في تعميق نقص اطلاعنا على النظرية الماركسية. ويا له من نقص فادح.

قلت إن ماركس درس الرأسمالية في موطنها الاساس بريطانيا، وليس المانيا، لان النمط الرأسمالي في هذه الاخيرة لم يكن متطوراً بعد! ودرس الملكية العقارية (الريع العقاري) في روسيا، لانها قدمت له الظاهرة في شكلها الصافي. ولكن لا الرأسمالية توقفت، وما كان لها أن تتوقف، عند حدود حياة ماركس. ولا بقي المنهج الذي درس به الظاهرة (كأدوات تحليل واستبطان) على حاله. ماركس لا يعترف بالثبات. فالتغير هو الثابت الوحيد. ويصح هذا على الظواهر قيد الدرس، والمنهج (أداة الدرس) الذي يعاينها. ما بقي ثابتاً هو ضرورة نقد الرأسمالية، المستمر، الدائم، المتغير (تبعاً للظروف) والبحث عن امكانات تجاوزها انطلاقاً من تطورها هي بالذات، لا من تمنيات مصلح أو طوباوي.

والحال إنّ نقد الرأسمالية اليوم، إما منكفئ (باستثناء هبرماس الالماني ونعوم تشومسكي الاميركي)، وَ يعيش على اوهام الماضي وتصوراته (هذا هو حال جلّ الاحزاب الشيوعية، التي فقدت الرؤية ولا تفعل سوى تكرار جمل عقيمة، من ترسانة اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين).

* * *

كتب ماركس إذن، أو درس، التشكيلة الرأسمالية كما بدأت بالنشوء امام ناظريه، واستطاع ان يدرس، بامتلاء، ويقدم لنا العرض النظري، لركيزتها الأولى، الرأسمال. لكنه لم يكتب مجلده عن الدولة، ولا كتب مجلده عن السوق العالمي، ولا كتب عن التجارة الدولية. بتعبير آخر لم تسمح (امه الطبيعة) له بأن

twitter @baghdad_library

يكمل العمل. لكنه كان واعياً لبنية الرأسمالية كمعمار رباعي: رأسمال، دولة، سوق عالمية، تجارة دولية. إن كل مقولات ماركس، عن التشكيلة، عن البنية الفوقية والبنية التحتية، عن القوانين الاجتماعية بوصفها «ميولاً» Tendenzien, tendencies عن البنية الاجتماعية، وكل ملاحظاته الوجيزة عن الدولة والسوق والتجارة الدولية، تنتمي إلى هذا الحقل التاريخي المحدد (العهد الرأسمالي)، ولا تنتمي لغيره. غير أن المدرسة السوفيتية - الستالينية، مطّته قسراً ليشمل التاريخ كله وليشمل كل التشكيلات، وليشمل كل الظواهر، وهو مط وشمول لا تجده الا عند البابوات المعصومين، أو في النظم الدينية، الغيبية.

واعود إلى التقسيم الثلاثي التبسيطي الذي وضعه لينين لأجل القراء (او القارئ الوسطي) فأقول انه جرى تحويله إلى قفص حبست فيه الماركسية، واضفى عليها ادعاءً شمولياً مكتملاً (ما ابعد ماركس عن ذلك بتواضعه العلمي المشهود!). ولينين نفسه اسهم في هذا بدرجة معينة. فمن جهة نجد لديه توكيدات قاطعة بأن الماركسية «مرشد» عمل، وأنها مفتوحة على كل اتجاهات البحث، إلى جانب توكيدات قاطعة بأن الماركسية علم كلي القدرة، وكلي الصحة! ليس ثمة علم كلي القدرة ولا كلي الصحة، خصوصاً في المجال النظري الاجتماعي. كل ما لدينا هو فرضيات.

هناك تقسيمات لفكر ماركس تخرج من الاطار الثاني (مادية تاريخية، مادية ديالكتيكية، اشتراكية علمية)، إلى اطار اكثر تعدداً (من ناحية المواضيع) واقل اتساعاً (من ناحية المجال - أي قصر

نقد ماركس على الحقبة الرأسمالية المعاصرة لا توسيعه على كل التاريخ، رغم اهمية ملاحظاته التاريخية).

دعونا نعاين وجهات نظر ماركس في الصيغة التالية:

1 - الماركسية والتاريخ.

2 - الماركسية ونظرية المعرفة.

3 - الماركسية والمجتمع (البنية الاجتماعية).

4 - الماركسية والدولة.

5 - الماركسية والاقتصاد.

6 - الماركسية والقومية.

7 - الماركسية والعولمة.

من جديد ينبغي أن أنبه إلى أن هذه الحقول المتعددة (اوسع من التقسيم الثلاثي) مقصورة على التشكيلة الرأسمالية المعاصرة، فماركس هو منظّر تناقضات الرأسمالية وإمكان تجاوزها. كما ينبغي أن انبّه إلى أنّ هذا التقسيم هو اقتراح جديد لمعاينة فكر ماركس من زوايا عدة، وتلمس مواطن قوته وبواطن ضعفه.

سأتناول هذه الحقول منطلقاً من قراءات عديدة انجزتها عقول ماركسية عملاقة في الغرب، استطاعت بفضل انفتاح حقل البحث دون قيود، أن تبتدع وتعمّق. وسيكون اساس التناول، كما هو حالنا دوماً (أي كما يجب أن يكون)، هو:

أ - إن نظرية ماركس لم تكتمل في حياته.

ب - إن الظواهر التي درسها في تحول مستمر.

ج - إن منهج دراسة الظواهر في تعمق مستمر بفضل الانجازات الجديدة في علوم المنهج.

هذه الاسس الثلاثة تضع على عاتق الماركسيين مهمة عسيرة:

twitter @baghdad_library

استمرار الاطلاع على كل فرع معرفي جديد، أو انجاز جديد في فرع معرفي قديم، ورصد حركته النقدية. وهي مهمة تضطلع بها اعداد هائلة من الباحثين، والممارسين من المختصين بالعمل النظري والفكري، والمختصين بالنشاط العملي في تظافرهم المشترك.

لنأخذ الحقول الثمانية المذكورة اعلاه ونبدأ بـ:

أولاً - الماركسية والتاريخ

ابتدأت هذا الحقل بعنوان «الماركسية والتاريخ» بدل «المادية التاريخية» عن قصد، حتى لا تضيع نظرة ماركس الحقيقية إلى التاريخ أو تفقد طابعها الفعلي.

تقدم لنا الستالينية نظرة ماركس إلى التاريخ على اساس لوحة ستالين الشهيرة لتسلسل: المشاعية، العبودية، الاقطاع، الرأسمالية، فالاشتراكية. كل تشكيلة مؤلفة من بنية فوقية وبنية تحتية، وطبقات (عدا المشاعية) وتتميز بصراع طبقي. وتصل كل تشكيلة بنمو القوى المنتجة إلى نقطة لا تعود علاقات الانتاج تتلاءم معها، فتمزقها، لتنشأ تشكيلة جديدة.

كما قلت سابقاً إنّ مفاهيم البنية الفوقية، والتحتية، وتصادم القوى المنتجة بعلاقات الانتاج، ونشوء تشكيلة جديدة من رحم القديمة مفاهيم تختص في نظر ماركس بنمط الانتاج الرأسمالي، وبه وحده، وليست معممة على كل التاريخ.

لقد كان ماركس على غرار هيغل يرى أنّ التاريخ البشري،

كتاريخ واحد، تشترك فيه كل الحضارات، والشعوب، وأنّ هذا التاريخ ينطوي على انماط تقسيم عمل: مشاعية، وعبودية، واقطاعية، ورأسمالية، وأيضاً شرقية (نمط الانتاج الآسيوي القديم).

هذا التنميط العمومي (المختلف عن نظرية المراحل الخمس) يراد به قول ما يلي:

- وجود تطور ارتقائي في التاريخ البشري.
- إنّ هذا التطور هو عملية عالمية واحد.
- إنّ نمط الانتاج الرأسمالي هو ثمرة التطور السابق.
- إنّ هذا النمط الاخير ظاهرة جديدة وليس قديمة قدم الانسان.

اكتسب عرض ماركس للتاريخ شيئاً من ملامح الغبش الصوفي للهيغلية، وبخاصة فكرة وجود غائية في التاريخ، أي كأن التاريخ هو ذات تعي نفسها. وهي فكرة انتقدها الماركسيون عموماً، لأنها فكرة نافلة.

انتقد الماركسيون اللوحة الخماسية (لوحة المراحل المتعاقبة) التي صيغت في عهد ستالين، واعتبرت بمثابة القفص الحديدي. لاحظ باحثون كثيرون أنّ النمط العبودي الذي نشأ في اليونان وروما لم ينشأ في بلدان اخرى، وأن نمط الانتاج الاقطاعي لم ينشأ لا في اليونان ولا روما، بل في المناطاق الجرمانية (المانيا القديمة، فرنسا، الجزر البريطانية). إن الإنتاج الرأسمالي فقد نشأ في بريطانيا وليس في اليونان.

هذا النمط من التناثر لانماط الانتاج (وهي بالاساس انماط

twitter @baghdad_library

تقسيم عمل)، لا يضع رابطة سببية أو تعاقباً سببياً بين نشوء العبودية والاقطاع، فالرأسمالية في اليونان أو روما القديمة.هناك دوائر حضارية لم تعرف العبودية. وأخرى لم تعرف الاقطاع. وبقيت أخرى مشاعية إلى يومنا هذا (قبائل استراليا الاصلية قبل الغزو الاوربي). لقد ارادت نظرة ماركس الفلسفية إلى التاريخ أن تؤكد على فكرة التطور والتناقض، وعلى الطابع المادي للتطور، الذي لم يكن مدروساً من قبل.

لنأخذ الرأسمالية:

لقد نشأت في أوروبا الغربية (بريطانيا، فرنسا) بالتضاد مع الاقطاع، واقترنت بثورات سياسية حادة، بل دامية.

في السويد، حصل الانتقال تدريجياً إلى الرأسمالية وبتسويات، ومن دون ثورات. وفي اليابان تولت الميجي الاقطاعية بنفسها بناء الرأسمالية، لأن البوارج الرأسمالية من اميركا ارادت فتح اسواقها بقوة السلاح للتجارة، فاضطرت إلى الانتقال من منطلق حماية النفس. الخلاصة اليابانية أن دولة اقطاعية تتولى الانتقال إلى الرأسمالية وتخلق طبقة رأسمالية. هناك انماط لا حصر لها من الانتقال إلى الرأسمالية لبقاع لم تشهد عبودية، ولا اقطاعاً. هذا التنوع من التاريخ يسخر من أي محاولة لحبسه في ما يشبه جدول الضرب.

الخلاصة أن نبذ فكرة اللوحة الخماسية، و(التشكيلات الستالينية) ومعها فكرة وجود انماط انتقال حديدية يفي ماركس حقه وينجيه من مغبة تعميمات لا شأن له بها. لأن ماركس طرح نظرة فلسفية عامة، هي مجرد اطار عام للنظر، وليس تحليلاً مفصلاً لكل وقائع التطور التاريخي.

وكما قلت فإن ماركس لم يكرس قلمه لدراسة تطور الحضارات رغم أنه استشهد باحوال اليونان القديمة، ومصر القديمة، وحضارة الانكا والمايا. وإن الدراسات المعاصرة عن هذه الحضارات، المتاحة لمن يريد أن يطلع، تقدم لنا استخلاصات مثيرة.

عدا عن تثبيت مفهوم التطور العام، والطابع المادي (انتاج الحياة) لهذا التطور، أراد ماركس أن يشدد على تاريخية نمط الانتاج الرأسمالي ونبذ فكرة أنه ازلي، ويشدد ايضا على عناصر اختلافه عما سبقه. ويلاحظ أن امكانات التطور في التاريخ تتخذ أشكالاً عديدة:

- تطور ارتقائي، تدريجي Evolution.
- تطور قطعي Rupture.
- تطور خطي (تراكمي - صاعد باتجاه واحد) (Lineal).
- تطور دوري (ارتدادي ، ومتقدم في آن Cyclical).

هناك ظاهرات في التاريخ تتسم بالتدرج الارتقائي، واخرى بتطور خطي، وثالثة بتطور دوري، ورابعة بتطور قطعي. وما ينطبق على نشوء وحركة الرأسمالية من اشكال تطور، ينطبق على اشكال تجاوزها المحتملة.

لو طبقنا هذه المقولات على انماط الانتقال الرأسمالية أو انماط التغير الاجتماعي، لوجدنا امثلة وفيرة، على انتقال هادئ، تدريجي من الاقطاع إلى الرأسمالية، ولوجدنا اشكال انتقال قطعية، تخللتها حروب وثورات، ولوجدنا اشكال انتقال خطية، وأخرى دورية، ارتدادية، وهكذا. إن هذا التنوع في انماط التطور يعني تعذر وضع وصفة واحدة للتاريخ، لمساره، واشكال تجليه.

twitter @baghdad_library

ثانياً: الماركسية ونظرية المعرفة

مثلما اقترحت التخلي عن وهم وجود «مادية تاريخية»، وإحلال فكرة وجود «نظرة ماركسية إلى التاريخ»، اقترح ايضا التخلي عن وهم آخر هو وجود «مادية ديالكتيكية» كاملة، ناجزة، هي الشكل «الوحيد» والأرقى للمعرفة.

تقوم المادية الديالكتيكية على عمودين، العمود الأول هو اولوية المادة على الوعي، وكون الوعي نفسه هو نتاج تطور شكل أرقى من المادة (الدماغ البشري)، والعمود الثاني، أن هناك «قوانين» للديالكتيك تنظم عمليات الطبيعة والمجتمع والفكر.

إن فكرة اولوية الوعي على المادة أو اولوية المادة على الوعي قديمة قدم الفلسفة، والنظرات الفلسفية الاولية السابقة لها. وإن القول بأولوية المادة على الوعي قديم قدم المادية اليونانية نفسها، شأن الديالكتيك، ولنا الملاحظات التالية:

أ - تقوم مادية القرن التاسع عشر، ونظرية المعرفة اللصيقة بها على ثنائية الذات والموضوع. الذات الواعية، والواقع الموضوعي، موضوع الوعي. هذه الثنائية هي موضع اعتراض منذ بداية القرن العشرين.

فالوحدة الاولى للمعرفة ليست ثنوية (ذات وموضوع)، بل رباعية:

1 ـ ذات عارفة، 2 ـ موضوع معرفة، 3 ـ توسط اللغة كنظام إشارات لخزن المعرفة ونقلها، 4 ـ وذات أخرى تنقل لها المعرفة.

نحن لا ندخل إلى أي ميدان اجتماعي بدون توسط اللغة، والدماغ الخازن لاشارات المعرفة المكونة بدورها من نظام معقد (دال - مدلول، اشكال - اصوات - علامات... الخ).

ب - إن نظم المعرفة حبيسة في نظم ثقافية (ثقافات قومية، ثقافات محلية، ثقافة عالمية متداخلة مع الثقافتين القومية والمحلية).

ج - إن الدراسات اللغوية (من البنيوية إلى ما بعد الحداثة) قدمت اكتشافات هامة انعزل عنها الماركسيون بالكامل تقريباً (اضطهاد باختين ابرز مفكر في هذا الباب داخل بلاده - روسيا)، من سوسير، اول بنيوي لغوي، إلى نعوم تشومسكي أحدث العباقرة في هذا الميدان.

د - إن الفلسفة نفسها، التي كانت علم العلوم، تقلصت اليوم إلى مجرد حقل صغير يعنى بعلم المعرفة (الابستمولوجيا)، ويشمل المنطق.

هـ - إن علم المنهج Methodology الذي كان اختصاص الفلسفة وركنها الأعز، انفصل عنها، وبات لكل علم منهجه (مناهج علم الاجتماع، مناهج الاقتصاد، مناهج الانتروبولوجيا، مناهج الفيزياء وهلمجرا).

و - إن منطق هيغل الذي لخصه انجلز في كتابيه (انتي دوهرنغ وديالكتيك الطبيعة) يقف متخلفاً الآن عن انجازات العلوم الفلسفية وبخاصة في مباحث المعرفة، وإن الزمن قد تجاوزه بشوط كبير.

ز - إن علم المعرفة لم يكتف بالخروج عن أسر الفلسفة بل دخل ضمن أملاك علم تشريح وفسلجة الدماغ، وعلم النفس.

twitter @baghdad_library

هل هناك حاجة إلى نظرية معرفة خاصة، جامعة، مانعة، في هذا الباب؟ لا اظن. لأنه أولاً لا توجد نظرية جامعة، مانعة، بل توجد فرضيات متوسعة وبحث متصل. ولأنه ثانياً تجري هذه البحوث في ميادين اختصاص لا قبل لفرد أو حركة نَّ تلمّ بها.

هل ننقطع عن الاطلاع على هذه الميادين؟ كلا. بل إن ما ألمّ بالماركسية من خور وتراجع يرجع في جانب منه إلى انعزال القائمين على فكرها عن تيارات العصر الفكرية الكبرى: البنيوية، علم النفس، ما بعد البنيوية، التفكيكية، أو عن مدارس ماركسية هامة مثل مدرسة فرانكفورت، أو مدرسة تشومسكي السنديكالية.

ثالثاً: الماركسية والمجتمع

درس ماركس بنية المجتمع الرأسمالي، انطلاقاً من انجازات المؤرخين الفرنسيين عن الطبقات الاجتماعية، ومن كتابات غيرهم عن بنية «المجتمع المدني»، أي الرأسمالي، (مثل جروتيوس، ومونتسيكيو، وهيغل).

اعتبر ماركس العلاقة بين العمل ورأس المال هي الجوهر البنيوي الذي ينبغي فهم كل العلائق الاجتماعية، في إطاره، وعلى اساسه.

لم يأخذ ماركس أية امثلة من خارج أوروبا، لأن الرأسمالية لم تتطور بعد خارجها. كما لم يأخذ جل امثلته الملموسة إلا من بريطانيا وفرنسا بشكل اساس.

لقد رسم ماركس في التجريد النظري طبقتين خالصتين هما

الرأسمال = الرأسماليين من هنا، والعمل = العمال من هناك. وهذا التجريد ضروري لدراسة الظاهرة بشكلها النقي. لكن دراسات ماركس الاخرى، أشارت إلى وجود طبقات أخرى: الفئات الوسطى (ما يسمى بالبرجوازية الصغيرة)، الفلاحون، الانتلجنسيا. كما أنّ الرأسماليين، عنده، ليسوا كتلة، نتذكر كتابه «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» (أو ثلاثيته الشهيرة في فرنسا) هناك رأسمال صناعي، ورأسمال مصرفي، ينميان مصالح عديدة. كما أن الطبقة العاملة ليست بالكتلة المتجانسة، الموحدة، ولا بالكتلة الجامدة.

اعتبر ماركس الملكية أو انعدامها اساس الموقع الطبقي. كما اعتبر المراتب الاجتماعية القديمة (الطبقات الاقطاعية) قائمة على معايير المكانة، الدين، الخ، الموروثة. ودرس اشكال الانتقال من البنى القديمة إلى الجديدة. (مجتمعاتنا العربية في طور انتقالي من هذا إلى ذاك).

توقع ماركس اتجاهات (tendencies) عديدة بينها:

1 - عملية الافقار المطلق ستؤدي إلى تحويل جل الفئات الاجتماعية إلى بروليتاريا، أي تحول الاخيرة إلى غالبية الشعب.

2 - إن تحطم الفئات الوسطى المتعلمة، سينقل للطبقة العاملة عناصر المعرفة.

3 - إن نظام المصانع سيحول جيش العمل إلى قوة منظمة، منضبطة.

4 - تتحول طبقة العمال من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها في عملية تطور الرأسمالية عينها.

twitter @baghdad_library

لا تزال المجتمعات الرأسمالية تواصل عمليات التمركز والتركز للثروة المجتمعية، وتعزز سطوة الرأسمال، غير أنّ تطور الطبقة العاملة لم يسر باتجاه الافقار المطلق. وأدت الثورات العلمية المتلاحقة، إلى زيادة الانتاجية زيادة هائلة، وتحويل ثروات متزايدة (قوى عمل + وسائل انتاج) إلى ميادين الخدمات (القطاع الثالث) والعسكرة (القطاع الرابع) وصناعة الثقافة (القطاع الخامس؟)، أدى حلول الآلات محل الجهد العضلي اولا، ثم الجهد الفكري للمنتج ثانياً، عبر الاتمتة، إلى حصول اتجاهات جديدة في تطور البنية الاجتماعية:

تقلص العمل اليدوي، تقلص الطبقة العاملة، اتساع الفئات الوسطى.

إن توقع ماركس باتساع الطبقة العاملة ظل يتحقق منذ مطلع الرأسمالية (اواسط القرن السادس عشر) حتى منتصف القرن العشرين. بتعبير آخر إنّ «القوانين» التي رصدها ماركس عملت لفترة، وهي، كما قال ماركس «ميول» وليست قوانين، فالقوانين ثابتة لا تتغير، والميول تتعدل وتتحور.

ولدينا الآن ظاهرة تقلص الطبقة العاملة في الدول الصناعية المستقرة، حيث نشأت الرأسمالية، وعدم تطورها بدرجة كافية في الدول النامية، حيث نقلت الرأسمالية. وهناك حالات وسطية لا تزال تشهد تحقق «ميول» المجتمع الرأسمالي كما رصدها ماركس في حياته.

هذا الوضع بالطبع يعطي الثقل الاجتماعي للفئات الوسطى،

وتترتب عليه استنتاجات كثيرة ذات طابع عملي، متروكة للممارسين.

وبالطبع فإنَّ هذه الميول الجديدة ليست ازلية هي الاخرى. ولا يستطيع أحد أن يعرف على وجه الدقة ما سيحصل للبنى الاجتماعية في حالة التوصل إلى مجتمع مؤتمت، أي مسيّر بأجهزة آلية، ذاتية التنظيم والتفكير (على غرار نظم الكومبيوتر الفائقة)، وهل أن مثل هذا المجتمع يوصل احتدام العلاقة بين التملك الخاص للثروة، والطابع المجتمعي الشامل للانتاج، إلى مدى اقصى، ويحل، في الوقت نفسه، مشكلة توافر المعلومات اللازمة لتنظيم المجتمع، أو تسييره وفق خطة منظمة، بدل الفوضى الضاربة، مع ما يتطلبه ذلك من اعادة توزيع الثروة.

رابعاً - الماركسية والنظرية الاقتصادية

يشكل هذا الحقل ألمع وأوسع وأغزر نتاجات ماركس، وتلاميذه، جيل كاوتسكي وبوخارين وهيرشفيلد ولينين، وسواهم.

ينطوي هذاالحقل على عدة مجالات:

1 - المجال الأرأس، أي الجوهري، وهو ما حاولت الالماح اليه سابقاً، يقوم في هذا: إن نمط الانتاج الرأسمالي، القائم على مبدأ الربح (استخلاص فائض القيمة - المطلق أولاً، فالنسبي لاحقاً) لا يستطيع العيش بدون توسع (اعادة الانتاج الموسعة)، التي تتطلب توسعاً في الاسواق (القومية والعالمية)، ويتحقق عبر التجارة الدولية، بتوسط الدولة (في القرون الاولى)

twitter @baghdad_library

وخارج قيود هذا التوسط في عصر العولمة . يصف لنا ماركس في الغروندريسة[1] Grundrisse وفي الاجزاء المجهولة من رأس المال[2] . ان الرأسمالية تتوسع باطراد، وتخلق بتوسعها القيود والعقبات الخالقة للأزمة، وتحفزها الأزمة على ابتداع حلول وطرق جديدة، فتخرج منها إلى توسع أكبر واشد عنفواناً، ويخلق التوسع الجديد قيوداً وعقبات جديدة، تستثير بدورها محاولات تجاوز، وهكذا دواليك، حتى تصل الرأسمالية (كنظام عالمي) إلى نقطة يتعذر بعدها تجاوز عقباتها هي، فتدق عندئذ ساعة النهاية. هذه هي رؤية ماركس.

هذا النمط من التنبوء النظري يحيلنا إلى السؤال الكبير الذي اثاره المؤرخ الماركسي بيتر جوان Peter Gran: ما هي الآماد الزمنية لمثل هذه العملية؟ قرن؟ قرنان؟ سبعة قرون؟ ويجيب: «نحن لا نعرف! لا ندري ان كنا في اواسط عمر التشكيلة الرأسمالية أم في أواخرها! وإن القول بمرحلة اخيرة (عليا)، تخمين وحدس قد لا يصمدان أمام الواقع»[3].

---

(1) هذه الاوراق هي جزء من مبحث عن مستقبل الماركسية اقفل في آب - اغسطس عام 2000، أعددته في ضوء مشروع اعادة نشر «رأس المال» بالعربية، وفي ضوء الاسئلة التي أثارها الاستاذ مروة، جرى تنقيح المتن في شباط 2005.

(2) ترجم الجزء الاول من الجروندريسة (أي الخطوط العامة للاقتصاد الرأسمالي) ونشر عن دار ابن خلدون (ترجمة عصام الخفاجي).

(3) ترجم الجزء المجهول ونشر عن دار الفارابي (ترجمتي). ومن المفيد، بل الضروري الاطلاع عليها.

يواجه الماركسي الواعي المشكلة التالية: إن آماد تطور التشكيلة لا تحسب على غرار آماد حياة البشر. لكن الوعد الثوري بتجاوز التشكيلة الرأسمالية يواجه محنة المصالح المادية الآنية للحركات والطبقات الثورية، فهي تريد تحقيق انجازات، هنا، الآن، وليس انتظار وعد (قد يكون بنظرها مجرد يوتوبيا). هذا الاحتدام بين الآماد (المدة) الموضوعية للتطور، والآماد المحدودة للحياة البشرية يصح هنا على المفكرين، كما يصح على قادة الحركات وانصارها. هذا التضاد يدفع إلى تفكير رغائبي، إلى «تمنيات» بـ«قرب النهاية». لعل مثل هذا التضاد يقف وراء القول بأن «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» (قد تكون مرحلة وسيطة)، أو يقف وراء قول ستالين بامكان بناء الاشتراكية خلال حياة جيل واحد (حياته هو)، أو قول (زعم) خروتشوف بأن بناء الشيوعية سيكتمل في التسعينيات (من القرن الماضي اثناء رئاسته طبعاً).

2 - وضع ماركس صورة (تنميط نظري أو نمذجة) للرأسمالية الفردية كما نشأت في بريطانيا، وتنبأ بتحول ملامحها باتجاه الاحتكار. ووصف، معتمدا على الوقائع التاريخية وليس على الحدس، نموذجين لصعود نمط الانتاج الرأسمالي: صعود الحرفي الصغير، أو صعود التاجر (أي إما من دائرة الانتاج، أو دائرة التداول). ولو قيض لماركس أن يعيش حتى اواسط القرن العشرين، لوسع نموذجه إلى عدة انماط:

2 - أ - النمط الفردي/ الرأسمالية الفردية.

twitter @baghdad_library

2 - ب - رأسمالية الدولة.

2 - ج - الرأسمالية القرابية.

2 - د - خلائط أو هجائن من أي اثنين، أو حتى هذه الثلاثة.

اذا كان نمط الرأسمالية الفردية مفهوماً، فان رأسمالية الدولة انطلقت من البلدان التي جاءت إلى الرأسمالية متأخرة بعض الشيء (المانيا، ثم روسيا)، وقد سخر انجلز من الاشتراكيين الالمان، الذين ظنوا أنّ «قطاع الدولة» هو «بناء اشتراكي». (راجع مقالته عن قضايا السكن وغيرها من الامور في المانيا).

تكشف لنا رأسمالية الدولة والرأسمالية القرابية عن هجائن فرضها التطور (على شكل خطر عسكري من دول متطورة، أو منافسة تجارية حادة). اما تطور الرأسمالية القرابية (اندونيسيا، السعودية، ودول اخرى) فيكشف لنا أن نقص المؤسسات الاجتماعية والقانونية الحامية للملكية، ونقص تطور المؤسسات المجتمعية الحديثة، يدفع باتجاه الاحتماء بشبكات القرابة (حتى على مستوى الحرفي الصغير).

لهذه الانماط، أو خلائطها تمايزات عديدة، ونتائج سياسية خطيرة. منها أن شكل رأسمالية الدولة لا يسمح بتطور المؤسسات الديمقراطية بل يعيقها، ويعيق بالتالي، تطور الرأسمالية نفسها في المدى البعيد. اما النمط القرابي فانه يضيف إلى ذلك عوائق اخرى اجتماعية وثقافية.

3 - درس ماركس المكونات القطاعية للرأسمالية على اساس ثنائي:

القطاع الاول (انتاج وسائل المعيشة).
القطاع الثاني (انتاج وسائل الانتاج).

تطورت هذه البنية القطاعية في عدة اشكال تبعاً لمستوى تطور القوى المنتجة. فكلما ازدادت القوة المنتجة تعاظماً، قل العمل الضروري اللازم لانتاج وسائل المعيشة ووسائل الانتاج اللازمة لها، وزاد العمل الفائض المكرّس للحاجات الاخرى. ويلاحظ ان لدينا في الاقل ثلاث بنى قطاعية، حالياً:

3 - أ - الرأسمالية المتطورة - تحركت على النحو التالي:

بلغ التصنيع والإنتاجية الرأسمالية شأناً عظيماً اليوم بحيث إن قطاع «صناعة الثقافة» culture Industry يستوعب اليوم 40% من قوى العمل في الولايات المتحدة مثلاً.

3 - ب - رأسمالية الدولة الاجتماعية (البلدان الاشتراكية):

لم تستطع دول التجربة الاجتماعية الوصول إلى قطاع خدمات متطور، أو قطاع خامس اكثر تطوراً. وبقيت عواصم مثل موسكو ووارشو، تفتقر إلى جهاز استنساخ، أو فاكس، حتى الثمانينيات!

3 - ج - رأسمالية الدولة الخليطة

يفتقر هذا النموذج إلى القطاع الثاني، الذي تقرر الانتاجية فيه مستوى تطوير ما يليه من قطاعات. كما يتميز بضعف القطاع الاول (انتاج وسائل المعيشة)، ولما كان الريع المستمد من الصناعات الاستخراجية (النفط) أو بيع الخدمات السياسية والامنية والعسكرية للدول الغنية، عرضة للتقلب، فان التطور السريع لقطاع الخدمات يقف على رمال رخوة.

twitter @baghdad_library

الخلاصة: المكونات القطاعية في تغير وتحول مستمرين، وإن هذه التحولات مقبلة على ثورة كبرى، في حال تعميم الاتمتة.

4 - يتميز النظام الرأسمالي العالمي اليوم بتداخل واسع ومتشعب، يزج شعوب الارض قاطبة. ولم يعد هذا النظام معتمداً على دولة ضامنة (انجلترا في القرن التاسع عشر، واميركا حتى عام 1973، عام سقوط اتفاقية «بريتون وودز» الضامنة للمبادلات العالمية بالدولار).

ويتسم الوضع الحالي بأن التأثيرات المتبادلة للانتاجات القومية (كوحدات مؤلفة للبنية الكلية) يخلق وضعاً خارج سيطرة أي وحدة منفردة فيه، مما يدفع باتجاه العمل الجماعي (الاتحاد الأوروبي، مجموعة الدول السبع - صارت ثمانية - الكبار).

لاحظ مثلاً التدخل الهائل لمعالجة الانهيار المالي في المكسيك (ضخ عشرات المليارات)، أو معالجة الوضع الكوري الجنوبي (أحد النمور الآسيوية)، أو معالجة الوضع الاندونيسي. لقد ضخت الرأسمالية العالمية، عبر قنواتها الناظمة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) ما يقارب 200 مليار دولار لمعالجة أزمات ثلاثة بلدان ليست متطورة ولا أساسية في المنظومة.

والاستنتاج الأولي، أنّ المنظومة الكونية للرأسمالية لا تستطيع العمل بصورة متسقة، سلسلة، خالية من الأزمات، الا بسير كل اجزائها سيراً «طبيعياً»! بتعبير آخر إنّ منابع الأزمة في الرأسمالية عممت على سائر مكونات المنظومة، بدرجات متفاوتة الشدة بالطبع. كما أنّ الجهد التدخلي التنظيمي بات اكبر وأوسع.

ولكن ماذا سيحصل، ومن سيضخ لمن، اذا اندلعت الأزمة في اكثر من موقع، وفي آن واحد!

بودي الاسترسال حول تحويرات بنية الانتاج (حلول الآلات محل العمل الفكري)، وتحويرات قانون القيمة الماركسي (الخاص بسلع الصناعات التحويلية) إلى مظاهر جديدة لقوانين سلع صناعة الثقافة (دقيقة اعلان بخمسة ملايين جنيه، أو سعر لاعب كرة قدم بـ55 مليون جنيه، أو سعر صورة أو صوت لمغن شهير... الخ).

ان «موت» الماركسية «المعلن» سيثبت زيفه في اول أزمة واسعة، آتية. والغريب، كما تقول احدى الصحف الليبرالية البريطانية، أنّ «اتباع» ماركس، يهجرونه، اما المنظمون الرأسماليون فيعيدون اكتشافه! ويعلنون بدهشة: إن توقعات ماركس حول سيطرة الاقتصاد على السياسة صائبة، وتتحقق الآن امام ناظرينا، وإن الأزمات المصاحبة للنمو، جزء من التكوين البنيوي للرأسمالية.

هذه المفارقة مفهومة. فـ«الاتباع» يهجرون الماركسية بصيغتها الميتة، أي التي عرفوها ناقصة مشوهة، اما الرأسماليون فقد تحرروا من عقدة العداء لماركس، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وصاروا يرونه بتوازن اكبر. ما احوجنا إلى أن نصاب بعدوى رؤيته بتوازن أكبر، ووضوح اشد.

خامساً - الماركسية والدولة

بعد الرأسمالية، أو الرأسمال، تأتي الدولة في التسلسل التالي لمشروع دراسة ماركس، وهو المشروع الذي لم يتحقق، لسوء حظنا.

twitter @baghdad_library

شدد انجلز على الطابع القمعي كوظيفة اولى واساسية للدولة الحديثة في العهد الرأسمالي. وفعل ذلك بصورة مطلقة. كما شدد انجلز (كتاب اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) على ربط نشوء الدولة بالصراع الطبقي أساساً. وفعل ذلك صورة مطلقة.

اما ماركس فانه قبل بهذا التحديد، ولكنه أضاف عليه أبعاداً كثيرة منها: علاقة الدولة بالمجتمع المدني، علاقة الدولة بالطبقات، استقلال الطبقة السياسية (القائمة على اجهزة الدولة) استقلالاً نسبياً عن الطبقات المالكة، التمايز البنيوي للدولة من حيث مؤسساتها. لكن ملاحظات ماركس، للأسف، لم تحظ بالاهتمام الكافي قبل أن يتحرك العقل الماركسي رالف ميليباند، الذي نبه إلى هذه المسائل وغيرها.

اوردت الدراسات الانثروبولوجية للحضارات القديمة، أنّ الدولة نشأت كجهاز حماية لدولة - المدينة (اثينا، روما، بابل، الانكا، الصين، مصر القديمة) ضد البوادي، أي ليس لقمع جزء اجتماعي داخلي، بل لصد جماعات خارجية. بتعبير آخر إن نشوء الدولة يرجع إلى التضاد بين الشكل المستقر للمجتمعات البشرية (المحمية بالاسوار) والشكل المترحل (البدو بلغة العرب والبرابرة بلغة الاغريق)، كما يرجع، لاحقاً، إلى التضاد بين مراكز الحضارة نفسها. فلم يكن عبيد هذه المدن بحاجة إلى ادوات لجم مادية، ذلك أنّ الدين والاعراف، وانغلاق الطبقات القديمة، وحرمة الاتصال فيما بينها، كانت جزءاً من التقاليد والعبادات الكفيلة بالضبط المجتمعي. ولم تقم الدولة بوظيفة قمعية ضد العبيد إلا بعد فترة طويلة من نشوئها وتطورها، وبعد نقل العبيد من

الانتاج المنزلي، إلى الانتاج الزراعي والمنجمي. ولم يحصل هذا التحول إلا بعد قرابة ثلاثة آلاف عام من نشوء دولة المدينة!

اهمل الماركسيون ملاحظات ماركس عن الدولة كما اهملوا تحليل الدولة الحديثة من حيث:

(1) أنها ممثل لجماعة قومية محددة (الاهتمام بنشر الثقافة القومية، وتوحيد اللغة عبر اجهزة التعليم).

(2) أنها لبنة في المعمار الرأسمالي العالمي.

(3) أنها تتولى وظائف انتاجية وثقافية.

(4) أنها تمتاز بتكوين بنيوي متباين من حيث المؤسسات ودرجة تمايزها.

(5) انها تحتاج دوما إلى مصادر شرعية (الدين، الايديولوجيا، التعاقد الاجتماعي... الخ).

(6) أنها ذات علاقات متباينة بالمجتمع المدني... الخ.

هذا التذكير مفيد لنبذ الفكرة التبسيطية عن الدولة الحديثة كنتاج للرأسمالية وحسب!

فاذا كانت الرأسمالية واحدة، فما الذي يفسر لنا نشوء عدة اشكال من الدول داخل نمط الانتاج الرأسمالي، بل داخل بلد واحد، ولماذا تبرز دولة الملكية المطلقة، أو دولة الملكية الليبرالية المقيدة، أو الدولة البونابرتية، أو الدولة الفاشية، أو الدولة التقليدية القرابية، وهلمجرا كلها داخل التشكيلة الرأسمالية الواحدة.

قلت في مبحث مطول (ماركس والدولة - النظرية

twitter @baghdad_library

الناقصة)[4] ان ماركس ترك لنا الحقل فارغا، وإن «هذا الحال يستثير تعاسة الدوغما بلا ريب، ولكن من أين نأتي لها باستقرار الاشياء وهنائه في عالم التنوع المناكد؟»[5].

اقول هذا لأننا بحاجة إلى دراسة الدولة في عالم اليوم بوجه عام، ودراسة الدولة في عالمنا العربي، وفي العراق تحديداً، إضافة إلى حشد من الدراسات التطبيقية. وبودي اقتراح عدد منها للاطلاع، وبخاصة ما يتعلق منها بالتطور الديمقراطي، المفتاح نحو مجتمع يدير صراعاته بصورة قانونية، مؤسساتية، سلمية، مع ادراكي أنّ هذا الافق بحاجة إلى مدى تاريخي كامل كي يتحقق في بلد مثل العراق انحطت فيه الروابط المدنية الحديثة إلى ادنى مستوى من السقوط[6].

إن الديمقراطية الرأسمالية، هي الممهد التاريخي الحضاري،

---

(4) في حديث لبيتر جران خلال ندوة «العولمة» في القاهرة نيسان 1997. وللمؤلف كتاب قيّم ترجم إلى العربية، يقارن فيه انماط الرأسمالية في العالم المتقدم والبلدان النامية اعتماداً على ثنائيات: بريطانيا، الهند، ايطاليا، مصر والاتحاد السوفييتي - العراق. وهو مهم للاطلاع.

(5) أنظر: ما بعد الماركسية؟ دار المدى، 1998، ص 193 فما بعد.

(6) - هناك حشد من الكتب، ابرزها مما يستحق الترجمة:

(1) Barington Moore, Social Orgins of Dictatorship.

(2) Theda Skocpol, *States & Social Revolutions.*

(3) K. Itling, *Hegel's Cencept of State and Marx's Early Critique.*

(4) R. Miliband, *Class, Power and State Power.*

(5) K. Magire, *Marx' Theory of Politics.*

نحو أي افق ما بعد رأسمالي يمكن تخيله، ولا يشفع لنا إن العالم يتقدم إلى ما بعدها.

سادساً - الماركسية والقومية

تعتبر الدولة القومية (nation - state) شكلاً جديداً للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ملازم للعهد الصناعي الرأسمالي. فالجماعات البشرية التي كانت تتحدد بالانتماء إلى قبائل وعشائر، أو دول مدينة، ومقسمة إلى احياء وبيوتات وأصناف، صارت تعيش في مجال واحد موحد، محدد سياسياً بالدولة المركزية ذات التخوم الجغرافية المثبتة، ومحدد ثقافيا باللغة (او مزيج الدين واللغة، أو مزيج اللغة والعرق)، ومحدد اقتصادياً بالسوق القومي، ومحدداً اجتماعياً بالمؤسسات المجتمعية.

ان عمر هذا التنظيم الجديد للبناءات المجتمعة لا يزيد عن ثلاثة قرون.

اعتبر هذا الشكل الجديد (الدولة القومية)، في اطار الماركسية، بمثابة ثمرة للتطور الرأسمالي بما فيه من (أ) نظم اتصال مادية (سكك حديد، سفن بخارية وخطوط تلغراف) تسهل التبادل التجاري وتسند تقسيم العمل المتشعب. وبودي أن اضيف معمارين هما: (ب) نظم اتصال ثقافية: لغة موحدة، وسائل طباعة (صحيفة... الخ)، تشكل أداة التفاعل. (ج) نظم إدارة سياسة مركزية - جهاز اداري موحد، نظام قضائي موحد، جيش دائم... الخ.

twitter @baghdad_library

اعتبر ماركس تطور الدولة القومية نتاج عملية ارتقاء تطوري مديد، وانتقال من مستوى انتاج ما قبل رأسمالي إلى رأسمالي حديث.

ونلاحظ هنا أنّ اولى الدول القومية نشأت عفواً، أي بدون وجود «حركات قومية» أو «ايديولوجية قومية». لكن دول الموجة الثانية قلبت التسلسل: ابتداء من حركات وايديولوجيا قومية، وصولاً إلى دولة قومية مركزية حديثة.

لاحظ احد المفكرين أن ماركس، الذي امتاز بعين ثاقبة لكل ما هو جديد، طرح بديله الأممي (العالمية ما فوق القومية) في القرن التاسع عشر تحديداً، وهو قرن الموجة الثانية للقومية (المانيا، ايطاليا، ثم بولندا والشعوب السلافية لاحقاً).

ورث ماركس، شأن اوغست كونت، وسان سيمون، النظرة الارتقائية لمفكري اواخر القرن الثامن عشر، وهي النظرة القائلة بأن الدولة المركزية (= الدولة القومية) هي لحظة عابرة في التطور، وأن تجاوزها إلى رحاب العالمية (الاممية) ضرورة واتجاه محتوم للتطور.

هذا الاستنتاج اغفل واقعة أن الرأسمالية اذ ترسي الأساس للعالمية، فانها انما ترسيه بتوسط الدولة القومية. وبالفعل فان التطور العالمي سار في اتجاه توطيد الدولة القومية على امتداد القرن التاسع عشر (بوتيرة بطيئة) ثم القرن العشرين، بوتيرة متسارعة، كان آخر موجاتها تفكك يوغسلافيا إلى مكوناتها القومية، وقبلها تفكك باكستان (الى بنغلاديش وباكستان)، وتفكك جيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفييتي نفسه، إلى مكوناته القومية.

وبينما يحث التطور العالمي توطيد الأسس لتجاوز الاطار القومي (الاتحاد الاوربي)، فإنه لا يزال يواصل بقايا العملية الاخرى: ونشوء دول قومية (فلسطين الآن، والاكراد مستقبلاً).

واليوم فان العالمية التي توقع لها ماركس أن تتحقق وتتجاوز الدولة القومية بسرعة (خلال حياته؟ ربما) خرجت من اطار الدولة القومية إلى الكونية، أي اقتربت من النموذج النظري، الذي استبق الواقع. ماذا حصل للحركات الاشتراكية والشيوعية خلال هذه الفترة.

1 - في الطور الاول (ماركس، روزا لوكسمبرغ، كاوتسكي، ولنين أيضاً) - ازدراء النزعة القومية، واعتبار الدولة القومية لحظة عابرة، يتم تجاوزها بفضل الأممية التي ترسي الرأسمالية ركائزها المادية والثقافية.

2 - في الطور الثاني (لينين - ستالين) قيام الحركات المنتصرة ببناء دول قومية، والاعتراف بها كلبنة من لبنات معمار العالم المعاصر، لبنة ضرورة باطلاق.

لقد انحبست كل الحركات العمالية في اطرها القومية، إلى حد التطابق.

3 - واليوم، اذ تبدأ عملية الخروج من الأطر القومية إلى العالمية (الكونية، العولمة) يقف اليسار مرتعباً من ذلك، متشبثاً بالماضي، بعد أن عاش جل القرن العشرين داخل الاطار القديم، بتعبير آخر بينما يبرز اساس متين للأممية، تبقى اشكال الفكر والممارسة حبيسة الاقفاص المحلية.

twitter @baghdad_library

سابعاً - الماركسية والعولمة

ينبغي ابتداء التمييز بين العولمة globalization كعمليات موضوعية، ومذهب (أو مذاهب) العولمة globalism، أي التفسير الايديولوجي لهذه العمليات، والبرامج السياسية المشتقة منها.

ان اغلب الدراسات الجادة (الماركسية وسواها) يشير إلى أن العولمة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية بوصفها وحدة للتحكم، بعد أن كانت هذه العمليات تنطلق أساساً من الدولة القومية باعتبارها المرجع والاطار المقرر، أي أداة التحكم والفعل.

إن قصر العولمة على الجانب الاقتصادي وحده (فتح الأسواق، اسواق السلع والمال، وفتح عمليات الاستثمار والتبادل بتجاوز أي سلطة سياسية قومية) هو قسر فكري، اختزالي وضار إلى أبعد حد.

إن نظم الاتصال عبر الاقمار الصناعية، وتدفق المعلومات، والتسخين الكوني، واوضاع البيئة، الفقر، الاوبئة، الانفجار السكاني، الجريمة المنظمة، الهجرة المتبادلة هي جزء من عمليات العولمة، شأن تدفق السلع والرساميل والخدمات، وأيضاً (بحدود مقيدة) حركة قوى العمل.

وتنشط في العالم جملة هائلة من المؤسسات والآليات فوق القومية، من الأمم المتحدة، إلى محكمة العدل الدولية، إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومحكمة العدل الأوروبية،

مرورا بعشرات الآلاف من المنظمات الاجتماعية، والمعاهد والجامعات (بحدود ما هي مستقلة).

تطرح العولمة كاطار موضوعي عام لتطور المجتمعات الحديثة باشكالها الرأسمالية المتنوعة، جملة تناقضات منها:

أ - إن خروج هذه العمليات عن سيطرة الدولة القومية، يعطي للشركات العملاقة، باعتبارها قوى اقتصادية ناشطة، سلطة وسطوة فوق سلطة الدولة.

وهذا يطرح الاشكال التالي من زاوية التطور الديمقراطي في العالم المتقدم (حيث الديمقراطية تحصيل حاصل): كيف يسع التكنوقراط، وهو غير منتخب وغير مخول أن يقرر ويحسم، في حين أن الطبقة السياسية المنتخبة بالاقتراع والمخولة، لا تستطيع أن تقرر وتحسم. من يحكم؟ هذا السؤال يستثير العقول ويحفز على الآتي: (1) تشكيل حكومة عالمية. (2) تشكيل مؤسسات فوق قومية جديدة، ذات طابع ديمقراطي. (بيان ستوكهولم).

ب - اتجاه العلاقات الدولية نحو الفوضى الكاملة، بموازاة سعي الولايات المتحدة إلى التصرف المنفرد، في الوقت الحاضر، وبموازاة نبتات كارتلات سياسية جديدة (صعود أوروبا الموحدة).

ج - احتدام التوتر الثقافي، نظرا لانحباس الثقافات في أطر ثلاثة: اطار قومي، (دولة)، ما دون قومي (جزء من بلد)، وما فوق قومي. ويحتدم الصراع بفضل ظاهرتين متعاكستين: (1) نشاط الثقافات المحلية في ازدياد. (2) وسائل الاتصال الالكترونية تفتح له المجال للانتشار ما وراء الاطار المحلي.

د - إن تطور العولمة يذكي من ناحية انتشار قيم الديمقراطية،

twitter @baghdad_library

والعلم، والشفافية، وحرية المعلومات، ويدفع باتجاه الليبرالية السياسية (= الديمقراطية البرلمانية) من الوجهة الثقافية، لكن انفتاح الاسواق، وانفلات التطور الرأسمالي المفتوح، يستثير حركات احتجاج عارمة، تدفع النخب السياسية إلى تشديد الاستبداد أو انماط الحكم التسلطي.

بتعبير آخر، إن الليبرالية الاقتصادية، وإن كانت (بالمعنى التاريخي العام) الأساس الموضوعي لليبرالية السياسية، تعمل، في ظروف العالم النامي وسط ظروف العولمة، باتجاه كبت الليبرالية السياسية.

هـ - أخيراً، إن الحركة المدومة للعولمة، تخلق، رغم نشرها للعلم والتكنولوجيا، حالة من انعدام اليقين تذكي النزعات الصوفية، والغيبية (وهذه أحد منابع بروز الدين بقوة في حياة كثرة من البلدان المتقدمة والمتوسطة والمتخلفة - باستثناء أوروبا الغربية).

بتعبير آخر إنّ التقدم العلمي التكنولوجي، يذكي «تقدم» اشكال الفكر ما قبل العلمي. هذه بعض أوجه عمليات العولمة.

هناك ثلاث استجابات ايديولوجية عامة للعولمة، هي:

1 - الاتجاه الليبرالي - الذي يحيي العولمة باعتبارها انتصاراً للعقلانية، الرأسمالية، وانتصار الاقتصاد على السياسة، أو فك حركة الرأسمال عن الدولة، كما دعا اليه أباء الليبرالية الكلاسيكيين (آدم سميث). وهو يدفع باتجاه الهجوم على نظم الرفاه الاجتماعي، وتأمين مناخ حرية كامل في ارجاء المعمورة.

2 - الاتجاه القومي والماركسي المنغلق، الذي يعيش في الماضي، ويعارض العولمة، جملة وتفصيلاً.

3 - الاتجاه الماركسي النقدي، وأيضاً الليبرالي النقدي (سوروش، أتالي) الذي يدعو إلى تطوير حكومة عالمية، واشكال لجم عالمية لحركة الاسواق، ومعارضة كل الاوجه السلبية لهذه الظاهرة، دون إغفال الطابع المزدوج للعولمة، وجوانبها الموضوعية.

إن العمليات التاريخية في المرحلة الراهنة، وإن كانت تتسم بموضوعية، فان حقل الموضوعية هذا ناجم عن الفعل البشري المنفتح في كل لحظة على امكانات متعددة، وخيارات. فالتاريخ، كما يقول ماركس، عملية من صنع البشر، وإن كانوا يصنعونه في شروط معطاة ومنقولة من الماضي.

twitter @baghdad_library

القسم الثاني

نهاية ثورة أكتوبر

twitter @baghdad_library

انهيار الاتحاد السوفيتي والتجربة –الاشتراكية

I

إن دراسة تجربة الانهيار المدوي، والمفجع، لأول تجربة اشتراكية مستقرة نسبياً، يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة: دراسة العومل الظرفية التي رافقت محاولات التجديد وأدت إلى الانهيار، أو دراسة العوامل البنيوية التاريخية للتجربة ككل من منظور ماركس نفسه.

يستطيع الدارس أن يورد وفرة من الاسباب عن طبيعة النخب السياسية، وتركيبة الحزب، واسلوب عملها، وبنية الدولة، والضغوط الخارجية، التي أدت إلى الانهيار. ويمكن، بالمثل، إيراد اسباب معاكسة، تؤدي الوظيفة التبريرية أو التفسيرية. نفسها

ما نحتاج اليه هو تحليل بنيوي، تاريخي، في ضوء الفهم الماركسي لبنية الرأسمالية وتطورها، وليس تحليلاً ظرفياً آنياً.

II

لقد جاءت الثورة الروسية، في اكثر البلدان الرأسمالية تأخرا.

twitter @baghdad_library

أي في بلد لا يصلح للتطور ما بعد الرأسمالي، بالمعنى الماركسي للكلمة؛ فالبلاد شهدت لتوّها نمو اولى نبتات الرأسمالية الصناعية الحديثة، على شكل جزر في المدن الكبرى الرئيسية وبخاصة موسكو وسانت بطرسبرغ. وكان مدراء المصانع يستوردون من انجلترا، ويعملون في ظروف لم يتبلور فيها بعد حتى انضباط العمل المصنعي المعروف. ولم تمد الرأسمالية فيها بعد تأثيرها التنظيمي (الانتاج لأجل السوق، عقلنة الانتاج، الحساب الاقتصادي، انضباط العمل، اعادة الانتاج الموسع وهلمجرا) أو تأثيرها المؤسساتي (اتحادات الصناعيين، نقابات العمال، المؤسسات القانونية لحماية الملكية الخاصة المستقلة من الدولة... الخ) أو تأثيرها الثقافي (فكرة الفرد المستقل، التعاقد الحر، حرية السوق).

لينين نفسه يعترف في كتابات عديدة (راجع كراسه: «حول رأسمالية الدولة») أنّ ما هو موجود في روسيا عصر ذاك هو رأسمالية برجوازية صغيرة، أي انه يعترف بعدم كفاية التطور الرأسمالي في روسيا لأجل الانطلاق إلى أي شكل ما بعد رأسمالي (ناهيك عن الاشتراكية). ويعترف أيضاً بأن الثورة الروسية لا تملك من «الاشتراكية» سوى السلطة السياسية للعمال، وهم اقلية في المدن ويعيشون وسط بحر من الفلاحين.

الثورة الروسية نفسها كانت ثلاث ثورات في آن، فهي ثورة (أو قل تمردات) فلاحية ضد اشكال القنانة البالية، وثورة ليبرالية سياسية ضد الشكل الاوتوقراطي للقيصرية، وهي ثورة عمالية في المدن. وقد اكتسبت هذه الثورات الثلاث طابعاً حاداً، متوتراً، متداخلاً، بفعل ظروف الحرب العالمية الأو لى.

III

والسؤال الآن اذا كان العمال اقلية، والرأسمالية غير متطورة في روسيا، فما الذي دفع لينين إلى تغيير الدفة باتجاه الثورة العمالية ذات المهام الاشتراكية في بلد ينتظر انجاز مهمات رأسمالية (= ديمقراطية)؟ هل كان لينين متطرفاً، كما قال بعض معاصريه؟ أم كان لينين غير واع لنظرية ماركس؟ لا هذا ولا ذاك.

كان لينين يعي تماماً شروط التطور التاريخي للرأسمالية والسعي للخروج منها وتجاوزها كما وضعها ماركس، وهي:

1 - لا يمكن تجاوز الرأسمالية إلا بعد وصولها مرحلة عليا من النضج.

2 - إنّ الرأسمالية نظام عالمي وليس محلياً.

3 - إنّ روسيا تفتقر إلى هذه الشروط.

ماذا نقصد بمرحلة نضج الرأسمالية؟

نقصد:

أ - وصول القوى المنتجة حداً هائلاً من التطور يكفي لاشباع الحاجات المادية لافراد المجتمع.

ب - نضج مؤسسات الإدارة الذاتية داخل المجتمع وتمايزها عن بعض (المنظمات الاجتماعية).

ج - نضج مؤسسات الادارة السياسية للمجتمع، الديمقراطية، تمايز السلطات وانقسامها (تنفيذ، تشريع، قضاء... إلخ).

د - انفصال الملكية الاجتماعية عن المالكين، في الطور المتقدم من الرأسمالية (ظهور طبقة المدراء والمنظمين من خارج

twitter @baghdad_library

طبقة المالكين الرأسماليين، تطور نظام الائتمان، تطور التنظيم الواعي داخل المؤسسات الرأسمالية التعميمية على المجتمع - لاحقاً)، تطور نظم الاتصالات (سكك الحديد، الهواتف، السيارات، الطرق والجسور)، تطور المؤسسات الاجتماعية المستقلة... الخ.

IV

لقد كانت هذه الشروط غائبة تماماً عن روسيا. وقد اعترض مفكرون ماركسيون عظام على فكرة استيلاء الطبقة العاملة الروسية على السلطة.

فهناك اعتراض بليخانوف الذي قال إن بلداً (مثل روسيا) يقوم على انتاج سلعي صغير، وبحر من الفلاحين (البنية التحتية) لن يسمح بنشوء نظام سوى استبداد قيصري حتى لو ارتدى رداء بلشفياً.

وهناك اعتراض كاوتسكي، الذي أكد أنّ ضعف التطور الرأسمالي لروسيا لا يتيح للبلاشفة الاستمرار في السلطة على قاعدة مثل هذه. وتنبأ في دراسات عديدة له (مطلع ثلاثينيات القرن وفي مقال قبل وفاته عام 1938) بتعذر استمرار التجربة.

وهناك اعتراض أو استغراب المفكر العملاق انطونيو جرامشي (ايطاليا) الذي أكد أن الثورة الروسية هي ثورة مخالفة لـ«رأس المال»، أي ضد منطق ماركس الوارد في كتابه «رأس المال»، باعتبار روسيا البلد الافقر والاقل تطوراً.

وهناك اعتراضات أخرى من مفكرين غير ماركسيين تنبأوا بأن الدولة (البيروقراطية) ستبتلع الحزب، وأنّ النظام السياسي سيتحول إلى أوتوقراطية مطلقة (ماكس فيبر وآخرون).

اذا كان لينين واعياً للمزلق الروسي فما الذي دفعه إلى تغيير الدفة باتجاه البحث عن تجاوز الرأسمالية في ظروف بلد لم تتطور فيه الرأسمالية بدرجة معقولة؟

الجواب انه كان ينتظر، ويأمل، أن تحرك الثورة الروسية فتيل ثورات عمالية في القارة، فتكون بمثابة المهماز السياسي. وكان يتطلع إلى المانيا المتطورة، مثله الأعلى في التنظيم الصناعي والعسكري، إلى ثورة عمالية ظافرة هناك، تذكي بدورها وبأثرها، ثورة تالية في فرنسا، وايطاليا، أي ثورة بروليتارية في معاقل الرأسمالية المتطورة. لم تأت هذه الثورات.

فالثورة المجالسية (العمالية) الاولى اندلعت في المجر، ثم جزئياً في ايطاليا، اما في المانيا فلم تستطع الخروج من القماط. هذا الرهان التاريخي لم يتحقق.

V

كان النموذج السياسي الاقتصادي والاجتماعي الذي بناه لينين هو نموذج رأسمالي حكومي، مؤقت بانتظار النجدة التي لم تأت. وإنّ هذا النموذج سار في اتجاه التطور الذي تنبأ به بليخانوف وكاوتسكي وفيبر وحتى روزا لوكسمبورغ، أي قيام دولة بيروقراطية، مركزية، استبدادية، تفتقر إلى أي معلم ديمقراطي

twitter @baghdad_library

(حتى للبلاشفة انفسهم ناهيك عن المجتمع)، وتجمع في آن السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية، وتهيمن على إنتاج الثقافة، على يد طبقة بيروقراطية تحكم باسم التاريخ وباسم الطبقة العاملة.

لقد كان هذا النموذج يعيش انفصالاً بين واقعه المتخلف (تدني الانتاج، ضعف المؤسسات المجتمعية، غياب التمايز المؤسساتي في الدولة... إلخ)، وادعائه الايديولوجي بأنه يبني الجنة الموعودة، جنة التحرر من الحاجات المادية، وجنة التحرر من القمع الرأسمالي... الخ.

لقد ادى هذا النموذج إلى النزع القسري للفلاحين (راح ضحيته 20 مليون انسان)، والى القمع الجسدي لصغار المنتجين والمثقفين (راح ضحيته 10 ملايين انسان).

كان هذا النموذج مرشحاً للانهيار لولا بضعة عوامل أنجدته، منها:

1 - التحام البلشفية بالنزعة الوطنية الدفاعية خلال الحرب العالمية الثانية، مما اكسبه شرعية لدى جيل ما بين الحربين، شملت حتى الكنيسة الأورثوذكسية.

2 - توفر روسيا الثورية على ريوع كبيرة (النفط، الذهب)، سدّت الثغرات الاقتصادية لفترة.

3 - تمتع روسيا الثورية بعطف ثوري عام في البلدان الرأسمالية والعالم الثالث وسط قطاعات الطبقة العاملة، واليسار الثوري، وغير ذلك من قوى.

إن النموذج الروسي يقوم على بنية سياسية شديدة التمركز والاستبداد، وعلى بناء اقتصادي أوامري، ضعيف الانتاجية، وخاضع لتحكم طبقة بيروقراطية متنعمة.

لقد لعب هذا النموذج دوره في التطوير الجزئي للقوى المنتجة (التصنيع الثقيل، الكهربة، مد سكك الحديد) وهي مهمات رأسمالية أصلاً، إلا أنه عجز عن مواكبة تطور الثورات العلمية والتكنولوجية اللاحقة. كما لم تسمح البيروقراطية المتحكمة بالفوائض، باجراء أي تعديل في بنية النظام السياسي.

لقد كان النموذج: رأسمالية موظفين مستبدة، انهارت تحت وطأة تناقضاتها المستحكمة. إنها رأسمالية مشوهة.

VI

إن التجربة الروسية تعيدنا إلى اصل نظرية ماركس: لا تجاوز للرأسمالية الا في اطارها، وبفضل انجازاتها، وتطورها بالذات. ولا يمكن تجاوزها بمراسيم وادعاءات ايديولوجية فارغة.

لقد سعت محاولات الاصلاح إلى الفكاك من الاقتصاد الاوامري، فاكتشفت أن البيروقراطية غدت فئة اجتماعية عاتية تحتل مفاصل الدولة. فلما اتجه الاصلاح إلى الدولة ذاتها، اصطدم بمقاومة أعتى من الطبقة البيروقراطية، التي انقسمت وتوزعت إلى تيارات.

هناك في الحياة الاكاديمية منهج يقول إن لمشكلة معينة سبعة أسباب محتملة. فيتولى كل فريق عمل البحث في سبب من الاسباب، وهكذا تعمل سبعة فرق ابحاث لتثبت ان ستة من التفسيرات هي خاطئة، وأنّ تصوراً أو سبباً واحداً هو الصائب.

وتجربة اكتوبر برأيي تنطوي على اهمية كبرى، إنها تثبت بالملموس ما هو الطريق الخاطيء الذي لا يتوجب علينا اتباعه.

twitter @baghdad_library

أقول هذا وانا مدمى القلب، فالبروليتاريا الروسية، بل شعوب الاتحاد السوفيتي، وبخاصة الشغيلة، تحملوا اعباء لا تقوى عليها الجبابرة، من دمار الحرب الاهلية، وخراب حربين عالميتينن وحصار، وسباق تسلح، وأعباء إطعام حركات التحرر لبلد لا يقوى اقتصاده بالكاد على كفاية حاجات مجتمعه.

تقول لنا الثورة الروسية ما لا ينبغي عمله، وما لا ينبغي السير عليه. وقد دفعت روسيا ثمن ذلك بالدم والدموع.

VII

لقد اطلقت الرأسمالية، كتشكيلة عالمية، عدة ميول اجتماعية - فكرية، هي النزعة الفردية (الليبرالية)، النزعة الاجتماعية (الاشتراكية)، النزعة الدولتية (الفاشية والنازية).

وانتصرت كل نزعة سياسياً حيثما كان الخلل الذي ولدته الرأسمالية يفغر فاه في ذلك المجال المحدد. وتحولت هذه النزعات بانتصارها السياسي، إلى دول ليبرالية، ودول اشتراكية ودول نازية، أي تحولت إلى نظام فرعي في مضمار العالم الرأسمالي. ودخلت هذه النظم الفرعية في احتراب وتلاقح متبادل.

فالليبرالية تمجد الفرد المنتج (= الرأسمالي) والحريات المدنية، والنازية تمجد الأمة والدولة، والاشتراكية تمجد الجماعية، لكنها كلها انحبست في إطار دول قومي nation-state. وهذا امر طبيعي، لأن معمار العالم الرأسمالي، كما وصفه ماركس في مخططه الاخير لكتاب «رأس المال»، بأنه يتألف من أربعة عناصر:

1 - رأس المال.

2 - الدولة.

3 - السوق العالمية.

4 - التجارة الدولية

لقد كتب ماركس باستفاضة عن العنصر الاول، ولم تتح له امه الطبيعة ان يبحث باسلوبه المستفيض، الموثق، العناصر الثلاثة الاخرى، رغم انه اشار اليها اشارات لا تخطئها العين، رغم انها اشارات متناثرة.

ترك ماركس ارثا ثوريا يقوم على:

1 - تركيب المناهج العلمية في اعلى نقطة من تطورها في عصره.

2 - نقد الرأسمالية وتحليلها وصولا إلى تعيين تخومها، وامكانات تجاوزها.

لقد مرّ على انجازه قرن ونصف القرن وحصل ما يلي:

1 - ان الرأسمالية نفسها اكتسحت العالم (كما توقع لها ماركس) وصارت المحيط الذي توجد فيه جزر صغيرة من اقتصاد الكفاف، بعد ان كانت جزيرة وسط بحر متلاطم من الفلاحين والحرفيين.

2 - ان تطور الرأسمالية يتخذ اشكالا عديدة متنوعة يمكن تنميطها في ثلاثة انماط رئيسية تجريدية:

3 - أ - الرأسمالية الفردية.

3 - ب - رأسمالية الدولة.

3 - ج - الرأسمالية القرابية.

twitter @baghdad_library

نشأ النمط الاول كلاسيكيا في بريطانيا (ولاحقا امريكيا)، ونشأ النمط الثاني كلاسيكيا في المانيا (ثم روسيا الثورية)، اما النمط الثالث فيترعرع امام انظارنا في دول عديدة (اندونيسيا، السعودية، من بين امثلة وفيرة). هناك هجائن بالطبع، أو خلائط من هذه الانماط.

4 - لقد ظلت الرأسمالية نظاما قائما داخل الدولة القومية، ومتحققا خارجها (في السوق العالمي) عبر التجارة الدولية، وهي تجارة كان تدار بقوة السلاح (فتح اسواق اليابان عام 1802 على يد البوارج الاميركية، وكذلك الصين)، اما اليوم فانها تخرج من هذا الاطار لتتطابق أو تقترب بالاحرى من النموذج النظري الذي ابتدعه ماركس، مع وجود تعديلات مستمرة على البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية.

5 - ان الرأسمالية كنمط انتاج، أو كتشكيلة (سياسية، اقتصادية ثقافية، مجتمع مؤسسات).

هي ذات طابع مزدوج.

علّمنا ماركس ان عملية الانتاج هي عملية عمل، تنظيم للقوى الحية، حساب اقتصادي عقلاني، تفاعل مع الطبيعة، لانتاج الخيرات المادية التي لا تحرر من عالم الضرورة بدون وفرتها الغزيرة. ولكنها في الوقت نفسه عملية استغلال، نظام علاقات اجتماعية.

ومن الواضح وضوح النهار، ان عملية العمل، هذه لن تتوقف في أي تشكيلة ما بعد رأسمالية.

وما يصح من ازدواج على عملية العمل، يصح أيضاً على

بقية مكونات التشكيلة الرأسمالية: تقسيم السلطات، تجديد الشرعية بالاقتراع، حرية المعلومات، تعميم الثقافة (التعليم العام)، تعميم منجزات العلم، الحريات الفردية (حرية الضمير، المعتقد... الخ)، مقابل سطوة الشركات، الهيمنة على وسائل الاعلام، التعصب العرقي والديني والقومي، انفصال مؤسسات الدولة عن الرقابة، إلخ... إلخ.

6 - تعمل الرأسمالية في اطار معولم (كوني)، ولا تجوز المساواة بين الرأسمالية والعولمة ، فالعولمة، هي الاطار العام الذي يسمح لكل القوى والمؤسسات المتناقضة داخل الرأسمالية بالعمل والتحرك، على نطاق واسع. وهي ذاتها متناقضة، ومتصارعة. وهي تتحقق بفضل نظم الاتصال الكونية، وثورة المعلومات، وتداخل كل العمليات في حياة المجتمعات البشرية تداخلاً لا فكاك منه.

إن نقد الرأسمالية شيء، ونقد العولمة شيء آخر. إن بعضاً من النقاد يشبه ذهنية نشطاء حركة اللوديت الذين ارادوا تحطيم الرأسمالية في بريطانيا بتدمير الآلات الحديثة.

twitter @baghdad_library

القسم الثالث

العالم-العولمة

twitter @baghdad_library

إطلالة على مفهوم العولمة

أتناول في هذا العرض الوصفي عدداً من الثيمات المترابطة، التي تتصل بمفهوم العولمة: globalization، آملا أن يكون عرض هذا الترابط جلياً.

تتعلق الثيمة الاولى بماهية العولمة في الفكر الليبرالي الجديد، أما الثيمة الثانية فتتصل بمفهوم العولمة في نظر اليسار الراديكالي. وهذا الاخير لا يشكل كتلة صوانية بلا تمايز كما سنرى.

الثيمة الثالثة تدور حول معالم العولمة، في ترابطاتها العديدة، وبخاصة الاتجاهات المحتملة للعولمة، وبالذات التناقضات الأشد بروزاً في المجالات المتشابكة لهذه الظاهرة: تضاد السياسة - الاقتصاد، تضاد العالمية - القومية، تعددية مراكز القوى، صعود الحركات الاجتماعية الجديدة، احتدام التضاد الثقافي، وما الى ذلك.

أولاً: تقوم نظرة الفكر الليبرالي الجديد neoliberal، شأن الليبرالية الكلاسيكية في صورتها الصافية كما لدى آدم سميث (ثروة الأمم)، على فكرة أو مفهوم المجتمع التجاري

twitter @baghdad_library

Commercial society، وهي تسمية نظيرة لـ: المجتمع الرأسمالي. يعمل هذا المجتمع التجاري، وفق النظرة الليبرالية، بصورة «طبيعية»، فهو مجتمع ذاتي التنظيم، يتعرقل سيره بتدخل الدولة. إنه مجتمع تتحقق فيه المصالح الاجتماعية عبر سعي الافراد الى تحقيق اقصى مصالحهم الذاتية. هذه هي الصيغة الفجة، الخام، للمفهوم الليبرالي الكلاسيكي عن المجتمع التجاري (الرأسمالي). إن فكرة التنظيم الذاتي للمجتمع، السوق الناظم لنفسه بنفسه، إنها تتجلى في اطار تاريخي محدد. فالاطروحة الليبرالية الكلاسيكية كانت موجهة بالأساس ضد امتيازات الارستقراطية العقارية، وتدخل الدولة الفظّ، المعرقل لنمو الرأسمالية الصاعدة. ولقد شهد القرن التاسع عشر اعادة طرح النزعة الليبرالية في أعقاب الثورة الصناعية، وترسيخ الرأسمالية، على خلفية صراع اجتماعي محتدم.

اما اليوم، فان الاطروحة الليبرالية الجديدة لا تتقدم بازاء امتيازات طبقات عقارية آفلة، أو بوجه دولة تدخلية في اطار سوق محلي، من أجل تقوية عود رأسمالية محددة داخل اطار الدولة القومية (الدولة - الأمة). إنّ الليبرالية تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخل ولجم، على الصعيد القومي (دولة الرفاه الاجتماعي) وعلى المستوى العالمي (قيود التجارة والاستثمار)، والفكرة المطروحة حالياً أنّ الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات، والسلع، وبالطبع العمل (رغم الخلافات الشديدة المتصلة بهذه النقطة الاخيرة، نظراً لأن الدولة القومية لا تزال

قادرة على غلق الحدود بوجه حركة البشر، أحد عناصر الانتاج من الوجهة الاقتصادية).

وتؤكد المناظرة الليبرالية الجديدة، أنّ التطورات المتسارعة في النصف الثاني من القرن العشرين، التي تكللت بانهيار الاتحاد السوفييتي، وانهيار الاقتصاد الاوامري (Command economy) معه، ودفعت عملية الخصخصة، والغاء الضوابط (de - regulation) الى مديات قصوى، تشكل انتصاراً لاقتصاد السوق، الذي يربأ بأي تدخل سياسي، بل يتجاوزه آخر المطاف. وما ابرام اتفاقيات «الجات» (GATT)، ونشوء منظمة التجارة الدولية، وتسارع عمليات الخصخصة، وفتح الاسواق، سوى معالم على ظفر قوى اقتصاد السوق عالمياً.

إن فكرة «انتصار السوق» تقترن لدى منظّري هذا التيار وسياسيه، بهجوم سياسي - ايديولوجي جامح يسير في عدة اتجاهات. الاول الهجوم على دولة الرفاه الاجتماعي، بهدف اعادة «تسليع» العمل، والثاني الهجوم على الدور التنظيمي للدولة في مجالات السياسة المالية والنقدية والاجتماعية، والثالث كسر الحواجز القومية امام حرية حركة رأس المال في بقية ارجاء العالم، والرابع تقليص دور الدولة في العالم المتطور والنزول به الى الدور الذي تلعبه البلديات في المدن، بتعبير آخر إلغاء دور الدولة القومية كموجه وناظم manager اقتصادي. فالاقتصاد، وفق هذه النظرة، هو الاساس، أما السياسة فهي التابعة وعليه فان الدولة القومية، كأداة للسياسة، غدت ناقلة، اما الشركات

twitter @baghdad_library

والاسواق المتحررة، من سطوة الدولة، فستدير عوامل الانتاج بأعلى كفاءة ممكنة.

هذه هي باختصار وجيز النظرة الليبرالية الجديدة للعولمة واتجاهات نشاطها العملي، في اطارها.

ثانياً: اما على جبهة اليسار الراديكالي، فيمكن إيجاز النظرة العامة، الجديدة للظاهرة في الفكرة القائلة بأن العولمة تبرهن على فرضية ماركس الاساسية بأن قاعدة التطور (والثورة) تتمثل في النظام الرأسمالي العالمي، وتثبت بناء على ذلك، هشاشة وخطل أي «استراتيجية للاصلاح الاجتماعي» على الصعيد القومي (بلد محدد)، من قبل: التشغيل التام لليد العاملة، ادارة الاقتصاد القومي، سواء أكانت في اطار النموذج الكلي السوفييتي، أو النموذج التشاركي corporative للاشتراكية الديمقراطية الغربية.

ولو استعرضنا قولة شهيرة لأرنست ماندل، فان العولمة ستبدو اقتراباً من النموذج النظري الذي شاده ماركس. فالرأسمالية العالمية كنظام كانت، في عهده، محض جزيرة صغيرة محاطة ببحور من اقتصاد الكفاف واقتصاد المنتج الصغير. وعليه فإن مفهوم الرأسمالية كنظام عالمي كان نظرية تنميط، اكثر منها واقعاً شاملاً. إما الآن، فيبدو، حسب هذا التطور، أن الواقع اقترب من الانموذج النظري إن لم يكن تطابق معه.

ولكن ما معنى أن يتطابق واقع معين مع انموذج أو تنميط تجريدي سابق عليه؟ وأي مغزى يكتسبه ذلك في الرؤية السياسية، النشاط العملي لليسار، راديكالياً كان أم غير راديكالي.

هناك اجابات متنوعة على الصعيد الأوروبي الغربي. نترك جانباً، بالطبع، البكاء على الماضي، هذا الندب اللامجدي، ونتناول الاستجابات النشطة، بصرف النظر عن واقعيتها.

الاستجابة الاولى، هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم: العولمة السياسية.

إن فحوى هذا الاتجاه يقوم على الاعتراف بمحدودية النشاط السياسي على النطاق القومي (بلد محدد) بفعل شمولية العولمة كنظام اقتصادي. ولكن خلافاً للاتجاه الليبرالي الذي يعلن عن توديع الدولة القومية كتوديع للسياسة والتنظيم السياسي، يرى اصحاب هذه الاستجابة وجوب اقامة حكومة عالمية. بتعبير آخر الرد على العولمة الليبرالية باعادة الادوات السياسية.

إن تمايز هذه الفكرة عن النزوع الليبرالي الجديد جليّ للعيان. ولكنها متمايزة أيضاً عن الاستراتيجية السياسية السابقة لليسار، سواء بصيغتها الكلاسيكية التي تتمحور على «الثورة البروليتارية العالمية» ام بصيغتها او صيغها الاخرى ما بعد الكلاسيكية.

الاستجابة الثانية هي الدعوة لانشاء مجتمع مدني Civil society عالمي، ورغم وجود مفاهيم عديدة عن ماهية المجتمع المدني، فان المفهوم المحدد الذي يُنسب اليه، في اطار هذه الدعوة، أنه مجموع القوى والمنظمات والهيئات الاجتماعية المستقلة عن الدولة، بل واللاجمة لها. أي أن المجتمع المدني هو القطب المقابل للدولة، وهو الميدان الذي ينطوي على مصالح متباينة، ويتيح تنظيم هذه المصالح والدفاع عنها.

وتبدو هذه المقولة (المجتمع المدني العالمي) موجهة ضد

twitter @baghdad_library

الدولة، الضعيفة، المقلصة بفعل نمو قوى السوق، كما أنها جزء من مجال المجتمع المدني نفسه. ويبدو أنّ هذه المقولة الجديدة تنطلق من الفكرة الكلاسيكية القائلة بالطابع الرأسمالي للدولة كأداة تنظيم سياسي وضبط اقتصادي، واندماجها، او تواشجها مع قوى السوق الرأسمالية. إن فكرة المجتمع المدني العالمي ترتكز، كما يبدو، على قاعدة الحركات الاجتماعية الطوعية، المتمحورة حول رؤية تجزيئية للقضايا (الاخلاق، البيئة، الاستهلاك، التعليم، الجوع، الحريات الجنسية، الخ، الخ)، من ناحية، ورؤية عمومية (تنظيم افضل للمجتمع بفعل ضغوط الحركات الاجتماعية نفسها).

الاستجابة الثالثة هي التيار الفكري الداعي الى الديمقراطية الراديكالية. ويبدو هذا الشعار بمثابة بديل استراتيجي، راهن عن الاستراتيجية السابقة (الثورة البروليتارية العالمية).

إن جوهر هذه الاستجابة يقوم على المحاججة التالية: بما أن العولمة غدت واقعاً قائماً، وبما أن آليات النظام الاقتصادي المعولم لم تعد تخضع لسيطرة الدولة القومية، او النطاق القومي، فان فكرة التخطيط الاقتصادي على الصعيد القومي قد تهاوت. وهذه ثمرة من ثمار تطور الرأسمالية العالمية نفسها. اما الثمرة الاخرى، فهي أن هذا التطور نفسه، بفعل الأتمتة، قد قلص من حجم ووزن وقوة الفاعل الاجتماعي للثورة الاشتراكية، والأداة السياسية للتخطيط، أي الطبقة العاملة.

الاستنتاج المستمد من هذه المحاججة، أنه لا الثورة البروليتارية ولا التخطيط الاجتماعي على النطاق القومي باتا

ممكنين استناداً الى المنهج التحليلي الذي خلفه ماركس مطبقاً على الوضع الحالي. وعليه فان البديل المطروح على اليسار الأوروبي المرتبك، والحائر، هو الديمقراطية الراديكالية، أي تجاوز الحدود الراهنة للديمقراطية القائمة في صورتها الليبرالية.

هذه باختصار ثلاث استجابات في وسط اليسار الراديكالي. وهي استجابات نظرية، أي أنها لم تتبلور بعد في حركات سياسية واجتماعية.

وبصرف النظر عن مدى عمق أو سطحية هذه المفاهيم، فإنها، برأيي، خير من الكسل الفكري، أو الصمت المطبق، ناهيك عن النحيب. واكرر أنّ هذه الاستجابات معروضة بصيغة مقتضبة، بهدف التبسيط ليس إلا.

ثالثاً: تتميز العولمة globalization بخصائص بنيوية جديدة، على الاصعدة الاقتصادية، والسياسية، والتنظيمية، والاجتماعية، والثقافية.

ويفرد المنظرون اليساريون عدداً من الخصائص التي يعتبرونها جوهرية في ظاهرة العولمة.

إن صورة العولمة تقوم في تمايز الوضع الراهن عن الوضع السابق، المسمى بالاقتصاد العالمي inter - national، وهو نظام قائم بين أمم (دول قومية)، لا فوق الأمم.

إن العولمة تفترض بأن العمليات والمبادلات، الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية، بل إن الاقتصاد القومي يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً

twitter @baghdad_library

لما كان عليه الحال في الاطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، اما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها. بمعنى آخر إنّ اسواق الانتاج والمال تكتسب وضعا ذاتي التنظيم، ينتهي فيه الفصل بين الاقتصاد القومي والتجارة والعمل كميدان لتحكم الدولة القومية.

وعليه فان الخاصية الأولى لهذا الاقتصاد المعولم أنه يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية (دولة مفردة او مجموعة دول محددة)، مما يزيد في امكانات التنافس والصراع. اما الخاصية الثانية، فهي تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتحولها الى شركات فوق قومية (trans - national) الى رأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة، وبادارة عالمية.

اما الخاصية الثالثة فهي تدهور القدرة السياسية والتساومية للعمل. توصف العولمة بأنها وضع الفوضى الشاملة للمبادلات، ففي القرن التاسع عشر، مثلاً، كانت بريطانيا، الضامن للمبادلات التجارية (معيار الذهب)، وفي القرن العشرين (حتى انهيار اتفاقية بريتن وورز) كانت الولايات المتحدة تلعب هذا الدور.

ويبدو أن الدولة القومية لم تفقد الكثير من وظائفها كناظم اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، قلص وظائفها العسكرية - الامنية الى حد غير قليل.

وهناك الآن تفاوت هائل في النظام العالمي بين الدولة كقوة سياسية عسكرية، والدولة كقوة اقتصادية. لقد كان القرن التاسع عشر قرن هيمنة بريطانيا، والقرن العشرون قرن هيمنة الولايات

المتحدة. اما القرن الواحد والعشرون، فلن يكون قرن هيمنة الاتحاد الأوروبي (كما يشاع)، بل ربما يشهد نشوء مراكز قوى متعددة، بعد صعود الصين، المانيا، وتعافي روسيا مجددا. ويبدو أن العولمة تدفع الآن باتجاه نظام آخر سياسي - عسكري، لم تتضح معالمه بعد.

ومع تزايد سطوة النخب التكنوقراطية والادارية الناجمة عن خروج قوى السوق عن سيطرة الدولةِ القوميةن ينشأ وضع متناقض. فالنخب السياسية المفوضة والمخولة على اساس الانتخاب لن يعود بوسعها أن تتحكم بسير الاقتصاد المعولم. اما النخب التكنوقراطية الاقتصادية غير المنتخبة فتتحكم بهذا السير. إن هذا الوضع يطرح على بساط البحث قيمة ومعنى الانتخاب، والمساءلة، والضغط، والتغيير، في اطار النظام السياسي/الحقوقي الحالي.

في اطار العولمة يبدو أنّ أهمية النشاط والحراك السياسي القائم على اساس الموقف الطبقي class Politics تتضاءل فيما تتزايد اهمية الحركات الاجتماعية المتمحورة حول قضية محددة، أو عدة قضايا Issue - Politics، مما يغير صورة ومعنى واساليب النشاط السياسي - الاجتماعي.

أخيراً، إن العولمة، التي اكتسبت زخماً شديداً بعد انتهاء الحرب الباردة، تطلق العنان لموجة جديدة من النزعة القومية، في جانب (نشوء أمم جديدة) وتفاقم احتدام التضاد الثقافي - القومي.

يمكن الافتراض أن الأطر التنظيمية الثقافية، تميزت بثلاثة

twitter @baghdad_library

انماط، ما قبل قومية، قومية، ما بعد قومية. النمط الاول يقوم على ثقافة الطوائف والجماعات المغلقة الحرفية، أو الدينية. وإن انحلال هذا الانغلاق المميز للمجتمعات الزراعية، شرط مسبق، لنشوء الثقافة القومية، بوصفها نظاماً معرفياً يعتمد على لغة موحدة (نظام معلومات - اشارات خاص بشعب محدد) ونظام نقل وانتاج (مدارس، معاهد، أجهزة إعلام).

ومثلما أن الدولة القومية حطمت عزلة الطوائف والجماعات المغلقة (حرف، طرق، قبائل) كذلك فان العولمة تحطم عزلة الدولة القومية سواء بفعل حركة قوى السوق على المستوى التجاري - الاقتصادي، أم بفعل ثورة المعلومات والاتصالات.

ويبدو أن هذا الوضع يذكي النزعات القومية الثقافية Cultural nationalism، مثلما ان الغزو الكولونيالي السافر استثار نزعة قومية سياسية (= الاستقلال)، وأن الاستغلال الاقتصادي استثار نزعة قومية اقتصادية. ان التضاد الثقافي القومي ليس بجديد. وهو بلا مراء من نتاجات القرن التاسع عشر. ونراه واضحاً في الصراع داخل روسيا مثلاً بين دعاة السلافية ودعاة التغريب، وينعكس عموماً في صراع الاصالة/ الحداثة.

ويبدو أن النزعة القومية - الثقافية نزعة دفاعية - احتجاجية، تتجلى في صور شتى. (بعض صيغ الاسلام السياسي تندرج في هذا الباب).

والمأزق هنا، أنه اذا كانت الدولة القومية في البقاع المتقدمة، آخذة بالأفول، فأي افق ينتظر الدولة القومية الضعيفة خارج هذه البقاع.

هناك من يرى أن الاصولية الدينية (الاسلامية وغير الاسلامية) هي احتجاج قومي، لكن هذا يمثل النزعة القومية للخاسرين. فهي تفتقر، خلافاً للحركات القومية في الخمسينيات والستينيات، إلى برنامج واضح.

twitter @baghdad_library

بنية العولمة؟

ما أن أطلق مارشال ماكلوهان تأملاته في «القرنية الكونية» ثمرة نظم الاتصال الحديثة، حتى انفتح حقل جديد للبحث النظري اقترن بمفهوم العولمة أو طوره، أو قام عليه.

ترسخ مفهوم العولمة Globalization في حقل الاقتصاد والعلاقات الدولية، ليخرج بعدها، منذ منتصف الثمانينيات، إلى حقول العلوم الانسانية الاخرى (وبخاصة علم الاجتماع) التي تعيد الآن تفحص مواقعها.

تحاول ورقة البحث هذه الاطلال على مفهوم العولمة من زاوية محددة هي ارتباط هذا المفهوم بالدولة القومية - nation stste في مقاربة سوسيولوجية/ تاريخية، تقع في محورين اساسيين.

المحور الاول يتناول طبيعة التفاعل بين الدولة القومية واطارها العالمي (او الدولي) وصولاً إلى لحظة الانتقال إلى العولمة (globalization) (والكونية)، ابتغاء تحديد معيار واضح لهذا الانتقال.

اما المحور الثاني فيعرض الظاهرات التي تؤلف العولمة بقدر تعلق هذه الظاهرات بالدولة القومية، مقتصرين في ذلك على امثلة من تجارب أوروبا الغربية.

وعلى هذا فإن غاية البحث الاساسية تتعلق بالسعي إلى تسوير المفهوم، تحديد تخومه من زاوية واحدة لا غير.

وتكشف لنا هذه الاطلالة على التسوير وعلى المظاهر، أو حتى التنميطات المتباينة للعولمة، ان هذا الحقل يتوافر على عمليات بالغة التشابك والتعقيد تكاد تمس كل مجالات النشاط، ويتوفر، معرفياً، على تفسيرات وتأويلات شتى تنقلنا إلى حقل جديد هو حقل مذهب العولمة globalim، الذي يقع خارج نطاق هذا البحث. لكن من المفيد الإشارة أن هذا الحقل الاخير يقدم رؤى متضاربة ناجمة عن تنوع التأويلات. مرد ذلك دراسة واقع العولمة في اطار علوم عدة، منفصلة (علم الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الفلسفة، فلسفة التاريخ... الخ)، مثلما ان هذه العلوم تنطوي على مدارس فكرية واتجاهات متنوعة (ماركسية، حداثية، بنيوية، ما بعد حداثية)، تتكون، بدرجات، بالتيارات الايديولوجية أو الضد ايديولوجية تمعن في تعقيد التأويلات.

أولاً - من العالمية إلى الكونية

في مطلع هذا القرن انطلقت دعوتان تعضدان حق الأمم في إنشاء دولها الخاصة، الاولى من الرئيس الاميركي يومذاك توماس وودرو ويلسون، والثانية من زعيم الثورة الروسية، فلاديمير لينين. رفع الاثنان مبدأ حق تقرير المصير لأمم الارض إلى مصاف مبدأ سام. والمبدأ، كما هو جلي، يرسي تشكل الأمم في دول قومية.

هاتان الدعوتان عكستا اندلاع حركة عارمة لانشاء الأمم في دول خاصة، هي «الدولة القومية» في موجة مكملة لما دشنته الثورة الفرنسية الكبرى في القرن الثامن عشر، وواصلتها ثورتا الالمان والطليان في القرن التاسع عشر.

twitter @baghdad_library

وبالطبع فقد كانت كل دعوة تنطلق من موقع يعارض الآخر.

كانت دعوة لينين تسعى إلى ربط حركة النهوض القومي بالثورة الاجتماعية، اممية الطابع، معتبرة الدولة القومية بمثابة طور انتقالي نحو تأسيس عالمية (أو أممية) جديدة تتجاوز خصوصية الأمم ذاتها عن طريق الثورة العمالية. أما دعوة ويلسون فقد كانت ترى إلى حركة إنشاء الدولة القومية وسيلة لوأد التيار الراديكالي العمالي، وتعزيز مواقع النموذج الليبرالي، في اطار عالمية من نمط آخر، عالمية ترى في الدولة القومية لبنة اساسية في معمار العالم ولربما، وقتذاك، محطة نهائية.

يشترك هذان التياران في معلم اساسي، رغم عالميتهما، هو الاعتراف بضرورة الدولة القومية كشكل تنظيمي للوجود الاجتماعي السياسي. ونجد أن لينين عمد، في الممارسة، إلى بناء دولة قومية، شديدة التمركز في روسيا، مثلما أن وودرو ويلسون عضّد بناء دول من هذا الطراز في أوروبا وسواها.

هكذا دشن القرن العشرون تاريخه باعلاء شأن الدولة القومية إلى مصاف الضرورة.

في آخر هذا القرن، وبتحديد أدق بعد مرور 70 عاماً لا غير على دعوات ويلسون ولينين، بدأ خطاب العولمة (globalism) أو «مذهب العولمة» إن شئتم، يعظ بقرب زوال الدولة القومية بوصفها شكلاً بالياً، ضيقاً لتنظيم الجماعات وادارة شؤونها. وبات حشد الدراسات المتدفق منذ اواسط الثمانينات يتحدث بلغة الانتقال من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، ومن نظام الدول القومية إلى النظام ما بعد القومي أو ما فوق القومي أو الكوني.

أ - لبنة اساسية

هذا التضاد الصارخ بين دعوات بداية القرن، ودعوات اخرى، القول بضرورة بناء الدولة القومية وتعميمه من هنا، ثم القول بضرورة تجاوزها، بل الشروع الفعلي بتجاوزها، من هناك، يكشف، كما نعتقد، ان الدولة القومية تؤلف الاطار الاساسي، أو قل المعيار الجوهري لتحديد ماهية العولمة، أو أنه يتيح لنا تسوير المفهوم كما يقول المناطقة، بعيداً عن أي قول ايديولوجي.

ولعل مركزية مفهوم ووجودها الدولة القومية في تعيين معنى العولمة يتجلى بوضوح في مصطلح global نفسه، الذي تنمحي فيه أية معالم لأية حدود سياسية أو تخوم ثقافية، خلافا للمصطلح السابق المتداول، اعني به العالمية أو الأممية (international و.internationalism)

ومن دون الدخول في متاهات فيلولوجية عن اصل هذا المصطلح (وبالذات تشكّله من مقطعين inter و natural) دعونا نعاين مترادفاته العربية، انتقالاً بعد ذلك إلى نظرة تاريخية ارحب.

المعرّبون أعطوا، بذكاء ومرونة، لهذه الكلمة، عدة مترادفات حسب ظروف الاستعمال والسياق:

1 - دولي (دولية).

2 - أممي (اممية).

3 - عالمي (عالمية).

هذا الثلاثي (غير الهيجلي) يعكس ثلاثة مظاهر لعالمنا المعاصر الذي ابتدعته الرأسمالية الصناعية الحديثة:

twitter @baghdad_library

1 - الدولة.

2 - الامة.

3 - العالم (العلائق بين دول - أمم).

بتعبير آخر إننا بازاء عالم مؤلف من وحدات هي الدولة، وإن الدولة هي وحدة تتطابق (أو يفترض أن تتطابق) فيها الحدود الثقافية للجماعة المسماة أمة مع الحدود السياسية للدولة.

معروف ان تطابق الحدود الثقافية للجماعة مع الحدود السياسية ليس متماثلاً ولا متجانساً. مع ذلك فان الدولة الحديثة التي ابتدعها العصر الصناعي تربأ بهذه «الانحرافات» وتبتكر ما يساعدها على تجاوز مزالق التاريخ، واقعاً أو تخيلاً.

تتحدد الأمم، بمعيار الارادة السياسية للعيش المشترك (حسب المدرسة الفرنسية: رينان مثلاً) أو بمعيار الثقافة المتجانسة والمجانسة (حسب المدرسة الالمانية، فيخته، شيلنج).

وبودي أن أتناول المعيار الثقافي فهو الأعم والأشمل في تعيين حدود الأمم.

إن تعيين الجماعة (الأمة، الأثنية) بمعيار الثقافة يفتح الباب لمشكلة أي معيار نحدد به الثقافة. فهذه الاخيرة ليست معطى فيزيولوجياً، رغم أن بعض الانماط العنصرية ادخلت عبر الاثنوجرافيا وتعيين تخوم الثقافة القومية، ثلاث دوائر للتمايز: تعيين الثقافة على اساس الدين، أو على اساس اللغة، أو على اساس العرق. لا ريب في أن هذه ابتكارات بشرية ظرفية. فما من حركة قومية نزاعة لمماثلة حدود ثقافية مع حدود سياسية لا تبتكر ماضياً قومياً يمتد إلى سحيق الزمان. ويقدم لنا التاريخ المعاصر

نموذجين قصويين غريبين حقاً: اليابان، حيث تتطابق كل هذه الدوائر الثلاث؛ والولايات المتحدة، المفتقدة لأية واحدة منها. وبين الاثنين انماط شتى من دول تجمع واحداً أو اثنين من معايير تحديد الجماعة القومية.

ب - الازدراء الكلاسيكي

لا مراء في ان هذا الشكل من تعيين تخوم الجماعات جديد كل الجدّة على التاريخ البشري. فما سبقه في عصور غابرة لا يزيد عن اشكال سديمية من اقوام زراعية منظمة في قبائل وعشائر، أو جماعات معزولة، متشظية، ودول مدنية، تتجاوز دون كبير اتصال حتى وإن جمعتها، في خلط عشواني، امبراطوريات مقدسة.

إن عمر هذا التنظيم الجديد كشكل واع للبناءات المجتمعية لا يزيد عن قرنين. وهو يرتبط، لا مراء في ذلك، بالحقبة الصناعية، التي قد نطلق عليها اسم عصر الرأسمالية، أو عصر الحداثة، أو العهد الصناعي، تبعاً للمدرسة التي ينتمي اليها كل منا. وفي القرن الثامن عشر، وجل القرن التاسع عشر، لم يكن المفكرون (الفلاسفة عموماً) ينظرون جدياً إلى الدولة الجديدة (الدولة القومية) إلا باعتبارها لحظة انتقالية، تفضي إما إلى دولة عالمية أو كيان عالمي من نوع ما. حسبنا في هذا الشأن أن نورد رؤى عدد من المفكرين: كانط، سان سيمون، ماركس، اوجست كونت.

لم ير كانط، أبو العقلانية المعاصرة، في الدولة سوى لحظة في الزمن البشري الأكبر، وكان يرى أن الهدف الاسمى للطبيعة،

twitter @baghdad_library

حسب قوله، هو تشكيل مجتمع بشري اسماه «نظام الاتحاد بين الشعوب»، ويتحقق هذا بتوسط «اتحاد دول حرة» على اساس سلام دائم وبدستور مدني يقوم على ثلاثة عناصر هي:

1 - الحق المدني للافراد الذين يؤلفون شعباً.

2 - حق الشعوب، الناظم للعلاقات بين الدول.

3 - الحق العالمي القائم على ترابط البشر والدول باعتبارهم مواطني دولة عالمية تنتظم فيها البشرية جمعاء.

ورغم أن هذه الفكرة «خيالية» في زمنه (حسب تعبيره)، فانها كانت تجسد بتصوره المسار العقلي للبشرية، خصوصاً مع تنامي واتساع نموذج الدولة - الأمة امام ناظريه.

اطراد هذا النموذج كان يمهد للعالمية مثلما أن انانية الدول فرادى كان يعرقل هذا المسار. ولربما كان يرى أن على الدولة أن تقدم بعض التضحيات على غرار الفرد الذي حتمت عليه ضرورات الاتحاد في مجتمع حديث (الدولة القومية) التخلي عن بعض حرياته. أنانية الدول اذ تعترض العالمية المنشودة، تطرح، برأيه، بديلا (وإن يكن سلبياً) يتمثل في قيام اتحاد دائم، مستمر التوسع، يقي البشرية من الحرب ويروض النزعات العدائية. وقد سمّي هذا الاتحاد بـ«الأمم المتحدة".

وباختصار، كان كانط يرى إلى حتمية نشوء اطار عالمي لمجتمع البشرية الواحد، اطار يفرض ضبطاً عالمياً للدول، على غرار ما يضبط مجتمع الدولة الفرد الواحد، حماية لحق المجموع.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يطلق كانط على نفسه اسم «مواطن عالمي»، أو أن يجهد لبلورة اخلاق كونية (عقلية) معوضة

عن انهيار اخلاق الكنيسة بعالميتها الضيقة، النافية لاديان وثقافات الشعوب الاخرى.

ويقدم لنا سان سيمون، بالمثل، فلسفة عالمية تزدري بالقداسة المزعومة للدولة القومية التي نمت بعد.

ارتبط فكر سان سيمون العالمي بالطابع الصناعي للمجتمع الحديث وتحولاته. فنشوء السياسة أدى، في منظوره، إلى انهيار الطبقات الاكليركية والعسكرية، مقابل بروز طبقة المنتجين (تضم الصناعيين والعمال في كتلة تاريخية واحدة) ورسوخ مكانة العلم ودوره. نعرف أن رؤية سان سيمون تنطلق من فكرة تنظيم المجتمع وادارته عقلانياً كمقدمة لما سماه إنشاء «حكومة لعالم المستقبل". ومن بالغ الدلالة أن وضع هذه الافكار في مبحث خاص بعنوان The Golobe، وانه تطلع إلى الاتصال بالافارقة والآسيويين، مسيحيين ومسلمين، بحثا عن سبل تحقيق عقلانيته الكونية (أو المعولمة برطانة هذه الايام).

الواقع أنّ تطلعات كانط وسان سيمون لم تكن مقطوعة الصلة بالافكار العالمية لجان جاك روسو ودوسان بيير (صاحب مشروع السلام الدائم). وكانت هذه الرؤى تشكل جزءاً من ثقافة عصر الأنوار الأوروبي. وهي تقوم على فكرة وحدة العقل البشري، ووحدة تطور النوع الانساني، ووحدة التطور التاريخي، والاعتقاد بوجود مسار خطي، ارتقائي، من البربرية (او البداوة حسب التعبير الخلدوني) إلى الحضارة، لدى كل شعوب الأرض قاطبة. من هنا، مثلاً، نفهم اعجاب روسو بـ«البدائي النبيل» الذي يمثل طفولة الحضارة، وتوفير هيجل لانطلاقة العقل من الشرق في رحلة التفتح الديالكتيكي للروح.

twitter @baghdad_library

ورث كارل ماركس واوغست كونت، كلٌ من موقعه هذه النظرة العالمية، الشمولية، وهذا التفاؤل بقرب نشوء كيان عالمي مُخلّص من شوائب الاضطراب، وقرب اضمحلال الدولة أو زوالها وتنظيم العالم على اساس جديد: على قاعدة وحدة الصناعة والعمل (عند ماركس) أو على قاعدة الثقافة الجديدة، أي المذهب الوضعي، الدين الجديد الجامع لكل البشر (عند كونت) برسائله المتقدة حماساً إلى قيصر روسيا (نيقولا الثاني) والصدر الاعظم في الباب العالي العثماني، ورئيس طائفة الجزويت، يدعوهم إلى المذهب الوضعي، دين العالمية الجديد.

يبيّن ما تقدم ان جدّة ظاهرة الدولة القومية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لم تستثر غير الازدراء النقدي، ولم يحفّز سوى البحث عن منطق تجاوزها التاريخي: منطق العقل (حق الوئام والتعاقد، أو حق السلم)، أو منطق الصناعة وتعميم البؤس، أو منطق الثقافة (الدين) الموحّد.

ج - تعميم المبدأ

من منظور القرن الثامن عشر، بل وجلّ القرن التاسع عشر، بدت الدولة القومية في الفكر الفلسفي - الاجتماعي بمظهر «ولد شقي»، اناني، بحاجة إلى لجم وتهذيب في اطار كيان عالمي؛ كما بدت هذه الدولة مجرد لحظة انتقالية، لن تعمّر في كل الاحوال طويلاً. غير أنّ التطور العالمي اندفع في اتجاه ارساء هذه اللحظة والامعان في تثبيتها، بدل تجاوزها. أو هكذا بدت صورة

العالم، بدرجة اشد، منذ الحرب العالمية الاولى. ولعل ما من فترة في التاريخ شهدت هذا الدفق الهائل في تشكيل المزيد والمزيد من الدول القومية، وصعود المزيد والمزيد من الحركات القومية المنطلقة من أوروبا، والمكتسحة للقارات.

حتى الثورات الاجتماعية التي قادتها نخب ذات منحى أممي، وجدت نفسها حبيسة هذا الشكل الخاص من التنظيم السياسي/ الاجتماعي الذي عمّ العالم كله تدريجيا، متجاوزا اشتراطات القرن التاسع عشر لماهية الأمة - الدولة، كأن تبلغ حجماً معيناً من السكان ومن طاقات الانتاج، والسعة الجغرافية، أي ما يُعرف بـ«مبدأ قابلية البقاء» viability، الذي استثنيت بموجبه شعوب كثيرة من حق تشكيل دولة خاصة، بكل الازدراء المعهود لدى الدول الكبيرة المقررة.

وهكذا انحبست كل التيارات الأممية والعامية في قفص الدولة القومية، وبات عليها أن تحتمي باسوار الأمة، مثلما كان ابناء الحواضر الاول يحتمون باسوار المدن من عصف البرابرة في بوادي العالم.

اعتبر هذا الشكل الجديد أرقى من سابقه، أي أرقى من دولة المدينة، أو من الامبراطوريات الرخوة، المقدسة، سواء من الناحية العملية أم النظرية، رغم ما اكتنف مبادئ تشكيل الدولة القومية من صعاب نظرية وعملية بالمثل.

فالدولة الجديدة جهاز اكفأ للتحكّم برقعة محددة، جهاز شامل يفوق سلطات المدن المنعزلة، أو الطوائف الحرفية وسواها، مثلما يفوق سلطة القبائل والعشائر، وهي جهاز اكفأ

twitter @baghdad_library

أيضاً لدعم وحماية وتطوير الاقتصاد كاقتصاد قومي، بحماية حق الحياة والملكية، والتحكم بالسياسات المالية والضريبية واصدار النقود (الاجهزة البيروقراطية)، وهي جهاز اكفأ لتنظيم وضبط السلام الاجتماعي الداعم لهذا التطور الداخلي (المحاكم، اجهزة الشرطة) أو الدفاع الخارجي (الجيوش الدائمة). والدولة الجديدة أيضاً جهاز اكفأ لفرض تجانس ثقافة قومية موحدة (نظم التعليم الممركزة).

وأخيراً فإن هذه الدولة اداة لبناء العلاقات الدولية: التجارة الدولية، معاهدات السلم، السوق العالمي، أو حروب التوسع.

بتعبير آخر باتت الدولة القومية الشكل الأنسب، ظرفياً، لسير النظام العالمي القائم على تقسيم العمل والتجارة الدوليتين في هذا الطور من العصر الصناعي الرأسمالي.

لقد فككت الدولة القومية الجديدة الكيانات الشاملة ما فوق القومية، العابرة للجماعات (مثل الامبراطورية الرومانية، الامبراطورية العثمانية... الخ) مثلما فككت الكيانات دون القومية، لكنها أرست بالمقابل نظاماً عالمياً قوامه تعميم الدولة القومية كشكل أولي للتنظيم الاجتماعي - السياسي - الاقتصادي - الثقافي - الحقوقي - العسكري.

ولنكن على يقين أن هذا الشكل ما كان ليبرز إلى الوجود لولا أنّ العصر الصناعي الرأسمالي قدّم لشتى الجماعات نظم اتصال مركبة: (أ) نظم اتصال مادية من سكك حديد، وسفن بخارية وخطوط تلغراف افتضّت العزلة السرمدية للجماعات الصغيرة، و(ب) نظم اتصال ثقافية: الصحيفة، الرواية. الاولى

خلقت هياكل وركائز متينة لاتصال شتى مكونات المجال القومي، اما الثانية فخلقت مجالاً ثقافياً متجانساً وموحّداً.

ويلاحظ في هذا الصدد، أنّ النزعات القومية (كحركات فكرية وفكرية سياسية) التي اقتصرت في القرن التاسع عشر على النخب، تحولت، في مطالع القرن العشرين واواسطه، إلى حركات حضرية جماهيرية حقاً.

هذا الانتقال نجم عن تحول نظم الاتصال نفسها. ويشير هوبزباوم إلى أن المشاعر القومية «لم تترسخ وسط اوسع الجماهير العريضة» بوصفها «مكوناً مستقراً من مكونات الوعي» الا بعد الحرب العالمية الاولى، فهذه هي حقبة ظفر مبدأ القوميات. في هذه الحقبة بالذات توارثت بالتدريج مفردات ومفاهيم العالمية الشاملة كما تبلورت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لتطغى عليها مفاهيم القومية: اقتصاد قومي، ثقافة قومية، جيش قومي، دخل قومي، دين قومي، سيادة قومية، تحرر قومي... الخ.

اتخذت العالمية في هذه الحقبة، كما نرى، شكل انتشار وتعميم الشكل القومي في المعمورة كلها.

بتعبير آخر، كان النظام العالمي نظاماً مؤلفاً من دول القومية، وكان هذا النظام يدفع باستمرار ويشجع باتجاه تأسيس هذه الوحدات، مثلما أنّ هذه الوحدات الاولية كانت ترسخ النظام العالمي، من حيث كونه نظام علائق تقوم فيه الدولة مقام فرد في مجتمع، فرد يتمتع بحقوق التمثيل والتصرف والتملك. الدولة القومية هي، إذن، حامية النظام العالمي، مثلما أنّ النظام العالمي هو حامي الدولة القومية كفرد حامل للسيادة.

twitter @baghdad_library

هنا نواجه الخصوصية (الدولة) والعمومية (النظام العالمي) كوجهين متكاملين، متضافرين يقوي احدهما الآخر وصولاً إلى نقطة لا بدّ بعدها من تجاوز الشكل الكلاسيكي للاثنين معاً.

لتوضيح ذلك حسبنا الالتفات إلى دور الدول في النظام العالمي.

مثلما يواجه الفرد، في المجتمع، انقسامات واستقطابات، قوى عاتية وقوى ضعيفة، مؤسسات وجماعات، ترسم له حدود ومجالات تقدمه وتراجعه، تلكؤه وانقضاضه، هشاشته أو متعته، كذلك فان النظام العالمي المؤلف من مونادات (ذرّات معزولة) الدول، ينطوي هو الآخر على تفاوت في كثافة القوى الاقتصادية والسياسة العسكرية والثقافية. وأن هذا التفاوت يهدد، في تأرجحاته وتذبذباته، كامل نسيج العالم أو مكوناته الفردية.

لقد اطلق عصر الرأسمالية الصناعية، بما فيه من اختلالات اجتماعية وعالمية، ثلاث استجابات متباينة: الفردية، الجماعية، الدولتية، تمجيد الفرد، تمجيد الجماعة، تمجيد الدولة. وتمثلت هذه المظاهر الثلاثة للمجتمع الصناعي الرأسمالي في ثلاثة تيارات ايديولوجية هي الليبرالية، الاشتراكية، الفاشية.

كانت كل حركة تعكس مظهراً من مظاهر اختلال أو قوة التنظيم الاجتماعي الجديد، وتحولت من خلال الظفر بالسلطة السياسية في مجموعات دول قومية متفرقة، إلى تأسيس نظم عالمية فرعية، اشتبكت في صراع مميت، مدمر، غطى جل القرن العشرين، لكأن التاريخ الصناعي عمل وفق مبدأ هيغلي، بانحلال الظاهرة إلى مكونات ثلاثة، ثم احترابها وصراعها، لتتخلص أخيراً

إلى نوع من الاندماج أو التركيب الهيغلي، ايضا لتكتسي النظم الليبرالية مظهراً اجتماعياً (نظام الرفاه الاجتماعي)، وتتطعم النظم الجماعية بعناصر فردية، فيما يعمل هذان النظامان، حتى من خلال المجابهات، على قضم الدولة، ولجمها باسم أممية جامعة، ترى إلى القومية كأنانية بغيضة، جاحدة، ضيقة الأفق.

كان المبدأ الهيغلي مبسطاً ابلغ تبسيط: هناك الاطروحة Thesis التي تتحول إلى نقيضها (anti Thesis)، ثم هناك اندماج الاطروحة ونقيضها في جُميعة Synthesis أو مركبّ جديد لا هو هذه ولا تلك. لكن المبدأ الهيغلي في التاريخ الفعلي اعطانا انحلال الاطروحة (مجتمع الدولة القومية) إلى نقائض عديدة، ابعد ما تكون عن الثنائيات المبسطة، والى صراع ضار أبعد ما يكون عن لطف الجمعية المتركبّة من نقيضين.

خلال عملية انحلال المجتمع الصناعي إلى المكونات الثلاثة (الفردية، الجماعية، الدولية) ثم اشتباك هذه المكونات التي تحولت إلى نظم عالمية فرعية (sub - systems) محتربة، كانت الوحدة الاساسية للنظام العالمي، أي الدولة القومية تتعرض لخطر داهم، واقعي أو متخيل.

كان النظام العالمي يولد الاختلال تلو الآخر، وكان توازنه القلق يدفع باتجاهين متضادين، الانزواء والحمائية (كما في فترة ما بين الحربين 1917 - 1940) أو المزيد من العالمية، كما هو الحال بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت الدولة القومية تدفع النظام العالمي، مثلما كان النظام العالمي يدفع الدولة القومية إلى المزيد والمزيد من

twitter @baghdad_library

المؤسسات فوق القومية، على كل الصعد: المؤسسات العسكرية فوق القومية (الاطلسي، وارسو... الخ)، والمؤسسات السياسية فوق القومية (عصبة الأمم المتحدة، مؤتمر عدم الانحياز، قمة الدول الاسلامية، قمة البلدان السبعة الكبار) أو المؤسسات الحقوقية فوق القومية (محكمة العدل الدولية، محكمة العدل الأوروبية)، أو المنظمات الاقتصادية فوق القومية (السوق الأوروبية).

هذا التفاعل بين النظام العالمي والدولي القومي كان يعمل بمنطق هوبزي - كانطي، أي المنطق القائل بأن منطق «الطبيعة»، حسب كانط، ينمي العالمية، أو المنطق القائل بأن حرب الجميع ضد الجميع، يؤجج منطقا مضادا منطق السلم، وأن منطق الانقسام المحترب يذكي منطق الوحدة البشرية المسالمة.

ليس هذا المنطق بطبيعة الحال مجرداً أو فكرة غائبة مسبقة بل ثمرة انماط الاتصال بين البشر وتفاعل ما صنعوه من نظم منجبة للاضطراب والخطر، مثلما هي منجبة لثمار الحضارة النافعة.

اشتد منطق العالمية، كما نرى، بتطور السوق العالمي، وانفتاح المبادلات، والتجارة الدولية واسواق المال على مصراعيها، مثلما اشتد بمنطق تنامي الاحتراب ومخاطر الدمار الشامل. نظم الاتصال الحديثة اعطت زخماً هائلاً لهذا الدفق، اذ حلت الطائرات والسيارات، ثم التلفزيون والهاتف، والاقمار الصناعية، محل سلاحف السفن البخارية والتلغراف، لتقلص رقعة العالم وتحوله إلى حقل مكتظ، منضغطcompressed كما يقول روبرنسون. وجاء ابتداع نظم العسكرة الحديثة ليجهز على الطابع

الموضعي للحروب ويحولها إلى حروب كونية في عصر القنبلة النووية والصواريخ عابرة القارات.

كانت نظم الاتصال وما يقترن بها من عمليات تخترق المجتمعات كلها وتضيق بالحدود الاجتماعية المرسومة على الخرائط والفاصلة بين شتى الجماعات الثقافية. وما كان لبثّ الاقمار الصناعية وهو يلفّ الكرة الأرضية ليعي أن المسافة التي يطويها مؤلفة، مثلاً، من قارات أو دول، أو أنها تشتمل على حدود بلد شاسع أو دزينة بلدان صغيرة.

هذا الزخم هو الذي هيأ للانتقال من لحظة العالمية (أو الدولية (international كنظام للعلائق بين دول قومية، إلى لحظة الكونية (أو العولمة globalizatim الفالت من أسر هذه الحدود.

العولمة (او الكونية)، على هذا، تؤلف كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية بوصفها وحدة للتحكم، بعد أن كانت هذه العمليات تنطلق أساساً من الدولة القومية باعتبارها المرجع والاطار المقرر. وإنّ بدء هذه العمليات بالخروج عن الاطار القومي إلى اطار يتجاوزها هو الذي حتم ابتداع مفهوم العولمة (أو الكونية).

كيف تراكمت هذه التحولات وأين حققت اولى اختراقاتها، اسئلة قد تخضع للكثير من الجدل والتمحيص. ولكن يمكن القول أن اسواق المال (في المجال الاقتصادي) وعمليات الاتصال (الثورة الالكترونية)، اطلقتا رصاصة الانطلاق نحو تجاوز الدولة القومية.

وعلى سبيل المثال، فان النظام العالمي الكلاسيكي، ما قبل

twitter @baghdad_library

الكوني، كان دوماً محروساً (في مجال التبادل) بدولة قومية اساسية (كما يقول بول هيرست) أو عدة دول. فانكلترا في القرن التاسع عشر كانت الضامن للمبادلات العالمية، فيما كانت اميركا هي الضامن لهذه المبادلات منذ عام 1945 وحتى انهيار اتفاقية «بريتون وودز» مطلع السبعينيات. وكانت روسيا حامية للنظام العالمي الفرعي (الممثل للتيار الجماعي)، مثلما كانت اميركا حامية للنظام العالمي الفرعي (الممثل للتيار الفردي - الليبرالي) المعاكس.

لقد تبلور مفهوم العولمة (أو الكونية) لتوصيف وتعيين تخوم الظاهرات الفالتة من سيطرة الوحدة الكلاسيكية، الدولة القومية، إما بسبب طابعها التكنولوجي المحض (نظم الاتصال) أو بسبب تعذر انغلاقها في حدود قومية (أسواق المال والمبادلات).

هذا التطور قضم، دون ادنى ريب، سيادة الدولة (طوعاً أو كرهاً) بالمعنى المعروف في جل القرن العشرين. وتضاءلت الاهمية المركزية للدولة بانتهاء الحرب الباردة.

لكن المفهوم، والحق يقال، توسع توسعاً فضفاضاً بعض الشيء ليخرج عن حدود اسواره المنطقية، حتى صار يُطبّق، بشيء من القسرية، دون تمييز أحياناً، وبكثير من الخراقة بعض المرات، على ظاهرات شتى سواء كانت معولمة (كونية) حقاً، أم لا: من التسخين الكوني والبيئة، إلى الجريمة المنظمة (تهريب المخدرات، الاسلحة)، ومن الفقر والاوبئة، إلى الانفجار السكاني، وعمل الاطفال، والرقيق الابيض، وصار المفهوم، كما يقول رونالد روبرنسون، يعبّر عن «انضغاط العالم» في رقعة صغيرة، وعن كثافة تفاعله، واشتداد الوعي بوحدة العالم ككل.

في هذا المبحث الساعي لتعيين معنى العولمة يشدد على ربط المفهوم بكل العمليات الموضوعية التي لا تستطيع الدولة القومية ضبطها بوصفها أداة تحكم، إما لعجزها عن ذلك، أو لأن الضبط يولد اضرارا غير مرغوبة بل لربما مدمرة لشروط وجودها بالذات.

ولايضاح هذه النقطة الاخيرة حسبنا القول أنّ دولة قومية، كبريطانيا مثلاً، لا تستطيع التحكم بحركة رؤوس الاموال والسلع خارج نطاق بعض القواعد المشتركة الحامية للنشاط الاقتصادي، وتعجز عن ضبط حركة المعلومات والاتصالات. بل لوأأنها سعت إلى وقفها أو الحد منها لأصابت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا بشلل مدمر. ويمتد عجز بعض الدول الاوربية مثلاً) إلى ميدان حركة البشر (في حدود اتفاقية شنغن)، رغم ان قوى العمل الحي لا تزال ساكنة نسبيا ومقيدة بقيود ضوابط الاقامة وسمات الدخول، رغم أنّ هذه الضوابط لم تدخل المسرح، على أي حال، الا بعد الحرب العالمية الاولى.

ثانياً: قضايا العولمة والدولة القومية

اذا كانت العولمة تفترض انطلاق قوى السوق، وانفصالها عن البنى السياسية الموضعية، وتحول هذه الاخيرة إلى أداة وسيطة، عاجزة عن التحكم، فان مسار العولمة يفرض سمات بنيوية جديدة على اكثر من صعيد. ويمكن لنا إيراد عدد من هذه الخصائص كما تتجلى في علاقتها بالدولة:

أ: مشكلة الحكم والتحكم.

twitter @baghdad_library

ينبئ خروج قوى السوق عن مجال سيطرة الدولة، واقترابه، أو سعيه للاقتراب من وضع ذاتي التنظيم، عن تزايد سطوة النخب التكنوقراطية وجموحها. وتنشأ مفارقة مستحكمة: فالنخب السياسية المفوضة، والمخولة، على اساس الانتخاب، لن يعود بوسعها أن تتحكم بسير العمليات المعولمة (الكونية)، في حين أنّ النخب التكنوقراطية/ الاقتصادية غير المنتخبة تتحكم بهذا السير. هذا التضاد يطرح على بساط المساءلة قيمة ومعنى قواعد الديمقراطية من حيث حرية الاختيار، والقرار، والمساءلة، والضغط والتغيير في اطار النظام السياسي - الحقوقي الراهن. أي يطرح مشكلة مَنْ يحكم؟ سلطة سياسية منتخبة لا تقرر، أم سلطة اقتصادية غير منتخبة تحسم وتقرر؟ كيف السبيل إلى الخروج من هذا التضاد؟

اخترنا موضوعة التحكم لأنها، برأينا، ذات ثقل مركزي، ينشب حولها صراع ضار بين دعوات إلى حكومة عالمية (مبادرة ستوكهولم) أو الدعوة إلى مجتمع مدني عالمي، يقيد قوى السوق، أو التبشير الليبرالي الجديد بقرب زوال الدولة، والوصول إلى المجتمع التجاري الخالص كما اراده كلاسيكيو الليبرالية (آدم سميث) مجتمعاً ينتظم ذاتياً على أحسن وجه، ولا يعكره (حسب هذه الرؤية) سوى تدخل الدولة.

هذه الدعوات لم تتبلور بعد في حركات اجتماعية متمايزة، الا أنها تشير إلى ان موضوع التحكم هو ميدان صراع مكشوف قد يتخذ أشكالاً متباينة في المستقبل. ان النظريات المتعلقة بالدولة ومستقبلها لا تزال بالغة التطرف: القول بزوال الدولة من هنا، أو القول بأن الدولة لا تزال على حالها بلا مساس، أو أنها لن

تمس. هذان القولان، على تناقضهما، وجهان لعملة واحدة. فالدولة لم تبق بلا مساس، ذلك أنها فقدت الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي (أو حتى مالك)، كما تقلصت اهمية وظائفها العسكرية إثر انتهاء الحرب الباردة. لكنها ما تزال وستظل إلى أمد غير منظور، تقوم بوظائف وسيطة ومركزية غير قليلة الشأن. وان هناك مساراً تاريخياً مديداً ينبغي أن يقطع قبل أن نصل إلى تحول جذري يؤذن بتحول الدولة، على درجات ومراحل، إلى سلطة محلية، متناقصة الاهمية. غير أن كل درجة انتقالية ستذكي أوار تصادمات حول اشكال التحكم الجديدة في العالم.

ب: المواطنة والقومية

الخاصية الثانية، أنّ الدولة القومية تشهد انفصال المواطنة عن الانتماء القومي. فالعولمة، بحكم منطقها، أفضت على مدى القرن العشرين كله إلى حركة هائلة للسكان غيّرت وجه المجتمعات المتقدمة، واضفت عليها طابع بنية متعددة الثقافات. إنّ نظرة سريعة إلى مدن أوروبا الغربية واميركا، مهما كانت سطحية، تنبئ عن صلابة هذا التعدد الثقافي، وتثلّم واقع وفكرة الدولة القومية بوصفها رقعة لجماعة ثقافية متجانسة، صوانية.

هذا الحال أفضى إلى انفصال المواطنة كحق مكتسب (بالاقامة والعمل) عن الانتماء الثقافي الاثني كحق موروث؛ وهو ينطوي على نزاع، من شأنه أن يعمّ العالم، بين البنية الثقافية المتجانسة، الموحدة، والبنية متعددة الثقافات.

twitter @baghdad_library

ج: تغير النزعة القومية

أنجبت العولمة خاصية ثالثة تتصل بالدولة القومية، وتتمثل في تحول بنية ووجهة النزعة القومية (nationalism)، وبخاصة في أوروبا التي تفتك بها أو تغذيها نزعات متضاربة، نزعات انفتاح ترى إلى القومية كشيء ينتمي إلى الماضي، أو ميول انغلاق قومي محافظ أو (ويا للمفارقة) يساري، أو حتى ديني اصولي (مسيحي - أوروبي أو اسلامي).

وتتميز النزعة القومية في أوروبا (ولربما خارجها) بأنها اكتست طابع رُهاب الاجانب xenophobia، 32 سواء تعلق ذلك بكره المهاجر من العالم الثالث، أو بغض الاوربي للأوروبي الآخر الفاتك بالسيادة المحلية (كما تراه مارغريت ثاتشر البريطانية أو لوبان الفرنسي).

ورغم ان هذا التطور اضعف الاشكال السابقة (الضم أو الانفصال) من النزعة القومية السياسية، الا أنه لم يقض عليها تماماً، بل ايقظ جمراتها الباقية حيثما لم تسنح لها الفرصة لكي تحقق ذاتها. نعني بذلك انطلاق موجة (اخيرة؟) من النزعة القومية: دول البلطيق، دول الاتحاد السوفييتي السابق، تفكك يوغس3328).

يعيد بعض هذه التجارب اليوم، امام ناظرينا، ما فعلته قوميات أول القرن، محتربة على تعيين تخومها الثقافية/ السياسية (ارمينيا ازاء اذربيجان، البوسنة والهرسك ازاء صربيا، البانيا ازاء صربيا، ايرلندا إزاء إنكلترا) في مساع للضم أو الانفصال، إلى التعبير عن الذات بصيغ أكثر توازنا (ايرلندا الشمالية).

د: المجال السياسي القومي

أدى التطور العاصف، الذي قاد إلى بداية العولمة، إلى تغيير بنية المجتمع الصناعي الرأسمالي: النمو الهائل لقطاع الخدمات، نمو صناعة الثقافة، الاضمحلال النسبي للطبقة العاملة، الاتساع الهائل للفئات الوسطى.

هذه التحولات أدت إلى خفوت الفوارق بين الاشتراكية الديمقراطية والليبرالية، وتضاؤل الهامش النقدي لليسار الماركسي. ولا ريب في أن سقوط «الاشتراكية القائمة» ونهاية الحرب الباردة، من جانب، وضمور قوى النقابات، من جانب آخر، انشأ تحولاً في نمط الحركات الاجتماعية. فالحركات القائمة على هويات حركية، كالحركات الشيوعية أو الاشتراكية الديمقراطية أو الفاشية، انحسرت وتنحسر بشكل مطّرد، بالمقابل أدى التكيف المتبادل (في اطار أوروبا) لكل الحركات إلى تطعيم النزعات الجماعية بالفردية الليبرالية، وتطعيم الليبرالية بالنزعات الجماعية (دولة الرفاه)، موصلاً هذه التيارات إلى ما يشبه التقارب الوسطي الذي يتوقع له بعض المنظرين أن يلغي الانفصال الايديولوجي الصارم الذي وسم العقود السابقات (شانتال موف، انطوني جيدنز، مثلاً).

لقد أدى ذلك إلى التحول من الهويات السياسية الكلية (الطبقة، الأمة) إلى هويات سياسية تتمحور حول القضايا: البيئة، الانثوية، الحريات المدنية، التعليم، الجريمة، الفقر، حقوق الانسان، الأسرة... إلخ.

twitter @baghdad_library

ومما له دلالته أن نلاحظ التناقض المطرد في عضوية النقابات والاحزاب الكبرى، مقابل نمو هائل في عدد وعضوية المنظمات غير الحكومية. ففي العام 1909، مثلاً، كان عدد هذه المنظمات لا يزيد عن 176، اما في العام 1993 فكان عددها يربو على 30 ألفاً. بل إنّ بعض هذه المنظمات اخذ يخرج عن الاطار القومي بفضل وسائل الاتصال الالكترونية وانتشار مفاهيم شاملة، مشتركة (حقوق الانسان، البيئة، الجوع، الابادة... الخ).

هـ: العلاقات الدولية

الخاصية الخامسة التي يمكن تلمسها تتعلق بتغير بنية العلائق بين الدول في اطار النظام العالمي.

لقد كان النظام العالمي الكلاسيكي مسنداً، دوماً، بدولة محورية أو مجموعة دول محورية تتفاوت ادوارها تبعاً لتباين الطاقات الاقتصادية والعسكرية المتغيرة.

كان القرن التاسع عشر، قرن هيمنة بريطانيا، والقرن العشرون (جله على وجه التقريب) قرن هيمنة الولايات المتحدة. لكن توزيع القوى الاقتصادية/ التكنولوجية والعسكرية، في اضطرابه وتذبذبه المتواصل، أدى إلى نشوء قطبية ثنائية (الحرب الباردة)، ثم تفكك هذه القطبية، وزوال العوالم الثلاثة، دون أن يتفتح بعد على صيغة جديدة مستقرة، رغم الانفراد الاميركي الراهن الذي يبدو، حسب تقديرات كثيرة، انتقالياً. هناك قراءات مستقبلية ترى امكان صعود أوروبا مجدداً، أو نشوء عالم متعدد الاقطاب لا أحاديه،

خصوصاً في حال نمو الصين وتعافي روسيا مجددا، وتقدم المانيا واليابان إلى مواقع جديدة. إنّ العولمة قد قوضت النظام السياسي العسكري السابق، وتدفع باتجاه آخر، رغم أنّ معالم الوضع الجديد لم تتبلور بعد.

و: النظام الثقافي العالمي

الخاصية السادسة في ظل انطلاقة العولمة هي احتدام التوتر الثقافي على نطاق كوني. فثورة الاتصالات والمعلومات تفتح صندوق باندورا، كما يقال، الضاج بكل انواع الثقافات.

تتباين الثقافة من حيث اطرها التنظيمية إلى ثلاثة مستويات: قومي، ما دون قومي، وما فوق قومي.

ويبدو أنّ نظم الاتصال والوعي المكثف بتنوع العالم، وحق مختلف المكونات الثقافية لأي اطار، في التعبير عن الذات، دفع كل الجماعات المحتشدة في الاطر السياسية للدولة القومية إلى الاندفاع إلى المسرح.

معروف أنّ الثقافات القومية نمت على اشلاء انحلال الثقافات الصغيرة المميزة للمجتمعات الزراعية قبل القومية. واتخذ هذا الانحلال، في حالات شتى، شكل فرض ثقافة عليا قسرية، تبسط نظاماً معرفياً يعتمد لغة موحدة، ونظام انتاج وتوزيع الثقافة.

ومثلما أنّ الثقافة القومية حطمت عزلة الجماعات الصغيرة المغلقة، ودمجتها، فان العولمة تحطم بدورها عزلة الدولة القومية في اتجاهين: اتجاه الانفتاح على رموز ثقافة كونية، واتجاه تشظي الوحدة الصوانية للثقافة القومية.

twitter @baghdad_library

واذا تذكرنا أنّ هناك ما ينوف على ثمانية آلاف مجموعة لغوية/ ثقافية في العالم، فلنا أن نتخيل مدى طابع هذا التشظي.

يذكي هذا الوضع نزعات قومية ثقافية، مثلما أذكى الغزو الكولونيالي السافر نزعة قومية سياسية (= الاستقلال) والغزو الاقتصادي نزعة قومية اقتصادية (حمائية، تأميم).

إنّ التضاد الثقافي القومي ليس بالظاهرة الجديدة طبعاً؛ فهو من نتاجات القرن التاسع عشر ونجده محتدماً تقريباً في سائر الدوائر القومية (= دول) على شكل صراع بين تياري الاصالة والحداثة، في صورة اصالة سلافية روسية، أو اصالة يابانية، أو اصالة عربية، بازاء التغريب الأوروبي.

الجديد في احتدام النزعة الثقافية القومية أنها تجري في إطار جديد لم يعد بالوسع التقوقع أو الانسحاب فيه، امام نظم الاتصال الالكترونية التي تلج كل زوايا المعمورة.

يتميز بعض هذه النزعات باحتجاج دفاعي (الاصولية الاسلامية والمسيحية هي إحدى صوره) يفتقر إلى أي وضوح أو رؤية مستقبلية، ويمثل، بالتالي صرخة الخاسرين.

هل يمكن ان تتشكل ثقافة شاملة، كونية؟ وهل تستطيع الثقافات الإقليمية (الأوروبية، الأميركية اللاتينية، الآسيوية، العربية) ان تخدم بمثابة وسيط انتقالي نحو توليد حقل ثقافي مشترك، أعمّ، كما يعتقد سميث، ممظرّ القومية المعروف؟

* * *

أخيراً، حاولنا، في هذا المبحث تسوير مفهوم العولمة اعتماداً على معيار اساسي هو علاقة الظاهرة بالدولة القومية،

حجر الاساس في معمار العالم (حتى الآن)، مثلما سعينا إلى عرض تجليات ومظاهر العولمة من ناحية علاقته بهذا الحجر الاساس، مستقين الأمثلة من تجربة أوروبا الغربية (وهي محدودة دون ادنى ريب).

في خاتمة هذا البحث لا بد من القول أنّ العولمة globalization هي عمليات موضوعية في طور محدد تكنو - الكتروني من تطور الحضارة الصناعية الرأسمالية، وهي حافلة بالتناقضات والصراع، شأن أية عمليات تاريخية. غير أننا لا نلج في هذا حقل موضوعية، جامدة، مكررة، على غرار عمليات الطبيعة التي لا فكاك منها. فنحن بازاء موضوعية ناجمة عن الفعل البشري المنفتح على امكانات وخيارات. فالتاريخ، حسب قول ماركس، من صنع البشر، وإن كانوا يصنعونه في شروط معطاة، منقولة من الماضي.

إن الوضع الفكري الراهن في العالم يلقي دثاراً سميكاً يعيق التأمل في مسارب هذا التاريخ الجاري امام الابصار. فالماركسية بصيغتها السوفيتية على الأقل تهاوت وانزوت. ومذاهب ما بعد الحداثة، باطلاقها مبدأ النسبية واللاادرية، ترسخ حالة اللايقين. حتى الليبرالية المنتشية بظفر نهاية التاريخ تتهاوى تحت وقع تشاؤمية «صراع الحضارات». وإلى أن يزول غبش اللايقين هذا، يصعب تبلور خيارات عقلانية، تتجاوز هتافات الاحتجاج أو صيحات الاعجاب، المنادية بسقوط العولمة أو حياتها!

لندن

ابريل (نيسان) 1998

twitter @baghdad_library

المراجع

مصادر البحث حسب التسلسل الأبجدي لأسماء المؤلفين

المصادر الإنكليزية:

1- Martin Albrow and Elizabeth King (eds), Globalization of Knowledge and Society, SAGE, 1990.

2- Benedict Anderson, Imagined Community, VERSO, 1985.

3- Albert Begesen, Turning World - System Theory on its Head, in, M. Featherstone (ed), Global Culture, Nationalism, Globalization and Modernity, SAGE.1996.

4- James M. Blant, The National Question, ZED, 1987.

5- Gerard Delanty, Beyond the Nation-State: National Identity and Citizenship in a Multicultural Society, Sociological Research Online, volume1, no.3, 1996.

6- Mike Featherstone, Consumer Culture and Postmodernism, SAGE, 1996.

7- Mike Featherstone (ed), Global Culture, Nationalism, Globalization and Modernity, SAGE, 1996.

8- Ernest Gellner, Nations and Nationalism, Blackwell, 1992.

9- Anthony Giddens, Consequences of Modernity, Stanford, 1990.

10- William Graf, The State in the Third World, in Leo Panitch (ed.) Why Not Capitalism, Merlin, 1995.

11- Mathew Horsman and Andrew Marshal, After the Nation State, Citizens, Tribalism and the New World Disorder, Harper Collins, 1994.

12- Eric J. Hobsbawm. Nations and Nationalism since 1780. Programmes, Myth, Reality, Cambridge, 1990.

13- E. J. Hobsbawm, The Age of Extremes, Penguine, 1994.

14- E. J. Hobsbawm and Terence Ranger (eds), The Invention of Tradition, Cambridge, 1995.

15- Paul Hirst and G. Thompson, Globalization in Question, Cambridge, 1996.

16- P. Hirst and G. Thompson: The Problem of "globalization", Economy and Society, volume 21. No. 4, 1994.

17- Jean - Francois Lyotard, The Postmodern Condition: A Report on Knowledge, Manchester, 1991.

18- Marshal McLuhan, Explorations in Communication, Boston, 1960.

19- Frances Fox Piven, Globalizing Capitalism and the Rise of Identity Politics, in, Leo panitch (ed.), op. cit.

20- Roland Robertson, Globalization, Social Theory and Global Culture, SAGE, 1996.

22- Anthony D. Smith, Theories of Nationalism, Blackwell, 1992.

23- Anthony D. Smith, Towards Global Culture? In M. Featherstone (ed.). Global Culture, op.cit.

24- P. Treanor, Sociologica Structures of Nationalism, Research Online, volume 2, No. 1, 1997.

25- Bryan S. Turner, The Two Faces of Sociology: Global or National? In M. Featherstone (ed.), Global Culture, op.cit.

26- The UN: Our Global Neighbourhood: The Report of the Commission on Global Governance, Oxford, 1995.

27- Immanuel Wallerstein, Culture as the Ideological Battleground of the Modern World - System, in, M. Featherstone (ed), op.cit.

28- Immanuel Wallerstein, World - System Analysis, in, A. Giddens and J. Turner (eds.), Social Theory Today, Stanford, 1987.

29- Sami Zubaida, Theories of Nationalism, in G. Littlejohn (ed.), Power and State, Cromehelm, 1978.

twitter @baghdad_library

المصادر العربية

30. عمانوئيل كانط: نحو السلام الدائم، محاولة فلسفية ، ترجمة نبيل الخوري، بيروت، 1985.

31. إطلالة على مفهوم العولمة ، فالح عبد الجبار، مجلة النهج، السنة 1997، العدد 46 ص 150. 155.

32. مجموعة مؤلفين: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصادي الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.

القسم الرابع

التوتاليتارية/الديمقراطية/القومية والدين

twitter @baghdad_library

التوتاليتارية

التوتاليتارية أو الشمولية، مفهوم محوري في إدراك وتحليل نموذج سياسي فريد ظهر في عشرينيات القرن الماضي في أوروبا الغربية، ثم انتشر هذا النموذج في بلدان ومناطق أخرى. ويحتل مفهوم «التوتاليتارية» مكانه ضمن كوكبة أخرى مثل: الأوتوقراطية، التسلطية، السلطانية، وهذا الفصل هو دراسة مقارنة في تاريخ المفهوم نظرياً وتطبيقياً.

التوتاليتارية، إجمالاً، مفهوم يُستعمل لوصف ثلاثة أنظمة اجتماعية - سياسية مختلفة تتشابه من أوجه عدة: إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية، وروسيا الستالينية[1]. وتنتمي هذه الأنظمة الثلاثة إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا الصناعية.

---

(1) حول تاريخ ألمانيا النازية نجد كتاب وليام شيرير *The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany*, Greenwich, CT, Fawcet Publishers, 1960 (نشوء الرايخ الثالث وسقوطه، تاريخ ألمانيا النازية) وهو رواية عملاقة مفصّلة وموثّقة عن تلك الفترة. حول الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، أنظر ، من جملة مراجع أخرى، Isaac Deutscher, *Stalin, A Political Biography*, 2nd edition, Oxford University Press 1967 (1949) (ستالين، سيرة سياسية).

twitter @baghdad_library

كانت النازية والفاشية من النمط القومي اليميني الذي هلك جرّاء الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة اليسارية الجماعية (الاشتراكية collectivist)، أي النموذج الستاليني، فقد استمرت بضع سنوات بعد وفاة قائدها جوزف ستالين (1879 ـ 1953)، ثم راحت تخضع للإصلاح والتحوّل ابتداء من العام 1956[2].

استُعمل مصطلح التوتاليتارية أيضاً لوصف البلدان «الاشتراكية» في أوروبا الشرقية قبل الثورات المخملية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين؛ وقد طُبّق كذلك على بلدان غير صناعية وغير أوروبية، كالصين في عهد ماو تسي تونغ، أو كوريا الشمالية في ظلّ كيم إيل سونغ وابنه وخلفه كيم يونغ إيل.

والتوتاليتارية، كمفهوم، تدلّ على تشكيلة من الأنظمة الاجتماعية السياسية التي اتّسمت، أو لا تزال تتّسم بخصائص فريدة، بالرغم من وجود سمات متباينة. والتوتاليتارية أيضاً خطاب

---

(2) في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد سنة 1956، سدد الأمين العام للحزب ضربة قاصمة للميراث الستاليني. حيث ندّد في خطابه الشهير بالمجازر الجماعية في حملة التحوّل الاشتراكي، وعبادة الشخص، وسوى ذلك من «الانحرافات». وقد كتب التاريخ الرسمي للحزب الشيوعي السوفياتي وأعيدت كتابته عقب «التطهير» اللاحق لوفاة ستالين، والتطهير الحي لنيكيتا خروتشيف. واستمر السجال حول الستالينية حتى زمن متقدّم في عهد ميخائيل غورباتشيف ودعوته إلى البريسترويكا في ثمانينيات من القرن العشرين. أنظر *Stalin: For and Against, Moscow*, 1990 (ستالين: ما له وما عليه)، وهو كرّاس يسلّط الضوء على السجال المستمرّ حول مزايا الديكتاتور ومساوئه.

نخبوي راسخ في فلسفات مختلفة، و/أو حركات اجتماعية تنتمي إلى مجتمعات حضرية جماهيرية.

أما أصل اللفظ والمفهوم فهو من بنات أفكار المفكّر الإيطالي الفاشي جيوفاني جنتيلي (1875 ـ 1944) في مستهلّ عشرينيات القرن الماضي. قبل الحرب العالمية الثانية، لم يستدع هذا المفهوم اهتماماً نظرياً كبيراً بما يمثّله من نمط جديد في الفلسفة والنظام السياسي، لكنه بعد الحرب، أعيد سبكه على أيدي طائفة من المفكّرين الأوروبيين اليساريين والليبراليين المناوئين للنموذج الشمولي، ومن أبرزهم حنّه أرندت، كارل فريدريش، فرانتز نويمان، وليونارد شابيرو، على سبيل المثال لا الحصر. توسّع معسكر التوتاليتاريين بسرعة قياسية، وفي فترة قصيرة من الزمن[3]. وفي عشرينيات القرن الماضي كانت صياغة جنتيلي لهذا المذهب تشكّل نوعاً من تعظيم الذات على يد فيلسوف إيطالي محافظ، قومي، ومعادٍ لليبرالية. ففي نظره كان لفظ توتاليتاريو totalitario مرادفاً لدولة أكثر تقدّماً، ونقاء، وأخلاقية من الحكم الليبيرالي

---

(3) Gentile, Giovanni, *Genesis and Structure of* (نشأة المجتمع وبنيته) *Society*. Translated by H.S. Harris, Urbana, IL: University of Illinois Press, 1960; Gentile, *Origins and Doctrine of Fascism*. Translated, edited and annotated by James Gregor, New Brunswick, NJ: Transaction, 2002. (أصول الفاشية ومذهبها) Also: Gentile, *The Philosophic Basis of Fascism*, Foreign Affairs,VI, No.2, January 1928, pp. 290-304. (الأسس الفلسفية للفاشستية).

twitter @baghdad_library

الضعيف[4]. أما في نظر أرينت، وفريدريش، ونويمان وسواهم فقد كان اللفظ مرادفاً للشرّ، والديكتاتورية المدمرّة، أو حكم الفرد[5]. كان جنتيلي يفكّر في إيطاليا؛ أما أرندت وفريدريش وسواهما فكانوا يوجّهون انتقاداتهم إلى ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، ثم إلى روسيا السوفياتية أو الستالينية وحلفائها في أوروبا الشرقية. كان المفكرون اليساريون يقبلون تطبيقاً مشروطاً لمفهوم التوتاليتارية يقتصر على ألمانيا وإيطاليا، أو يرفضونه كلياً، بحيث انقسمت الأوساط الفكرية إلى معسكرين: توتاليتاري ولاتوتاليتاري. وعلى إثر ذلك أصبحت التوتاليتارية من أكثر الظواهر إثارة للسجال من بين تلك التي تعرّضت للدرس والتحليل، وأكثر المفاهيم التي ابتكرها العلم الاجتماعي الحديث إثارة للجدل.

وقد قام بعض التوتاليتاريين، المندّدين بالقسمة الثنائية بين

---

(4) Gentile, 2002, p.28-29 and Passim

(5) Friedrich, Carl J., Michael Curtis and Benjamin R Barber, *Totalitarianism in Perspective: Three Views*. New York, Praeger, 1969 (التوتاليتارية: ثلاث نظرات).

Friedrich, Carl J., ed. *Totalitarianism. Proceedings of a conference held at the American Academy of Arts and Sciences*, March 1953, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954. (التوتاليتارية: وقائع ندوة عُقدت في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم).

Friedrich Carl J. and Zbigniew K Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, Cambridge MA: Harvard University Press, 1965 (الديكتاتورية التوتاليتارية والأوتوقراطية).

الليبرالية والتوتاليتارية، بحصر استعمال اللفظ في ألمانيا وروسيا الستالينية؛ بينما أضاف سواهم إيطاليا وإسبانيا. وهكذا فإن الفرق لم يقتصر على مسألة الجوهر، بل تعداها إلى مجال تطبيق المفهوم. واستمرّ نقد هذا المفهوم والتجادل حوله في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ فذهب بعضهم إلى تضييق نطاق استعمال المفهوم و/أو طالبوا بالمزيد من تدقيقه؛ بينما ذهب فريق آخر، ومعظمهم من اليسار الماركسي، إلى معارضته باعتباره صرخة أيديولوجية من الحرب الباردة لا تتّسم بأي فعالية علمية[6]. إنما علينا الآن تفحّص تعريفات المفهوم حسبما تطوّرت عبر الزمن.

جنتيلي والهيمنة التامة

ظهر مفهوم التوتاليتارية الفلسفي للمرّة الأولى في إيطاليا كمديح ذاتي للدولة. ابتكر المفكر الفاشي جيوفاني جنتيلي (1875 ـ وقتل سنة 1944) لفظ «توتاليتاريو» في مقالة حملت عنوان: «الأسس الفلسفية للفاشية» *The Philosophical Foundations of Fascism* (1924)، وهي مقالة فلسفية دفاعية حول التاريخ السياسي لإيطاليا، ترحّب بصعود الفاشية وزعيمها بنيتو موسوليني، باعتباره الرمز الجديد لانبعاث القومية الإيطالية التي طرحها عصر

---

(6) Neumann, Franz, *The Democratic and the Authoritarian State, Essays in Political and Legal Theory*, edited with a preface by Herbert Marcuse, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1957. (الدولة الديمقراطية والسلطوية: مقالات في النظرية السياسية والقانونية).

twitter @baghdad_library

الريزوورجيمنتو (الانبعاث القومي). والموضوع المحوري في هذا العمل الفلسفي، والذي يمثّل المؤلّف جنتيلي أكثر من تمثيله معبوده موسوليني، ومن تمثيله النظام الفاشي الذي أوجده هذا الأخير، هو التوتاليتارية. وتقدّم مقالة أخرى كتبها جنتيلي، ووقّعها مرشده إيل دوتشي موسوليني لموسوعة المعارف الإيطالية العام 1932، نصّاً أكثر تركيزاً[7]. إن جوهر الفلسفة الفاشية هو الدولة الشاملة من حيث هي غاية في ذاتها ولذاتها؛ الدولة التي تقف فوق الأمة (أي الشعب أو المجتمع)؛ وهي تستوعب الأفراد، وتسيطر على المجتمع وتتوسع إلى ما وراء الحدود، متجاوزةً الضوابط والتوازنات الموضوعة من قبل النظام السياسي. وفي كلمات المؤلف، «فإن سياسة الفاشية تدور كلياً حول مفهوم الدولة القومية»[8] وهذا طبعاً أمر مشترك بين جميع النظريات القومية. وما يميّز الصيغة الفاشية هي العلاقات بين الدولة والمجتمع، والدولة والفرد. «فالنقطة الأولى التي يجب إدراكها، في تعريف الفاشية، هي النطاق الشامل، أو التوتاليتاري لهذا المذهب، على ما يقول الفاشيون، والذي لا يُعنى بالتنظيم السياسي والميول السياسية للأمة فحسب، بل بكامل إرادتها، وتفكيرها، وشعورها»[9].

---

(7) G. Gentile, 1928, pp. 290-304; and Benito Mussolini, *Fascism, Doctrine and Institutions*, Ardita Publishers, Rome, 1935. (الفاشية، مذهب ومؤسسات) والنص المكتوب لدائرة المعارف الإيطالية 1932، أعيد طبعه العام Modern History Source Book, MIA Reference Archive (Marxist org) 2000.

(8) Gentile, 1928, p.301

(9) المصدر نفسه، ص 229.

هذا النزوع الشمولي المعبّر عنه هنا بلغة فلسفية، هو الاندفاع الى إزالة الخط التقليدي الفاصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أي بين الدولة كنظام حكم والمجتمع كمجتمع، وبين الدولة والفرد. فالدولانية statism الفاشية تكره مثل هذا الفصل الليبرالي، مثلما تكره فصل السلطات، وتسعى إلى نظام واحديّ واتحاد كلّي بين الدولة والمؤسسات الاجتماعية المستقلة والمجالات الخاصة. ففي تعريفه للدولة يبدو جنتيلي وكأنه هيغلي، لكن مطهّراً من المعايير الهيغيلية الليبيرالية. فمصطلحه الكامل يتحدث عن الدولة باعتبارها كياناً روحياً، وغاية أخلاقية، وجامعاً وموحداً للتناقضات الجوهرية في المجتمع بين مصالح الأفراد المتنافرة بحيث يعكس صدى «كتاب فلسفة الحق» لهيغل أو يعيد صوغه، على وجه الدقة، حيث يعبّر هيغل أوضح تعبير عن تصوره للدولة. فبينما نجد في كتاب «فلسفة الحق» لهيغل أن الخلاف بين مصالح الفرد والجماعة يميل إلى الخمود مع تلاقي الفريقين، أو تصالحهما في الدولة، نجد في تصوّر جنتيلي أن الدولة على خلاف مع المجتمع والأفراد، وتُخْضع هذين الفريقين تحت إرادتها التوحيدية[10]. فالإكراه الذي تمارسه الدولة، في نظر جنتيلي، يصبح أولياً وجوهرياً، وإن وجدت درجة ما من الرضى، كتذكير خجول بالسمات الليبرالية القديمة. أما اختلاف جنتيلي عن هيغل فيتمثّل في احتقاره الصريح لنظام الحكم الليبرالي كمؤسسات، ووظائف، ومعايير، أو إجراءات. فهو يميل إلى ربط

---

(10) Gentile, 1960, p. 121

twitter @baghdad_library

«دولته الفاشية» بمنطق هيغل للاستلاب والوحدة، باستكراه أي انفصام، أو انقسام اجتماعي أو فردي، باعتبار الانقسام مجالاً للاغتراب المؤلم، والدعوة إلى إزالة هذا الاستلاب، وخلق أو تخيّل خلق مجال أحادي، كلّي، يمتزج فيه الفرد والأمة في جسم الدولة وإرادتها. غير أن الاتحاد المرغوب ليس ميلاً إرادياً منبثقاً من الأسفل، أي من الأفراد والمجتمع، صعوداً نحو الدولة، بل هو على العكس من ذلك، يمضي من الأعلى إلى الأسفل. وهو قسري في طبيعته. وينبع هذا المنطق من رفض جنتيلي للسياسة الليبيرالية، ومضمار البرلمانات الحزبية، والانتخابات العامة، والحريات الفردية والنقاشات السجالية[11].

وتتداخل في تصوّر جنتيلي وتصوّر موسوليني للدولة ثلاثة عناصر: معاداة الليبيرالية، ومعاداة الماركسية (أي معاداة الجماعية النقابية)، ومعاداة الأمم الأخرى. فالليبيرالية عندهما تنتج الدول الضعيفة، والجماعية الماركسية المتجذرة في الطبقة تقسّم الأمة بصراعات طبقية، كما أن الأمم الأخرى تهدّد أو تنافس النزعة التوسّعية الإيطالية أو كما أعرب هتلر عن ذلك بعبارة المجال الحيوي (Lebensraum).

ونجد تعبيراً جلياً عن هذه العناصر في كتاب موسوليني «ما هي الفاشية؟» حيث يقول: «الفاشية هي النقيض التام للاشتراكية الماركسية، والتصوّر المادي للتاريخ... كما أن وجود صراع طبقي غير متغيّر أو غير قابل للتغير مرفوض».

---

(11) Italian Encyclopedia, 1932

«بعد الاشتراكية تقوم الفاشية بمحاربة النظام المركّب للأيديولوجيا الديمقراطية ونبذه، سواء في مقدّماته النظرية أو في تطبيقه العملي. الفاشية تنكر أن الأكثرية تستطيع لمجرد كونها أكثرية أن توجّه المجتمع البشري؛ وهي تنكر أن الأعداد يمكن أن تحكم بوساطة الاستشارة المتكررة بانتظام، وهي تؤكد أن اللامساواة الثابتة المستديمة، والمثمرة، والنافعة القائمة في الجنس البشري، لا يمكن أن تُسوّى بصورة مستديمة عبر عملية ميكانيكية كالانتخابات العامة».

«يُعتبر نمو الإمبراطورية، أي توسّع الأمة، بالنسبة إلى الفاشية، مظهراً من مظاهر الحيوية، ونقيض ذلك هو من علامات الانحطاط... [الفاشية] لا تؤمن بإمكانية السلام الدائم ولا بفائدته».

«الدولة الفاشية تنظّم الأمة، لكنها تترك هامشاً كافياً من الحرية للفرد؛ وذلك مع حرمانه من جميع الحريات العديمة الفائدة والمؤذية أحياناً»[12].

وعلى الرغم من أن جنتيلي يدعو إلى الهيمنة التامة، فإننا نجد بعض آثار الشك في أعماله الفلسفية بالنسبة إلى إمكان تطبيق الهيمنة التامة. فهو ينصح بأنه من «الضروري أن يُجلَب جميع الشعب كلّه، ومنذ نعومة أظفاره، إلى الحزب الفاشي، والمؤسسات التي أوجدها الحزب»[13]. وهو يعترف بأن من شأن

---

(12) جميع المقتطفات مستقاة من: *What is Fascism?* (ما هي الفاشية؟) الترجمة الأصلية من كتاب موسوليني *The Doctrine of Fascism*, 1935.

(13) Gentile, 1960, p. 29.

twitter @baghdad_library

هذه العملية أن تكون بطيئة ولا يمكن أن تحصل إلا من طريق الإصلاح والتربية؛ لكنه يشكّك في إمكان الهيمنة على الاستقلالية الاجتماعية بقدر ما يتضمنه لفظ «توتاليتاريو»[14].

فإذا كانت الاستقلالية «تذوي ببطء»، والتباين يظلّ قائماً، فإن المثال التوتاليتاري الشامل ليس شاملاً تماماً إذاً. وبالتالي فإن شعار موسوليني «الجميع داخل الدولة، ولا أحد خارج الدولة، ولا أحد ضدّ الدولة»، لا يتوافق مع وجود مؤسسات وقوى مستقلة خارج الدولة. ولما كان تصوّر جنتيلي الخاص للدولة الفاشية يتنافر مع مثالها الأعلى الخاص، فكيف يمكن تعريفها إذاً؟ يصف جنتيلي الدولة الفاشية بأنها «نظام حكم تعاوني نقابي» (corporative syndicalist regime)، نظام يشكل «بديلاً عن الدولة الليبيرالية»[15].

لقد تطلّع الفاشيون الإيطاليون إلى دولة «توتاليتارية» من شأنها أن تكون مخلوقاً مركّباً من حكم الفرد، والدولانية، والتعاونية النقابية، والنزعة التوسّعية. وقد تمكنوا من تقويض الفصل المؤسساتي بين السلطات، وهو اتجاه مشترك بين الأنظمة التسلطية والأوتوقراطية (حكم الفرد)، قديمها وحديثها، غير أنهم أخفقوا في محاولتهم تقويض حرية وحركة القوى الفاعلة المستقلة عن الدولة تقويضاً كلياً، أو السيطرة عليها من خلال التعبئة الجماهيرية.

---

(14) Ibid. p. 29.

(15) المصدر نفسه، ص 29.

ومن المفارقات التاريخية أن إيطاليا اخترعت نظرية التوتاليتارية، غير أن ألمانيا هي التي طبقتها إلى أبعد حد. فالنموذج النازي الألماني كان الحالة التي تطابقت تماماً مع المثال الأعلى الذي ابتكره جنتيلي. كان نظام الحزب الألماني الواحد، ونزعته القومية العنصرية والتوسعية، والإبادة الجماعية المستندة إلى اللاسامية، وعداؤه للجماعية (الاشتراكية) والليبرالية، وتركيزه على الدولة باعتبارها التجسيد الأسمى لروح الشعب «Volksgeist» نقول كان ذلك كلّه مديناً لموسوليني، لكن القادة الألمان كانوا غير مستعدين للاعتراف بذلك.

علماء السياسة الألمان والأيديولوجيون النازيون، لا الزعماء النازيين، هم من تدارسوا مفهوم التوتاليتارية وفهموا تداعياته فهماً جيداً. واستناداً إلى خوان ليتزو نويمان، فقد استُعمل مفهوم التوتاليتارية في الدراسات التاريخية، والقانونية، والسياسية في فترة ما بين الحربين. كما كانت مصطلحات التوتاليتارية من مثل الحرب الشاملة Total War، والتعبئة الشاملة، قيد التداول في عشرينيات القرن المنصرم. وقد بدأ بعض علماء الاجتماع الألمان يستعملون المفهوم سنة 1928، وفي ما بعد 1934 ليصفوا أنظمة الحزب الواحد الجديدة القائمة على التعبئة الجماهيرية سواء أكانت فاشية أم شيوعية، كما بدأ بعض العلماء يلاحظون «منذ العام 1928 التشابه بين الحزبين: البولشفي والفاشي»[16] في مجال تقنيات التعبئة.

(16) Linz, 2000, p. 52. Neumann p. 47.

twitter @baghdad_library

وفي موازاة هؤلاء فإن أولى محاولات التمييز بين مختلف أنماط الأنظمة السياسية في أوروبا المعاصرة قد تمّت في أوائل وأواسط الثلاثينيات من القرن العشرين على يد منظّرين غير ليبراليين «صاغوا التباينات بين الدولة التسلّطية، والدولة التوتاليتارية، وما أسموه: الدولة الليبيرالية الديمقراطية المحايدة»[17]. غير أن هذا التمييز المثمر بين الأنماط المثالية السياسية الثلاثة المختلفة: الليبيرالي، والتسلطي، والتوتاليتاري (الشمولي)، قد ضاع لسوء الحظ في أوائل سنوات ما بعد الحرب. والاستثناء الوحيد هو فرانز نيومان الذي أنجز عام 1942 كتاباً محورياً هو «التنين» Behemoth الذي قدم تحليلاً بنيوياً نقدياً للنظام التوتاليتاري الألماني يعد الأول من نوعه.

القسمة الثنائية بين النظامين التوتاليتاري (الشمولي) والديموقراطي في فترة ما بعد الحرب، لم تُظهر كامل فظاعة النظامين الشموليين (النازي والفاشي) إلى العلن إلا بعد انهيار الرايخ الألماني الثالث في العام 1945. عندها استفاقت النظرية السياسية على ضرورة تفحّص أصل العلّة: لِمَ نشأت أمثال هذه الأنظمة الدكتاتورية، العنصرية، التوسّعية، الميّالة إلى الإبادة الجماعية في قلب القارة القديمة موئل عصر التنوير، والعقلانية، والعقل والحريات؟ وقد شغلت هذه المسألة جمهرة من المفكرين كجورج لوكاش، إريك فروم، ثيودور أدورنو، هوركهايمر، يورغن هابرماس، هربرت ماركوزه، تشارلز بتلهايم، على سبيل المثال لا

(17) Ibid.

الحصر[18]. واعتماداً على مقاربات ماركسية أو ماركسية فرويدية، أو نقدية، تفحّص هؤلاء نشوء أمثال هذه الأنظمة المدمّرة اللاعقلانية. وقد تساءل المفكرون كيف يمكن لبلدان ذات نضج فلسفي وعلمي عريق أو ذات تراث إنساني كإيطاليا أن تطوّر نزعة معادية للقانون، أو روح حيوانية معادية للإنسانية كهذه. وقد ولّد جيل ما بعد الحرب جمهرة من مشاهير المفكرين الذين تحدّد ذهنهم وحسّهم النقدي بتجربة ألمانيا، وإيطاليا، وروسيا الستالينية: ومع أن هذه الأسئلة قد أُثيرت عن الماضي في خمسينيات من القرن العشرين، بحقبة جديدة؛ حقبة الحرب الباردة، المليئة بوعود جديدة ومخاوف جديدة.

لقد تجذّر تحرّكان في القارة القديمة الحديثة التقسيم: انطلق قسم نحو إعادة البناء وبسط الديمقراطية في الدول التوتاليتارية السابقة (إيطاليا، وجزء من ألمانيا والنمسا)؛ أما القسم الآخر فقد انطلق في تقليد النموذج الستاليني، وهو «نموذج توتاليتاري» فريد. وهنا عاد مفهوم التوتاليتارية السابق للحرب إلى البروز بقوة، لكن على يد أعداء هذه الظاهرة، لا على يد أنصارها. فأوجه الشبه بين

---

(18) من شأن هذه القائمة أن تطول جداً، لكن لا بد من أن يشير المرء إلى كتاب لوكاش الشهير *Zerstoerung der Vernunft* (تحطيم العقل)؛ وكتاب أدورنو - هوركهايمر *Dialectics of Enlightenment* (جدل التنوير)؛ وكتاب إريك فروم *Sane Society* (المجتمع السويّ). كان لجميع هؤلاء المفكرين اليساريين من مدرسة فرانكفورت أو من غيرها مقاربة ماركسية أو ماركسية فرويدية للتوتاليتارية الألمانية والإيطالية، وهو مفهوم لم يتبنّوه أبداً.

twitter @baghdad_library

النماذج الستالينية، والنازية، والفاشية، التي كانت قد لوحظت في سنوات ما قبل الحرب أُخضعت مجدداً للفحص. ولعل اسمَي حنّه أرندت، وكارل فريدريش سيُذكران دائماً باعتبارهما المساهمين الأغزر إنتاجاً والأكثر أهمية في هذا الانقلاب النظري. ولعل الاسم الثالث الاهم هو فرانتز نويمان الذي حرمتنا وفاته المبكرة في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إسهاماً عميقاً أغنى من الخطوط العريضة التي نُشرت بعد وفاته[19]. لكن كتابه: Behemoth ينبغي أن يحتل المكانة الأولى، فهو سابق لنظريتي آرنت وفريدريك، كما أنه سابق للحرب الباردة، وغير ملوث بأدرانها.

وسوف نرسم الآن بإيجاز الخطوط العريضة لمفاهيم هذه المدرسة الشمولية ـ التوتاليتارية والانتقادات الموجّهة إليها.

نظرية النقاط الست

كان كارل فريدريش العقل المدبّر للتعريف الليبرالي للتوتاليتارية كشكل جديد حديث للاستبداد الفردي (despotism) antocracy حكم الفرد الواحد) يمتاز بمجموعة من السمات. وقد اتخذ تصنيفه أشكالاً متنوَعة. ففي محاولته الأولى تمّت بلورة خمس نقاط باعتبارها الجوهر المحدد للأنظمة التوتاليتارية. لقد

---

(19) Franz Neumann, *The Democratic and the Authoritarian State, Essays on Political And Legal Theory*, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1957 (الدولة الديمقراطية والدولة التسلطية: مقالات في النظرية السياسية والقانونية).

كذلك كتابه: *The Behemoth*.

وضع فريدريش في كتابه The Nature of Totalitarianism (طبيعة التوتاليتارية) خمسة عناقيد من السمات الأساسية المحدّدة لجوهر النموذج التوتاليتاري الجديد. وتستحق هذه العناقيد أن تورد بتمامها :

«العوامل أو الملامح الأساسية التي تتشارك فيها المجتمعات التوتاليتارية في عصرنا هي خمسة، أو يمكن جمعها في خمسة عناقيد من السمات المميزة الوثيقة الصلة بعضها بالآخر :

1. أيديولوجيا رسمية مركّبة من مجموع رسميّ من المذاهب التي تغطي ملامح وجود الإنسان كافة حيث يفترض في كل من يعيش في هذا المجتمع الالتزم بها بصورة سلبية على الأقل؛ وتتركز هذه الأيديولوجيا بصورة واضحة على مزاعم قيام مجتمع إنساني مثالي كامل.

2. حزب جماهيري واحد مؤلّف من نسبة ضئيلة نسبياً من مجموع السكان (قد تصل إلى 10%) من الرجال والنساء الجامحين والمتفانين من دون تردد، في سبيل الأيديولوجيا والمستعدّين للمساعدة على كل وجه في سبيل ترويجها والقبول العام بها، مع كون هذا الحزب منظّماً على نحو أوليغاركي، تراتبي صارم، وخاضع عادة لزعيم وحيد، وإما متعالٍ أو مختلط تماماً بالتنظيم البيروقراطي الحكومي.

3. احتكار تكنولوجي شبه كامل للسيطرة على وسائل العنف المسلّح كافة (في أيدي الحزب وكوادره كالبيروقراطية والقوات المسلحة).

4. احتكار شبه كامل مشروط تكنولوجياً للسيطرة على وسائل الإعلام الجماعية الفعالة كالصحافة، والإذاعة، والسينما، وما إلى ذلك، (في الأيدي نفسها)

twitter @baghdad_library

5. نظام بوليس إرهابي يعتمد في فعاليته على النقاط 3 و4، ويتوجّه بصورة مميزة لا نحو «أعداء» النظام الواضحين، بل ضدّ طبقات يتم اختيارها بصورة عشوائية من بين أفراد الشعب، مع تمحور الاختيار حول متطلبات بقاء النظام، والتضمينات الأيديولوجية التي تستغلّ علم النفس بصورة منظمة[20].

كتب فريدريش هذا النص سنة 1953؛ وفي نص ثانٍ بالتعاون مع زبغنيو بريجنسكي سنة 1956، تحت عنوان Totalitarian Dictatorship and Autocracy, (الديكتاتورية التوتاليتارية وحكم الفرد)، أضاف فريدريش كوكبة أخرى إلى قائمته، مقدّماً المتلازمة السداسية النقاط الشهيرة. والكوكبة السادسة هي السيطرة على الاقتصاد.

6. «سيطرة وإدارة مركزية للاقتصاد بأكمله عبر التنسيق البيروقراطي لكيانات اتحادية مستقلة سابقاً، تشتمل بصورة مميزة على كافة الروابط والأنشطة الجماعية الأخرى»[21].

وسّع فريدريش وبريجنسكي، عبر تعريف التوتاليتارية كشكل حديث من حكم الفرد (المستبد)، نطاق المقارنة السياسية لتشمل التاريخ المدوّن كلّه للأنظمة السياسية في التاريخ البشري. وهكذا «فإن [التوتاليتارية باعتبارها شكلاً من حكم الفرد ـ المستبدّ] موجودة معنا منذ فترات طويلة من تاريخ البشر»[22].

---

(20) Friedrich, *The Nature of Totalitarianism*, 1954, pp. 52-3

(21) Friedrich and Brzenzinski, 1965 (1st 1956), p.22.

(22) Ibid. p. 13.

هذه الصيغة «النهائية»، التي ربما حظيت بمزيد من الأناقة الأسلوبية، تعرّضت لجدال متواصل داخل المدرسة التوتاليتارية بحثاً عن مزيد من الدقة في التحليل. ولم يكن المعسكر التوتاليتاري موحّداً، بل تنامى الشقاق جراء مصدريْن: الفلاسفة الألمان، وضحايا النازية، علاوة على الليبيرالية الأميركية المصرّة أيام الحقبة المكارثية على مواجهة الكتلة السوفياتية. كان الجدال يومها، منغمساً في التجارب الجارحة للإرهاب النازي وفظائع الحرب مثلما كان منغمساً في حمّى الحرب الباردة.

من الخارج، جاءت الحملات على نظرية فريدريش ـ بريجنسكي من اليسار الماركسي في محاولة لإسقاط النظرية من المضمار الأكاديمي. فقد ركّز اليسار الماركسي على الحاجة إلى التمييز بين النمط «الفاشي» والنمط السوفياتي، وأجبر المدرسة التوتاليتارية على التماس ألفاظ وتعريفات أقل إثارة للسجال، أو إلى التخلّي عن نظريتهم نهائياً.

úûîõÒÒäõú úòúîõööõè ìÌü ûîÌüò

حاولت أرندت، وهي فيلسوفة ذات نفاذ بصيرة تاريخية، القيام باستقصاء أصول التوتاليتارية؛ وقد التمست ذلك عبر تحليل التاريخ العام للتصنيع الأوروبي أو العالمي بالتضافر مع التواريخ القومية المحدّدة للألمان والسلافيين.

والحقيقة أن أرندت درست العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت عنها الحركات والأنظمة التوتاليتارية، كما تطوّرت عبر الزمان والمكان؛ فسوسيولوجية التوتاليتارية كانت محور اهتمامها. وفي نظرها أن عملية التصنيع العالمية تميل إلى تغطية الأرض، غير أنها سجينة قفص السوق والسياسة: «ولدت الإمبريالية عندما

twitter @baghdad_library

نهضت الطبقة الحاكمة في الإنتاج الرأسمالي في وجه الحواجز القومية الحائلة دون توسعها الاقتصادي...،» لكن فيما كانت الطبقات الرأسمالية تدفع نحو الخارج والطبقات السياسية تميل نحو الداخل، «حاولت البورجوازية، ونجحت جزئياً، في إقناع حكوماتها القومية بأن تسلك طريق السياسة الدولية»[23].

يعتمد تحليل أرندت للإمبريالية اعتماداً مكثّفاً على الأفكار التي طوّرها المفكرون الألمان والنمساويون: روزا لوكسمبرغ، رودولف هيلفردينغ، وكارل كاوتسكي[24]، غير أن لتحليلها محاسنه إذ ينتقل من عالم الكرة الأرضية الأكبر إلى العالم الأصغر لدول صناعية معيّنة، ومن هناك إلى أجزاء صغرى من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية: الطبقات، الجماهير، الغوغاء. هذه

---

(23) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarism*, Harcourt, Brace and Company, New York, 1951, p. 126.

(24) أنظر، مثلاً، Karl Kautsky, *Ultra Imperialism*, Editorial Note to Die Neue Zeitung, Year 32, Vol. II, No. 21, September 1914 (الإمبريالية الفائقة) Rosa Luxemburg Speaks, edited with an introduction by Mary-Alice Waters, Pathfinder Press, NY, 1970: Rudolf Hilferding, *Finance Capital ("The Recent Phase in the Development of Capitalism")*, Moscow, 1912,[German Edition published in 1910 (Volume III of Marxist Studies). (رأس المال التمويلي، المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية) Norbert Leser, *Austro-Marxism: A Reappraisal, Journal of Contemporary History*, Vol. 1, No. 2, Left-Wing Intellectuals between the Wars, 1966, pp. 117-133.

المستويات الثلاثة تترابط وتتشرّط بكون آلة النمو الصناعية تتجذّر في «عملية لا نهاية لها من مراكمة رأس المال»، وهذا ما يستلزم «عملية لا نهاية لها من مراكمة القوة الضرورية لحماية إنتاج الثروة»[25]. كانت النزعة التوسعية «دواء للأدواء كافة، وعلاجاً شافياً للنزاعات كافة»[26]. إنّ عالم الإمبريالية يخلق صدعاً بين الأمة والعالم؛ وهو يعمّق أيضاً الانقسام الاجتماعي: فعلاوة على رأس المال الفائض، ثمة طبقة (أو طبقات) فائضة تتألف من الفقراء، والمهمّشين، والمحرومين، أو «الحطام البشري الذي تلفظه كلّ أزمة، تعقب بصورة ثابتة كلّ فترة من النمو الصناعي، وتنبذه من المجتمع المنتج»[27].

فالركود الاقتصادي وتداعي الدورات الاقتصادية اخترعا التوسّع باتجاه فضاءات غير رأسمالية لتحاشي الانهيار في الوطن. تتلاقى الطبقات الرأسمالية الحاصلة على ثروة فائضة والمحتاجة إلى أسواق وتتّحد مع طبقات المهمشين والعاطلين عن العمل الفائضة في الوطن، وتتضافر طاقات هذه الطبقات للاستحواذ على مستعمرات العالم. هذا الحل الذي تمّ اختراعه في أواخر القرن التاسع عشر كان حلاً موقّتاً. وقد أوجد التوتر الداخلي تصدّعات أخرى: فقد ازداد التنافس حدّةً ودفع الدول القومية إلى تعزيز التفكير العنصري، كما في ألمانيا كأداة لتوحيد الأمة[28].

---

(25) Arendt, op. Cit. p.143.

(26) Ibid. p.147.

(27) Ibid. p. 150

(28) Ibid., p. 165

twitter @baghdad_library

وقد عملت النزعة التوسّعية على تعزيز العنصرية، كما رأت أرندت. ولقد كانت الإمبريالية الممتدة إلى مستعمرات ما وراء البحار (من النمط البريطاني والفرنسي) تحتقر الشعوب الأخرى باعتبارها برابرة؛ واتخذت الإمبريالية القارية التي اعتمدتها ألمانيا وروسيا على أسس جرمانية جامعة، أو سلافية جامعة على التوالي، موقفاً مشابهاً؛ لكن الفرق هو أن مستعمرات ما وراء البحار بعيدة من المؤسسات الليبيرالية في الوطن، بينما الملحقات القارية قريبة، بحيث لا يسمح بأي فرق بين «الطرق والمؤسسات التسلّطية في المستعمرة وفي الأمة»[29]. وقد استولدت الإمبريالية القارية «الاستهتار بالقانون والمؤسسات القانونية والتبرير الأيديولوجي للخروج على القانون»[30].

وتعتقد أرندت أن عناصر النزعة التوسعية، والعنصرية، والاستهتار بالقانون، وكلّها من مكونات النظام الصناعي الأوروبي، انفجرت في الحياة الاجتماعية والسياسية إبان أزمة 1914، بحيث مزقت واجهة الاستقرار الظاهري. ففي الأمم المهزومة (ألمانيا، النمسا، هنغاريا، روسيا، وإيطاليا المُذلَّة)، لا في الأمم المنتصرة، برز تغير اجتماعي غير حميد. وفي الحقبة الممتدة بين الحربين توتر المجال الاجتماعي جراء انهيار «الطبقات المتوسطة المجردة من ممتلكاتها، والعاطلين عن العمل، وصغار أصحاب الريوع، وأصحاب المعاشات التقاعدية الذين جردتهم

(29) Ibid. p. 223

(30) Ibid., p.243.

الحوادث من المكانة الاجتماعية، وإمكان العمل، والحق في حيازة الممتلكات». والأسوأ من ذلك كله كان وضع الأقلية العديمة الجنسية[(31)].

وفي رأي أرندت أنه، عند هذه النقطة، تطور مجتمع حضري جماهيري، أضعفَ الانتماءات الطبقية وأحلَّ الجماهير التي لا وجه لها محل حشد crowd القرن التاسع عشر والرعاع mob[(32)]. وهذه في رأيها النقطة التي ظهرت فيها الحركات التوتاليتارية، فراحت تنظم الجماهير بدلاً من الطبقات. فالتحالف بين النخبة elite والحشد crowd الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، نُسِخَ بقيام تحالف النخبة ـ الرعاع ـ الجماهير[(33)]. وفي تحليلات أرندت يستحيل قيام الحركات الشمولية من دون بروز الجماهير masses، أي «المجتمع المفتّت إلى ذرات، الأفراد الممزّقين الذين لا قِبَل لهم بالاندماج في أي وعي لمصالح طبقية مشتركة، والذين اكتسبوا، لأسباب متفاوتة، شهيّة التنظيم السياسي»[(34)]. غير أن تحليلها افتقر إلى الوضوح بالنسبة إلى الفرق بين «الغوغاء» و«الجماهير». والحقيقة هي أن الجماهير نمت من شظايا المجتمع المفتت الذي لم يكن يحدّ من بنيته التنافسية وما يساوقها من وحشة الفرد، إلا شعور الانتماء إلى طبقة[(35)].

---

(31) Ibid., p.267.

(32) هذا الفرق بين الغوغاء والجماهير يناقش لاحقاً.

(33) Arendt, p.301-3.

(34) Ibid., p.305.

(35) Ibid., p.310.

twitter @baghdad_library

وجملة القول: إن النزعة التوسعية، والقومية العنصرية، وتقاليد الاستهتار بالقانون، والأفراد المفتتين المتحوّلين إلى جماهير متفسّخة، اجتمعت كلها في لحظة تأزم في البلدان التي حزّت في نفسها الهزيمة القومية في الخارج والأزمة الاجتماعية الاقتصادية في الداخل، لإنتاج التيار التوتاليتاري. والسمة الأساسية للنظام التوتاليتاري في نظر أرندت هي الإرهاب. وقد كان هذا مفهوماً واسعاً في نظرها، يشتمل على العنصرية، والاستهتار بالقانون، والإرهاب البوليسي؛ إنه نقيض حكم القانون، والاختيار الحرّ والحريات الفردية. غير أن الإرهاب لم يكن إلا مجرّد أداة؛ أما الهدف فكان يتخطى ذلك. الإرهاب أحد ملامح النظام، إنه الطريقة التي يتحرّك من خلالها ويزدهر؛ وهذا لا يقول شيئاً بالطبع عن كيفية تركيب النظام، وإن كان يقول كيف كانت تعمل تقنيات ممارسته للسلطة.

منظور فرانتز نويمان

لئن كان تحليل فريدريش بنيوياً مقارناً وتحليل أرندت تاريخياً سوسيولوجياً، فإن تنظير نويمان هو تركيب أوسع نطاقاً[36]. تاريخياً، يحدّد نويمان جذور التوتاليتارية في الحقبة الصناعية التي تطورت فيها سمتان مختلفتان: «آلية متكاملة شديدة التركيب، لا تعمل إلا في نظام تراتبي، متراصف، شديد التنظيم»[37]. وهذا

(36) Franz Neuman, 1957.

(37) Ibid., p.251.

النظام متناقض؛ فهو يشدُّ نحو الانضباط، والطاعة، والانقياد، وهي الفضائل المستحبّة لدى الأنظمة التوتاليتارية. غير أنه يشد في الوقت نفسه إلى الاتجاه المعاكس: الاعتماد على الذات، والتضامن، وروح التعاون وإدراك الفرد لقوّته. ففي رأيه أن جميع الدكتاتوريات الحديثة انبثقت من ديموقراطيات حديثة في نقطة تأزم. وهو يقدّم ثلاثة متغيرات لامتحان هذه الأزمة: النظام الاقتصادي، علاقات الطبقات، وما يسمّيه بصورة غامضة «بنية الشخصية»[38].

ويحلل نويمان عوامل ظهور التوتاليتارية في المانيا تحليلاً مستفيضاً في كتاب «التنين» Behemoth مرجعاً ذلك إلى مطلب «تركيز السلطة» على قاعدة مضادة للديمقراطية، وهي رفض مساواة الحاكم بالمحكوم، ورفض فكرة أن السلطة تفويض من الشعب، واعتماد القول بأن السلطة «تفترض وجود الرتب والمراتب، وأن السلطة تمارس ضد إرادة الشعب، لأن الشعب لا يمنح السلطة بل يقرّ بها»[39]. ويرتبط هذا المطلب بأزمة وانهيار جمهورية فايمار الليبرالية.

ويحلل الكتاب علاقة الدولة بالحزب في ظل التوتاليتارية، وكاريزما القائد، وهندسة السيطرة على الإدارة والطبقات والاقتصاد، ليرسم أول لوحة لعمل منظومة التوتاليتارية في المانيا مع مقارنات بالنموذج الايطالي.

---

(38) Ibid., p.250.

(39) Behemoth, p. 47-8.

twitter @baghdad_library

أما بالنسبة إلى هيكلية النظام التوتاليتاري الشمولي، فيقدّم نويمان خمس سمات متكاملة:

1. التحوّل من دولة تستند إلى القانون (دولة القانون) إلى دولة بوليسية؛

2. التحوّل من توزّع السلطة إلى تركيزها؛

3. وجود نظام حزب الدولة المحتكر للسلطة والمنبثق من مجتمع جماهيري mass society. وفيما تنشأ التوتاليتارية داخل الديمقراطيات وضدّها، صور تنشر الجماهير كصورة جديدة من «الديموقراطية العليا».

4. التحوّل من الرقابات الاجتماعية المتعددة إلى الرقابة التوتاليتارية حيث يكف المجتمع عن التميّز عن الدولة؛

5. التوتاليتارية تعتمد على الإرهاب، لكنها لا تستطيع الاستمرار من دون تماهي الجماهير تماهياً كبيراً مع حكامها[40].

هذه السمات البنيوية مسخّرة لتحقيق غاية كبرى: الهيمنة الكلية من خلال «القضاء على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع والتسييس الشامل للمجتمع من خلال الحزب الاحتكاري الواحد. والمسألة هنا ليست مسألة سلطة أكثر أو أقل. فالفرق هو فرق في النوعية لا الكمية»[41]. ويبتعد نويمان كلياً عن السببية الأحادية، كأن يعزو التوتاليتارية إلى حتمية هيغل (في «فلسفة الحق»)، أو لوياثان توماس هوبز، أو إلى هذا أو ذاك من سمات الألمان، أو السلافيين، أو الإيطاليين.

---

(40) Ibid., pp.244-5.

(41) Ibid., p.245.

نقد فريدريش وأرندت

لم يكن فريدريش يفتقر إلى المعرفة النظرية؛ غير أن إطاره الفكري كان هزيلاً من الناحية النظرية. فقد ابتدع ثنائية مفرطة البساطة، معتبراً التوتاليتارية محض النقيض الكلّي للديموقراطية. كما أن النموذج الذي قدمه كان جامداً. فهو يصف السمات الجامدة لنظام ديناميكي. وهو يُطيل كثيراً في التعبير كي يفسر تفسيراً كاملاً نازية ألمانيا، وفاشستية إيطاليا، ونظام الاتحاد السوفياتي، وإلى حد ما البرتغال في ظل سالازار، أو إسبانيا في ظل فرانكو. وقد وضع فريدريش أيضاً جميع أنظمة أوروبا الشرقية الجماعية تحت جناح التوتاليتارية. لكن سجال ما بعد الحرب لم يُتح للتوتاليتارية أن تصبح فرقاً نوعياً كلّياً، يميّز الأنظمة الديموقراطية عن الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، بمجرد قسمة ثنائية مفرطة التبسيط بين الخير والشر. بعبارة أخرى، لم تتوصل التوتاليتارية إلى أن تصبح مقولة كلّية.

ثمة مشكلة أخرى، وهي تصوّر فريدريش للتوتاليتارية في وصفها صورة جديدة من صور الحكم الأوتوقراطي (حكم الفرد)، أو «نكوصاً» إلى حكم الفرد المستبدّ. فالثالوث الأرسطي الكلاسيكي الذي يقسم الحكم إلى حكم الواحد، أي حكم الفرد، وحكم القلة، أي الأوليغاركية، وحكم الكثرة، أي الديموقراطية، قد اختُزل الآن إلى ثنائية مبسّطة، وتمّ توسيع جناحها الأوتوقراطي إلى أقصى حدود. وقد استلزم خط السجال هذا الحاجة إلى ربط الصورة الجديدة للاوتوقراطية به وتمييزها عن صور الاوتوقراطية القديمة. وأخيراً، استنزف هذا الدرب الضيّق الكثير من طاقات فريدريش. فقد كان على

twitter @baghdad_library

مقارناته أن تشتمل على الملكية البدائية، والاستبداد الشرقي، والإمبراطورية الرومانية المتأخرة، وحكم الطغاة في مدن الدول الإغريقية، والحكم الاوتوقراطي في إيطاليا عصر النهضة، والملكية المطلقة في أوروبا وروسيا من جهة؛ كما كان على هذه المقارنات أن تأخذ في الاعتبار أنظمة معاصرة في بلدان بعيدة كإسبانيا، والبرتغال، أو باكستان[42]. حتى من منظور أرسطوي، فإن الثالوث أوفر ثماراً من الثنائية، والتنوّعات في الأنظمة السياسية في القرن العشرين تتجاوز من بعيد أي قائمة موحّدة للتوائم.

ولئن كان المعسكر التوتاليتاري الذي كان فريدريش زعيماً له قد واجه التحدّيات من الخارج، فإن النقاش الداخلي حول نظرية فريدريش السداسية النقاط قد أدى إلى تشذيبها على أيدي الكثير من نقاده من أمثال ليونارد شابيرو، بنجامن باربر، ومايكل كورتيس[43]. وفيما قَبِلَ شابيرو وكورتيس وسواهما بأن اللفظ يتطابق مع الواقع الألماني في ظل النازية، أو حتى إيطاليا في ظل موسوليني، فقد لاحظا أنه لا يتطابق مع واقع الفاشية الإيطالية، ولا مع روسيا ما قبل ستالين وما بعده. ولما كانت نظرية فريدريش السداسية النقاط جامدة في طبيعتها، فإن تجريداته كانت مغلوطة جزئياً. فقد اعتبر النظام جامداً، وغفل عن ديناميكيات

(42) Friedrich and Brzezinski, op. cit., p.4-9.

(43) Schapiro, op. cit., 1972, p.18, 102. C. Friedrich, Michael Curtis and Benjamin Barber, *Totalitarianism in Perspective*, p. 40-41; 59 and passim التوتاليتارية من منظور تاريخي.

التغيّر، لا سيما المقاومة الداخلية، وعجز أمثال هذه الأنظمة عن تقديم ما تزعم القدرة عليه، وذلك بصرف النظر عن أن هذه الأنظمة لم تكن صناديق مغلقة، بل مفتوحة على العالم، وإن كانت قد أُقفلت على نفسها في ما يشبه القفص التوحّدي[44].

لقد ركّز النقاد بحق على ثلاثة ملامح أساسية: 1 ـ مفهوم فريدريش لا يميّز تمييزاً كافياً بين مختلف الحالات التي يزعم تغطيتها، خصوصاً التمييز بين النظام السوفياتي والنظام النازي، أو التمييز بين ألمانيا وإسبانيا والبرتغال في ظل فرانكو وسالازار، على التوالي. وقد استبعد مايكل كورتيس إسبانيا، والبرتغال وإيطاليا، وضم ألمانيا والاتحاد السوفياتي بصورة مشروطة، مشدداً على أن حقبة ما بعد ستالين ليست توتاليتارية[45]. 2 ـ كانت القسمة الثنائية مفرطة في التبسيط وكان المعنى الدقيق للتوتاليتارية مفقوداً. وقد راجع باربر عشرة تعريفات مختلفة للفظ لا يكاد يكون بينها في بعض الحالات شيء مشترك[46]. 3 ـ مفهوم فريدريش لا يعير اهتماماً يُذكر للتغيّرات الاجتماعية والسياسية التي لوحظت في ظل قيادة ما بعد ستالين أو حتى لدى «حلفاء» السوفيات الأوروبيين الشرقيين. ففي عبارة ب. باربر «فاق الواقع المفهوم»[47]. وقد أدلى بنجامين باربر وآخرون بنقد رابع اعتبروا

---

(44) Schapiro, p.119; Friedrich, Curtis and Barber, p. 15, 18-20.

(45) Schapiro, p. 15, Curtis, p.62-3.

(46) Friedrich, Curtis and Barber, p.8-10.

(47) Ibid., p 5, 63.

twitter @baghdad_library

فيه أن مقولة التوتاليتارية إنما هي «أساس الأيديولوجية الأميركية المضادة للاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة»[48].

أما نقد حنّه أرندت فكان محدوداً جداً من حيث مساحته. وقد أثيرت نقطتان في وجه نظريتها. النقطة الأولى تمّ التشكيك في صحة كون الإرهاب السمة الأساسية الوحيدة للتوتاليتارية. والواقع أنها تميّز في ما يبدو بين حالة إيطاليا الشبه توتاليتارية من جهة والتوتاليتارية التامة في ألمانيا النازية من جهة أخرى، ويرتكز تمييزها هذا على مقاربة كمية لمدى الإرهاب الذي تنشره الدولة ونطاقه. فهي تقول في إحدى الحواشي: «من الأدلة على الطبيعة غير التوتاليتارية للدكتاتورية الفاشية العدد القليل المدهش في قلّته من الأحكام التي أُنزلت بالمناوئين السياسيين وخفّتها النسبية»[49]. والواقع أن أرندت تقدم استبصارات عميقة في طرق التنظيم، والدعاوى السياسية، والخطابات المفتعلة لكسب الجماهير التي يصعب كسبها. وهذا جزء من تقنيات السلطة. أما الإرهاب نفسه فهو طريقة في عزل الفرد بواسطة الخوف، وذلك بغية استكمال تفتيته حيثما وحينما يُظهر أي مقاومة للدكتاتورية التوتاليتارية. وكلمة «طبيعة» التي أُضيفت كصفة للتوتاليتارية إنما هي أقرب إلى المصطلح الفلسفي منها إلى المصطلح السياسي. فجوهر النظام التوتاليتاري هو أن ينقضّ على الدولة الليبيرالية ويقوّضها، أي على ذلك الشيء الذي تطلق عليه أرندت اسم «البنية الأساسية للحضارة الأوروبية»[50]. وما الإرهاب

---

(48) Ibid., p.41.

(49) Arendt, p.303.

(50) Ibid., p.266.

إلا مجرّد أداة. وفي رأينا أن مفهومها للإرهاب قد تحوّل إلى جوهر منفصل، انسلخ عن تحليلاتها التاريخية الثرية.

النقطة الثانية التي سيقت ضدّ أرندت تلك التي شككت في صحة «المجتمع المفتت إلى ذرات» كتفسير لظهور التوتاليتارية، وأشارت إلى وجود روابط اجتماعية عدّة كانت تربط الجماعات الاجتماعية وعملت ضمن أو ضد الحركتين: الفاشية والنازية. ومن نافل القول، أنّ استقلالية الروابط المدنية هي الهدف الأول على قائمة التصفية في النظام التوتاليتاري. فما إن تتم إزالة الروابط المدنية حتى يغدو الفرد المستلب، المغرّب، والمفتت لقمة سائغة(51).

الاستبدال والإحياء

انتهى السجال الذي دار في خمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والذي رسمنا خطوطه العريضة، إلى تضييق صحة مفهوم التوتاليتارية، وفَقَدَ اللفظ طبيعته الجامعة، هابطاً من كونه مقولة أساسية في علم السياسة إلى كونه مفهوماً فرعياً من الأنماط السياسية المثالية حاذر معظم علماء السياسة استعماله.

غير أن السجال توسّع مع مزيد من الإضافات الآتية من علماء ماركسيين، وغير ماركسيين من دعاة السلام، ممن رأوا المنافع السياسية التي اجتناها دعاة الحرب الباردة من مساواة

---

(51) ساهم الكثير من المؤلفين في هذا النقد، ومنهم شابيرو، وكورتيس، وباربر، ولينتز.

twitter @baghdad_library

ألمانيا النازية بروسيا ما بعد ستالين، وامتنعوا عن استعمال اللفظ كلّياً باعتباره غير علمي. ويصف شابيرو في شيء من التفصيل سوء استعمال اللفظ والإفراط في استعماله في هذا المجال[52]. وهكذا! فعلى الجبهة الماركسية صُنّفت الأنظمة القومية التوتاليتارية باعتبارها فاشستية. وبدلاً من القسمة الثنائية القديمة بين التوتاليتارية والليبيرالية، اقترحوا ثلاثياً يشتمل على الفاشية، والاشتراكية، والرأسمالية.

نشأت داخل المعسكر ما بعد التوتاليتاري الذي تطوّر في ثمانينيات من القرن العشرين مقاربة جديدة ذات منحى تاريخي مقارن دقيق ساعدت على بروز تيارات عدّة: أحد هذه التيارات نبذ مفهوم التوتاليتارية تماماً، واختار «نظرية التقارب» التي من شأنها أن تفسّر التغيّر والإصلاح في الاتحاد السوفياتي باعتباره من نتائج التصنيع نفسه، واعتبار العصر الصناعي ظاهرة كلّية تعمل على التجانس. كان هذا انسحاباً مريحاً بامتياز. حتى بريجنسكي، وهو مؤلّف مشارك لفريدريش في كتاب «الدكتاتورية التوتاليتارية وحكم الفرد»، انضم إلى هذا التيار، وترك فريدريش، شريكه السابق وحيداً تقريباً.

التيار الثاني النابع عن مصادر متنوّعة، والمتمثّل أساساً بأعمال خوان لينتز وألفرد ستيبان، أعاد استعمال لفظ «التوتاليتارية» وابتكر لفظ «ما بعد التوتاليتارية» لبلورة تصنيفات أكثر مرونة ودقّة. من ذلك أن لفظ «التوتاليتارية» رافق جنباً إلى

Schapiro, p.15, 18 and passim. (52)

جنب لفظ «التسلطية» في تفحّص لينتز لنظام حكم إسبانيا في ظل الجنرال فرانكو. وما يميز النمط المثالي للتوتاليتارية عن النمط المثالي للتسلطية إنما هو (على ما لاحظنا في الفصل السابق) وجود تعدّدية في المؤسسات، ودرجة معيّنة من التسامح مع الآراء المعارضة، وانعدام التعبئة الجماهيرية، وانعدام الحزب الأيديولوجي في النظام الثاني. وفي معنى من المعاني يمكن اعتبار التسلّطية واقعة في مكان ما بين النمطين: التوتاليتاري والديموقراطي[53].

وقد أدّى عمل خوان لينتز اللاحق على أوروبا الوسطى ما بعد الشيوعية وأميركا اللاتينية إلى توسيع أفق المقارنات، لكنه لم يطّرح التوتاليتارية[54]. قبل لينتز تقييد شابيرو لحدود التوتاليتارية باعتبارها مرحلة انتقالية، في الانقطاع عن الديموقراطية، أو في تطوّر التسلّطية. وبدلاً من أن يتّخذ قسمة ثنائية جديدة بين الديموقراطية والتسلّطية، وسّع تصنيفه من الأنماط الأوروبية ليشمل أنظمة توجد في بقية أنحاء العالم، كالأنظمة التقليدية، والسلطانية، والتقليدية التسلّطية، والتسلّطية الحديثة، والتوتاليتارية، وما بعد التوتاليتارية. لا بل صنّف التوتاليتارية إلى أصناف فرعية كالتوتاليتارية الحقيقية، و«التوتاليتارية المعطّلة» (وهي نسخة عن شبه التوتاليتارية التي اقترحتها أرندت لوصف النظام الإيطالي)،

---

(53) Linz, 2000, p. 159.

(54) See Linz and Stepan, 1996, 38-9.

twitter @baghdad_library

وما بعد التوتاليتارية[55]. ولذا يمكن اعتبار لينتز منظّراً لكل من التوتاليتارية والتسلّطية.

معنى هذا الثلاثي الأوروبي الجديد (الديمقراطية ـ التسلطية ـ التوتاليتارية) لا يكمن في الحاجة إلى تصنيف التوتاليتارية في وصفها مختلفة عن النظام الديموقراطي، بل لتمييز مختلف أنواع النظم غير الديمقراطية، وفوق كل شيء فصل أنظمة التعبئة الجماهيرية/الواحدية عن النظم التعدّدية/البيروقراطية. وعلى المستوى الأخلاقي قد تبدو الأنظمة التسلّطية أقلّ أذى نسبياً. فهي تقع في مكان ما بين التوتاليتارية والديموقراطية[56].

وبفضل الجهود الدقيقة التي بذلها شابيرو، وباربر، ولينتز، وستيبان، وسواهم في مجال تصنيف الأنماط، احتفظ مفهوم التوتاليتارية بمكانة ثانوية في العلوم الاجتماعية؛ وهذه المكانة الثانوية موضوعية ونافعة. والتوتاليتاريون المحدودون يُظهرون كيف أن هذا النموذج إنما هو مرحلة في سلسلة متصلة، لحظة نابعة من أزمة أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى، ووضع كان مشحوناً بالكثير من البدائل الأخرى.

وثمة خدمة أخرى أسداها باربر، وشابيرو، ولينتز، من جملة مؤلّفين آخرين، وهي إظهار الطبيعة النسبية والمرنة لهذا النظام.

---

(55) Linz 2002, p.3-4 and 13 and passim.

(56) للاطلاع على المزيد من المعلومات أنظر Franz Neumann 1957, p.243; Linz 2000, p.3; and Linz and Stepan 1996, p.40 and passim.

ولا بدّ لأي تنظير يحاول التقاط جوهر التوتاليتاري، إذا جاز للمرء أن يتحدّث عن «جوهر» هنا، من أن يأخذ في الاعتبار ديناميكية النموذج التوتاليتاري. بعبارة أخرى، ينبغي ألا يمثُل الجوهر في اعتباره «معطى» منطقياً، بل بنية دفّاقة.

وسرعان ما تشكّل معسكر تسلّطي خالص، أفضل ممثليه آموس برلمتر[57]، منتقد لنتز. فقد طهّر برلمتر التصنيف السياسي من مفهوم التوتاليتارية وأصبحت التسلّطية في نظريّته هي النوع الكلّي الوحيد النقيض للديموقراطية. هي ذي القسمة الثنائية القديمة التي سادت في خمسينيات القرن العشرين في حلّة جديدة. وبغية تفادي مثل هذه الثنائية المانوية، يعالج برلمتر التسلّطية باعتبارها نوعاً يدلّ على كوكبة، أو أنواع فرعية من مختلف الأنظمة غير الديموقراطية. وهذه هي: النموذج البولشفي (روسيا)، النموذج النازي (ألمانيا الهتلرية)، النموذج الفاشي (إيطاليا في عهد موسوليني)، والنموذج التعاوني corporative (البرتغال في ظل سالازار، وإسبانيا في عهد فرانكو، والدكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية)، وأخيراً النموذج العسكري البريتوري Praetorian (القائم في البلدان النامية غير الديموقراطية)[58]. ثمة طبعاً نماذج تسلّطية، لكن برلمتر يفرط «مطّ» هذه المقولة لدى تطبيقها بحيث يجعلها غامضة، أو غير

---

(57) Perlmutter, *Modern Authoritarianism, A Comparative Institutional Analysis*, New Haven and London, Yale University Press, 1981 (التسلّطية الحديثة، تحليل مؤسساتي مقارن).

(58) Perlmutter, 1980, p.62 and passim.

twitter @baghdad_library

قابلة للتطبيق. والواقع أنها تُستعمل لوصف معظم الأنظمة السياسية المفتقدة إلى حكومات تمثيلية منتخبة دستورياً، من المملكة العربية السعودية إلى إسبانيا، ومن أميركا اللاتينية إلى مشيخات الخليج القبلية. إنّ انعدام التمايز كان النقد الذي وجهه برلمتر بحق إلى المفكرين التوتاليتاريين؛ والمفارقة هي أن بديل برلمتر يعاني هذا العيب نفسه.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولّد انهيار «المعسكر الاشتراكي» في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، اهتماماً متجدّداً بفكرة التوتاليتارية، وصفه لينتز وآخرون بـ«الانبعاث المستغرب» في صفوف العلماء والناشطين الاجتماعيين، الذين وجدوا المقاربة التسلّطية غير ملائمة لتحليل النظام السياسي الذي عاشوا في ظلّه وعانوا منه. لا بل إنهم وجدوا الفكرة بمثابة مفهوم يشرعن ذلك النظام ويدافع عنه[59]. وتستحق إحدى الدعوات البارزة إلى إعادة الاعتبار إلى هذا «الرفيق» القديم، أي التوتاليتارية، أن تُورد هنا: «أدرك تماماً، كما كتبت فرانسواز فوريه، أن مفهوم التوتاليتارية ليس مقبولاً بصورة كلّية، لكن ما زال يتوجّب عليّ أن أكتشف مفهوماً أنفع في تعريف أنظمة تفتيت المجتمعات المؤلفة من أفراد مجرّدين بصورة منظّمة من روابطهم السياسية وخاضعين للسلطة «الشاملة» لحزب أيديولوجي وزعيمه. وبما أننا نناقش نمطاً مثالياً، فلا مبرّر لاعتبار هذه الأنظمة متماهية، أو حتى قابلة للمقارنة من كل وجه...»[60].

Linz, 2000, p.3-4. (59)

Linz, 2000, p.4. (60)

لقد رأينا لدى تفحّصنا الأدبيات المتعلّقة بالتوتاليتارية في فترة ما بعد الحرب، نشوء ثلاث مدارس: مدرسة الحدّ الأقصى، مدرسة الحدّ الأدنى، والمدرسة اللاتوتاليتارية. مدرسة الحدّ الأقصى طبّقت التوتاليتارية على ألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، وحلفائها ومقلديها: إسبانيا، والبرتغال، ورومانيا ما قبل الشيوعية التي قلّدت النموذج الإيطالي أو الألماني؛ أمم أوروبا الشرقية «الاشتراكية»، بالإضافة إلى الصين، كوبا وسواها، التي اتبعت، إلى حدّ ما، النموذج الستاليني. أما اللاتوتاليتاريون فقد اطّرحوا المفهوم باعتباره غير علمي، واستعاضوا عنه بمصطلح التسلّطية.

وفي ما بين الاثنين قصرت مدرسة الحد الأدنى تطبيق المصطلح على ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وروسيا الستالينية. وفي صيغة محدودة أخرى للحدّ الأدنى، تمّ تحديد إيطاليا في وصفها حالة توتاليتارية فاشلة أو «معوّقة». نحن نميل إلى هذا الرأي الثالث.

المفهوم المقارن: ألمانيا، إيطاليا، وروسيا

الثلاثي ألمانيا، روسيا الستالينية، وإيطاليا هي العائلة الكلاسيكية للتوتاليتارية. غير أن التفحّص المقارن لهذه الحالات الثلاث من هذه العائلة يكشف أنها تختلف من حيث النظام الذي كان سائداً فيها قبل الحقبة التوتاليتارية، ومن حيث طبيعة مجتمعها المدني، ومن حيث الأيديولوجيا ومنابع النشوء. وتُظهر المقارنة أن للحالات الثلاث سمات مشتركة أيضاً.

twitter @baghdad_library

السمات الأساسية المشتركة

في الحالات الثلاث كلّها المطروحة هنا، ثمة تعبئة جماهيرية شاملة، وحركة أيديولوجية ناشطة خلال واحدة من أعنف الأزمات التي عصفت بأوروبا، ألا وهي الحرب العالمية الأولى. كما تميّزت جميع هذه الحالات بوجود منظمة عالية الانضباط من النشطاء المتفانين، الباحثين عن ضرب ما من ضروب اليوتوبيا: الشعب (Das Volk) (ألمانيا)، الدولة (إيطاليا) أو الثورة البروليتارية (روسيا). أما صورة، وطريقة، ووسيلة التعبئة الجماهيرية التي اعتمدتها هذه المنظّمات فكانت جديدة، فعّالة، ومناسبة جداً للمجتمع/ الطبقة التي توجّهت إليها. لقد كان للمنظّمات الثلاث مسحة عسكريتارية؛ إذ كان لها جناح مسلّح، وقوة مسلّحة بالدرجة الأولى[61].

---

(61) كانت اللجنة العسكرية في روسيا قد نُظّمت قبل العام 1917 بقيادة ليون تروتسكي؛ والحزب الفاشستي الإيطالي كان، وفقاً لكلمات زعيمه، كان منظمة شبه عسكرية في خدمة الدولة؛ كما أن قوات هتلر الخاصة المعروفة بـ SS كانت جزءاً من المنظمة النازية لكنها دُمجت في القوات المسلحة بعد صعود هتلر، حول جمهورية فايمار في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، أنظر David Abraham, *The Collapse of Weimar Republic: Political Economy and Crisis*, NY and London, Holmers and Meir, (1981) 1986 (انهيار جمهورية فايمار: الاقتصاد السياسي والأزمة)؛ Eric Eyck, A History of Weimar *Republic*, Harvard, 2 Vols, 1962-4 (تاريخ جمهورية فايمار). حول ألمانيا النازية، أنظر أيضاً .Shearer, op.cit حول تجربة روسيا، أنظر أيضاً Ferenc Feher, Agnes Heller and وانظر أيضاً *Deutcher*, op. cit.

وتشترك الحركات الثلاث في وعود مهدوية، كما أنها تبدي الاحتقار أو الانتقاد التام للسياسة الليبيرالية، متابعةً غاياتها بواسطة نشاطات مؤسساتية (شرعية) ومن خارج المؤسسات (لاشرعية)، وفي جملتها سياسة العنف القاعدي، والتمرّد، أو الانتفاضة المسلحة. وقبل استلامها السلطة، كانت هذه الحركات تشارك مشاركة فعالة في السياسة المؤسساتية الليبيرالية، مثل الانتخابات، والبرلمانات والنقاشات البرلمانية، وتعبئة الرأي العام عبر وسائل الإعلام الجماهيرية، وكانت تتمتّع بدرجة عالية من الشعبية في أوقات الأزمات، غير أنها لم تتمتع أبداً بأكثرية عددية (50%+1)[62]. وحدهم البلاشفة ما قبل الستالينيين أبدوا احتراماً للانتخابات في روسيا، لكنهم كانوا يعتمدون على احتياز أغلبيات مطلقة في مجالس السوفييت (مجالس العمّال والفلاحين) بدلاً من الانتخابات العامة. غير أن القواعد الانتخابية لهذه

Gyorgy Markus, Dictatorship over Needs, Basil Blackwell, Oxford, 1983. (دكتاتورية فوق الحاجات). حول إيطاليا، أنظر V. Gonzalez, *Mussolini's Italy*, Part III, London, 1935. (إيطاليا في عهد موسوليني)؛ Rinn S. Shinn (ed.), *Italy a country study*, Foreign Area Studies, America University, 1985. Richard F. Nyrop (ed.), *Federal Republic of Germany, a country study*, Foreign Area Studies, The America University, 1982.

(62) حول الانتخابات السوفياتية في العام 1917 ـ 18، أنظر Oliver Henry Radkey, The *Election to the Russian Constituent Assembly*, Oxford, 1950, p. 14, 16-17, and 21 (انتخابات المجلس النيابي الروسي).

twitter @baghdad_library

المجالس (مجالس السوفيات) لم تشكل قط أكثرية على المستوى الوطني؛ كما أن الأسطورة القائلة إن مجالس الفلاحين، والعمّال، والجنود تشكّل «أكثرية الأمة» قد مزّقت شر تمزيق عبر تفحص الانتخابات العامة وانتخابات المجالس المحلية في 1917 ـ 1921. فـ«الأكثرية» التي فاز فيها البلاشفة في «مجالس السوفيات» كانت محل شك نظراً إلى أنهم لم يتوصّلوا قط إلى الفوز بأكثر من 20% من الأصوات على مستوى الأمة في الانتخابات العامة[63]. أما الانتخابات الألمانية والإيطالية التي أدت إلى فوز الحزبين النازي والفاشي، فقد كان لها السمات نفسها: فوز بأقلّ من أكثرية هزيلة، لكن تدمير كامل للآلة الانتخابية بمجرد الوصول إلى السلطة (أنظر في الجداول الملحقة حول الانتخابات الألمانية، والإيطالية، والروسية)[64]. وللإبقاء

(63) Oskar Anweiler, *The Soviets: The Russian Workers, Peasants, and Soldiers Councils*, 1905-1921, translated from the German by Ruth Hein, Pantheon Books, NY, 1974, p.209, 210 and passim (السوفيات: مجالس العمّال، والفلاحين، والجنود الروس). وانظر أيضاً: George Jackson and Robert Devlin (eds) *Dictionary of the Russian Revolution*, Westport, CT, Greenwood Press, 1989, p.543 and passim.

(64) حول الانتخابات الإيطالية والألمانية أنظر Christopher Setom-Watson, *Italy from Liberalism to Fascism*, 1870-1925, London, Methven & Co. 1967, p.647-649 (إيطاليا من الليبيرالية إلى الفاشية) Wilhelm Dittmann, Das *Politische Deutschland vor Hitler, Zurich*, NY: Europa Verlag, 1945. Appendix C (ألمانيا السياسية قبل هتلر).

على قبضتها على السلطة، علّقت الحركات الثلاث عمداً المؤسسات التمثيلية المنتخبة، وعبّرت عن نزوع نخبوي إلى بسط وصايتها على مصائر الأمة[65].

في الحالات الثلاث، طوّر الحزب الجماهيري أدوات هيمنة للإقناع والإكراه من المستوى المحلي فصاعداً. وإذ تمّ الاستيلاء على السلطة، أُنشئت آلية هجينة من الدولة والحزب أضفت عليها تماسكاً صوّانياً. التعبئة الجماهيرية عبر الدولة ـ الحزب خليط صارم يعيش على الطاعة العمياء ويقضي على المخالفة، ويتجلّى هذا في مبدأ المركزية. وإذ أحكم السيطرة على ولاء الأفراد المفتتين في المجتمع الجماهيري للقيادة الكارزمية والوعد اليوتوبي بالتحرر أو العظمة القومية، راح اللوياثان الجديد يجتاح مؤسسات الدولة معيداً هيكلتها في منظومة شديدة المركزية. فقد تحكّم في السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وجرّدها من طابعها

---

(65) See A. J. Gregor in *Origins and Doctrine of Fascism*, 2002 (أصول الفاشية ومذهبها). Eric Hobsbawm, The Age of Extremes, The Short *Twentieth Century*, 1914-1991, Abacus, London, 1994, p. 40 and passim (عصر الغلوّ: القرن العشرون القصير، 1914 ـ 1991). Leszek Kolakowski, *The Myth of Human Self-Identity: Unity of Civil and Political Society in Socialist Thought*, in Chandran Kukathas, David W. Lovell and William Maley (eds), *The Transition from Socialism, State and Civil Society in the USSR*, Longman Cheshire, 1990, p.88-90 (التحوّل من الاشتراكية والدولة، والمجتمع المدني في الاتحاد السوفياتي).

twitter @baghdad_library

القانوني محوّلاً إياها إلى امتدادات أو ملحقات للحزب. أما الجيش والشرطة السرّية فقد أُعيد تنظيمهما بصورة جزئية كما حصل في ألمانيا، أو أعيدت هيكلتهما كلياً كما في الجيش الأحمر الروسي. وما إن توطد أمر لوياثان الدولة ـ الحزب حتى أخذ يهاجم المجالات الاجتماعية المستقلّة. فتم القضاء على تعدّدية الأحزاب؛ وأُلغيت الصحافة الحرّة. ولم يُترك أي مجال خاص خارج سيطرة الهيئة السياسية التوتاليتارية، أو لم يدمج فيها. فالروابط الاجتماعية كالنقابات، والاتحادات، أُخضعت جميعها لإدارة الحزب؛ وفي الحالة الروسية أُدمجت مؤسسة الملكية الخاصة، سواء أكانت في شكل مجالس أو مزارع جماعية صغيرة، في إطار الاقتصاد الموجّه الذي تديره الدولة أو تمتلكه. وقد راح بيروقراطيو الدولة ـ الحزب يديرون مباشرة مجمّعات صناعية في حين أُكرهت الملكيات الريفية الصغيرة والكبيرة على التأميم: على صورة مزارع تعاونية أو مزارع دولة. وكان من شأن حضور ماكينة الحزب على كل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي تحييد أو تقويض استقلالية المجال الاجتماعي. وتسللت هيمنة الدولة ـ الحزب أيضاً إلى مجال الإعلام بحيث سيطرت على وسائل الإعلام وعلى لغة الاتصال نفسها[66].

---

(66) Mussolini, 1935, p.75 and passim. Ronald J. Hill and Peter Frank (eds.), *The Soviet Communist Party*, London, (1981) 1983, p. 74-5. (الحزب الشيوعي السوفياتي). اختارت روسيا التأميم الشامل،

وفيما شقّت ماكينات الحزب والدولة العملاقة طريقها عبر المجتمع، راحت المجالات الخاصة تتضاءل تدريجاً حتى انحدرت إلى مجرّد الأفكار والمشاعر الفردية في حدها الأدنى. ولم يعد في وسع المجتمع أن يبدي أي مقاومة إلا بمقدار ما كان يمتلك طريقة مؤسساتية لعمل مراكز السلطة التعددية، ولمجتمع مدني قوي شرط أن يكون هذا مستعداً أو قادراً على الاحتفاظ بهذه الاستقلاليته بدلاً من السقوط أمام الخوف، و/أو التضحية باستقلاليته من أجل مثال أعلى رومنطيقي للعظمة القومية (ألمانيا فوق الجميع) أو تفادي الغليان الثوري[67]. وقد احتفظت الدولة في جميع هذه الحالات بـ«حق» تحديد من هو عدو الدولة (دولة الشعب Volkstaat، أو الدولة الاشتراكية، أو الدولة بكل بساطة). والتعبير الأفضل عن هذا الموقف هو قول موسوليني: «كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، ولا شيء ضد الدولة». وحيثما كانت الأيديولوجيا عنصرية استهدفت الأعراق غير النقية، كالساميين، جماعياً. وحيثما كانت الأيديولوجيا الجماعية هي السائدة كانت كل الجماعات المناوئة لـ«المجتمع الجديد» مستهدفة. وفي الحالات كلّها، المعارضون السياسيون، والمنشقون

واختارت إيطاليا النقابات المتحدة corporative، أما ألمانيا فاختارت السيطرة التنظيمية على الصناعات والأعمال.

(67) يتوافق المؤرخون على أن استيلاء النازيين والفاشستيين على السلطة يُعزى جزئياً إلى رد فعل على استيلاء البلاشفة على روسيا، وعلى أن كلا الفريقين، النازي والفاشي، كان من أشدّ أعداء «الانقسامات» القومية التي يسبّبها الصراع الطبقي.

twitter @baghdad_library

عن الحزب، أو القادة المترددون كانت تتمّ تصفيتهم. من ذلك أن الملايين هلكوا في روسيا السوفياتية خلال عملية التحوّل الاشتراكي في ظلّ ستالين، أي «عملية تراكم بدائي» رديئة. غير أن الإكراه ليس إلا وجهاً واحداً، فالنظامان في ألمانيا وإيطاليا كانا يتمتّعان بدعم حقيقي من طبقات رجال الأعمال، والطبقات الوسطى، والطبقات الدنيا والمهمّشة؛ وكان البلاشفة يتمتّعون بتأييد في صفوف عمّال المدن، وفقراء الفلاحين، والمثقفين المستلبين. وفي نظر المؤرخ الماركسي، إريك هوبزباوم، فإن كلاً من ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وروسيا الستالينية قد حقّقت أرقاماً قياسية مذهلة في إعادة التأهيل الاقتصادي، والعمالة، وحتى شيئاً من الازدهار، خلال فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى(68). وقد اجتذبت تكتيكاتهم العنيفة رعاع المدن وأشباههم. والوحشية التي قُضي فيها على المعارضة تشهد على وجود مقاومة كان من شأنها أن تخفف، في إيطاليا مثلاً، من طبيعة التوتاليتارية.

الاختلافات

بالرغم من أوجه التشابه القائمة، فإن الحركات والأنظمة الإيطالية، والألمانية، والروسية كانت تختلف الواحدة عن الأخرى اختلافات واسعة. فالتوجّه الجماعي الروسي كان يستهدف إقامة مجتمع لاطبقي، ومجتمع أممي بلا دولة، مرتكز على الملكية الجماعية والإدارة التعاونية للأصول الإنتاجية. أما الفاشيون

---

(68) Eric Hobsbawm, *The Age of Extremes*, op. cit. 128-9.

والنازيون فكانوا ميّالين إلى دولة قوية، موحّدة؛ إمبراطورية تسيطر سيطرة محكمة على المجتمع، وترتكز على أسواق منظمة وخاضعة للسيطرة، واقتصاد تعاوني وخاص. والنموذجان الألماني والإيطالي ينتميان إلى الفئة الدولانية ـ القومية؛ أما روسيا الستالينية فكانت تنتمي إلى الفئة الجماعية ـ التنموية.

ولعلّ هذا الفرق الكبير يفسّر السبب في انهيار نموذجَي التوتاليتارية الفاشي والنازي تحت وقع مغامراتهما العسكرية. أما النموذج الستاليني، فقد تداعى جراء إخفاقه في تحقيق الوعد الكبير بالتحرّر من عالم الحاجة(69).

ومن الاختلافات الأخرى الاختلاف الأيديولوجي. فقد شاركت النظرية الماركسية فكر التنوير الليبيرالي العقلاني في الحاجة إلى توسيع المساواة السياسية والتخلّص من التراتبيات الاجتماعية الإقطاعية. لكن الخطاب الماركسي حاول تقديم مقاربة كاملة للتحرّر الليبيرالي، أي توسيع المساواة إلى ما وراء المجال السياسي لتطاول المجال الاقتصادي أيضاً. فالإطار الرأسمالي يُعتبر، من وجهة النظر الماركسية، قيداً يلجم الحرية الكاملة. لأن سلطة الثروة تقيّد، وفقاً لهذه النظرة، الحريات السياسية وتحدّد علاقات السلطة السياسية. فالنزعة التحرّرية الماركسية الجذرية تقف على النقيض التام من الداروينية الاجتماعية، أي التراتبيات

---

(69) Martin Walker, *The Waking Giant, Gorbachev's Russia*, Pantheon Books, NY, 1986, chapter 6 on the party's 27th congress, p.85 and passim (صحوة العملاق، روسيا غورباتشيف).

twitter @baghdad_library

العنصرية التي اعتمدتها النازية والفاشية. ولعلّ ذلك قد شكّل أساساً كافياً للتحالف الغربي الروسي ضد ألمانيا النازية، على الرغم من العوامل الجيوسياسية المتعلّقة بالحرب العالمية الثانية. ومن الجائز أيضاً أن ما جمع النازية والستالينية، وفرّق بينهما، إنما هو كراهية كل منهما للآخر ورفضه له.

أخيراً، كانت ألمانيا هي الأكثر تقدّماً من حيث الصناعة والتكنولوجيا، والتمدّن والثقافة؛ بينما كانت روسيا تكافح من أجل التصنيع واللحاق بالركب الصناعي. أما إيطاليا فكانت في منزلة متوسطة. وقد كان من شأن هذه الاختلافات أن تحدّد المسارات المختلفة لكلّ من هذه الأنظمة.

نجاح ظرفي

كان نجاح التوتاليتارية مشروطاً؛ وقد جاء دائماً في فترة تأزم. ففي الحالة اليسارية الجماعية (الروسية)، تسبّبت الحرب العالمية الأولى بأزمات متعدّدة. كانت روسيا تعيش آخر أنماط حكم الفرد المستبدّ في أوروبا؛ وكانت أمة حديثة العهد بالتصنيع؛ وكانت تتسم بهيكليات إقطاعية زراعية في حال غليان، كما كانت تزخر بالحركات الشعبوية الاشتراكية القوية، غير أن قواها الليبيرالية كانت ضعيفة. والواقع أن فترة شباط ـ تشرين الأول 1917 شهدت ثلاثة تغيّرات جذرية متزامنة ومتلاقية بصورة فريدة: ثورة ليبيرالية لإنهاء حكم الفرد (شباط 1917)، تمرّد فلاحيّ مسلّح للاستيلاء على الأراضي (صيف 1917)، وثورة شعبوية للطبقة العاملة على الليبيراليين القوميين مشعلي الحروب (تشرين الأول

1917)[70]. فالهزيمة، والتعب من الحرب، والتفكك الاقتصادي الناجم عن الحرب، فتتت شرعية الحكم القيصري الفردي ووريثه الليبيرالي. كما أن الآراء المناوئة للحرب أضعفت الثقة بحكومة الكاديت (الليبيراليون الدستوريون) الميّالة إلى روح القومية السلافية الجامعة.

أما في ألمانيا وإيطاليا فقد كانت الروح القومية عاملاً أكبر. ففي كلا البلدين كانت مصداقية الدولة الليبيرالية نفسها محل شك؛ لأنه كان يُنظر إليها باعتبارها ترتكب فعل خيانة قومية[71]. وكان لإذلال إيطاليا في «مؤتمر فرساي» للسلام المفعول نفسه. وكانت الكوارث الاقتصادية تفعل فعلها أيضاً. فالتعويضات عن الحرب والأزمة الاقتصادية الكبرى أجهزت نهائياً على جمهورية فايمار التي أنهت الحكم الملكي في العام 1918. ولقد كانت كلفة الحرب هائلة على قدر ما كان التفكك الاجتماعي هائلاً[72].

---

(70) Leon Trotsky, *The History of the Russian Revolution*, translated by Max Eastmann, 1931, online version www.marxists.org. يـقـدّم هذا الكتاب رواية تكاد تكون يومية للاضطرابات الثورية التي تتيح، مع التفاصيل الكثيرة، إعادة تقويم هذه الأزمة التاريخية المتعددة الملامح. كانت روسيا آخر دولة تخضع للحكم الأوتوقراطي بأوروبا، وآخر بلد يعاني من أصفاد الإقطاع، وأول بلد يعرف حركة عمالية مدينية قوية.

(71) حتى الخليفة المسلم القديم العهد في اسطنبول لم يتمكّن من تحاشي عواقب الحرب؛ إذ فقد هالته في أعين القوميين الأتراك الذين التفّوا حول مصطفى كمال أتاتورك.

(72) كانت تعويضات الحرب مكلفة على إيطاليا وألمانيا. ثم أنتجت أزمة

twitter @baghdad_library

مصادر متعدّدة للتوتاليتارية

جاءت المبادرة إلى التنظير للدولة التوتاليتارية وفرض هيمنتها الشاملة من إيطاليا موسوليني، غير أن هذه المبادرة أخفقت في تحقيق غاياتها، استناداً إلى معظم الدراسات. فالنجاح قد تحقّق في ألمانيا النازية التي زعمت رفض مفهوم التوتاليتارية الدولانية[73]، وفي روسيا ستالين التي اعتنقت رسمياً نظرية ماركس الرافضة للدولة[74].

السؤال عن أسباب إخفاق إيطاليا غني بالعبر بقدر غنى السؤال عن أسباب نجاح ألمانيا النازية وروسيا الستالينية. ومن الأسئلة المركزية أيضاً: كيف يفسّر تطور النموذج التوتاليتاري في الوقت نفسه في بلدان متقدّمة وبلدان أقلّ تقدّماً، كألمانيا وروسيا في ثلاثينيات من القرن العشرين؟ هذان سؤالان جوهريان ويستحقّان التفحّص.

إذا فهمنا التوتاليتارية باعتبارها محاولة هيمنة لتركيز السلطة عبْر دمج الحزب الجماهيري والدولة في كيان واحد، واستعمال

1928 عـامـلاً آخـر. أنـظـر Shinn (ed.), op. cit. p.48-50; and Nyrop (ed.), op. cit., p.32-33.

(73) لم يكن هتلر يوافق، استناداً إلى أرندت، على مفاهيم موسوليني التوتاليتارية وتشديدها على الدولة، بل كان الفولك (أي الشعب) هو مثاله لا الدولة. أرندت، المرجع المذكور ص 303.

(74) التفكيك النهائي للدولة موضوع أساسي في النظرية الماركسية السوسيو - سياسية. فعشية ثورته كرّر لينين مراراً المفاهيم الماركسية في كلامه على الدولة والثورة (State and Revolution)، لكنه سرعان ما انطلق في اتجاه معاكس، فشكّل الجيش الأحمر، ووسع البيروقراطية التي كانت له شكاوى لا تنتهي من توسّعها.

هاتين الآلتين الجديدتين القسريتين لإلغاء الحدود الفاصلة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني واجتياح المجتمع المدني وإخضاعه للسياسي، فإن نجاح مثل هذه المحاولة الاجتياحية الشاملة، سيتوقف حينها على صلابة الفصل بين المجتمعين السياسي والمدني، ونضج المؤسسات الاجتماعية والسياسية وطول عمرها وقدرتها على كبح التعديات على الحريات.

تصدر التوتاليتارية عن مصدرين مؤسساتيين مختلفين، أحدهما اجتماعي والثاني سياسي.

المصدر السياسي:

يمكن أن نستدلّ من الحالات الثلاث المدروسة هنا إلى أن الشرط التوتاليتاري لا يمكن أن يولد إلا من ضعف أو جدّة الفصل بين السلطات، وهي سمة مشتركة بين أنظمة الاوتوقراطية «المتأخرة»، أو التاريخ الديموقراطي القصير المدّة. بعض هذه الديموقراطيات «المتأخرة» (كألمانيا وروسيا) برز في زمن من التغير الاجتماعي الكامل الذي حمل الطبقات الدنيا (الطبقة الرابعة) إلى مضمار النشاط السياسي، بحيث راحت سياساتها الراديكالية (المتطرفة) تهدّد السياسات الأكثر ليبرالية[75].

تلك كانت حال روسيا، وحال ألمانيا أيضاً إلى حد ما. أما

---

(75) Hobsbawm, *The Age of Capital*, Weidfeld & Nicholas, London, 1975, p. 120 , 155 and passim,

twitter @baghdad_library

إيطاليا فقد عرفت فيها المؤسسات الليبرالية تاريخاً أطول مدة يرقى إلى العام 1876. فالموقع القوي الذي كان للتاج، والنقابات، والكنيسة الكاثوليكية في الحياة الاجتماعية والسياسية، تحدّى دولة الفاشست التوتاليتارية. كان على موسوليني أن يعترف بالوضع الخاص للفاتيكان سنة 1934، وهو واقع ما زال قائماً حتى اليوم. «لم تتمتع الفاشية بالسيطرة التامة على النظام السياسي الإيطالي وأعضائه. وكانت عاجزة وغير مستعدة لأن تقوّض المؤسسات السياسية والبيروقراطية كافة وتعيد تشكيلها [لم يحدث فيها Gleichshaltung (مساواة) كما في ألمانيا النازية]، ولذلك اضطرت إلى تشاطر السلطة مع جهاز الدولة الملكي في صميمه، ومع الكنيسة. وقد عجزت عن إيجاد مؤسساتها الخاصة، من ذلك التعاونيات المهنية، الحزب القومي الفاشي، والنقابات الفاشية»(76).

لم يتمكّن إلدوتشي (موسوليني) أبداً من تجاوز تعدّد المراكز المؤسساتية للدولة والمجتمع الإيطاليين. فقد ذهب في قولَيْن من أقواله المشهورة جداً التي كثيراً ما يستشهد بها علماء الاجتماع والسياسة، إلى التعبير عن شكواه قائلاً: «لم أكن، والحق يقال،

---

(76) Gianfranco Pasquino, *The Demise of the First Fascist Regime and Italy's Transition to Democracy*, 1943-1948, in Guillermo (سقوط النظام الفاشستي الأول وتحول إيطاليا O'Donnell et al. (eds.), *Transition from Authoritarian Rule, Southern* (إلى الديموقراطية *Europe*, The John Hopkins University Press, Baltimore and London, 1968, p.47.

دكتاتوراً لأن قدرتي على الحكم كانت تتطابق مع إرادة الشعب الإيطالي على الطاعة»[77]. وهو يذهب في كلام آخر إلى أبعد من ذلك فيبلور الضوابط والتوازنات، الاجتماعية منها والسياسية، التي كان عليه أن يتعايش معها إلى القول: «إذا استطعتم أن تتخيّلوا الجهد الذي بذلته بحثاً عن توازن ممكن أستطيع فيه تحاشي اصطدام القوى المتقابلة التي كانت تتلامس جنباً إلى جنب، وتتحاسد، وتستريب بعضها من بعض، الحكومة، الحزب، الملك، الفاتيكان، الجيش، الميليشيا، الولاة، قادة الحزب الريفيين، الوزراء، رئيس الكونفيديراتسيوني [التعاونيات المهنية corporative] والمصالح الاحتكارية العملاقة، إلخ. أمكنكم أن تفهموا أسباب عسر هضم التوتاليتارية التي لم أتوصل معها إلى تذويب هذا «العقار» الذي كان عليّ أن أقبل به سنة 1922 بلا تحفظات»[78]. هذه الاعترافات تناقض بحدة تبجّحه «بأننا، بعبارة أخرى، دولة تسيطر على كل القوى الفاعلة في الطبيعة. فنحن نسيطر على القوى السياسية، ونسيطر على القوى المعنوية، ونسيطر على القوى الاقتصادية، ولذلك فنحن دولة تعاونية مكتملة النمو»[79].

يبدو أن تعددية إيطاليا المؤسساتية كانت أصلب نسبياً من أن تُزال بسهولة. فالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها الاجتماعية، والتاج واستقلاليّته كقوة سياسية، والنقابات (من رجال الأعمال إلى

---

(77) Cited above by O'Donnell, ibid., p.47.

(78) من كلام لموسوليني إلى صديق نقابي قديم، أنظر Linz, 2000, p.166.

(79) موسوليني، 1935، ص 40.

twitter @baghdad_library

الحرفيّين)، قد احتفظت بشيء من استقلاليتها في ظل الدولة الفاشية. كذلك فعلت الطبقة الصناعية الرأسمالية. كما أن الميراث المحلّي المجزّأ للبنية الاجتماعية الإيطالية، وهو من نتائج ضعف إيطاليا الصناعي، كان عقبة أخرى قاومت القياسي المترتب على سيطرة الدولة التامة.

لقد شكّلت الدولة الفاشية، من المنظور التاريخي، انقضاضاً على الدولة اللّيبيرالية، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية المتنوّعة المتعددة، لكن الهيمنة الشاملة في حال إيطاليا قد «توقّفت» جراء هذه القيود المؤسساتية والمجتمعية.

المصدر الاجتماعي

الظرف التوتاليتاري ينمو ويترعرع في حاضنة تفتيت المجتمع الجماهيري إلى ذرات atomization، في المعنى الذي بلورته أرندت ونويمان؛ وهذه الحالة تفترض وجود مجتمع مدني ناضج، لكنه مجتمع حلّت فيه الجماهير محل الطبقات، وتعمل فيه الانشطارات الاجتماعية المتناقضة على تجزئة وشلّ إرادة المجتمع عن مقاومة الهيمنة الكلية. وهذه هي حال ألمانيا، وإلى حدّ ما إيطاليا. ثانياً، ربما نشأت التوتاليتارية عن مجتمع مدني ضعيف أقل تطوراً، مجتمع لا توجد فيه مؤسسات اجتماعية كافية لمقاومة انقضاض الدولة ـ الحزب وهيمنتهما. وهذه هي حال روسيا الستالينية. وخير من أدرك الاختلافات بين روسيا والغرب في مجال العلاقات بين الدولة والمجتمع هو المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي. ففي الحال المتقدّمة يضعف المجتمع المدني الناضج

جراء انقساماته وانشقاقاته الداخلية. أما في الحالة المتخلّفة فلا يزال المجتمع المدني حديث الولادة وهشاً. وسبب الاختلاف يتعلق بدرجة التصنيع ونمو المدن ونضج المؤسسات المجتمعية[80].

كان التصنيع في ألمانيا متقدّماً كثيراً على حال التصنيع في روسيا. فعدد سكان المدن فيها كان أقرب إلى عدد سكان الأمم الأكثر تقدماً كبريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة. من ذلك أن عدد المدن النصف مليونية كان أربعة في العام 1900، وأضحى أكثر من ثمانية سنة 1933. كما كانت نسبة عدد سكان المدن 28,8% سنة 1900، ثم تجاوزت 43% ثلاثينيات من القرن العشرين[81]. وبالمقارنة، كانت روسيا بلداً ريفياً، ولم تكن نسبة عدد سكان المدن فيها تتجاوز 12,8% سنة 1900 و24,7% سنة

---

(80) كان المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أول من فكر في هذا الاختلاف بين روسيا وأوروبا الغربية: أنظر The Gramsci Reader, *Selected Writings*, 1916-1935, edited by David Forgacs, NY, New York University Press, 2000, p.222 and passim. (مقتطفات من كتابات غرامشي، 1916 - 1935) وانظر أيضاً John Ehrenberb, *Civil Society, The Critical History of an idea*, NY, New York University Press, 1999, p.208-211.

(81) Flora, Peter, Franz Kraus and Winfried Pfenning, *State, Economy and Society in Western Europe* (1815-1975). *A Data Handbook*. Vol. II: *The Growth of the Industrial Societies and Capitalist Economies*. Chicago: St James Press, 1987.

twitter @baghdad_library

1933[82]. وفي هذا المجال كانت إيطاليا متقدّمة كثيراً على روسيا، لكنها كانت أقل تقدّماً من ألمانيا[83].

ومع الاندفاع نحو التصنيع والتحوّل الاشتراكي القسري للزراعة، سرّعت روسيا الستالينية عملية نمو المدن، وأنتجت في غضون عقود قلائل مجتمعها الجماهيري الخاص. إن نمو المدن يؤشر في ذاته إلى تفتيت المجتمع إلى ذرات فردية. غير أن التفتت atomization في ذاته ليس شرطاً مؤاتياً للنزعات التوتاليتارية. فما نسمّية تفتتاً، إنما هو في الواقع ظاهرة متعددة الأوجه. فالتفتت atomization يستلزم انقطاع الفرد عن الصلات الأولية كلها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، كالصلات العائلية والإرثية، والتنظيمات الحرفية الأشبه بالطوائف المغلقة caste. فالإنسان، ذكراً كان أم أنثى، يتحوّل في عملية التفتيت الذري إلى كائن فرد وحيد، إلى إنسان اقتصادي homo economicus، مجرّد رقم في حشود لا حصر لها ولا وجه، أي الجماهير. هذا هو وجه الانقطاع.

أما الوجه الآخر فهو الارتباط، فالكائن الفرد يميل إلى

---

(82) Central Statistical Board of the USSR Council of Ministers, National Economy of the USSR, Statistical Returns, Foreign Language Publishing House, Moscow, 1957, p.17, 24, and passim.

(83) أنظر في آخر الكتاب الجداول حول عدد سكان المدن في الأمم الصناعية الكبرى.

التواصل عبر روابط حديثة، كالنوادي، والتجمعات، والاتحادات، والنقابات والجمعيات والمؤسسات الشبيهة بالنظام القضائي. وتوفر هذه الروابط للأفراد المجرّدين المؤسسات الوسيطة التي تحتضن وتنظّم علاقاتهم بعضهم ببعض كأفراد، ومع السلطات القائمة.

فإذا حدث لأي سبب من الأسباب أن مرحلة الانقطاع أو الفصل لم تكتمل بالمرحلة الثانية، أي مرحلة الارتباط أو الوصل، فإن التفتت يتحول إلى استلاب، أي إلى تربة خصبة لبذور التوتاليتارية. ومن الجائز أن تكون المؤسسات الوسيطة، وهي من اكتشاف مونتسكيو[84]، حديثة الولادة، كما كانت الحال في روسيا؛ كما يمكن أن يُكَفَّ عملها جراء الانقسامات الاجتماعية الشديدة، كما كانت الحال في ألمانيا خلال سنوات الأزمة الاقتصادية الكبرى. ومن شأن الخوف من الحرب الأهلية أو الطبقية أن يشلّ المجتمع المدني وأن يجعل مؤسساته عاجزة أو غير مستعدة للدفاع عن وظائف وسيطة كهذه أو الحفاظ عليها. وفي ظل ظروف كهذه أو شبيهة بها، ينهار المجتمع المدني أو يكف عن العمل، فاتحاً الظروف، أو الطريق أمام صعود التوتاليتارية.

غير أن المجتمع المدني، على ما رأينا في التجربة

---

(84) Montesquieu, *The Spirit of Laws, Translated and edited by Anne M. Cohler, Basia Carolyn Miller and Harold Samuel Stone, Cambridge University Press, 1989, p.156 and passim.; and Ehrenberg, op. cit. p. 146-8.*

twitter @baghdad_library

السوفياتية، سرعان ما يتجاوز لحظة الضعف هذه. ففي عهد ستالين ازدهرت الحياة المدنية وتوسّعت. فمجرد حجم المدن المليونية ومجرد الحجم العملاق للبيروقراطيات الحديثة يجعلان الأنظمة السياسية والاجتماعية الحديثة أكثر تشعباً وأكبر حجماً من قدرة البيروقراطية على التعامل معها. فالمراقبة الشاملة والسيطرة المركزية الشاملة شبه مستحيلة، لأن كمية المشاكل المتنامية التي لا بدّ لأية حكومة حديثة من أن تعالجها قد تصل إلى حدّ إجهاد القدرة على اتخاذ القرارات... ويكون من عواقب ذلك انجرار مطّرد نحو اللامركزية والتعدّد في مراكز صنع القرار. ولذلك، ففي كل نظام توتاليتاري للحكم ثمة على المدى الطويل ميل طبيعي إما إلى إرهاق هيئاته المركزية لصنع القرارات، وإما إلى التآكل الآلي للبنية المركزية الأصلية وتفككها إلى أجزاء متزايدة التباعد»(85).

إن تفتت المجتمع الذي يخدم، في مرحلة ما، الاندفاع التوتاليتاري لتحقيق السيطرة الشاملة، يستحيل تدريجاً، مُجرد نمو أجزائه وتشعّب الحياة الحديثة، إلى جسم هائل مفتت. ويتسلل هذا التفتت ببطء واطّراد إلى أن يبلغ المقدار الذي يعجز من بعده النظام التوتاليتاري عن إبقاء قبضته محكمة على بيروقراطية الدولة والمجتمع.

فالنماذج التوتاليتارية كانت وسوف تظلّ عرضة للتغير. ولقد

---

(85) Karl W. Deutsch, *Cracks in the Monolith: Possibilities and Patterns of Disintegration in Totalitarian Systems*, in Friedrich (ed.), Totalitarianism, 1954, p.320-321 (صدوع في الجلمود: احتمالات التفكك وأنماطه في الأنظمة التوتاليتارية).

خرج النموذج الألماني من التاريخ بالحرب، ولا سبيل لدراسة إمكانات تحولهُ، لكن لدينا بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وفرة من الدلائل التي تُظهر كيف أن الهيكليات التوتاليتارية تهترئ وتستحيل إلى مرحلة ما بعد التوتاليتارية وهي مرحلة إصلاحات وتحولات.

ملاحظات أخرى:

جملة القول أنّ الجيل الأول من المفكرين التوتاليتاريين Totalist الذين نظّروا في هذا الموضوع، قد أكرهوا مفهوماً جامداً على التطابق مع نظام اجتماعي ـ سياسي ديناميكي. وقد شكّل هذا الجمود مشكلة؛ فتطبيق المصطلح على كامل طيف التاريخ الحضاري المدوَّن، على نحو ما فعل فريدريش، كان مشكلة أخرى؛ كما أن القيام بذلك في حقبة الحرب الباردة الممزّقة أيديولوجياً شكّل صعوبة إضافية. لقد قام أبناء الجيل الثاني بصقل المفهوم غير أنهم لم يحاولوا توسيع بقعة تطبيقه خارج أوروبا، لا بل إنهم حصروا استخدامه في ثلاثة نماذج. فقد جُمعت أنظمة البلدان النامية السياسية بصورة جماعية تحت تسمية نظم عسكرية Praetorian، أو تسلطية، أو تقليدية، أما الاستثناءات فنادرة. ويحاول بارنغتون مور الأصغر في كتابه «Social Origins of Democracy and Dictatorship» (لأصول الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية)[86] تقديم منظور مقارن وحيد

---

(86) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Democracy and Dictatorship, Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, Boston, Beacon Press, 1966, p.417, 448-500.

twitter @baghdad_library

لعملية التحوّل الديموقراطي، يشتمل على الهند باعتبارها من ديموقراطيات العالم الثالث المستقرّة في القرن العشرين. إن مقاربته سوسيولوجية ومحددة تماماً: حيثما توجد طبقة وسطى يوجد نبض للديموقراطية. وقد ذهبت تلميذته وناقدته، ثيدا سكوتشبول بالمقاربة المقارنة إلى إطار عالمي فعلاً (فرنسا، روسيا، الصين). وإذ راحت إلى أبعد من ذلك في التنظير حول الثورات الاجتماعية عبر العالم، شملت نظرتها فييتنام، وإيران، وجملة من البلدان النامية الأخرى إلى جانب الأمم الأوروبية الصناعية، وأنهت بذلك حصر التصنيف السياسي المقارن بالغرب[87]. وخلافاً لمور، فإن مقاربة سكوتشبول لا تعنى بتصنيف الأنظمة السياسية وأصولها الاجتماعية، غير أن فكرتها في وضع إيران، والصين، وسواهما من الأمم «المتخلّفة» في إطار مقارنة مشترك مع الثورات الفرنسية، والروسية، والأميركية، يُعتبر مفارقة جذرية للتقاليد الأوروبية المرتبطة بمركزية أوروبا. وفي دراسة فريدة مقارنة أخرى، يقترح المؤرّخ بيتر غران مقاربة إقليمية بينيّة تقارن فيها الأنظمة. ينطلق غران من أمثلة مأخوذة من بلدان نامية عدّة كالهند، ومصر،

---

(87) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions, A Comparative Analysis of France, Russia, and China*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979: (الدول والثورات الاجتماعية: تحليل مقارن لفرنسا، وروسيا، والصين). Idem, *Social Revolutions in the Modern World*, Cambridge, Cambridge University Press, (1994) 1996, p.259.

وألبانيا، والمكسيك، والعراق، ثم يقوم بمقارنات مزدوجة تربط هذه البلدان بنماذج أوروبية عدة كما يلي. إن مقارنته بين العراق وروسيا مهمة تتسم بأهمية بنيوية خاصة(88). وسواء أوافق المرء على اختيار غران للتوائم أم لم يوافق، فإن للمقاربة المقارنة في ذاتها قيمة منهجية وعلمية، بقطع النظر عن تطبيقاتها على يد غران نفسه. وقد كان لانعدام أمثال مقاربة المقارنة هذه جذورها في التراث الاستشراقي، المأسور في القسمة الثنائية الحصرية القطبيّة polarized. ويقع قسم كبير من اللوم على عاتق المنظرين السياسيين والاجتماعيين، وفي جملتهم لينتز وبرلمتر، لما قدموه من أطر ضيّقة كهذه. فثمة مسحة من «الخصوصية» الاستشراقية تشوب تصوّراتهم. حتى محاولات التنظير لـ«الدولة الريعية» (مهدوي، لوتشيانو، وسواهم) لم تسهم كثيراً في توسيع مقاربة المقارنة؛ والواقع أن «الريعية» إنما عززت الطبيعة التسلّطية للنظام في البلدان المنتجة للنفط(89).

ما هي التوتاليتارية إذاً؟

نحن ننظر إلى التوتاليتارية باعتبارها ظاهرة مركبة: فهي أولاً، حركة اجتماعية لتعبئة الجماهير. وهي ثانياً، خطاب نخبوي وعبادة cult ثقافية. وهي أخيراً شكل معيّن من أشكال نظام الحكم مع

---

(88) Peter Gran, *Beyond Euro Centrism, A view of Modern History*, Syracuse, Syracuse University Press, 1996.

(89) Mahdavi, op. cit, Luciano and Biblawi, op.cit.

twitter @baghdad_library

تقنيات للسيطرة والهندسة الاجتماعية تختص بعصرنا المتميز بتنامي المجتمعات المدينية الجماهيرية، وهي نظام يفرض إنهاء الفصل بين السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية، وذلك عبر إلغاء استقلالية المجتمع، وإزالة الفصل المؤسساتي بين السلطات، وخلق لوياثان حديث مطلق السلطة، يقوم على اقتصاد أوامري، وايديولوجية واحدة، باسم خطاب طوباوي عظيم عن الدولة، أو الشعب، أو الفردوس اللاطبقي، ويفرض ايديولوجيا واحدة شاملة عبر أدوات الحزب ـ الدولة.

نحن لا نفهم النظام التوتاليتاري باعتباره نظام سيطرة فعلية شاملة على المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كافة؛ بل هو أقرب إلى محاولة سيزيفيّة(*) لتحقيق هيمنة شاملة كهذه، لا لشيء إلا لأن مثل هذا الشمول لا يعدو كونه أسطورة، أو غاية سرابيّة. وأنا أقول «سرابية» لأنها ليست إلا سراباً مُختلقاً. والشاهد على ذلك حالة التوتاليتارية الإيطالية المتعطلة؛ أو إحالة صعود المجتمع المدني واستمرار الانشقاقات المعارضة في الاتحاد السوفياتي السابق شاهد آخر[90].

يبدو أن الحركة، والخطاب، وأنظمة الحكم التي طورتها

(*) نسبة إلى أسطورة سيزيف الإغريقية التي قضت فيها الآلهة عليه بتنفيذ عمل شاق أبدي.

(90) See Frederick Starr, *Soviet Union: A Civil Society*, Foreign Affairs, No. 70, Spring 1988, pp.26-41. Also, Ehrenberg, op.cit, III, 7 *Civil Society and Communism*, p.173 and passim.

التوتاليتارية مفعمة بحياة ديناميكية ولكنها محدودة؛ فهذه الأنظمة تتطوّر، وتنضج، وتتداعى ثم تهلك. وهي تخلق خلال حركتها دورتها التدميرية الخاصة إذ تثير المعارضات والتناقضات. وهي تولِّد، على الأجل الطويل، الانحطاط الداخلي والهجوم الخارجي المضاد. فهي ليست محصَّنة من مؤثرات العالم المحيط بها. ويتوجّب عليها دائماً أن تقف في منافسة عدو ليبيرالي. كما يتوجّب عليها أن تبرهن على أنها متفوّقة في جميع المجالات، الاقتصادية، والتكنولوجية، والأخلاقية، والعسكرية، إلخ. ولا بدّ لها من التحقّق من تفوقها المزعوم عبر الإنجازات. وعندما تعجز عن ذلك تبدأ في الكذب؛ وكي تطلي التصدعات وتخفيها تستهلك المزيد من الطلاء التجميلي. كما أن الشرعية التي كانت قد اكتسبتها سابقاً يوم تطورت من قدر معيّن من الحماس الوطني أو الاجتماعي تذوي وتتلاشى. وعلى غرار سيزيف، يكرّ الحجر الذي دحرجته صعوداً مرتداً عليها.

وفي هذا الوضع أجد سابقة لتجربة التوتاليتارية في رواية الكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي الرهيبة «The Possessed» (الممسوسون)، التي تروي قصة روح معذّبة، روح بيوتر ستيبانوفيتش. فبيوتر يبحث عن «التناغم الشامل» للإنسانية، والحرية للجميع. لكن ما أشد دهشته حين يكتشف أن عليه تقيّد حريات الجميع كي يكفل الحرية لكل إنسان. بعبارة أخرى كان فردوس الحرية الذي ينشده أمراً يستحيل تحقيقه ما لم يكبّل الجميع بنير العبودية. والأنظمة التوتاليتارية تنطوي على حركة مشابهة لهذا النفي الذاتي.

ومن نكد الحظ أن فترة حيواتها غير قابلة للقياس بأي درجة

twitter @baghdad_library

من الدقة. فاثنان من أصل النماذج الأساسية الثلاثة، وهما إيطاليا وألمانيا تحديداً، تمّ تدميرهما على أيدي قوى خارجية. وقد عرفت إيطاليا مجالاً أوسع من المعارضة الداخلية. فمقاومة الفاشية كانت ناشطة؛ كما أن الدكتاتور، موسوليني، قد تمّ إسقاطه بالانتخابات على أيدي حزبه الخاص ويدي راعيه، التاج الملكي، وذلك قبل أن تجتاح قوات الحلفاء إيطاليا. أما في ألمانيا فإن المعارضة الداخلية كانت هامشية، لكن السخط على النازية لم يكن قليلاً، ولعله تعطل بفعل اجتياح الحلفاء للأرض الألمانية، ما استفز مجدداً الوطنية الألمانية الدفاعية.

ولم نحظَ بفرصة قياس دورة حياة نظام سياسي توتاليتاري إلا في الاتحاد السوفياتي: حيث تفككت الستالينية تدريجياً بعد وفاة ستالين، وبلغ التفكك خاتمته بإصلاحات غورباتشوف أواسط الثمانينيات، وهذا يعني أن التوتاليتارية الستالينية عاشت نحو عقدين، وتطلب تفكيك بقاياها نحو ثلاثة عقود. الواقع أن تفكيك بقايا النازية الألمانية تطلب عقدين بعد احتلال ألمانيا.

هذه الآماد تبدو مروّعة منظور إليها من زاوية فرص الحياة لأجيال ضحايا هذه الأنظمة.

الترجمة عن الإنجليزية حسني زينه

الجدول 1 سكّان المدن الكبرى[1]
لبعض الأنظمة المستقرة وغير المستقرة 1900-1940

السنة	المانيا	ايطاليا	روسيا	فرنسا	بريطانيا	الولايات المتحدة[2]
1900	%28,8	%26,8	%12,8	-	%58,3	%22,3
1910	34,7	28,2	14,3	-	%60,6	%26,7
1920	40,3[3]	31,4	15,9	-	62,4	35,7
1933	43,3	36,7[4]	24,7	-	71,2	40,1
1939-40	43,5	42,3[5]	31,6	-	-	40,1

المصادر:

- سيريل بلاك "التغيرات السكانية" في كتاب وارن ايسون. تحوّلات المجتمع الروسي: ملامح التغيّر الاجتماعي منذ العام 1861.

- فرانز كراوس، بيتر فلورا الدولة، الاقتصاد، والمجتمع في أوروبا الغربية (1851-1875).

وينفرد بفنينغ نمو المجتمعات الصناعية والاقتصادات الرأسمالية.

- الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، مكتب الإحصاء الأميركي من حقبة الاستعمار حتى العام 1970، ج.

1 - احتُسبت على أساس التجمعات السكانية لعشرين ألف نسمة فما فوق.

2 - احتسبت على أساس التجمعات السكانية لخمسة وعشرين ألف نسمة فما فوق.

3 - بيانات من سنة 1925.

4 - بيانات من سنة 1931.

5 - بيانات من سنة 1936.

twitter @baghdad_library

الجدول 2: نمو المدن الكبرى
(500000+) 1900 ـ 1940 (بالآلاف)

	1900	1910	1925	1933	1939
ألمانيا					
* برلين	1888	2071	4013	4242	4338
* هامبرغ	706	931	1079	1129	1712
* ميونخ	500	590	681	735	829
* لايبزغ	–	590	679	713	707
* درسدن	–	548	619	642	630
* كولونيا	–	517	698	757	772
* بريسلاو	–	512	555	625	630
* فرانكفورت	–	–	556	553	
* دوسلدورف	–	–	–	–	541

	1901	1911	1921	1931	1936
إيطاليا					
* نابولي	637	761	861	839	876
* ميلانو	540	700	835	991	1114
* روما	–	538	687	1000	1173
* جنوا	–	–	554	608	631
* تورينو	–	–	502	597	637

	1901	1911	1921	1931	1936
فرنسا					
* باريس	2714	2888	2907	2830	
* مرسيليا	-	551	586	-	-
* ليون	-	524	562	480	460

	1901	1911	1921	1931	1952
بريطانيا					
* لندن الكبرى	6586	7256	7488	8216	8348
* ليفربول	685	746	803	856	789
* مانشستر	544	714	730	766	703
* برمنغهام	522	526	919	1003	1113
* شيفيلد	-	-	-	512	513

لا أرقام عن مرسيليا 1931، 1936.

لا معلومات عن المدن الروسية.

twitter @baghdad_library

الجدول 3: سكّان المدن الكبرى
ونسبتهم إلى مجموع السكّان (1900-1940)

	01-1900	11-1910	26-1920	33-1930	40-1936
ألمانيا	5,48	8,87	13,40	14,41	13,50
إيطاليا	3,52	5,59	8,60	9,55	9,79
روسيا	-	-	2,79	-	7,5
فرنسا	7,06	10,11	10,45	-	8,30
بريطانيا	25,62	25,62	26,24	28,42	27,36 (1951)
الولايات المتحدة الأميركية	10,62	12,52	15,49	16,97	17,10

لا أرقام عن روسيا في 1900، 1910، 1930.

لا أرقام عن بريطانيا في 1940.

الجدول 4: النمو السكّاني الكلّي بالملايين (1900-1940)

	01-1900	13-1910	26-1920	33-1930	40-1936
ألمانيا	56,4	64,9	62,1	65,2	79,3
إيطاليا	33,4	35,8	40,0	42,2	45,3
روسيا	-	139,3	147,0	-	170,6
فرنسا	38,5	39,2	38,8	41,2	41,2
بريطانيا	32,5	36,1	37,9	40,0	43,8 (1951)
الولايات المتحدة الأميركية	76,0	92,0	105,7	122,8	131,7

twitter @baghdad_library

Figure 2-1.Distribution of Seats in the German Reichstag (1928-1933)

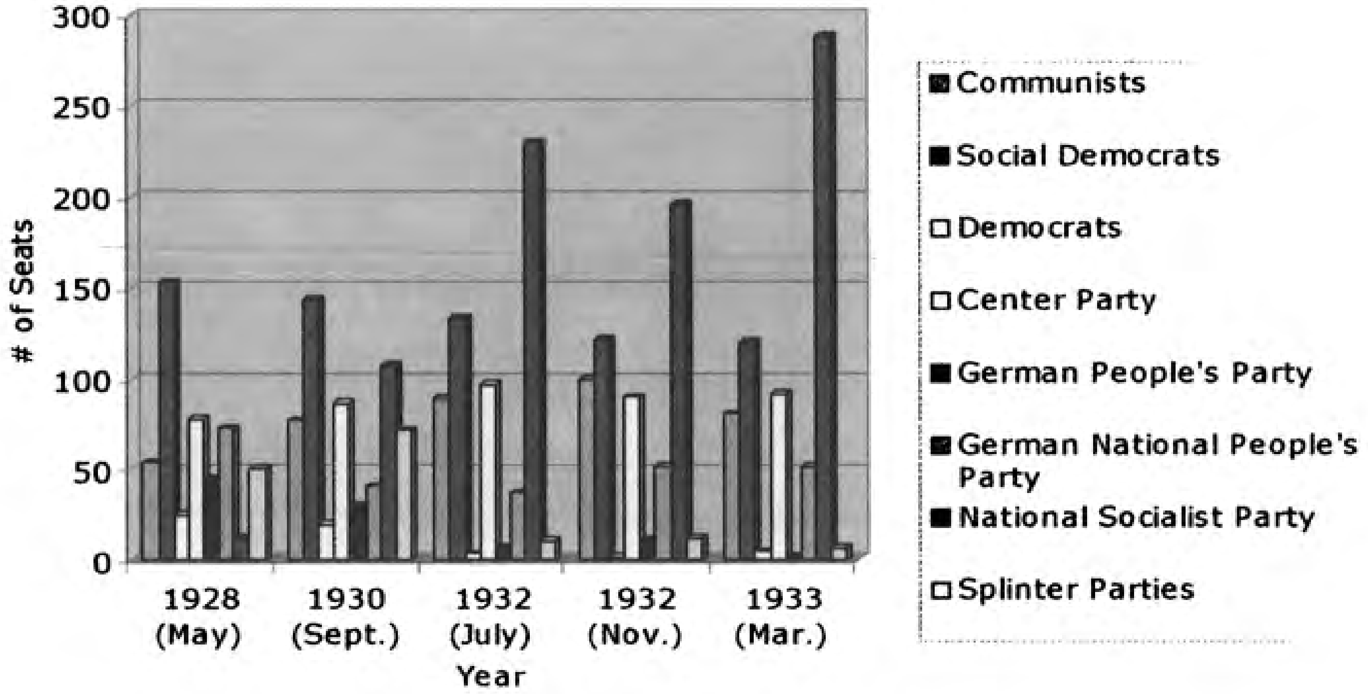

Figure 2-3. Delegates to the Second All-Russian Congress ‹
Soviets of Workers and Soldiers Deputies, October 1917

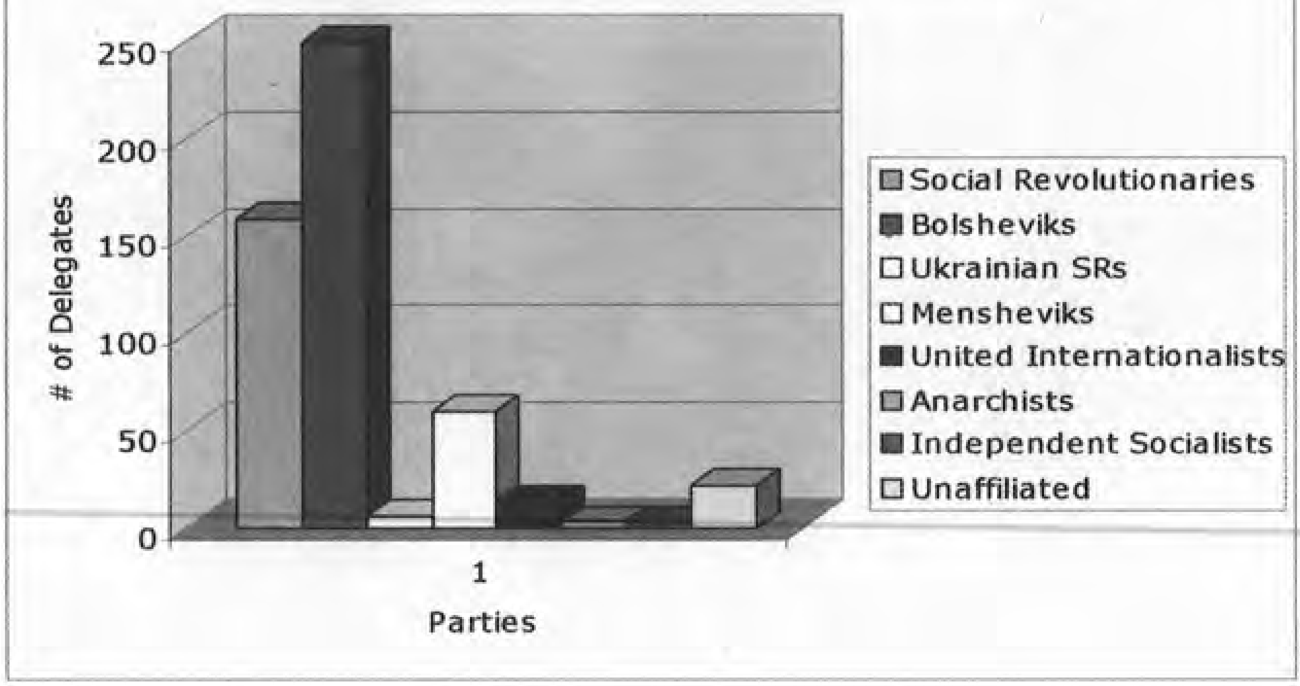

Figure 2-4. Italian National Elections 1921

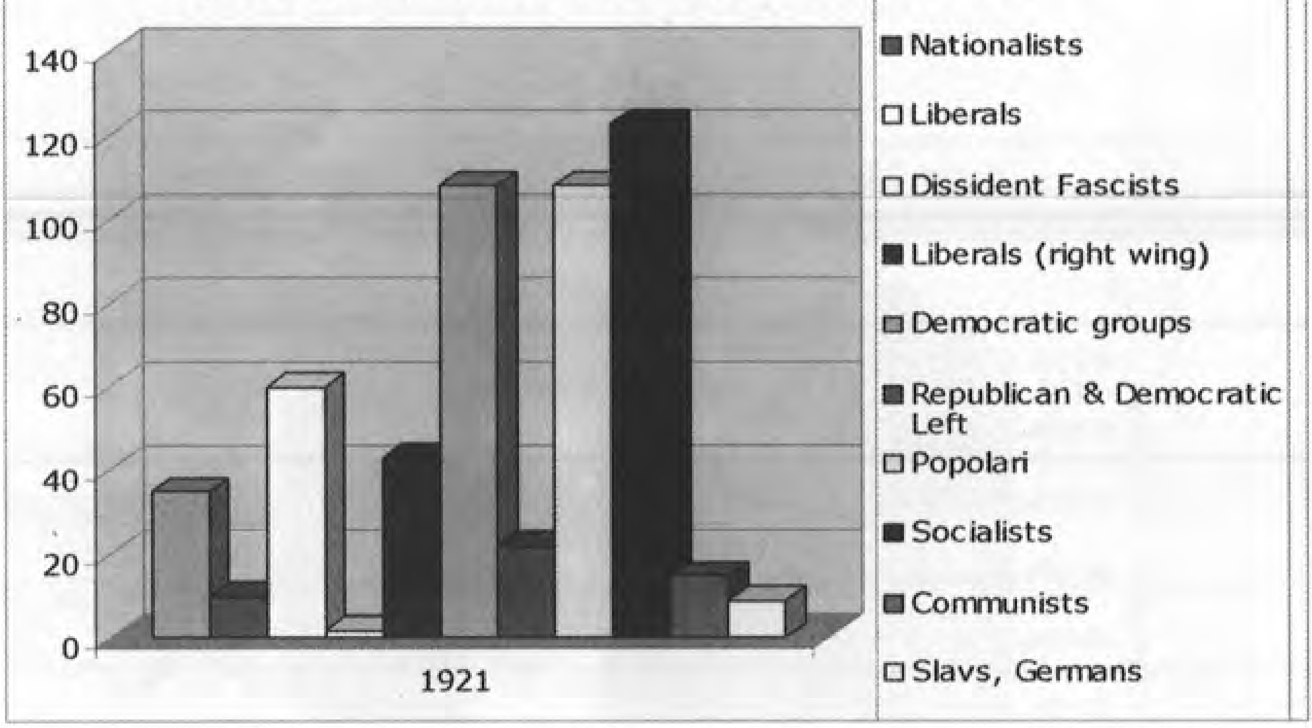

Figure 2-5. Italian National Elections 1924

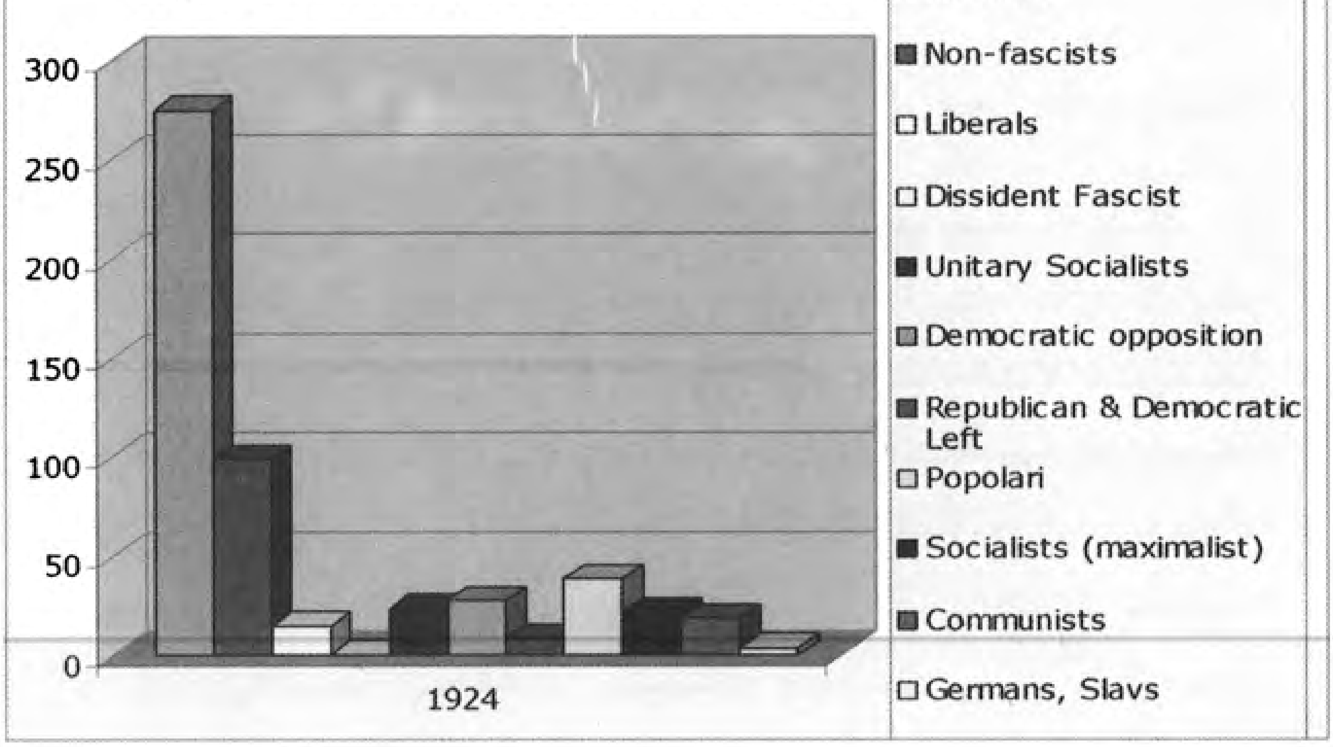

twitter @baghdad_library

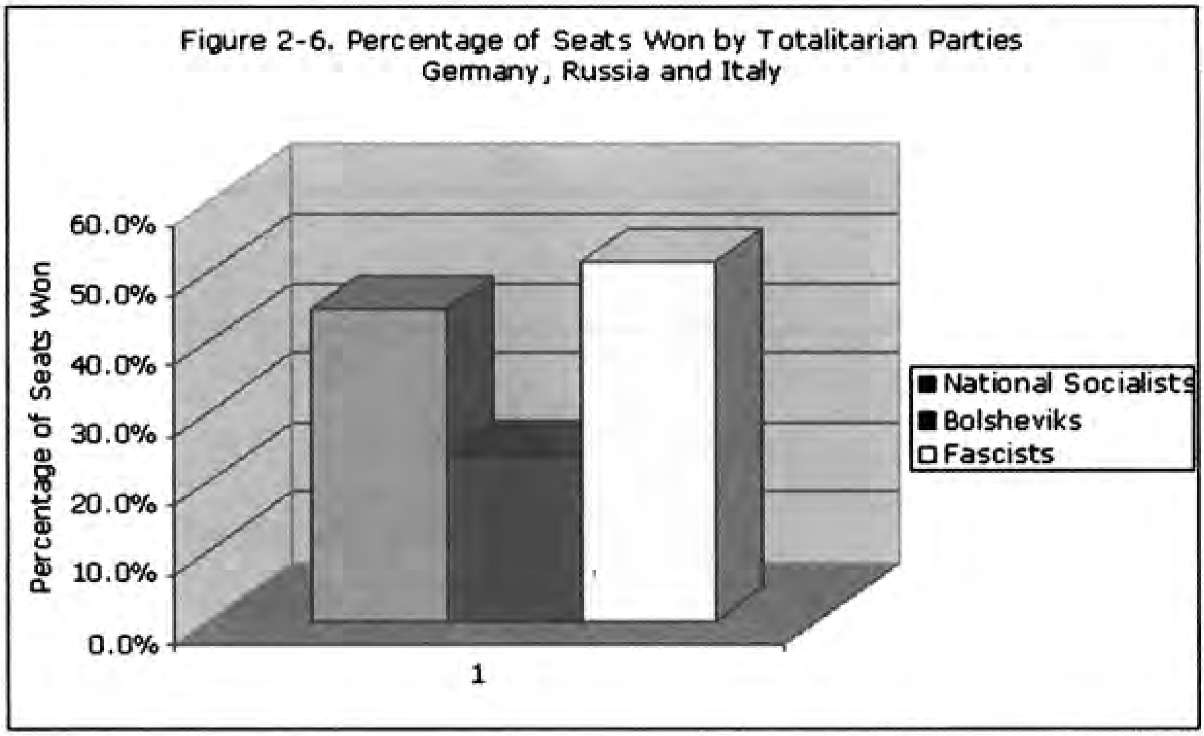
Figure 2-6. Percentage of Seats Won by Totalitarian Parties
Germany, Russia and Italy
Percentage of Seats Won
60.0%
50.0%
40.0%
30.0%
20.0%
10.0%
0.0%
1
National Socialists
Bolsheviks
Fascists

الديمقراطية

تعريف الديمقراطية

الديمقراطية نظام فريد للحكم. وهي في شكلها المعاصر نتاج للعصر الصناعي، أو عصر الحداثة المتميز بالعلمانية والتمدين والليبرالية. لقد استغرق نشوء وتطور هذه الحقبة قروناً. في هذا المبحث سوف نتفحص بعض المظاهر التاريخية لهذه العملية المديدة وغير المتكافئة بل المتناقضة وحتى المروعة فحصاً يندرج في شكل سرد للوقائع وتدقيق للمفاهيم.

التقدم والتراجع في الديمقراطية

كانت الرأسمالية الصناعية (العصر الصناعي) في القرن التاسع عشر لا تزال جزيرة صغيرة في خضم محيطات الإنتاج الفلاحي الصغير والإنتاج الحرفي الصغير. وعلى الغرار نفسه كانت الديمقراطيات استثناءات قليلة في وسط محيطات من النظم الأوتوقراطية أو السلطانية أو العسكرية (البريتورية) علاوة على الكيانات القبلية ما قبل السياسية. في أوائل القرن العشرين أخذت الديمقراطيات في التراجع والسبب أن العصر الصناعي كان في أزمة، ضحية لنموه وتفتحه بالذات. ولما كان هذا العالم يتشكل

twitter @baghdad_library

من وحدات أساسية هي الأمم، فإن أمماً منفردة سقطت ضحية لأزمة مستعصية أطلقت العنان لتمردات جماعية (اشتراكية) من قوى اليسار أو قومية دولتية(*) من قوى اليمين. ودشنت هذه الأمم قطعية مع التقاليد الليبرالية أو كانت غير قادرة على إبقاء المؤسسات الديمقراطية الضعيفة أصلاً. ونتيجة لذلك ظهرت الأنظمة الشمولية ومقلدوها في دول الأطراف. في تلك الفترة، أخذت الديمقراطية بالتراجع في العالم أجمع. ففي عام 1920 كان ثمة أكثر من 35 حكومة دستورية منتخبة؛ وفي عام 1938 لم يكن هناك غير 17. أما في عام 1944، فلم يبق غير 12 ديمقراطية من 64 دولة قومية في المعمورة. لقد جاء التهديد الكبير للديمقراطية من الأنظمة الشمولية اليمينية. وتبعاً لقول هوبزباوم ففي 1918 ـ 1920، قامت أمتان أوروبيتان بحل الجمعية التشريعية؛ وفي العشرينيات من القرن العشرين، قامت بذلك ست دول؛ وفي 1930 تبعت ذلك المثال التدميري تسع دول. لقد حطم الاحتلال الألماني الكثير من الديمقراطيات؛ وما بقي في أوروبا كان: بريطانيا وفنلندة والسويد وسويسرا وآيرلندة[1]. بعد الحرب العالمية الثانية عاد بناء الديمقراطية بقوة في أوروبا الغربية في بلدان مثل إيطاليا والنمسا. ولكن كان ثمة تطور معاكس في طور التشكل في الوقت نفسه: سلسلة من

(*) الدولتية فكرة تضع الدولة فوق كل شيء، وتسحق حتى شعبها باسم الحفاظ على الدولة كمبدأ أسمى.

(1) Eric Hobsbawm, The Age of Extreme, A History of the World, 1914-1991, Pantheon Books, New York, p.109-110 and 111.

التحولات اليسارية المدعومة من الجيش الأحمر في وسط أوروبا، راحت تقلد روسيا الستالينية، ومن بينها دول كانت سائرة في فلك ألمانيا النازية، وقد استنسخت قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها نموذجين اجتماعيين متعاكسين يميني ويساري يقومان على نظام دولة الحزب الواحد المركزية.

مع اشتداد الحرب الباردة، أخذت الكثير من الدول في آسيا وأفريقيا وبعض دول ما بعد الكولونيالية تنقلب على أنظمة الحكم الليبرالية من الفترة الكولونيالية البريطانية والفرنسية، وتتخذ سبيل تطوير أنظمة سياسية قومية عسكرية تسلطية[2]. وكانت القوى العظمى منشغلة تماماً في صراع الحياة والموت انشغالاً أكبر من أن يصرفها إلى ترف التفكير في الديمقراطية. كانت القوى العظمى في غالب الأحيان مشغولة في إعداد الانقلابات العسكرية والمؤامرات السياسية وإثارة الاضطرابات من أجل تطويق بعضها بعضاً. في ظل مثل هذه الظروف الملائمة للتسلطية كنظام للحكم عززت السلطات المحلية والنخب المدنية والعسكرية في أكثر الدول النامية سيطرتها الاستبدادية. لذلك انكبح نمو الديمقراطية في الكثير من دول «العالم الثالث» بفعل كوابح قوى وعوامل محلية وعالمية. ومرة أخرى كانت أوروبا استثناءً. فمنذ 1974 بدأت النظم التسلطية في البرتغال وأسبانيا واليونان بالتفكك حتى تداعت في الأخير.

---

(2) See, Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, (eds.) Democracy in Developing Countries, Vol. 2 Africa, Vol. 3 Asia and Vol. 4, Latin America, Lynn Rienner Publishers, Boulder Colorado, 1989.

twitter @baghdad_library

فإذا كانت موجة الديمقراطية قد بقيت محدودة المدى بل حتى تكسرت بفعل ازدياد عدد الدول اللاديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945)، فقد كانت موجة بناء الديمقراطية بعد الحرب الباردة (1991) هائلة. وعلى العكس من سابقتها، كانت الموجة الجديدة، بكلمات هنتنغتون، ليست أوروبية، بل عالمية، حيث غطت حوالى 50 أمة، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي السابق وحلفاءه الأوروبيين الشرقيين وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا[3]. وقد احتفى فوكوياما على نحو مثير بهذه الانعطافة التاريخية وفق التراث الهيجيلي الذي يفهم التحول على أنه تقدم العقل في التاريخ وبالتالي مسيرة هذا التاريخ نحو نهايته؛ وكان هذا احتفاء أيضاً بروح آدم سمث في تقدم الأسواق باعتبارها قوة تحرر مجانسة. على النقيض من ذلك، أعاد هنتنغتون صياغة مفهوم العالم الجديد على وفق كلاوزفيتز بأنه حرب حضارات.

إننا الآن في عالم جديد، قرن جديد. لقد بدأ القرن العشرون متأخراً في عام 1917، مع ثورة أكتوبر، لكنه انتهى مبكراً في عام 1991 مع انهيار الاتحاد السوفييتي[4]. انتهى القرن العشرون قرن

---

(3) For example, Samuel Huntington, The Third Wave, Democratization in the Late Twentieth Century, Oklahoma University Press, 1991.
Francis Fukuyama celebrated this turn in his: The End of History and the Last Man, Penguin, 1991.

(4) This is one of the opening remarks the historian Eric Hobsbawm advances in his Age of Extremes.

المستعمرات والشمولية والدولتية ـ الفاشية التي تمردت على اختلالات وانتشار العالم الصناعي. وإذ تبدو هذه التمردات غير مجدية بل دامية ورهيبة فقد كانت في الحقيقة إشارات تحذير ضرورية على أن النظام الصناعي يفتقر للتوازن، وأنه كان بحاجة إلى إعادة تنظيم. دعونا ننظر عن كثب.

المصادر الكبرى للتمرد على الديمقراطية

تكشفت المجتمعات الصناعية الحديثة الولادة عن ثلاث مشاكل رئيسية: أولاً، التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع مشفوعاً بتصدعات وانقسامات اجتماعية حادة؛ وثانياً، علائق مختلّة أو غير متوازنة بين الدول القومية يفرزها إلى رابحين وخاسرين، وثالثاً، التوسع الامبراطوري، أي نشوء المستعمرات (الكولونيالية)، التي أذكت النزعات القومية الكارهة للأجانب. وسنناقش أدناه هذه المظاهر بالتتابع.

أكدت الليبرالية الكلاسيكية على الحريات الاقتصادية والسياسية الفردية بوجه الدولة الأوتوقراطية التدخلية (زمن الإقطاع). وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان المفكرون الاقتصاديون الليبراليون، مثل آدم سمث، أو الفيزيوقراطيين الفرنسيين، يدعون إلى حرية التجارة والاقتصاد، لكنهم لم يدافعوا عن حرية التجارة فحسب، بل دعوا أيضاً إلى حكومة الحد الأدنى. وقد وضع سمث حجم الحكومة تحت رحمة قوانين

twitter @baghdad_library

العرض والطلب[5]. ومنذ مطلعي القرنين السابع عشر والثامن عشر، راح المفكرون السياسيون الليبراليون يشددون على حقوق الإنسان الجوهرية (مثال ذلك فلاسفة العقد الاجتماعي)، ويشددون على كوابح وتوازنات لمنع الحكم الأوتوقراطي (حكم الفرد الواحد). إن أطروحات جون لوك في الحكم لا تزال تمثل المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي: الحكم بالرضى وحكم الأكثرية، أما تقسيم السلطات والمؤسسات الوسيطة التي بحثها مونتسيكو فإنها تؤلف المكونات البنيوية للحكم الديمقراطي.

أدى تقدم الليبرالية إلى منح حق الانتخاب للطبقات المالكة أول الأمر، بينما أفقر التقدم الصناعي طبقات الفلاحين والحرفيين. وبالتوافق مع الفكر الليبرالي ولكن أيضاً على الضد منه، وسعت المدارس الجماعية (الاشتراكية) الكلاسيكية في القرن التاسع عشر على نحو راديكالي (وربما قبل الأوان)، المبدأ الليبرالي في الحرية السياسية والمساواة ونقلته إلى المجال الاقتصادي، مؤكدة تعايش وتصارع الأضداد بين الفرد والجماعة أو بين المصلحتين الخاصة والعامة. كما هاجمت الجماعية القاعدة الاجتماعية الضيقة لديمقراطية القرن التاسع عشر، التي استبعدت الطبقة الرابعة، من الفئات الحضرية وغير المالكة كما

---

(5) Adam Smith, The Wealth of Nations, Penguin; (first published 1776) 1986. on the French school of liberal economists, known as the Physiocrats, See, Karl Marx, Theories of Surplus Value, Moscow, Progress Publishers, volume 1., (1963) 1975, p.44 and passim.

استبعدت النساء عن المشاركة السياسية. كانت المدارس الديمقراطية مهتمة بتوزيع السلطة السياسية وتنظيمها. أما المدارس الجماعية فكان اهتمامها ينصبّ على توزيع السلطة الاقتصادية (الثروة). وكانت علاقات السلطة السياسية قائمة على توزيع الثروة الاجتماعية بحيث أن حكم الأغلبية والحكم بالرضى فقد معناه لصالح المتحكمين بالثروة. سعت المدرسة الجماعية إلى علاج راديكالي طوباوي: إلغاء الملكية الخاصة والدولة، بالمعنى الماركسي أو الفوضوي. وحين نسترجع هذا التاريخ نرى أن نقد المدرسة الجماعية للرأسمالية في القرن التاسع عشر وتمردها ضدها في القرن العشرين (الثورة الروسية في 1917) قد أجبر الليبرالية الصناعية على تعديل بعض قواعدها مثل إقامة نظام الضمان الاجتماعي (ما يسمى: دولة الرفاه) وتدخل الدولة في الاقتصاد كما حصل أيام الرئيس الأميركي روزفلت صاحب «الصفقة الجديدة»، وذلك قبل أن تنظم الكينزية (نسبة للاقتصادي الإنكليزي كينز 1882 ـ 1946) وتشرع فيما بعد الحرب درجة من الحماية والتدخل الحكومي المنظم على النطاقين الوطني والعالمي. إن مبتكرات كينز وهي البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF)، لاتزال معنا حتى هذا اليوم. كذلك حال نظام الضمان الاجتماعي (دولة الرفاه) وحق الاقتراع الشامل وحكم القانون[6].

---

(6) John Micklethwait and Adrian Wooldridge, A Future Perfect, The Essentials of Globalization, Crown Business, NY, 2000, p.17, 164-171.

twitter @baghdad_library

هناك تيار آخر مناوئ للديمقراطية جاء من مصدر آخر. إنه الاشتراكية القومية الدولتية في القرن العشرين، المتمثلة في النازية والفاشية ذات الطابع العنصري القومي العدواني(7)، التي كشفت بضراوة عن مظهر محتدم في العصر الصناعي الليبرالي: إن النظام العالمي المؤلف من دول قومية يرتكز على توازنات قوى مختلة، حافلة بالتنافس الاقتصادي الشرس والتنافس السياسي والحروب التجارية. وسبب ذلك أن العصر الصناعي مستحيل من دون وجود أسواق دولية وتجارة عالمية. وهو نمط عالمي واقع في شرك الحاجة الماسة إلى وحدات قومية باعتبارها وسائل فاعلة للتنظيم والتحكم. ولكن العلائق بين الدول كانت أبعد ما تكون عن الديمقراطية وعبر الكثير من التاريخ الحديث، لا يكاد يكون ممكناً أن توصف هذه العلاقات الدولية بأنها ديمقراطية. ولعل هناك الآن الكثير من القيود والتوازنات التي تقلل من التصادمات في العلاقات الدولية، لكن هذه كانت غائبة على نحو مروع في مستهل القرن العشرين.

كانت هذه مفارقة، وهي لا تزال قائمة إلى حد ما. لقد عمم العصر الصناعي نظام الدولة ـ الأمة باعتبارها كيانات سياسية قابلة للديمومة الاقتصادية. ولكن العصر الصناعي لم يكن ولم يستطع أن يوفر الشروط اللازمة للسير الهادئ لهذا النظام. كانت بعض

(7) On the nationalistic aspects of totalitarian Nazism and Fascism relative to nationalism, see, Hans Kohen, Nationalism Its Meaning and History, Van Nostrad, Princeton, New Jersey, (1955) 1965, p.70-1, 73-80.

الأمم أقوى وأكثر تقدماً من الأخرى؛ وليست هناك سوى دول قليلة تسيطر على الأسواق العالمية ومصادر المواد الأولية، كي تلبي حاجات الإنتاج الرأسمالي المتوسع باطراد. إن ولادة ضرورة الدولة ـ الأمة أطلق النزعة القومية ووضع في خدمتها أنظمة الاتصال الهائلة للتعبئة في المدينة وحتى التعبئة في الريف. كانت الأمم المهزومة (مثل ألمانيا) أو الدول المقصاة (مثل إيطاليا) في الحرب العالمية الأولى قد عملت سريعاً على الانتقام. لقد شكّلت فكرة «المجال الحيوي» الألمانية أو سعي إيطاليا إلى استعادة مجد الامبراطورية الرومانية حافزين لاندلاع الحرب العالمية الثانية التي أودت بحياة أكثر من 50 مليون إنسان.

إن هذا النموذج (الألماني والإيطالي) من النزعة القومية المتطرفة هو في جانب منه احتجاج ضد اللامساواة في النظام العالمي للدول القومية كما أنتجته المرحلة الصناعية المبكرة. وكان ذلك أيضاً تمرداً نخبوياً ضد نقاط ضعف النظام السياسي الليبرالي، الذي كان، من وجهة نظر خصومه من أنصار أولوية الدولة ـ الأمة، قد أضعف إرادة الأمة، وسمح لفئات الطبقة المؤيدة للجماعية بأن تمزق الوحدة الوطنية. إن الازدراء الذي نظر به بنيتو موسوليني وأدولف هتلر إلى «الأرقام المحضة للدهماء» يشير إلى مقدار نفورهما من الحكم الليبرالي أو من الصراع الطبقي للمدرسة الجماعية.

أخيراً هناك ميدان آخر للصراع الذي نتج عن قيام العصر الصناعي الليبرالي وهو الكولونيالية: إن مبدأ قيام الأمم، المبني على أساس اللغة والدين أو الإرادة السياسية الجماعية، قد أطلق العواطف القومية والحركات الاجتماعية بين الكثير من الجماعات

twitter @baghdad_library

المرشحة لأن تؤلف أمة بذاتها، ضد الامبراطوريات الأوتوقراطية القديمة المتعددة القوميات (مثل الامبراطورية العثمانية) أو ضد الحكم الكولونيالي في العالم. لقد بدأ هذا التوجه في المستعمرات خلال القرن التاسع عشر، ولكنه لم يتطور كلياً قبل حلول القرن العشرين.

توجد في العالم اليوم نحو 8000 مجموعة لغوية وهذا يعني أن ثمة 8000 كيان قومي يمكن أن ينشأ نظرياً؛ على أن لدينا أقل من 200 دولة، ولا نكاد نجد دزينة من الدول ممن تدعي التجانس «الأثني ـ العرقي» أو «القومي»[8]. لا بد من التذكير أن القرن العشرين قد دشن سياسة ما بعد الحرب العالمية الأولى بتعميم مبدأ الأمم، أو مبدأ القوميات: وهو حق تقرير المصير. مثال ذلك أن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون والرئيس السوفييتي فلاديمير إلتش لينين، تبنيا هذا المبدأ من وجهتي نظر متناقضتين، الأول نحو دعم الديمقراطية الليبرالية والآخر نحو تعزيز الثورة الجماعية باعتبارها صيغة من الديمقراطية الاجتماعية.

لم تكن حروب المستعمرات جديدة. كانت الحرب الأمريكية من أجل الاستقلال أو النضالات الأمريكية اللاتينية من أجل الاستقلال في القرن التاسع عشر قد سبقت منذ وقت طويل الموجات الآسيوية والأفريقية في الثورة ضد الكولونيالية. لكن العالم بات أكثر تعقيداً. إن النزاعات العرقية والدينية تطوق العالم الثالث الآن. وأوروبا نفسها لم تكن بمنأى عن الأزمة. ذلك أن

---

(8) According to E. Gellner, Nations and Nationalism, Blackwell, Oxford, (1983) 1992 p.44.

يوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفييتي السابق تفككا إلى مكوناتهما القومية مؤخراً ليس إلا. غير أن «الأمم» الجديدة التي تشكلت في أغلب دول العالم الثالث فاقدة للحيوية الاقتصادية والنضوج المؤسساتي والتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية (أي الطبقات الفاعلة) أو القيم الثقافية الضرورية للحكم المستقر ناهيك عن الحكم الديمقراطي.

تفكير جديد

إن المشاكل الأساسية التي أطلقت هذه الاتجاهات والميول الثلاثة المناهضة لليبرالية خلال القرن العشرين لاتزال تعيش معنا إلى حد ما: وهي تضاد المصلحة الخاصة للفرد مقابل المصلحة العامة للجماعة، وتضاد الفرد مقابل الدولة، وتضاد الأمة مقابل الأمة، وتضاد الأمة مقابل العالم. وحتى يومنا هذا فإن ثمة من يفضل مثال دولة الرفاه (الخدمات الاجتماعية) ودولة التنمية على الحريات أي الدولة الديمقراطية، كما أن هناك من يضع الأولوية للأهداف القومية على بناء الديمقراطية كما هو الحال في الكثير من بلدان الشرق الأوسط.

ترى هل اقترب العالم من معالجة تلك المشاكل التي أشعلت الكثير من الحروب والنزاعات الأهلية والتطهير العرقي وبقية الكوارث التي قد تصنع الأمم أو تحطمها؟ ثمة ألوان عدة من الكتابات النقدية تفيد أن العالم يعاني من مشاكل أساسية عدة هي: أولاً، تعزيز الديمقراطية حيث البنى السياسة هشة، تسلطية أو غير ليبرالية (أي الدعوة إلى إصلاح سياسي)؛ ثانياً، تطوير اقتصاديات سوق مدعمة بشبكات ضمان اجتماعي لتخفيف الفقر

twitter @baghdad_library

(إصلاح اقتصادي)؛ ثالثاً، التحرك إلى الأمام نحو قيام حكومة عالمية لتجاوز فوضى العولمة. وهذه الدعوات والمظاهر متداخلة. إن العالم يكبر ويصغر في الوقت نفسه. إنه يصغر لأن العولمة قد ضغطت السلسلة الكاملة للكيانات القومية في وحدة منفردة من التحليلات: العالم. وهو يكبر لأن العولمة تستمر في زيادة عدد الوحدات القومية وتعزز التجمعات العرقية وحتى الهويات الاجتماعية الأصغر من ذلك.

إن الموجة الجديدة لبناء الديمقراطية في تسعينيات القرن الماضي المشار إليها من قبل قد خلقت نقطة بداية مفيدة من أجل دفع هذه الجوانب المتعارضة إلى نوع من الوفاق. ولعل الدمقرطة توفر قاعدة نحو الحل السلمي للنزاعات. إن الديمقراطية لم تمنع الحرب بين الأمم، لكنها أوقفت الحروب بين الديمقراطيات[(9)]. إن انتشار الأسواق الموحدة القائمة على قواعد قانونية تقدم مثل هذه الفرصة. ولكن الأسواق الحرة بإطلاق ليست هي البداية. إن

(9) Guillermo O'Donnell, Philipe C. Schmitter and Lawrence Whitehead (eds.), Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy, 4 volumes John Hopkins University Press, Baltimore and London, 1986. Also: John H. Herz, From Dictatorship to Democracy, Coping with the Legacies of Authoritarianism and Totalitarianism, Greenwood Press, Wesport, Connecticut, 1982; Juan J. Linz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation, Southern Europe, South America and Post-Communist Europe, The John Hopkins University Press, Baltimore and London, 1996.

شبكات الضمان الاجتماعي، التي يهاجمها الآن بعض الليبراليين الجدد، ضرورية ولا يجوز استبعادها.

لقد أنتج التوسع السريع في نماذج وإجراءات الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة غزارة في الأدب المكتوب حول الديمقراطية وبناء الديمقراطية. إن النقاش حول التنميط السياسي قبل التسعينيات كان يركز على الاختلافات بين الأنظمة التسلطية والعسكرية والسلطانية والشمولية. أما الآن فإن السجال ينحصر كلياً تقريباً حول أنواع الأنظمة الديمقراطية.

ويعرض ديفيد هيلد على سبيل المثال تسعة أنماط من الديمقراطية يتفرع بعضها إلى أجناس فرعية، وتتضمن هذه الأنماط: الديمقراطية اليونانية الكلاسيكية أو المباشرة، والديمقراطية الحامية، والديمقراطية التنموية (المتجددة من النزعة الجمهورية الحامية والتنموية) والديمقراطية الحديثة المباشرة، والديمقراطية النخبوية التنافسية، ونظام التعددية الجديدة، والديمقراطية القانونية، وديمقراطية المشاركة الموسعة، والديمقراطية الذاتية، والديمقراطية العالمية (الكوزموبوليتانية). وهذه قائمة طويلة بما يثير الدهشة[10]. وعموماً فهي قائمة قابلة للتوسيع: الديمقراطية الناشئة (أي الجديدة والضعيفة) والديمقراطية

---

(10) David Held, Models of Democracy, Polity Press, Cambridge, (1996) 2nd. edition, 1999. For the schema of these models see pages: 33, 55, 61, 99, 116, 152, 197, 217, 261, 271, 324 and 358.

twitter @baghdad_library

الانتخابية والديمقراطية اللاليبرالية والديمقراطية النخبوية وما إلى ذلك[11].

ثمة كثرة من الكتابات تركز على ماهية الديمقراطية من عدمها. لكن من المؤكد أن تنوع الإجراءات والترتيبات الديمقراطية يحتم علينا تعريف وتشذيب فهمنا لماهية الديمقراطية وكيفية عملها. وقد ابتكرت المؤسسة الأمريكية للديمقراطية سلسلة من المعايير لتحديد البلد الذي هو حر سياسياً أو حر جزئياً أو ليس حراً. إن النقاش الآن هو ضمن الديمقراطية، وإنَّ الغزارة في الأدب الذي يركز على الديمقراطية لا يقارن إلا بالغزارة المشابهة حول نظام العولمة ومذاهب العولمة. وهذه علامة صحية. إن الدعوات لبناء حكومة كونية أو تنظيم أسواق كونية أو علاقات

---

(11) See, Ronald J. Terchek and Thomas C. Conte (eds.) Theories of Democracy, Rowman & Litlefield Publishers, Lanham, Boulder, New York and Oxford,, 2001.

Fareed Zakaria, The Rise of Illiberal Democracy, Foreign Affairs, November, 1997 p.22-43.

Gerardo L. Munck and Jay Verkuilen, Conceptualizing And Measuring Democracy, Evaluating Alternative Indices, Comparative Political Studies, volume 35, No.1, February 2002, p.5-34.

Michael Coppedge, Democracy and Dimensions, Comments on Munck and Verkuilen, Comparative Political Studies, Vol.3, No.1, February 2002, pp.35-39.

دولية تمس بعداً جوهرياً من أبعاد التحول الديمقراطي: إن طبيعة العلائق بين أمة وأخرى، لا تزال تحمل الكثير من سمات الماضي الاستقطابي التصادمي، وليس سمات عالم ديمقراطي وبانٍ للديمقراطية. ويبدو أننا ننسى أن المصطلح الإنكليزي International «هو في الحقيقة متكون من مقطعين الأول inter ويعني ما بين، والثاني national أي قومي. وعليه فإن هذا المصطلح يشير إلى أن لدينا عالماً مبنياً من دول قومية؛ وأن الديمقراطية ضمن كل وحدة مشروطة بعوامل تقع داخل هذه الوحدة وعوامل تقع خارجها. وينبغي أن نفهم دعوة أتزيوني في سبيل قيام شكل معين من الحكومة العالمية على هذا الأساس، وكذلك النقاشات عن تأثير العولمة على الدولة ـ الأمة[12]. هذان المظهران من العالم الحديث معروفان جيداً منذ القرن الثامن عشر. لقد درس عمانوئيل كانط الفيلسوف الألماني في بحثه «نحو سلام دائم» منطلق الحرب والسلام بطريقتين: كونه نتيجة للمنافسة الشرسة بين دولتين قوميتين أو أكثر، وكونه خيارات ديمقراطية للشعوب القاطنة في وحدة قومية، أي الرعايا الذين يذهبون إلى الحرب ويتحملون أعباءها الدموية. إن الدول عند كانط تبدو أشبه

---

(12) Emitai Etzioni, From Empire to Community, A New Approach to International Relations, Palgrave, Macmillan, 2004.
See also, Paul Hirst and Grahame Thompson, Globalization in Question, Polity, Cambridge, (1996) 1999.
Mike Featherstone (ed.), Global Culture, Nationalism, Globalization and Modernity, Sage Publishers, London, 1990.

twitter @baghdad_library

بتوم سوير للروائي مارك توين: صبي عاق سيء السلوك. ومثل هؤلاء الصبيان بحاجة إلى ضبط، وزجر أو حبس إن اقتضت الحاجة. اقترح كانط إنشاء هيئة عامة للضبط سمّاها: عصبة للأمم، أي مؤسسة عالمية لمراقبة أمور الحرب والسلام؛ واستغرقت البشرية أكثر من قرن كي تصل إلى هذا المثال. وقد تداعت عصبة الأمم الأولى بعد الغزو الإيطالي لأثيوبيا عام 1936 ولا تزال الأمم المتحدة التي تشكلت في اتفاق سان فرانسيسكو عام 1945 حاضرة حتى اليوم، على الرغم من تعطلها في أيام الحرب الباردة. إن نظاماً ديمقراطياً كونياً يتطلب حكومة عالمية تقام بهذه الطريقة أو تلك. وما من ديمقراطية يمكن أن تتجذر سريعاً من دون توافر هذا الشرط. لا يزال علينا انتظار تحولات ديمقراطية في الصين وكوريا الشمالية والشرق الأوسط(13). أما الجانب الآخر الذي ناقشه كانط فهو المظهر الداخلي للدولة ـ

---

(13) In, Our Global Neighbourhood, The Report of the Commission on Global Governance, Oxford University Press, 1995, we find detailed accounts on how respect for life, liberty, justice and equity, caring, integrity, self-determination, security of people, rights and responsibilities have become so wide spread that they create a global ethical and moral environment of our world.
Among the manifestation of modern life is the growth and spread of a global civil society. See, Helmut Anheier, Marlis Glasius, Mary Kaldor (eds.), Global Civil Society, 2001 and 2002, Oxford University, Press, 2001 and 2002.

الأمة، أي المسؤولية والاختيار في الأمم نفسها. لقد أكد أن الاختيار الحر سيحد من فرص الحرب. ومهما تبدو هذه الفكرة مثالية، فإن فيها شيئاً من الحقيقة. هذان الجانبان يتمم أحدهما الآخر دون فكاك.

كيف تكون الديمقراطية وكيف لا تكون

لقد أضحى تعريف الديمقراطية أمراً إشكالياً. والتعريف عويص، نحن معتادون على أن نقول أن هذا ليس بديمقراطية، أي أن نقول إن الشيء ليس كذا، وإنّ المنظومة ليست كيت. ولكن هذا لا يخبرنا شيئاً عن ماهيتها في الحقيقة. نحن نقول مثلاً إنّ لون المادة، وهو واحد من محمولات عديدة، ليس أحمر ولا أبيض أو أسود. إن هذا النفي قد يستمر إلى نهاية طيف اللون المحتمل والتركيبات المحتملة حتى نصل عبر صور نفي لا حصر لها إلى اللون المطلوب. ولكن حين نقرر بأن اللون أبيض فنحن ننفي في الواقع وجود كل الألوان الأخرى وتركيباتها المحتملة. لذلك ففي المنطق الكلاسيكي لم يكن النفي تحديداً منطقياً (لا تعريف)، بينما التحديد (التعريف) كان نفياً شاملاً للخواص والمحمولات والشروط ليست ذات العلاقة بالأساس لشيء معين أو جوهر معين. وما ينطبق على الأشياء المفردة، يمكن أن ينطبق على النظم المعقدة. من بين المحاولات المثيرة لتعريف ماهية الديمقراطية من عدمها نجد أن كتابات فيليب س. شميتر وتيري لين كارل: «**كيف تكون الديمقراطية وكيف لا تكون**»، مفيدة في

twitter @baghdad_library

هذا الباب، وأن تحليل الديمقراطية إلى أجناس مقارنة نجد أفضل شرح له في كتاب هيلد: «**أنماط الديمقراطية**».

إن الديمقراطية التمثيلية الدستورية التي تشمل كل الطبقات والجماعات والأعضاء في وحدة حديثة من التنظيم السياسي أي الدولة ـ الأمة، هو نظام جديد ينتمي إلى مرحلة متقدمة من العصر الصناعي ولا سابق له قبل هذا العصر. أما أنظمة التمثيل الضيقة فقد سبقت بظهورها الديمقراطية الحديثة، وكذلك مسألة تقسيم السلطات وأيضاً نظام القضاء المستقل أو التعددية. إن استقلالية التنظيم الاجتماعي عن الدولة هي أيضاً ميزة سبقت نشوء الديمقراطية. مثال ذلك، في العصر الزراعي كان المجتمع منظماً في جماعات متشظية منفصلة، ومغلقة، أو منظماً على شكل دول ـ المدينة، التي كان مراتبها البطرياركية مستقلةً. لكن هذه التنظيمات الاجتماعية لم تستبعد المساواة السياسية فحسب بل أخضعت الفرد وقيدته بأغلال الانتماء القرابي أو المحلي. لم يكن للغرباء والعبيد الحق في الاقتراع في أثينا؛ وكذا كان حال النساء والطبقات غير المالكة في الديمقراطيات المبكرة. لقد أنتجت المرحلة الصناعية وعززت مجتمعاً يقوم على طبقات وجماعات مفتوحة، متغيرة ومتحركة، على أساس المساواة السياسية التي لا تلغي التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. إن الديمقراطية ليست مُثُلاً أو مبادئ مجردة قد يطبقها المصلح النبيل أو لا يطبقها. هذه المبادئ في شكلها التجريدي هي مجرد تمثلات فكرية للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤسساتية والثقافية والقانونية التي تشتغل على ثلاثة مستويات:

أولاً: إنها نظام من علاقات معقدة بين أعضاء وجماعات وطبقات مجتمع ما، يتمتع فيه ويعترف فيه كل فرد أو جماعة أو طبقة بالمساواة أمام القانون على أساس حقهم في حرية النشاط الاقتصادي المنظم في عقود وفي حرية المشاركة السياسية وفي حرية المعتقدات الدينية. إن عبارة إنسان ـ واحد ـ صوت ـ واحد تعبر عن المظهر السياسي للمساواة الشاملة.

ثانياً: إنها نظام من العلاقات المعقدة بين المجتمع، في كليته، والدولة، أو، بكلمات أخرى، بين المجتمع المدني، والمجتمع السياسي، بناءً على احتكارين: إنّ المجتمع المدني هو حقل الملكية والنشاط الاقتصادي والثقافة؛ وإنّ المجتمع السياسي هو ميدان احتكار وسائل العنف المشروعة وإدارة القضاء دفاعاً عن الحياة والملكية والثقافة والحريات ضد أي انتهاك لها سواء أكان داخلياً أم خارجياً. إن العقد الاجتماعي ينص على أن المجتمع المدني يتنازل عن حقوقه في حماية الحياة والملكية إلى «الدولة حاملة السيادة»، وكذلك يمول هذه الدولة عبر الضرائب ويحتفظ بحقه في محاسبتها وتغييرها[14].

ثالثاً: إنها نظام تقسيم وظائفي ـ مؤسساتي داخل المجتمع السياسي، أي في بنية الدولة، مثال ذلك أن كل واحدة من مكونات الدولة تقوم بوظيفة محددة بوضوح، ولكن هذه الوظيفة

---

(14) Philipe C. Schmitter and Terry Lynn Karl, What Democracy Is... And Is Not, Journal of Democracy, Vol.2, No.3, Summer 1991. 75-88.

twitter @baghdad_library

منفصلة مؤسساتياً: مثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. ولكل مؤسسة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية نصيبها من السلطة. ويقف على هرم السلطة التنفيذية الرئيس ورئيس الوزراء، أو العرش ومجلس الوزراء. وربما يكون للمؤسسة التشريعية مجلسان (العموم واللوردات في بريطانيا؛ أو مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة)؛ والقضاء منظم أيضاً في نظام من المحاكم والمؤسسات التي تعمل بمجموعها على كبح السلطة التنفيذية أو تضع القيود والكوابح الناظمة ذاتياً لعملها كذلك. هذا التقسيم العمودي والأفقي للسلطة هو الأسلوب الذي ابتكر أصلاً لمنع تمركز السلطة. لقد أكد مونتسيكو أن السلطة لا تكبح إلا بالسلطة. وكذلك فعل ماديسون في بحوثه الاتحادية (الفيدرالية)[15].

إن النظام الديمقراطي القائم على العقد الاجتماعي، وحكم القانون، والحكم بالرضى أو التوافق وحكم الأكثرية، حكم دولة

---

(15) Perhaps Thomas Hobbs was, after Grutius, the major theoretician of «social contract», although Hobbs used the word «covenant» rather than «contract». The term covenant has an ecclesiastical connotation, derived as it were from the Old Testament. But Hobbs covenant is worldly and mundane. His worldly «sovereign», the Leviathan, has even the right to control and manipulate religion in the service of the realm. See, Thomas, Hobbs, The Leviathan, edited with an introduction by C.B. Macpherson, Penguin, (1951) 1985, p.567-575 and passim.

المؤسسات ودولة التمثيل الشامل ودولة تقسيم السلطات، المعرضة للمحاسبة والانتقال السلمي للسلطة، لم تظهر هكذا جاهزة؛ بل ولدت في الحقيقة إثر حروب أهلية، وثورات شعبية وحروب قارية وعالمية. وإذ تتفق النظريات السياسية والاجتماعية عموماً على ظهور هذا النمط من الديمقراطية الجامعة مع ولادة العصر الصناعي، فإن هذا لا يعني أن أي تحول نحو المجتمع الصناعي الحديث سوف يقود في الحال، في ظل أي ظرف، إلى بناء الديمقراطية. والدليل التاريخي يبرهن أن مثل هذا الادعاء هو إما تجريد فارغ أو ادعاء أيديولوجي. إننا نعلم من التاريخ الحقيقي كيف أن النظم الملكية الأوروبية المطلقة قد أبدلت بالبونابارتية التسلطية (فرنسا) أو بالفاشية (الشمولية اليمينية)، أو بالستالينية السوفييتية (الشمولية اليسارية)، أو الأنظمة العسكرية (اليونان).

إن القادمين المتأخرين للعصر الصناعي حولوا اقتصادهم ومجتمعهم تحت سيطرة أنظمة أوتوقراطية إصلاحية، مثال ذلك ميجي اليابان، أو الاتحاد والترقي العثماني، أو الأنظمة التسلطية، كنظام بسمارك في ألمانيا القرن التاسع عشر. وبقيت أوتوقراطيات الماضي تجرجر أذيالها حتى بواكير القرن العشرين في روسيا واليابان والامبراطورية العثمانية.

وحيثما نضجت الديمقراطية اتخذت مسالك عدة: ففي بريطانيا قادت الأرستقراطية الميالة للحلول الوسطية والطبقة الوسطى القوية والدولة الضعيفة في القرن السابع عشر إلى ثلاثية اجتماعية قوامها العرش ـ اللوردات ـ العموم. وفي فرنسا أفضى حال الطبقة الوسطى القوية وضعف النبلاء بإزاء الدولة القوية في

twitter @baghdad_library

أواخر القرن الثامن عشر إلى انفجار ثوري أزاح كلاً من النبلاء والعرش. لقد كانت الديمقراطية الفرنسية راديكالية وشاملة وفورية. وقد وقعت ضحية راديكاليتها، وتطلب ما يقارب قرن من الزمان من الجمهوريات المتعاقبة كي تستقر. ولكون إنكلترا جزيرة منعزلة، ولكنها أمة ذات تجارة بحرية نابضة، كان لديها جهاز حكومي ضعيف؛ وكانت فرنسا دولة مفتوحة برياً وتحتاج إلى جيش قوي وبيروقراطية كفوءة. على العكس من ذلك، كانت أميركا بلداً شاسعاً له أرض واسعة، تحولت إلى بلد مكتف ذاتياً من الفلاحين وأرباب العمل، حيث الجماعات المحلية منظمة على النمط الأثيني من الديمقراطية المباشرة. وعلى نقيض المدن الأوروبية المكتظة كان بإمكان المدن الأمريكية الصغيرة أن تجمع «العامة من الناس» في الساحة المركزية للنقاش والانتخاب والمصادقة على كل ما يبتغيه المجتمع. بقي النبيل الفرنسي أليكسس دو توكفيل مذهولاً أمام المشهد الأمريكي: كل شيء يتحرك، ولكن ليس ثمة محرِّك ظاهر، هكذا لاحظ. لقد بدأت الديمقراطية الأمريكية بمجتمع مدني قوي، لم يكن مقسماً إلى نبلاء وعامة على الغرار البريطاني، أو على الغرار الفرنسي ذي الطبقات الثلاث: النبلاء والأكليروس و«الطبقة الثالثة» (المالكون في المدن). كان لأميركا مجتمعاتها المحلية القوية ودولة ضعيفة مركزياً (بيروقراطية صغيرة العدد، وجيش صغير العدد). أشار توكفيل في واحدة من صياغاته المأثورة أنه حينما يتطلب الأمر إقامة مشاريع عامة في أمريكا، مثلاً، كان ثمة دائماً جمعية أو

رابطة مساندة له، وفي إنكلترا ثمة دوماً لورد أو أرستقراطي، وفي فرنسا، كان ثمة دائماً الدولة (الحكومة)[16].

ما تخبرنا به هذه المسالك المختارة هو أن تطور العصر الصناعي كان متفاوتاً؛ وأن نتائجه لم تكن دائماً ديمقراطية؛ ولم يكن السبيل نحو الديمقراطية معبداً، وأن التواريخ القومية والعالمية تحدد وتيرة وشكل بنية ونشوء النظام الديمقراطي.

فإذا كان العصر الصناعي هو عصر رأسمالية ـ السوق العقلانية والديمقراطية، فيمكن لنا قول ما يلي:

أولاً: إنَّ المجتمعات الزراعية أو ما قبل الصناعية تدخل إلى العصر الصناعي في مراحل مختلفة من تطور هذا الأخير: في الثورة الصناعية الأولى، أو الثانية أو الثالثة، نزولاً إلى مرحلة المعلوماتية والروبوتات والأتمتة، أي الحقبة التكنونيوترونية[17].

ثانياً: إنَّ المجتمعات ما قبل الحديثة تدخل إلى العصر الصناعي من مختلف مراحل تطورها هي: فبعضها يتمتع ببنية سياسية مركزية؛ وآخرون لا يزالون في مرحلة بدوية ما قبل

---

(16) Montesquieu, op.cit., p.156 and passim.
Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, The Federalist Papers. 1788 McLean edition, NY, New American library, 1961.

(17) A. Tocqueville Democracy in America; translated by Henry Reeve, London, Oxford University Press, 1959. see also, John Ehrenberg, Civil Society, The Critical History of an Idea, New York University Press, New York, London, 1999.

twitter @baghdad_library

سياسية. قارن مثلاً العراق تحت الحكم العثماني أو خلال الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن العشرين ومجتمع الجزيرة العربية ما قبل نشوء المملكة السعودية العربية الذي كان من دون سلاطين.

ثالثاً: إنَّ هذا التحول نحو العصر الصناعي الذي يمكن أن نسميه أيضاً المجتمع التجاري، أو المجتمع الرأسمالي، قد يتخذ أشكالاً عدة: أ ـ الرأسمالية الخاصة، أي الطبقة الوطنية أو الطبقة الخاصة الأجنبية من أرباب العمل؛ أو، ب ـ رأسمالية الدولة، أي الدولة بوصفها رأسمالياً جماعياً؛ ج ـ رأسمالية المحسوبية (خليط من الطبقة الفاسدة ولكن المتماسكة من موظفي الدولة وأصحاب رأس المال الخاص)؛ د ـ رأسمالية القرابة، المبنية على العوائل الكبيرة التي تقف على قمة الهرم السياسي لنظام يحمل السمات الإرثية.

إن الرأسمالية الخاصة المعززة برأس المال الخاص الفردي أو المتشارك (شركات مساهمة)، كان كقاعدة، موائماً للتطور الديمقراطي؛ بينما رأسمالية ـ الدولة (كميجي اليابان في القرنين التاسع عشر والعشرين، وألمانيا بسمارك في القرن التاسع عشر، وروسيا ستالين في ثلاثينيات القرن العشرين، لإيراد بعض الأمثلة) لم تكن ملائمة لهذا التطور شأنها شأن رأسمالية المحسوبية التي تميز الحكم التسلطي في بعض الدول النامية (مثل مصر وأندونيسيا في ظل حكم سوهارتو)؛ أو رأسمالية القرابة التي هي نظام فرعي للحكم الإرثي (كدول الخليج والبعث في العراق). إن النخبة الحاكمة، كالعائلات الملكية أو المشايخ، (كما هي الحال في الخليج)، أو الجماعات القرابية الحاكمة (كما هي الحال في

العراق في ظل البعث) تستخدم موقعها في السلطة والمال العام لتطور أعمالاً تجارية عقلانية (متأسسة على الحساب الاقتصادي) أو لاعقلانية (من خلال الأتاوات المنتزعة والاحتكار المدعم من السلطة)، وبذلك يستعملون السلطة السياسية لجمع الثروة، وليس العكس. كلا هذين الشكلين يفضيان إلى اندماج السلطتين السياسية والاقتصادية في أيدي القلة، ويخلقان طبقات وسطى راضخة، مطواعة فاقدة لأي استقلال، وهو الشرط الاجتماعي الذي يكبح التطور الديمقراطي.

وستكون النتيجة النهائية لكل هذه الأنماط هي إما ظهور مجتمع اقتصاد سوق مؤسساتي قوي أو ضعيف، أي مجتمع إما مستقل عن المجتمع السياسي، أو خاضع له، مجتمع اقتصادي متميز عن الدولة وعن اقتصادها الأوامري.

رابعاً: إنَّ الانتقال إلى العصر الصناعي أو إلى الاقتصاد التجاري الحديث يتضمن، كقاعدة عامة، تدمير وتحويل أشكال الملكية وأشكال الثقافة وأساليب الحياة ومنظومات القيم ما قبل الحديثة بأشكال جديدة. مثل هذا التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي يطلق أوار تناحرات اجتماعية وسياسية وثقافية عارمة. إن المجتمعات المتقدمة، التي تتوافر على طبقات ناضجة قليلاً أو كثيراً، وثقافة وتكوينات اجتماعية ـ اقتصادية حضرية قوية، وطبقات وسطى وعليا ناضجة، وطبقة نبلاء أو أرستقراطية مالكة، وعمال حضر تسير في العادة في مسار سياسي يختلف كثيراً عما كان لدى المجتمعات الحرفية والزراعية ذات السكان البدو والمدن الضعيفة.

وحيثما تتبلور طبقات حضرية قوية وموحدة، وفوق كل شيء

twitter @baghdad_library

طبقات وسطى مالكة لرأس المال والأرض، فإن للديمقراطية الدستورية فرصة للارتقاء. أما إذا كان العداء بين هذه الطبقات الحضرية الجديدة (العمال وفئات دون الطبقة الوسطى ضد الطبقات الوسطى والعليا) شرساً جداً فإن المجتمع بأجمعه يضعف إزاء الدولة، حتى لو كانت هناك طبقة وسطى قوية. وعموماً فإن التوازنات وعلاقات القوى بين الطبقات العليا الحديثة والأرستقراطية المالكة والفلاحين (ثم فيما بعد) العمال الصناعيين الحضريين، هي التي تحدد اتجاه التطور الديمقراطي ودرجته.

أما حين يحدث الانتقال إلى العصر الصناعي من مستوى متدن جداً في التطور الاجتماعي الاقتصادي، من الاقتصاد البدوي ـ الحرفي والتجارة البدائية بعيدة المسافات (وتمثل الجزيرة العربية أفضل مثال لها) يكون نشوء الديمقراطية غاية بعيدة المنال.

خامساً: إنّ الانتقال التاريخي إلى العصر الصناعي قد يتوافق مع انطلاق توجهات قوية نحو بناء ـ الأمة، الأمر الذي قد يعرقل أو يساند بناء الديمقراطية (إيطاليا مازيني ويابان الميجي وألمانيا بسمارك). وإنّ للدول ذات العرق الواحد فرصاً أفضل من الدول المتعددة الأعراق التي قد تعاني من اضطراب مزمن.

* * *

تمثل كل هذه النقاط الخمس مزيجاً من المقاربات السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية لمسألة نمو وبناء الديمقراطية. وقد أصبح بارنغتون مور جونيور المثال التقليدي للمقاربة السوسيولوجية. وتتلخص أطروحته في جملة واحدة:

وجود طبقة وسطى قوية يعني الديمقراطية[18]. أما المقاربة السياسية للديمقراطية فتركز على طبيعة الدولة ونسبية استقلاليتها أو بنيتها المؤسساتية. وهذه رؤية ثيدا سكوتشبول في كتابها: الدولة والثورات الاجتماعية. وجود الدول الضعيفة، كما كان الحال في بريطانيا القرن السابع عشر، أو الدول القوية، كما هو الحال في فرنسا الملكية إبان القرن الثامن عشر، يحدد طريق الديمقراطية أو التطور السياسي اللاديمقراطي[19]. أما المقاربات الثقافية، فللأسف، وافرة إلا أنها تظل قاصرة عن التفسير. ذلك أن الثقافات نظم معانٍ دفاقة ومتغيرة. إن المقاربة الثقافية مفيدة فيما لو تخلصت من ثنائية فيبر الشرق ـ الغرب (العقلانية واللاعقلانية)، أو الغرب والآخرين. ويذهب بعض الثقافيين إلى السخف المنطقي في وسم ثقافات معينة بالميل الحتمي نحو الدكتاتورية؛ مختزلين الثقافة إلى الدين أو حتى إلى طائفة أو فئة من هذا الدين أو ذاك[20]. لقد ازدرى عظماء فلاسفة اليونان الديمقراطية لأنها تضمنت المساواة بين النخبة المتعلمة والجموع

---

(18) Zbigniew Brzezinski, Between Two Ages, America's Role in the Technetronic Era, Penguin Books, 1970.

(19) Barrington Moore Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy, Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Beacon Press, Boston, 1966, p.p.418, 420.

(20) I cannot think of a better example than Theda Skocpol's, State and Social Revolution; and, Social Revolutions in the Modern World.

twitter @baghdad_library

الجاهلة والعاطفية من المواطنين؛ وقد كان أفلاطون هو النخبوي الذي حلم بـ«جمهوريته الفاضلة» التي يديرها ملك ـ فيلسوف[21].

في إضمامة العوامل الخمسة آنفة الذكر حاولنا التأسيس لما هو أساسي لنشوء الديمقراطية: وهي العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن النماذج المتنوعة لهذه العلاقة يمكن أن تختصر في ثلاثة احتمالات مجردة: إما أن تكون الدولة قوية جداً فتصبح بذلك سيدة المجتمع المدني؛ أو أن الدولة في حالة توازن مع المجتمع المدني، وأخيراً أن تكون الدولة أضعف من المجتمع المدني. ونعتقد أن النموذجين الأخيرين فحسب يتيحان نمو الديمقراطية، أو ما يسميه دال حكم المراكز المتعددة (Polyarchy)[22].

حاولنا في ما تقدم أن نكشف النمو المتفاوت لمختلف الأمم

---

(21) Weber considered rational capitalism and liberal political systems as peculiar to the West. See, The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism, translated by Talcott Parsons, introduction by Anthony Giddens, Harper Collins, London, (1930) 1991. In modern times, the names of the historian Bernard Lewis, Samuel Huntington or Elie Kedourie, are among many culturalist voices. Elie Kedourie, Democracy and Arab Political Culture, A Washington Institute Monograph, 1992.

(22) Aristotle, The Politics, Penguin Books, translated by T A Sinclair, revised and represented by Trevor J Saunders, 1981, p189-90.

التي يتوجب عليها أن تحل مشكلة بناء الديمقراطية بعد أن أصبحت هذه فرضاً عالمياً. إن لبعض الأمم ميزة وترفاً في النمو المتدرج للمظاهر المختلفة للحكم الديمقراطي خلال قرون من مؤسسات ومعايير وإجراءات. مثل هذه الأصول تعود في منشئها إلى القرن الثالث عشر ممثلاً في «العهد الأعظم» Magna Charta الوثيقة البريطانية (التي أكره فيها النبلاء الإنكليز الملك جون على إقرارها عام 1215) وإلى الجمهوريات الإيطالية في العصر الوسيط التي تميزت بإرساء نظم أولية للانتخابات (بالقرعة) وتقسيمها المبكر للسلطات ومحاسبة الدولة؛ وكذلك البرلمان الفرنسي ذو الثلاث طبقات الذي سبق ثورة 1789 بوقت طويل. أو لنأخذ المجتمع الأمريكي الذي تبنى الديمقراطية الأثينية المباشرة التي نمت في الأقل في القرن السابع عشر قبل حرب الاستقلال بوقت طويل. ونجد أمتع التحليلات لهذه العملية التاريخية في كتاب اليكسيس دي توكفيل «الديمقراطية في أميركا» أو في أهرنبرغ «المجتمع المدني»[23]. لقد استغرق الأمر عدة قرون قبل أن يتشكل وينضج نموذج حكم يقوم على الدستور ونظام التمثيل والمشاركة الشاملة التعددية وحكم القانون وبقية عناصر الحكم الديمقراطي المعترف بها عالمياً. إن أي تحول من حقبة اجتماعية سياسية إلى حقبة أخرى كان دائماً يتسم بالعنف وكان في بعض الأحيان مباغتاً وغامضاً. إن المساعي إلى إدخال «الطبقة الثالثة» في النظام السياسي أيام الملكية المطلقة، تطلب ثورتين في

---

(23) See further below.

twitter @baghdad_library

بريطانيا وهما الثورة البيوريتانية عام 1654 والثورة المجيدة عام 1696، على الرغم من أن نوعاً من التوافق والمساومات بين التاج والنبلاء والعموم (أي سكان المدن) قد ساعد في تسهيل ولادة الديمقراطية الدستورية الحديثة البريطانية. أما الفشل في الوصول إلى مثل هذه التوافقات في فرنسا في القرن الثامن عشر بين التاج والنبلاء والطبقة الثالثة جعل الأخيرة تتطرف وانتهى الأمر إلى ثورة دامية. وكان ظهور «الطبقة الرابعة» في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وسط الفئات الحضرية غير المالكة، ومطالبتها بالمشاركة السياسية قد أدى إلى إشعال الاضطرابات التي قوضت الديمقراطيات الناشئة في ألمانيا وإيطاليا القرن العشرين. ولعل فتح الباب أمام النساء للمشاركة السياسية هو وحده الذي شكل انعطافة سلمية. إن الأمم، وهي في أغلبها غير الأوروبية، وغير الصناعية، التي تحتم عليها مواكبة الأنموذج العالمي للديمقراطية لم تتوافر لها في الحقيقة مثل هذه الرفاهية في التدرج، بل ساقها الحظ العاثر إلى التطبيق السريع المشحون بالغموض والانعطافات الحادة، الجامحة سيئة العواقب. لقد تحتم على هذه الأمم أن تضغط كل المستويات والتدرجات لمثل هذا النمو في قفزة واحدة هائلة. لقد كان لا بد من اختزال الزمن، ولا بد أن يضغط النمو في سترة الضرورة الضيقة. فبعضهم فشل جزئياً، أو بعبارة ألطف، نجح جزئياً؛ وآخرون تهاووا أو تأرجحوا أو ارتدوا لينالوا هلاكهم. إن القرن العشرين مليء بجثث الأمم التي فشلت فيها الليبرالية، في كل من القارة القديمة (أوروبا) وفي البلدان النامية على حد سواء. وعلى المدى القصير

يبدو نمو الديمقراطية دائرياً: صعوداً وهبوطاً، أي نجاحاً وإخفاقاً. أما على المدى الطويل، يبدو المسار العام خطياً (أي استمرارية متصلة). وكذلك فإن المسالك المؤدية إلى الديمقراطية متباينة. ثمة مقاربات سوسيولوجية دولتية وثقافية لدراسة المصائر السياسية للأمم من ناحية نشوء أو بناء الديمقراطية فيها. وإن هذه المقاربات وغيرها تشير بجلاء إلى تنوع المسالك للوصول إلى هذا الهدف: الديمقراطية.

إن التوسع الراهن في الإصلاح الديمقراطي، الذي ينفتح في ظل ظروف متنوعة على نحو لانهائي وطنياً وإقليمياً وعالمياً، ويتفتح في مجتمعات متنافرة تنافر وتباعد الأكوان من ناحية تكويناتها الثقافية والاجتماعية، قد أدى إلى ظهور أدوات دقيقة لفحص نمو الديمقراطية وتحليل عوامله. إن مؤلفي كتاب «الديمقراطية في البلدان النامية»، مثلاً، يناقشون في سفرهم الكبير مجموعة من المتغيرات السياسية المؤسساتية والاجتماعية كي يقارنوا بين قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أو كي يقارنوا بين دول منفردة داخل الإقليم الواحد أو القارة الواحدة. إنهم يدرسون الإرث الكولونيالي والثقافة السياسية، والشرعية، والمؤسسات والبنى السياسية، والعلائق بين الدولة ـ المجتمع (المجتمع المدني) والمحيط الخارجي[24].

كيف تبدو الديمقراطية في بداية القرن الحادي والعشرين؟

---

(24) Ehrenberg, op. cit. p.199 and passim.

twitter @baghdad_library

انطلاقاً من فيليب س. شميتر وتيري لين كارل، فإن الديمقراطية، أو «حكم تعدد المراكز» كما يعرفونها مستعملين اصطلاح دال، «هي نظام للحكم يُحاسب فيه المواطنون الحكام عن أعمالهم» ويتنافس فيه المواطنون بصورة غير مباشرة عبر ممثليهم المنتخبين»[25].

إن الإدراك بأن الديمقراطية لا تتضمن نظاماً مؤسساتياً واحداً وحيداً، بل تتألف بالأحرى من أنماط عديدة ولها ممارسات متنوعة، يعني أن العناصر الرئيسية التي تعرف الديمقراطية هي:

إنها نظام للحكم يتأسس على قواعد مدونة (دستور) لإشغال المناصب في الحكومة وخضوع الحكام للمحاسبة والاعتراف بسلطتهم أثناء احتلالهم لمناصبهم الرسمية. وتتميز الديمقراطية بوجود ميدان عام يقرر المعايير الجماعية والاختيارات الملزمة لكل المجتمع والمسندة بقوة قسر الدولة. إن المواطنين هم العنصر الأكثر تميزاً في الديمقراطيات، أي الاعتراف بكل أعضاء المجتمع باعتبارهم أعضاء متساوين من دون أي تقييد على إشغالهم المناصب الحكومية أو مشاركتهم السياسية تبعاً إلى معايير العمر والجنس والطبقة والعرق والتعليم والملكية، والقدرة على دفع الضرائب؛ إن المنافسة عامل أساسي في الديمقراطية الحديثة من ناحية صنع القرار، والانتخابات المنتظمة وحق المواطنين في التأثير على السياسة العامة بالتماس وسائل أخرى (الجمعيات

---

(25) Diamond, Linz and Lipset, op. cit., V.2, pp.25.

والحركات الاجتماعية وما شابه)؛ وقاعدة حكم الأكثرية (أكثر من 50%)؛ أو حكم الأكثرية الموصوفة (الثلثين) لحماية حقوق الأقليات، أو لحماية الترتيبات الدستورية. إن الأكثرية الموصوفة تتطلب لوائح للحقوق المدنية، أو الكونفيدرالية أو الفيدرالية أو التوافقية(*) أو التشاركية وكل صيغة من هذه الصيغ تحتاج إلى أمور معينة (قرارات، تعديلات دستورية أو ما شابه ذلك) بعيداً عن مفهوم الأكثرية البسيطة؛ والتعاون بين الفاعلين السياسيين لصوغ قرارات جماعية[26]. فضلاً عن ذلك ثمة إطار إجرائي، تكون أدنى عناصره هي:

1 ـ السيطرة على القرارات السياسية للحكومة مسندة دستورياً إلى الهيئات المنتخبة.

2 ـ المسؤولون المنتخبون يختارون في انتخابات متكررة وعادلة تستبعد القسر نسبياً.

3 ـ يحق لكل البالغين من الناحية العملية انتخاب المسؤولين.

4 ـ كل البالغين من الناحية العملية لهم الحق في إشغال المواقع الانتخابية في الحكومة...

(*) التوافقية Concociatimalism والتشاركية Corporatism صيغتان لسير النظام السياسي، تقوم الأولى على عدم اتخاذ قرار من الأغلبية بدون موافقة الجماعات الصغيرة، أما التشاركية فتتعلق بإقرار السياسات الاقتصادية على أساس موافقة ثلاثية من الدولة وأرباب العمل ونقابات العمال.

(26) Schmitter and Karl, op. cit. p.76.

twitter @baghdad_library

5 ـ للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم من دون خوف من التعرض إلى عقوبة قاسية...

6 ـ للمواطنين الحق في البحث عن مصادر بديلة للمعلومات. فضلاً عن أن المصادر البديلة للمعلومات موجودة ومحمية من قبل القانون.

7 ـ ... للمواطنين أيضاً الحق في تشكيل جمعيات أو منظمات مستقلة نسبياً، بما في ذلك الأحزاب السياسية المستقلة والجمعيات الخيرية[27].

إزاء هذه المعايير، فإن الكثير من الديمقراطيات الناشئة (حديثة الظهور) كانت فاشلة أو شبه فاشلة أو محدودة النجاح. وهنا نجد أن لأغلب الدول النامية سجلاً سيئاً مثلها مثل القليل من دول وسط أوروبا[28]. أما الشرق الأوسط فهو أشد قتامة[29].

وبحسب قياسات نادي الحرية لتقييم حال الحريات السياسية (PR) والحريات المدنية (CL) فإن تدرجات الحرية هي كما يلي: من 19 دولة من ضمنها كل الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل، ثماني دولٍ منها حرة جزئياً و6 ليست حرة وواحدة فقط هي إسرائيل حرة. ومن الستّ التي وصفت بأنها «ليست حرة» تفتقد كلها الحرية إلى درجة كبيرة أو تغيب عنها الحريات السياسية

---

(27) Ibid., p.76-80.

(28) Ibid. p.81.

(29) Diamond, Linz and Lipset, op. cit., p., V.2 p.5 and passim.

والمدنية. وكان العراق والسعودية العربية وسوريا وليبيا من بين أسوأ الحالات[30]. إن للسعودية وليبيا تاريخاً طويلاً من البيئة البدوية ما قبل السياسية كما عاشت في ظل نظم حكم وراثية سلطانية كاريزمية. في عام 1971 انضمت ليبيا إلى مجموعة دول السلطة العسكرية التسلطية. أما العراق وسوريا فينتميان إلى مجموعة نظام الحزب ـ الواحد. وتحكم السودان حكومة تسلطية عسكرية في الوقت الحالي ولها ماض يشبه الحكم الوراثي ـ الصوفي الذي قام في ليبيا أيضاً. وباستثناء الكويت وتركيا والأردن، فإن كل الدول المحيطة بالعراق ذات طبيعة متشابهة من انعدام الديمقراطية.

---

(30) On the cultural approach on democracy in the Middle East, see, Elie Kedourie, Democracy And the Arab Political Culture, A Washington Institute Monograph, 1992.
See also: Yehuda Mirsky and Matt Ahrens (eds.) Democracy in the Middle East, Defining the Challenge, A Washington Institute Monograph, 1993.

twitter @baghdad_library

النزعة القومية العربية والإسلام(*)

1990 - 1890

أولاً - ملاحظات عامة

تعد النزعة القومية (Nationalism) والأمة (Nation) والدولة القومية (Nation - State) (أو الدولة - الأمة) ظواهر تاريخية فتية، إن جاز التعبير، لا يزيد عمرها عن عدة قرون. أما اليوم فقد غدت الدولة القومية الشكل السياسي أو التنظيم السياسي الشامل المعترف به، بصرف النظر عما إذا كانت الحدود السياسية للدولة تتطابق مع حدود الأمة (أو الإثنية) أم لا، بحسب القاعدة الشائعة[1].

ولو قبلنا حسابات أحد منظري الدولة القومية (أرنست جيلنر)، فإن هناك (8000) مجموعة لغوية وإثنية، وإن التناسب بين الدول - القومية الفعلية المتحققة والقوميات الكامنة (غير المتحققة في دولة) هي واحد إلى عشرة[2].

(1) E. Gellner, Nation, p.1

(2) المرجع نفسه، ص 45.

بداهة، يعني ذلك ان ثمة صراعات قومية فعلية تلوح في الأفق أو كامنة في رحم المستقبل، في لحظة تبدو فيه أمواج النزعة القومية وكأنها تصل إلى الذورة التي لا حراك بعدها، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار آخر التجارب التاريخية (تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وتفكك يوغسلافيا، إلخ).

وسيان أكانت الدولة ـ القومية (= الدولة ـ الأمة) هي نتاج انشطار ذاتي من الامبراطوريات القديمة لتكوين وحدة سياسية جديدة، ترتكز إلى مجتمع صناعي حديث، أم كانت نتاج الشطر الكيفي لمثل هذه الامبراطوريات، أي الشطر الكيفي لأصقاع خالية من تكوينات كهذه على يد القوى الكولونيالية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن الدولة القومية قد أضحت الفرد الشامل في التاريخ، أو بحسب تعبير هيغل الفرد الحقيقي الفاعل في التاريخ العالمي[(3)].

ويبدو أن نشوء الدولة القومية عملية مستمرة، تمت في التاريخ المعاصر، على شكل موجات متعاقبة يقلد فيها الأخلاف الأسلاف، ويستنسخون نماذج قائمة أصلاً، بنوع من «القرصنة» (بحسب تعبير ب. اندرسون في مؤلفه «المجتمع المتخيّل» Imagined Community).

وإذا كان التاريخ العام لنشوء الدولة ـ القومية يحظى بالاتفاق العام، فإن «التاريخ الدقيق لنشوء النزعة القومية (Nationalism) هو موضع خلاف. كُون Kohn يفضل عام 1642، وآكتن Acton

(3) Hegel, Philosophy of Right, p. 126.

twitter @baghdad_library

عام 1772، عام تقسيم بولندا، وخضوري عام 1806، تاريخ نشر خطابات فيخته الشهيرة إلى الأمة الألمانية... وكثرة تختار عام 1789 (عام الثورة الفرنسية)»[4].

ومن الواضح أن ليس بالوسع تمييز النزعة القومية (Nationalism) عن الدولة القومية (Nation - State) مفهومياً فحسب، بل إن الاثنتين قد تفترقان في الزمان. ويبدو أن النزعة القومية كمفهوم ونظرية وحركة أو ايديولوجيا، برزت إلى الوجود بعد لا قبل الظهور الفعلي لأوائل نماذج الدولة القومية في العالم، ونعني بالتحديد النموذجين السبّاقين، الإنكليزي والفرنسي. وجاءت عملية التنظير الفكري لمفهوم الأمة وتحققها في دولة بعد ذلك الزمن بكثير. قد يدفعنا ذلك إلى التساؤل فيما إذا كان البناة الأوائل للدولة القومية مدركين لما هم صانعوه، أو لطبيعة المشروع الذي نفذوه، على غرار القوارب السابقة لأرخميدس، التي طفت مع أصحابها دون عون من أية نظرية عن الصلات المعقدة بين حجم ووزن الجسم العائم وزن السائل المزاح.

وإذا كان الإنكليز والفرنسيون قد شرعوا في بناء دولتهم القومية وفق التسلسل التالي: دولة ← أمة ← نزعة قومية ← نظريات. فإن الألمان والطليان (والأميركان أيضاً) قلبوا العملية. فالنظريات عن القومية، وتحرك النزعة القومية كانت بمثابة بناء قبلي، تصورات قبلية ,(Apriori) تسبق النشوء الفعلي للدولة القومية. بل إن النظرية والنزعة القومية تبدو بمثابة مخطط إرادي

---

(4) A. Smith, Theories of Nationalism, p. 27.

يسبق تحقق الأمة في دولة. ولعل هذا التفارق هو وراء شيوع فكرة «اختراع» الأمة و«تخيل» الأمة عند أندرسون. ويتعزز هذا الانطباع بفعل عوامل أخرى، أبرزها الطابع التصادفي و/أو الاعتباطي للحيّز المكاني او الرقعة الأرضية لعدد كبير من الأمم ـ الدول، فهذه الرقعة الجغرافية تحددت في كثرة من الحالات بفعل عوامل عديدة ترسخ الطابع الاعتباطي للإطار القومي، وتجعل من هذه المجتمعات نوعاً من فسيفساء أنثروبولوجية من ناحية تنوع اللغات والأديان والثقافات. وهذا مضاد تماماً للفكرة الأولى عن «تطابق» الدولة والأمة (أو الاثنية)، وكون الأمة جماعة تتميز بالتناسق (= وحدة اللغة والثقافة والتاريخ).

من المتفق عليه عموماً أن ظهور أولى نماذج الدولة القومية اتخذ من أوروبا مسرحاً له (القرون 16 ـ 19)، وقد سبقت ورافقت هذا الظهور عملية تحولات عميقة، انتقالة من عصر إلى آخر، من المجتمع الزراعي التقليدي، أو الاقطاعي، إلى المجتمع الصناعي الحديث، أو الرأسمالي، وهو مجتمع أطلق تحولات اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية ديناميكية ارتكزت على، وأدت الى ابتداع تقسيم ديناميكي للعمل، وأسواق كبيرة موحدة، وثقافة (بالمعنى السوسيولوجي) معيارية موحدة، مع ما يرافقها من ابداع وتوحيد نظم تعليم، وتوطيد اللغات المحلية وسيطاً، وإضعاف السطوة الشمولية للكنيسة، إلخ.

خلاصة ذلك أن الدولة ـ القومية، والنزعة القومية، هما نتاجان تاريخيان، قريباً العهد، رغم تكونهما من عناصر يبدو بعضها وكأنه موغل في القدم، أو سابق للتاريخ!

twitter @baghdad_library

يزدري المنظرون القوميون العرب، عموماً، التاريخ ويضعون ظاهرة الأمة والدولة القومية والقومية فوق التاريخ نفسه، مؤمثلين الزمان، أو متقدمين إلى المستقبل بحثاً عن ماض لم يكن. حسبنا تذكر الشعار المعروف: «أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة»[5].

بالمقابل نجد أن كتلاً واسعة من قادة التيار الإسلامي المعاصر، تنكر من جانب وجود مفاهيم أو نظم مثل القومية والدولة/الأمة، إلخ، في الإسلام، وتدعو من جانب آخر إلى بناء «الأمة الإسلامية» التي ينبغي أن ترتكز في معمارها على الدين لا الإثنية أو غيرها من المحدَّدات والنظم الثقافية، أو تقول إن مثل هذه الأمة كانت قائمة في الماضي التليد وأنها توشك على الانبعاث في القريب العاجل[6].

وبذا نجد أنهم لا ينبذون السرمدية المتخيلة للقومية والأمة بما هي عليه، بل ينبذون أزلية صنف معين من القومية والأمة يقوم على الإثنية لا العقيدة الدينية.

ونقرأ في كتابات منظري التيارين كليهما هجاء بيناً: إن الغرب الكولونيالي أعاق وحدة الأمة العربية (عند المنظرين القوميين) أو أنه زرع القومية لتدمير وحدة الأمة الإسلامية (عند المنظرين الإسلاميين).

بتعبير آخر تبدو النزعة القومية العربية، هنا، وكأنها في تضاد مع الإسلام، أو يبدو الإسلام في تضاد مع النزعة القومية العربية.

---

(5) ميشيل عفلق، ص 58.

(6) الشيرازي، ص 17 ـ 19.

هناك في واقع الحال كتابات غزيرة حول الآتي: هل الإسلام قلب العروبة أم العروبة قلب الإسلام؟ إنه صراع حول الحامل والمحمول، وهو صراع خاص تماماً بالمنطقة العربية سنأتي على تفاصيله الأخرى لاحقاً.

إن جانباً من التضاد، أو جلّه تقريباً، ينتمي إلى الحقل الايديولوجي و/أو الصراع السياسي/ الحزبي، مع ذلك نرى أن باحثين عديدين من أمثال ايمانويل سيفان (E. Sivan)، سارعوا إلى الاستنتاج بأن النزعة الإسلامية (وهي بحسب استخدامي لهذا التعبير أوسع من مجرد حركات وأحزاب إسلامية) تفترق افتراقاً بيناً عن القومية والنضال القومي(7).

وبالطبع، فإن معاينة العلاقة بين النزعة القومية العربية والإسلام، وبين النزعة القومية عموماً والدين عموماً، تقودنا إلى القول بأن هذه العلاقة تبلغ من الخصب مبلغاً يجعلها تتبلور في صيغ وأشكال متنوعة تتحدى ثنائية الـ مع / ضد المبسطة.

ابتداء، تطرح العلاقة بين القومية والدين في الإطار التاريخي العام القائل بأن النقلة من التنظيم السياسي التقليدي إلى التنظيم الحديث، اقترنت بالعلمنة، أي فصل الكنيسة عن الدولة، وبحسب اندرسون، كان انبلاج فجر القومية الأوروبية يتوافق مع أفول المؤسسة الدينية. والمغزى واضح: إن العلمنة وبناء الدولة القومية صنوان لا يفترقان، كعنصرين من عناصر توليد الالتحام عبر خلق ولاءات جديدة تقف فوق أشكال الولاء القديمة، سواء كانت

---

(7) E. Sivan, p. 20 & 31.

twitter @baghdad_library

الولاءات القديمة أكبر أو أصغر من الدولة القومية، أي سواء كانت الولاءات تمحض لامبراطورية فوق قومية (الامبراطورية الرومانية المقدسة، آل هابسبورج، آل رومانوف، إلخ) أم تمحض لكيانات دون قومية (طائفة، مدينة، عشيرة، إلخ)[8].

وتقدم سوسيولوجيا القومية (إن كان لمثل هذا الفرع العلمي من وجود) تحليلاً مغايراً يؤكد ان تحطيم تقسيم العمل الثابت في المجتمع الزراعي، وكسر احتكار رجال الكهنوت للثقافة، وتعميم الثقافة العليا عبر نظم التعليم واللغة المحلية، كان مستحيلاً بدون الإصلاح الديني. بتعبير آخر، إن الإصلاح الديني، والدين كمكون ثقافي وكمؤسسة، يعد حجر الزاوية في الوحدة السياسية الجديدة: الدولة القومية. هذا هو تحليل ورأي جيلنر (Gellner)[9].

إذا كانت الاستنتاجات الأولى المضادة للكنيسة (اندرسون) والاستنتاجات الثانية المؤاتية لها، صحيحة سواء بسواء فإن الاستنباط الوحيد المتبقي لنا من جمع هذين الضدين هو أن من المستحيل إلصاق جوهر ثابت بالأديان العالمية التوحيدية وبالذات بالمسيحية (والإسلام أيضاً كما نعتقد) باعتبارها، في ذاتها ولذاتها، معجلاً أو عائقاً لنشوء الدولة القومية. بكلمة أخرى، إن دور الدين في مسألة نشوء الدولة القومية ليس ثابتاً ولا موحداً، وإنه لا يمكن إرجاع هذا الدور الى جوهر محدد ومعطى.

إن جانباً من تاريخ القومية والقوميات يبين لنا أن الحدود

---

(8) B. Anderson, p.19.

(9) Gellner, pp. 1, 51 & 52.

الإثنية، أي حدود أمة معينة، تتعين أو تخلق (أو تخترع اختراعاً) على أساس الثقافة ,(Culture) بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم. لكن إذا كان تمييز الإثنية يتم بواسطة الثقافة، فإن مفهوم الثقافة ذاته يبدو أعوص من أن يُحدّد.(حتى عام 1954 أحصى باحث أميركي قرابة 164 تعريفاً مختلفاً للثقافة في ميدان السوسيولوجيا).

وعلى أية حال تبرز الإثنيات في الميدان المحدد (القومية) متمايزة إما على أساس لغوي، او ديني، أو عرقي، وإن هذه التمايزات تشكل عناصر في ثقافة الجماعات المعينة. ونجد جماعات لا تتوفر على أي عنصر مشترك من هذه العناصر كما نجد مجموعات اثنية تتطابق وتجتمع فيها العناصر الثلاثة (اليابان مثلاً).

إن توحيد الثقافة (عبر نظم التعليم) يشكل عنصراً أساسياً من عناصر بناء الدولة/ الأمة، أو الدولة القومية، وتنطوي الثقافة على مكونات دينية بالنسبة للعديد من الشعوب التي انتقلت إلى بناء الدولة القومية انطلاقاً من نقاط ما قبل المجتمع الصناعي.

وعدا عن التحقيب المذكور (ما قبل/ما بعد صناعي) يشكل الدين، في اندماجه بالمكونات الثقافية، عنصر تمايز خارجي للقومية المعينة، وعنصر تماثل داخلي لها. خذ روسيا الارثوذكسية مقابل أوروبا الغربية الكاثوليكية مثلاً!

وفي المراحل الأولى من نشوء الدول القومية في أوروبا الغربية (النموذج المركزي ـ الأوروبي) نجد أن اللاهوت المعقلن، أو الإصلاح الديني، أسهم في خلق كنائس قومية، متحدياً السلطة الكونية، فوق القومية، للكنيسة الكاثوليكية، ناقلاً هذا التحدي إلى

twitter @baghdad_library

الميدان الثقافي: إلغاء اللغة اللاتينية، ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية (الإنكليزية، الألمانية، إلخ)، هذا الوسيط الأساسي لتوحيد الثقافة القومية ذاتها.

وعلى أية حال، فإن الدور الذي تلعبه الثقافة، أياً كان الشكل الذي نراها به، هو وظيفة تماثل ومجانسة، وتشكل في الوقت ذاته وظيفة تمايز. إن التماثل يقوم على تعيين هوية موحدة، وتعيين الهوية لجماعة معينة يعادل تفريقها عن هوية جماعات أخر. بتعبير آخر، ان التحديد (= التماثل) هو أيضاً نفي (= تمايز)، بحسب تعبير سبينوزا.

فحين يصف المرء شيئاً بأنه ليس أبيض، على سبيل المثال، فلا يترتب على ذلك أن هذا الشيء، أحمر، أو أزرق، أو أبيض، أو أخضر! لكن تعيين هوية الشيء بأنه أبيض، مثلً، سينفي مطلقاً سائر الصفات الممكنة في الطيف اللوني نفياً قاطعاً.

(لمن ينزعجون من المماثلة بين التمايز القومي أو الهوية القومية وبين اللون ـ الأبيض هنا ـ حسبنا أن نذكر أن لغة الاسكيمو، خلافاً للغات عديدة، تنفرد بوجود ما لا يقل عن 15 كلمة لأنواع متباينة من البياض. هذا يتيح الحديث عن التمايزات الأخرى داخل الأبيض (= الأمة).

نورد هذا التفصيل ابتغاء الإشارة إلى محنة أولئك المنظرين القوميين الذين يحددون التمايز بأسلوب مقلوب، أي يؤسسون الجوهر القومي على سبيل النفي (لا أبيض)، وهو تعيين هلامي، يسبه تعيين فيخته للعالم بأنه: لا أنا .Nicht Ich

لنعد إلى بضع إشارات أخرى عامة عن الدين ودوره في

التكوينات السياسية في إطار المجتمع الزراعي وما بعد الزراعي، أي في الوحدات السياسية ما قبل الحديثة، وأيضا دوره خلال الفترة الانتقالية المفضية إلى الوحدة السياسية الحديثة المعاصرة.

كانت الامبراطورية العالمية الشاملة هي الوحدة السياسية النموذجية للعصور الغابرة، وتتميز هذه الوحدات بارتكازها على دين عالمي: الامبراطورية الرومانية، الامبراطورية الأموية فالعباسية، الامبراطورية الرومانية المقدسة، الامبراطورية العثمانية (ونترك جانباً بعض الامبراطوريات المغلقة التي تحولت إلى دول قومية (اليابان، الصين) بفعل تلاحم دوائر الانتماء الجزئية (العرقية، اللغوية، الدينية) في دائرة الانتماء الأوسع (القومية) في العصر الحديث.

إن هذه الوحدات الكبرى (الامبراطوريات) كانت تنطوي على أشكال من الولاء، والانتماء، ينتسبان إلى أنماط مختلفة من التنظيم السياسي الصغير: الإمارات الاقطاعية وساداتها، الدول ـ المدينة، الأسر الحاكمة، الطوائف والجماعات الدينية.

ويمكن للمرء في إطار عالم الإسلام، أن يتحدث عن ولاءات للقبيلة، العشيرة، الأسرة، الطائفة الدينية (داخل الدين الواحد) أو الإنتماء الديني (بين مختلف الأديان)، أو للأسر الحاكمة، إلخ.

وعليه، فإن الامبراطورية، هذه الوحدة الشاملة للتنظيم السياسي الغابر، هي كيان مجزأ ومتشظ داخلياً.

وبالطبع، فإن كلاً من الوحدة الكبرى (=الامبراطورية) والوحدات الصغرى (المكونات المتشظية) تجد التعبير عنها في المفاهيم الثقافية الدينية، وفي الأشكال التنظيمية للمؤسسة الدينية، وهذا يشمل سائر الأديان التوحيدية.

twitter @baghdad_library

ولنأخذ هذا الأمر في إطار الامبراطورية العثمانية. يجد المرء (خصوصاً في القرن التاسع عشر) مؤسسة دينية مركزية وعلى رأسها المفتي الأعظم في اسطنبول، مرتبطة بمؤسسات مركزية مماثلة في الولايات الأخرى (الأزهر، الزيتونة... إلخ، على سبيل المثال). بالمقابل نجد أن القبائل، والقرى، والجماعات الحرفية في مراكز المدن منظمة في زوايا وطرق صوفية منعزلة، ومتشظية.

يصعب تخيّل المؤسسة الدينية المركزية (أياً كانت درجة مركزيتها) بدون خطاب شمولي، بدون تركيز على العنصر الشمولي في الإيمان الديني، وفي الإسلام كدين، أي موجه لسائر المسلمين كما لسائر البشر كعبيد للخالق. وبدون التركيز على مثل هذه الشمولية (الماثلة دوماً في كل الأديان التوحيدية) أعني التركيز السياسي، فإن شرعية حكم آل عثمان كانت ستتهاوى قطعاً في نظر سائر الرعايا المسلمين.

بالمقابل نجد أن الطرق الصوفية بما تتميز به من عبادة الأولياء، وتوسط الشيخ (الولي) بين العابد والمعبود، أو بين المخلوق وبارئه، وبفعل انغلاق هذه الطرق، وتنائي هذه البنى الاجتماعية الصغرى عن بعضها في ركود المجتمع الزراعي البسيط، هي تكوينات محلية، تفتقر إلى شمولية النظرة الدينية القائمة في المركز.

وبالطبع، فإننا ننظر إل هذه الطرق والزوايا، على أنها نتاج تشظي وعزلة وتجزؤ الكيان الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الثقافي.

هذا التمايز بين خصائص المؤسسة الدينية المركزية والتكوينات المحلية، هو في واقع الأمر تمايز بين ثقافة عليا وثقافة دنيا.

يحصل أحياناً أن الثقافة العليا (النخبوية، ثقافة الخواص) والثقافة الدنيا (ثقافة العوام، الدين الشعبي، إلخ) تتميزان معاً بخصائص مشتركة، النزوع الصوفي مثلاً، كما كان عليه الحال خلال الحقبة العثمانية، لكن الافتراق بين الاثنين أعمق من أن يغفل، وبخاصة أن صوفية الثقافة العليا تتّصف بنزعات عقلية و/أو فلسفية، في حين أن صوفية الثقافة الدنيا تتميز بعبادة الأولياء، أي نزعات أرواحية بدائية (Animism).

ويرى بعض الكتّاب المعاصرين، أن الطابع الشمولي للدين الإسلامي (مخاطبته البشرية جمعاء) يتناقض مع النزعة القومية العربية (الموجهة إلى جماعة إثنية محددة ومحدودة).

أما التاريخ الفعلي لبناء الدول القومية في العالم العربي، وفي تركيا، وإيران، وباكستان، في القرن العشرين، فيقدم لنا أمثلة تقول إن العوائق الرئيسية أمام بناء الدولة القومية الحديثة ليس الإسلام الشمولي، بل الثقافة الصوفية، الجزئية، المتشظية. وإن حركة الإصلاح الإسلامي التي تصدّت للتجزؤ الصوفي، عبّدت الطريق إلى نشوء الكيانات القومية متجاوزة انغلاق الجماعات الصغيرة.

وابتدأت مساعي الإصلاح الديني هذه انطلاقاً من مفهوم التوحيد ومفهوم العقل، وحرية الإرادة الإنسانية، في الميدان الفلسفي بالطبع.

بالمقابل، ظلّت الشمولية الدينية، نظرياً، أداة للدفاع عن ولاءات فوق قومية. وهي الآن الأساس الذي تستمد منه نظريات ودعوات بناء أمة إسلامية عامة.

twitter @baghdad_library

إن ظهور الدولة القومية يبدو بمثابة تنظيم سياسي جديد ذي حدّين، الحد الأول موجّه ضد الجماعة الكبرى الموحدة شكلياًفي إطار امبراطوري، والحد الثاني موجه ضد التجزؤ الداخلي المنتمي إلى المجتمع الزراعي. وباختصار تبدو العملية بمثابة مركزية ـ لا مركزية، أو تكامل ـ انفصال، أو اندماج ـ التحام في جانب، وانفكاك ـ انفصال في جانب آخر[10].

ثانياً ـ منشأ النزعة القومية التركية في القرن التاسع عشر

أشرنا في المفتتح إلى أن نشوء النزعة القومية عالمياً كان لاحقاً لنشوء الدول القومية في الموجة الأولى، ولكنه كان سابقاً لنشوئها في دول الموجتين الثانية والثالثة. في الحالين جاء تشكل الدولة القومية مترافقاً، كنتيجة ولاحقاً كسبب، للانتقال من التنظيم الزراعي إلى التنظيم الصناعي للمجتمع، أي عصر تطور الرأسمالية.

ويبدو لي أن المنطقة العربية تميزت، شأن مناطق أخرى بأمرين: (1) إن النزعة القومية كانت وما تزال سابقة لنشوء الدولة

---

(10) Hirst and Thompson, Globalization in Question, Cambridge, 1999.

يلاحظ هيرست في فصل مستقل مكرس للدولة القومية أن تعدد السلطات الذي ميز العهد ما قبل الصناعي هو الواقع الذي عملت الدولة الحديثة على اختزاله.

ـ الأمة العربية الشاملة. (2) إن هذه النزعة سابقة أيضاً لعملية الانتقال من التنظيم الزراعي إلى التنظيم الصناعي للمجتمع.

بتعبير آخر، إن النزعة القومية هنا لا تعبّر عن تحول إجتماعي فعلي، عن تطور الرأسمالية، أو المجتمع الحديث، إلخ، بل تشكل نوعاً من الاستجابة لمؤثرات العالم المحيط.

لنرَ إل تشكل النزعة القومية العربية بموازاة تشكُّل النزعة القومية التركية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

لقد كانت الأمبراطورية العثمانية دولة تقليدية، متعددة القوميات، متعددة الاثنيات، . متعددة الأديان، تمتد على عموم العالم العربي (عدا المغرب) وعلى أجزاء غير قليلة من شرقي ووسط أوروبا.

ولو استثنينا الأناضول، لوجدنا أن سائر المقاطعات العربية كانت خاضعة لحكم أسر وسلالات غريبة تنحدر من النخب العسكرية، وتتمتع بقدر كبير من الاستقلالية التي انتهت في بعض الحالات إلى استقلال فعلي (مصر محمد علي، بايات ودايات الجزائر وتونس). هناك مناطق ورقاع أخرى خضعت لحكم المشايخ (رؤساء قبائل) أو عوائل الاشراف (المتحدرين من قريش). وكان ثمة استثناءات قليلة في تلك الأماكن التي يحكمها ولاة معينون من الباب العالي مباشرة.

لن يجد الدارس لهذا الكيان السياسي أي مفهوم للمواطن الفرد، أو قانون محدد (دستور)، أو إطار إقليمي محدد للدولة، أو هيئات سياسية خاضعة للاختيار والمحاسبة، إلخ، أو أياً من المظاهر الحديثة المتعارف عليها، بل سيجد أفراداً جماعيين (قبائل، عشائر، طوائف دينية، طوائف حرفية). وسيجد لكل

twitter @baghdad_library

جماعة أعياناً وأشرافاً يمثلونها، أي درجة من التمثيل المباشر. إنه عالم **نظام الملل**.

لقد كانت الامبراطورية العثمانية تترنح تحت وقع تحديات الغرب المتفوّق عسكرياً (= حضارياً)، والعجز عن ضبط النزوع القومي المتصاعد في الأجزاء الأوروبية، ونزعات اللامركزية في بعض مناطق العالم العربي (مصر، تونس، الجزائر، الجزيرة العربية، السودان)، التي انطوت على بذرات وعي ذات إثني، وهو سابق لوعي الذات القومي، بالمعنى التاريخي للمفهوم.

إن الحل التاريخي في مركز الامبراطورية العثمانية لم يكن ليختلف، من حيث الجوهر، عن الحلول المتبناة في رقع أخرى: مصر محمد علي، ويابان القرن التاسع عشر: تدخل كثيف للدولة لإعادة تنظيم الوحدة السياسية، بإعادة تنظيم الجيش الدائم، وبناء المرافق الإنتاجية، وخلق جهاز تعليم حديث، مشفوعاً بنظام مواصلات معاصر، تعديل نظام الملكية، بناء مؤسسات دولة حديثة (دستور، برلمان، جهاز تنفيذي معاصر، إلخ)[11].

هذه الانتقالة لم تتم على يد «طبقة وسطى» أو «طبقة رأسمالية ديناميكية»، بل على يد الدولة.

إن محض الانتقال من الشكل الأسري للحكم إلى الشكل الدستوري، يعني نقض أشكال تقليدية من الولاء، والانتماء والاندماج، ويعني أيضاً استبدالها بأشكال جديدة. إن إرسال الدولة على أساس دستوري يستتبع نقل مصدر السلطات والتشريع

Bernard Lewis, p. 83 & 88. (11)

ومرجع الولاء والانتماء، من الأسرة الحاكمة إلى الشعب، ومن الشريعة والحكم بالفرمانات العلية، إلى مصادر جديدة للتقنين والتشريع. إن نقل السيادة، وصلاحية التشريع، وحق الحكم إلى الشعب أو الأمة يفتح الباب على مصراعيه للنزعة القومية في الحال. وهذا ما أدركته جمعية العثمانيين الشباب (تأسست عام 1865) التي بدأت جمعية ليبرالية ـ دستورية لتنتهي إلى حركة قومية تركية[12]. وهذا ما أفصحت عنه بوضوح جمعية تركيا الفتاة التي خلفتها. وقد اندمجت النزعة القومية التركية باتجاه دستوري ـ ليبرالي، وتراكبت مع مفاهيم إسلامية لمصلحين صاغوا تصوراتهم تحت تأثير موروثهم الثقافي الإسلامي والموروث الثقافي الأوروبي[13].

هذه الحركة، كما هو معروف، طوّرت اتجاهين: لا مركزي، يستهدف إعطاء المجموعات الإثنية غير التركية حقوق استقلال ذاتي (بما في ذلك العرب)، ومركزي متشدّد (الاتحاد والترقي).

ولنلاحظ أن الكلمة المطبوعة، والتلغراف، وسكك الحديد، أي نظام الاتصالات الحديث عهد ذاك، قدم شبكة من القنوات المادية للتنظيم والتعبئة، وكسر عزلة نظام الملل. فيما قدم نظام التعليم الحديث، ونظام المدارس العسكرية، والجيش النظامي، المادة البشرية للتغيير: الطلاب والضباط[14].

---

(12) B. Lewis, p. 148.

(13) A. Hourani, The History, p. 301-310.

(14) Hourani, Ibid, p. 217-251; Gibb, p. 48-53.

twitter @baghdad_library

إن تطورات مماثلة جرت في مصر، وإيران، رغم تباين الأوضاع السياسية بعض الشيء. وعلى أية حال، فإن التوافق الزمني لثورة المشروطة في إيران (1906) والثورة الدستورية على السطان عبد الحميد في تركيا (1908) مثير للانتباه حقاً[15].

لقد تركت هاتان الثورتان، عهد ذاك، آثاراً عميقة على الفكر السياسي السني والشيعي، وسط المثقفين الحديثين ورجال الدين التقليديين على حد سواء[16].

وكانتا نتاج تحولات عميقة تغذ السير نحو بناء الدولة القومية الحديثة. وكانت المشكلة التركية أن المشروع يجري في إطار دولة متعددة القوميات ويقف إزاء تحديات أوروبية ضارية.

إن مصائر أشكال النزوع القومي العربي في المشرق ترتبط إلى حد كبير بالحركة القومية التركية.

ثالثاً ـ النزعة القومية العربية والإسلام / التصورات والنظرات الأولية في المشرق

لا يخطئ السلفيون والأصوليون المعاصرون قط حين يقولون

---

(15) Holt, p. 52; B.Lowis, p. 148; Hourani, History, p. 273.
وأيضاً لويس عوض، ص 73 ـ 74.

(16) Abdul-Hadi Ha'iri, Shi'ism and Constitutionalism in Iran, Leiden, 1977.
- Ervend. Abrahamian, Iran Betmeen Two Revolutions, p. 85, 86-92.

إن مفاهيم القومية، والوطنية، والتفرعات المستمدة منها لا أثر لها في الإسلام. فهذه المفاهيم كانت غائبة عن حقل الثقافة السياسية العالمية حتى القرن 18، وعن حقل الثقافة السياسية في البلدان العربية خلال الشطر الأعظم من القرن التاسع، عدا عن بعض الاستثناءات الفردية. وبالطبع حين بدأ التنظير لفكرة القومية العربية، كان العرب، عملياً، بعيدين بعد السماء عن الأرض لا عن الدولة العربية الواحدة، بل عن أية دولة قومية.

إن معظم الدراسات عن أصول ومنابع النظرية والفكر القومي العربي (إن لم تكن كلها) تهمل دور واسم ومكانة المفكر والمصلح الإسلامي الكبير جمال الدين الأفغاني (1839 - 1897)، أو تحذفه كلياً. وإن جرى ذكره فلدوره التنويري أو الإصلاحي، قدحاً أو مدحاً. وبودي أن أعارض هذا الرأي السائد بالقول إن إصلاحية الأفغاني ناجمة عن نزوعه القومي، أي مناهضة الغرب الكولونيالي، لا العكس.

ومما يثير الاهتمام حقاً أن نجد الكتابة الأميركية ن. كيدي (N. Keddie) تصدر كتاباً عن الأفغاني يحمل هذا العنوان الموحي: ردّ إسلامي على الامبريالية[17]! إن دراسة متأنية لجوانب شتى من كتابات ونشاطات الأفغاني تبرر لنا القول بأنه الأب الروحي لكل من النزعة القومية الإسلامية، والنزعة القومية العربية، أي الأب الروحي للشكلين الديني والإثني من النزوع القومي. لقد تميز الأفغاني بإبراز التضاد بين **الإسلام والغرب**، في

---

(17) N. Keddie, p. 3-7 & 20.

twitter @baghdad_library

جانب، ودعا إلى استعارة العلم وأشكال التنظيم السياسي والاجتماعي من الغرب ذاته لمقارعته في جانب آخر. إن الإصلاح الداخلي للأفغاني، أكان فكرياً أم سياسياً أم اجتماعياً، يتوخّى وظيفة خارجية: التصدي للغرب المستعمر[18].

ويلاحظ من كتاباته خلال الفترة الهندية، شدة تركيزه عل النزوع القومي، فهو يقول إن لا سعادة للمرء إلا في جنسه وقومه، ولا وجود لهذه الأخيرة بدون اللغة. ويعترف الأفغاني بوجود رابطتين تشدّان البشر، الأولى رابطة اللغة التي تتألف منها رابطة الجنس (القومية)، والأخرى رابطة الدين. ويعترف أن هناك شعوباً تغيّر أديانها مرات وتحتفظ بلغتها.

لم يكن الأفغاني منظراً بل رجل نشاط وعمل، لذا لم يصغ آراءه في إطار فكري موحد، بل في ثنايا مقالات متعددة وظرفية في آن.

لقد احتفظ الأفغاني بموقف الثنائية هذه التي تجمع الرابطة القومية بالرابطة الدينية[19].

وفي اعتقادي أن هناك عاملين وراء هذه الثنائية. أولاً، إن الأفغاني كان موقناً بالدور الحضاري للدين، فهو برأيه قاطرة التقدم شريطة تنقيته من الشوائب. وثانياً، إن تجربة الأفغاني المتنوعة (عيشه في الهند، أفغانستان، إيران، العراق، مصر) جعلته على تماس عياني مباشر بالتمايزات الإثنية، ودورها في الصراعات السياسية، المناهضة للبريطانيين.

---

(18) المرجع نفسه، ص 56.
(19) نفسه، ص 56.

إن إنقاذ العالم الإسلامي (يسميه المشرقي) من السقوط بيد القوى الكولونيالية وبخاصة بريطانيا، كان يستدعي، بحسب رؤية الأفغاني، إصلاح الإسلام من ناحية، ووحدة المسلمين (الباب العالي، إيران القاجارية، ومصر عهد ذاك) من ناحية أخرى[20].

وإذا كان الأفغاني قد رفع شعار الجامعة الإسلامية، كوسيلة سياسية لمواجهة الغرب، فإنه لم يغفل قط دور النزعة القومية، وبالذات النزعة القومية العربية التي يطريها في مقالات عديدة له. فدور العرب في فترة صعود الإسلام وانتصاره لا مراء في أهميته وعمقه، بل إنه تأسّى لإهمال الترك رغبة السلطان سليم في تبنّي اللغة العربية لغة رسمية للدولة العلية، مما كان سيخلق، برأيه، دولة تقوم على أشد وأقوى عوامل الالتحام: الدين والإثنية. ويمكن القول إن ثنائية الديني/ الاثني في أفكاره انحلّت بالتدريج إلى مكوّنيها الأصليين وتلقفتها تيارات متباينة[21].

وبمعنى من المعاني يشكل عبد الرحمن الكواكبي استمراراً للأفغاني، في جانب إعلاء العقل والإصلاح والنزعة الدستورية، وانقطاعاً عن الأفغاني في ميدان النزعة القومية. فالكواكبي يشدّد على البعد العربي أولاً، ويضعه في مواجهة العثمانيين ثانياً.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالصياغات الفكرية، يمكن القول إن الكواكبي هو مؤسس فكرة القومية العربية (نضع خارج الاعتبار

---

(20) Hourani, Arabic Thought, p. 114-125.

الأفغاني، الكتابات السياسية، ص 313.

(21) الأفغاني، الكتابات السياسية، ص 320 و263.

twitter @baghdad_library

أصحاب النزعة القومية الثقافية من كتاب القرن التاسع عشر من أهل الشام: حيدر الشهابي (1761 ـ 1835) فرنسيس فتحي (1773 ـ 1836)، إلى جانب اليازجي، بطرس البستاني، جرجي زيدان، أديب اسحق).

في كتابيه «أم القرى» و«طبائع الاستبداد» يؤكد الكواكبي، من بين أمور عديدة، على وحدة العرب على الأساس الوطني (أي الإثني أو القومي إن شئتم) لا الديني. بل إنه يرى في الاستبداد السياسي امتداداً للاستبداد الديني، وهذا الأخير امتداداً لعقيدة الجبر السلبية[22].

وبالطبع، فإن الأمة العربية التي يتناولها الكواكبي في حديثه تضم الهلال الخصيب ومصر، ذلك أن المغرب العربي لم يكن يندرج ضمن «البلاد العربية» في كتابات المنظرين القوميين خلال القرن التاسع عشر وشطر من القرن العشرين.

إلى ذلك، فإن صياغات الكواكبي لم تكن قط خلواً من فكرة الخلافة، المفهوم الموروث للحق السياسي. بيد أن الخلافة، عند الكواكبي، ترتكز على قاعدة إثنية: الخلافة للعرب. وترتكز على قاعدة دستورية (الشعب مصدر السلطات، والخليفة يُنتخب انتخاباً). أضف إلى ذلك أن الخلافة، عند الكواكبي وظيفة روحية لا وظيفة زمنية، أي دينية لا سياسية. هذا الفصل بين الوظيفتين يشكل عماد النزعة الدستورية الحديثة عند الكواكبي، ويجعل من

---

(22) أميل توما، ص 97.

انظر: الكواكبي، أم القرى؛ الكواكبي: «طبائع الاستبداد.

فكرة الخلافة التي طرحها إلغاء لهذه الفكرة عينها. ويمكن فهم أهميتها من ناحيتين تاريخية وراهنة. ففي عهد ذاك شكّلت مصدّة وتحدياً لفكرة السلطان عبد الحميد الثاني عن الخلافة، وفي عهدنا تشكّل أداة لدعاة الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، أي فصل السياسي عن الديني، واحترام استقلالية الحقلين، لتجنب إضفاء الطابع المقدس على النشاط السياسي البشري في الأقل[23].

رابعاً ـ شكلان من النزعة لقومية (المغرب والمشرق)

يمكن تقسيم دراسة العلاقة بين الدين والقومية، إلى ثلاثة أطوار: قبل كولونيالي، خلال الفترة الكولونيالية، بعد الاستقلال.

وبالوسع القول إن هذا التحقيب الزمني لن يكتمل بدون تقسيم مكاني: المغرب والمشرق.

ففي أواخر القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين، تميزت الأفكار والتصوّرات والمفاهيم (والمذاهب) القومية في المشرق العربي بطابعها الإثني، أي بناء مفهوم القومية على أساس الانتماء إلى اللغة والثقافة والتاريخ (العروبة)، دون أن يعني ذلك عدم وجود مفاهيم إسلامية (الخلافة مثلاً) تحتل مكانة ثانوية.

أما التصورات القومية في المغرب العربي فقد كانت إسلامية الطابع، وفي مصر، الواقعة في نقطة تلاقي الاثنين، فقد ظهر هذان الشكلان كلاهما متعايشين ومتجاورين.

---

(23) الكواكبي: أم القرى.

twitter @baghdad_library

ولعل عوامل ذلك أن المشاعر والتصورات القومية في المشرق العربي نمت وتطورت في تعارض مع العثمانيين، خالقة بذلك الحاجة إلى تحدي التماثل الديني مع الأتراك بتغاير إثني، من هنا التوكيد على الفوارق الإثنية بين العرب والترك. ولا ريب في أن وجود قطاعات من المسيحيين العرب عززت الحاجة إلى تجاوز الانقسامات الدينية بين الناطقين بالعربية بوحدة أعلى (= وحدة قومية).

في المغرب العربي، لم يكن ثمة تماثل ديني أو إثني بين المستعمرين الفرنسيين والمستعَمْرين. وكانت الفوارق الأثنية تتجلى مباشرة في الثقافة المحلية، وكان الإطار الثقافي الجاهز لذلك هو الإسلام عينه.

إن الثنائية الثقافية في المغرب كانت أشد وأعتى وأقسى مما كانت عليه في المشرق، إن لم يكن لشيء فعلى الأقل بسبب الطابع المميز للكولونيالية الفرنسية: الاستيطان (في حالة الجزائر).

وعليه تطورت النزعة القومية ضد العثمانيين وضد خطر أوروبي محتمل، في المشرق، أواخر القرن التاسع عشر، في حين تطورت هذه النزعة ضد خطر أوروبي قائم في المغرب.

ولنلاحظ أيضاً أن دول المغرب العربي كانت تمثل وحدات سياسية مميزة بوضوح، فلها سلالتها الحاكمة، وجيشها المستقل، سواء بوجود أو غياب ولاء برّاني للعثمانيين خلال الفترة ما قبل الكولونيالية.

ولقد حاربت هذه البلدان الغزاة بقيادة شيوخ القبائل والطرق الصوفية (القادرية في الجزائر، السنوسية في ليبيا، الأسرة الحاكمة

في المغرب). رغم أنها كانت تعيش في عالم ما قبل قومي، مطورة بذلك وعيها الذاتي الاثني بأشكال صوفية تقليدية. إن المنظرين القوميين يطلقون (من باب الاستعلاء) اسم «الحركات الاستقلالية» على هذه الحركات، أي كونها «غير» قومية. الواقع أنها تشكل النماذج الأولى للنزعة القومية الدفاعية، التي تتجلى عند أيّ شعب بمواجهة التوسع الأوروبي في ذلك القرن. وكان هذا النزوع القومي، الدفاعي، الأولي، البسيط، البعيد عن أية «نظرية» (إلخ!)، يجد التعبير عنه في مفاهيم وعلامات ورموز الثقافة الإسلامية. وببساطة هي حرب جهاد ضد الغازي الكافر.

وبهذا المعنى فإن النطف الأولى للمشاعر القومية في المغرب برزت في شكل ومحتوى إسلامي من الوجهة الثقافية. ولم يكن ثمة أثر للعروبة.

لقد نما النزوع القومي، في هذه الفترة في المغرب، في حدود الفهم التقليدي للإسلام (النزعات الصوفية)، وانتقل بعد ذلك مع بروز المصلحين، للتطور في نطاق الإصلاح الإسلامي، كما أنه نما في نطاق الرقعة السياسية لوحدات مميزة (تونس، الجزائر، المغرب، إلخ) مما أفسح المجال لبروز النزعة القومية ليس فقط في رداء إسلامي ثقافياً، بل في رداء محلي إثنياً: نزعة تونسية، نزعة جزائرية، نزعة مغربية، إلخ.

ولما شهد المغرب العربي بروز النزعة القومية العربية لم يكن يسع هذا النزوع إلا أن يكون مندمجاً اندماجاً مكيناً بالإسلام. وكما هو معروف (لربما إلى حد الابتذال) أن رجل الشارع في المغرب لا يميز بين العربي والمسلم، فكل عربي مسلم وكل مسلم عربي بالتعريف!

twitter @baghdad_library

قلنا إن النزعة القومية الابتدائية في المغرب العربي اتسمت بطابع دفاعي، ونمت ثقافياً في إطار الإسلام الصوفي التقليدي.

أمّا خلال الطور الثاني من نمو النزعة القومية وبالذات خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد اتصف هذا النزوع بالطابع الدفاعي والثقافي، وبارتكازه إلى الإصلاح الديني المناهض للصوفية (ابن باديس 1900 ـ 1940 في الجزائر، الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري في تونس، ت 1944).

إن النموذج المصري أكثر غنى وتعقيداً. لقد تبلورت المشاعر والأفكار القومية، كما قيل آنفاً، في تعارض مع العثمانيين والغرب المتغلغل، وفي ظل الإصلاح الإسلامي التنويري (الأفغاني، عبده) مقروناً بمؤثرات فكرية غربية، علمانية الطابع.

إن التضاد المصري ـ العثماني ينعكس في أعمال محمد عبده بوضوح، فقد اعتبر عبده السلطان عبد الحميد الثاني أكبر سفاح ومستبد في ذلك العهد[24]، كما أن «مجد العرب» وحقهم في إنشاء دولة تليدة خاصة بهم أمر مشروع في نظر عبده، لولا أن التقاتل التركي ـ العربي يمنع ذلك ويقود إلى سقوط الاثنين فريسة سهلة للقوى الغربية[25].

لقد كان محمد عبده أبا النزعة القومية المصرية، الليبرالية، العقلانية، وأن قراءة بسيطة لبرنامج الحزب الوطني الذي صاغه بنفسه تعكس هذا بجلاء ساطع، مثلما تعكسه نشاطات عبده العملية في ميدان الفكر والسياسة.

---

(24) محمد عبده، الأعمال الكاملة، ص 736.

(25) المرجع نفسه، ص 735.

فالحزب الوطني، بحسب تعريفه، ليس حزباً دينياً، بل إطار يجمع كل من يكدح على أرض مصر ويتحدث لغتها بصرف النظر عن الدين[26].

لقد كان محمد عبده، شأن أستاذه الأفغاني، يرى في الإسلام، وفي الدين عموماً، القوة المحركة للحضارة، ولكن بالطبع الدين المصفّى من شوائب الجبرية، والمصفى من الطرق الصوفية، أي إسلام السلف الصالح، إسلام التوحيد والعلم والعمل، إلخ.

الواقع أن تراث عبده، في جانبه الأول، وجد استمراره، في سعد زغلول، وحزب الوفد عموماً، وفي جانبه الثاني، في رشيد رضا (ت 1035) وحسن البنا.

وإذا كان رشيد رضا يشكل استمراراً فكرياً للتنوير الإسلامي عند عبده، في جانب، فإنه يشكل انقطاعاً عنه في جانب آخر. لقد قلب رشيد رضا عقبيه على الحداثة والعقلانية، وحشر نفسه في «خصوصية إسلامية» ضيقة، نجدها واضحة في دعوته إلى «الدولة الإسلامية» التي تقوم على فكرة الخلافة، وعلى نبذ فكرة سيادة الشعب ورفض إمكان صوغ قوانين وضعية. أي أن رشيد رضا يشكل في ميدان الفكر السياسي نكوصاً عن أستاذه عبده الذي حصر الحكم في إطار دنيوي، واعتبر الحاكم وأمور تعيينه وخلعه شأناً دنيوياً لا قداسة فيه[27].

---

(26) المرجع نفسه، ص 369.

(27) Enayat, p. 77.

twitter @baghdad_library

إن دعوة رشيد رضا تشكّل انعطافاً نحو النزعة الإسلامية المعاصرة (الأصولية بحسب التسميات الأخرى) التي ابتدأت في مصر على يد حسن البنا عام 1928.

إن هذا التيار السياسي ـ الاجتماعي هو الذي سيصوغ المفاهيم الفكرية للشكل الإسلامي للنزعة القومية كما نعرفه اليوم. وإن نقطة انطلاق هذا التيار، في هذا الميدان، هو حفظ الطابع الإسلامي للمجتمع والدولة، الذي يشكل جوهر هويتهما المميز.

لقد جادل أحد ايديولوجيي الخصوصية القومية الإسلامية، ونعني به شكيب ارسلان، مدافعاً عن إرساء النزعة القومية على أساس ديني لا إثني (لغوي أو عرقي) في ثلاثينات هذا القرن معتمداً على مثال اليابان، وإنكلترا، وأوروبا عموماً التي تقدمت بحسب رأيه دون أن تتخلى عن تقاليدها ومعتقداتها (اليابان) أو كنيستها (إنكلترا) ويخلص ارسلان إلى أن الدين هو مكوّن الهوية القومية[28].

إن نشأة هذا التيار جاءت على خلفية معقدة: سقوط العثمانيين، إلغاء الخلافة (1924)، وقوع المنطقة العربية تحت السيطرة الغربية الفعلية، فشل التيار القومي الليبرالي في انتزاع الاستقلال الكامل، تصاعد خطر الحركة الصهيونية ونجاحها في فلسطين.

من هنا انقلاب هذا الاتجاه على الجيل الأول من ممثلي الإصلاح الإسلامي، ونعني بذلك الأفغاني ـ عبده.

E. Kedurie, p. 336-7. (28)

ومن المفيد التذكير بأن ممثلي هذا التيار الإسلامي (رشيد رضا، ارسلان، البنا) نشطوا في إطار دول ـ قومية أولاً، وفي إطار صراعات حادة بينها لوراثة الخلافة الملغاة ثانياً.

(حاولت مصر تنظيم مؤتمر فعّال حول الخلافة، أما الشريف حسين فقد أعلن نفسه ملكاً على العرب قبل أن يغادر الحجاز هرباً من سيوف نجد، وشكلت الدولة السعودية الحديثة، طرفاً في الصراع على الخلافة الإسلامية).

إن العيش في دولة قومية محددة (مصر، العراق، إلخ) وزوال الدولة العلية من الوجود، عهد ذاك، يعني فيما يعنيه، أن المشكلات الفعلية للانتماء، وأشكال الاتحاد الاجتماعي والتنظيم السياسي القائمة تفرض نفسها على عقول أبناء ذلك الجيل.

ومن المفيد أن نلاحظ أن حسن البنا، مؤسس الأخوان المسلمين، لم يستطع قط إغفال المفاهيم التي تعبر عن علائق الدولة القومية: الوطن، الوطنية، الأمة، القومية، العروبة... إلخ، وقد سعى إلى إعادة أسلمة هذه المفاهيم التي انطوت جميعاً على محتوى حديث، إن لم تكن كلها مفاهيم حديثة.

وبالطبع لا تعنينا هذه «الأسلمة» بمدى ارتكازها على العلم، بل تعنينا من ناحية كونها عملية سوسيولوجية: شرعنة الحاضر باسم الماضي، تكييف الراهن عبر الموروث، وهي عملية تكيّف وتكييف حضارية، بصرف النظر عن تقديرنا للتيار الذي تمثله، من الوجهة السياسية أو الاجتماعية أو الايديولوجية. فالقضية هنا هي قضية التقابل الثنائي بين التقليد والحداثة، بين الموروث والجديد، وأسلوب التفاعل بينهما، بحيث لا يغدو القديم قديماً، ولا الجديد جديداً. ونحن نتاول هذه المسألة بوصفها ابستمولوجيا

twitter @baghdad_library

ثنائية التقليد والحداثة. ذلك أن المعرفة البشرية، وإن كانت شاملة، وإن كان العقل البشري واحداً، فإن نظم المعرفة جزء من الثقافة (Culture) المحلية، بالمعنى السوسيولوجي للكلمة، ولا تنفصل نظم المعرفة عن النظم الثقافية لتكتسب أعلى وجود مستقل ممكن لها إلا في إطار نظام متشعّب وبالغ التطور، ومديد، وراسخ، لتقسيم العمل الاجتماعي، وتقسيم العمل الفكري بالتبعية، وإلا في إطار تلاقح وإنتاج المعرفة عالمياً، وبصورة مستقلة. ومثل هذه الشروط لم تتحقق إلا جزئياً.

لنعد إلى أسلمة حسن البنا للمفاهيم المذكورة. وبودي الاستشهاد مطولاً بالكاتب المصري إبراهيم غانم الذي أشار إلى ثنوية نظرة البنا للمفاهيم المذكورة: الوطنية، القومية، إلخ. فهو يرى فيها عناصر ايجابية، ومقبولة، أي حب المرء لوطنه، فيما يرى فيها عناصر سلبية، منبوذة، وهي تحديداً العلمانية التي تربط ولاء المرء برقعة دولة، لا بالإسلام. فالإسلام بحسب رأي البنا، هنا، هو الذي يعيّن حدود الوطن، لا الوطنية.

إن مفهوم الوطن هنا يقوم على الانتماء الروحي، لا على الوعاء المادي لكل تفاعل روحي، أي رقعة الأرض، أو الإقليم (Territory) بحسب قول أقطاب الفقه الدولي.

والفصل بين الاثنين، إن أردنا التوغل في الأمر، يعود إلى عاملين: العامل الأول هو غياب هكذا مفهوم في العصور ما قبل الحديثة. ففي الفقه الكلاسيكي ثمة دار الإسلام (= دار السلام) ودار الحرب، والحدود الفاصلة بينهما متحركة، قابلة للتمدد في الاتجاهين.

العامل الثاني، إن النقلة من الامبراطوريات إلى عالم الدولة

القومية كان متعرجاً، وكيفياً في مناطق واسعة من العالم، حصل فيها فعلاً انفصال أو قل لا تطابق بين الجماعة المعنية وإطارها الجغرافي.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك ميزة عامة وهي أن كل عيش مشترك، إذ يخلق ثقافة مشتركة، يسمح بعيش واستمرار هذه الثقافة المشتركة، حتى بعد حصول تباعد مكاني بين الكتل البشرية المكونة لهذه الثقافة (بسبب الهجرة مثلاً، أو إقامة حدود سياسية فاصلة، إلخ).

إن الالتباسات الناجمة عن فكر التيار الإسلامي هي التباسات الاستمرار/ الانقطاع في نظم المعرفة، وهي أيضاً التباسات التطور الموضوعي للدولة القومية في منطقتنا.

وإني لأجد رأي حسن البنا في القومية مثلاً شديد الواقعية. فهو يقبل بالمفهوم في جانب كحافز للمجد والجد والعمل، ويرفضه، في جانب آخر، كنوع من جاهلية تمجد العرق وتدعو للعدوان والتوسع (النموذج الألماني والايطالي) وتنبذ الدين بل تلغي حتى الكتابة بالحروف العربية (تجربة أتاتورك).

لقد عبّر البنا، كما يؤكد إبراهيم غانم، عن تمسكه بثلاث دوائر انتماء: المصرية، العربية، الإسلامية(29).

---

(29) حول فكر حسن البنا، انظر:
رفعت السعيد: حسن البنا، مؤسس جماعة الأخوان المسلمين، القاهرة، 1984، ص 54 وما يليها.
انظر أيضاً: علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، وكذلك Enayat, p. 77.

twitter @baghdad_library

وكذا الحال، كما أظن، عند عبد الحميد بن باديس، المفكر والمصلح الإسلامي الكبير في الجزائر. فدوائر الانتماء لديه هي: جزائرية، عربية، إسلامية.

خامساً ـ تطور التيارات القومية في المشرق والموقف من الإسلام

إن التمييز بين النزعة القومية العربية والإسلام، أو في الواقع فصل الواحد عن الآخر، برز في وقت مبكر من القرن العشرين بسبب الحاجة للتمايز عن الأتراك، وتأسيس هوية اثنية مستقلة، وبسبب الحاجة لوحدة تتجاوز الانقسام المذهبي (السني، الشيعي) و تتجاوز الانقسام الديني (المسيحي، الإسلامي) في المشرق الذي يتميز، بالتعدد الطائفي الديني، خلافاً للمغرب الذي يتصف بوحدة دينية بل حتى مذهبية (إن أغفلنا الأقلية اليهودية والمسيحية).

غير أن التمايز بين العنصرين الإثني والديني، رغم مثوله المبكر، لم يكتسب تعبيراً نظرياً عنه إلا بالتدريج، وبالتحديد عقب الحرب العالمية الأولى. منظر هذه الاتجاه هو ساطع الحصري.

كانت تلك حقبة جديدة: فالانتماء للدولة العثمانية على أساس الوحدة الدينية، أو الانفصال عنها على أساس التمايز الإثني (القومي) حقبة ذهبت مع الريح. وبرزت بعض الدول الصغيرة في المشرق، الممزقة داخلياً بانفصال الجماعات الطائفية والدينية، رغم أن هذه الدول عينها كانت، بمعنى من المعاني،

في تعارض مع وحدة قومية أكبر للعرب في إطار المشرق في الأقل.

لقد كان الحصري في مطلع نشاطه من دعاة الجامعة العثمانية، وقد غير اتجاه ولائه نحو العروبة. تأثر الحصري بالفكر الكلاسيكي القومي الفرنسي والألماني، وبخاصة المفكر الألماني فيخته. إلا أنه كان عليه أن يواجه قضية خلق دولة قومية حديثة من ركام الطوائف والجماعات الصغيرة (في العراق مثلاً) وقضية الانفصال بين الأمة العربية ذات الوجود التاريخي المؤمثل، والدولة القومية الواحدة الغائبة سياسياً (في العالم العربي)[30].

ومن المفيد أن نرى إلى مفاهيم الحصري. الأمة عند الحصري كيان روحي يقف فوق الأعراق والطوائف والأديان، بل يقف فوق التاريخ. الأمة أشبه بذات متعالية. وما اللغة المشتركة، والتاريخ إلا عناصر مكونة لهذه الذات. الأمة، عند الحصري، هي كائن حُبي بالحياة والشعور، اللغة هي حياته، والتاريخ شعوره[31].

ويصطدم الحصري، المطّلع اطلاعاً ثرياً، بأنماط الدول القومية، أي أنماط الاثنيات المتناغمة دينياً أو عرقياً أو لغوياً، أو حتى المتنافرة، فيضطر إلى إقامة حدود فاصلة بين الأمة والقومية من جهة والدولة (هنا = الدولة القومية) من جهة أخرى، بين الوطنية من جانب، والوطن كرقعة جغرافية من جانب آخر[32].

---

(30) كليفلاند وتيخونوفا، عن ساطع الحصري.

(31) الحصري: آراء وأحاديث، 1959، ص 128.

(32) كليفللاند: ص 80 و88، ص 140 ـ 141، وتيخونوفا، ص 55 و77.

twitter @baghdad_library

إن الحصري يمزّق الترابط العضوي بين هذه العناصر المكونة لمركّب واحد. فكل عنصر يشكل عنده كياناً قائماً بذاته. لم هذا الفصل الغريب؟، أو في الأقل لم فصل الأمة عن الدولة، أو الوطن عن القومية؟ الجواب يكمن في تنوع أشكال وأنماط الدول القومية، والجواب يكمن أيضاً في (الوضع) الخاص لـ (الأمة العربية) التي أعدت هذه النظرية دفاعاً عن وحدتها[33].

فالأمة المفترضة في العالم العربي لم يكن لها آنذاك، كما ليس لها اليوم، أية دولة حقيقية خاصة بها. فثمة افتراق بين الشكل النظري للأمة: اللغة + التاريخ، وبين واقعها الفعلي. وفي أي افتراق للافتراض النظري عن الواقع، يمجّد النظر.

زد على ذلك أن نظرية الأمة ـ اللغة ـ التاريخ تقف في تضاد مع كثرة من دول أميركا اللاتينية، أو سويسرا متعددة اللغات. الحصري سيجيب: هذه دول لا أمم. فالقومية في نظر الحصري، هي خاصية طبيعية في الإنسان، شأن الحواس والأطراف والأنف والعينيين! والإنسان بحسب التعريف الفلسفي الذي يردّده الحصري: حيوان ناطق، عوضاً عن القولة الأرسطية الشهيرة: الإنسان حيوان سياسي[34].

ويبدو لي أن خيار النظرية القومية الألمانية، وبالذات فيخته، يرجع إلى أمور هامة عدة، بينها أن الفهم الفرنسي للقومية مثلاً يقول على تعريف يحدد الأمة في إطار دولة تقوم على إقليم

(33) الحصري، أبحاث مختارة، مجلدان، 1974، المجلد الثاني، ص 26.
(34) المرجع نفسه، ص 26.

محدّد، ويتمتع بمبدأ الكفاية العددية، إضافة إلى مبدأ «إرادة الشعب» في العيش المشترك (الذي ولّده رينان مثلاً)[35]. لقد عارض الحصري هذه التعاريف الفرنسية، واختار الصيغة الألمانية نظراً لأن الأمة الألمانية، بحسب النظري، سبقت نشوء الدولة القومية الألمانية، وهذا مقارب للحال النظري للأمة العربية عند الحصري، فهي موجودة تاريخياً، ولكن الإطار الجغرافي، الرقعة الأرضية لهذه الأمة موزعة على إدارات سياسية، دول، يمكن نفيها بمعسول الكلام بالقول إنها: دويلات، أو بإضافة نعت: مصطنعة. ويبدو أيضاً أن نهضة ألمانيا في فترة ما بين الحربين كانت مثار أعجاب قطاع من القوميين العرب، لما انطوت عليه من حيوية حضارية[36].

وما يعنينا هنا أكثر من سواه أن النموذج العلماني، والسلطوي، للقومية العربية (في الصياغة النظرية طبعاً) يصل مع الحصري إلى ذروته. الواقع أن صياغات البعث والناصري بقدر ما يتعلق الأمر بالأمة والقومية، إلخ... لم تكن أكثر من إعادة إنتاج لمفاهيم الحصري عموماً، مع وجود فوارق أساسية في مجالات أخرى (البعد الاجتماعي مثلاً).

خلاصة الأمر، أن اللغة والتاريخ المشترك هي، عند الحصري، قوى التلاحم المؤسسة للأمة. أمّا العلائق الدينية والأواصر الثقافية والاقتصادية فقد عورضت وأقصيت. وقد وقف

---

(35) تيخونوفا، ص 46.

(36) الحصري: ما هي القومية، 1959، ص 125 ـ 127.

twitter @baghdad_library

الحصري بقوة في وجه الأشكال المحلية أو التاريخية للنزعة القومية: الفينيقية، الفرعونية، العراقية، مثلما عارض بقوة مماثلة النزعة القومية الدينية ـ الثقافية (تيارات الأخوان المسلمين) والمفهوم الماركسي للأمة (عند لينين وستالين في الواقع)[37].

سادساً ـ النزعة القومية الشعبوية: عودة للرموز الدينية

لقد كان الجيل الأول من المفكرين القوميين في القرن التاسع عشر يتألف من أفراد ينحدرون من خلفيات تقليدية، وأسر تقليدية، تجارية، وأسر أعيان، وأشراف.

أما الجيل الثاني، خلال القرن العشرين، فقد انحدر (في فترة ما قبل الاستقلال) من فئات اجتماعية وسطى، وفئات دنيا، في مجتمع يسير حثيثاً على طريق التحديث.

ولقد كان الحصري شخصية انتقالية في الفترة الوسيطة بين الاثنين.

لقد كان الجيل الأول يتحرك في دائرة ضيقة جداً من النخب المتعلمة في مجتمع تقليدي، على خلفية محيط من الأمية والأرياف المعزولة، التي يقطنها غالبية السكان، مجتمع ما تزال بنية فكره ووعيه الاجتماعي سابحة في عالم الميتافيزيقيا، بالمعنى الكونتي للكلمة، أي مجتمع ما قبل كوبرنيكي إن جاز القول.

حقاً، لقد شهد القرن التاسع عشر انتشار نظم اتصالات حديثة (سكك الحديد، التلغراف، السفن البخارية، الصحف، أو الكلمة

---

(37) كليفلاند، ص 234.

المطبوعة) مما سهل بناء شبكات معقولة من الصلات بين المراكز الحضرية في العالم العربي، ولربما بينها وبين بقية العالم بدرجة أكبر.

بالمقابل، عمل الجيل الجديد خلال أربعينيات القرن العشرين ونشط في عهد الكلمة المبثوثة (الراديو) وسكك الحديد والطائرات، والسيارات، أي في إطار نظام اتصالات أوسع وأشد وأسرع، مخترقاً حواجز الأميّة نفسها (الراديو). إنها أيضاً حقبة نظم التعليم المركزية، والجيوش الدائمة (المركزية أيضاً)، بما يتضمنه ذلك كله من تفاعل البشر مع العلوم الحديثة والمنتجات الصناعية (في هيئة معدات عسكرية مثلاً). إنها أيضاً مرحلة تمدين أوسع، وأشكال جديدة من تقسيم العمل ومن تنظيم العمل، ومن زحف العلمنة في مجال التشريع، والتعليم، في بيئة خارجية كوبرنيكية شاملة تحيط بعالمنا الصغير ما قبل الكوبرنيكي.

ولم يقتصر الأمر على بروز مجموعات وفئات وطبقات اجتماعية جديدة، بل إن القديم منها (مثل عوائل الأشراف وعوائل الأعيان، تجاراً وملاك أرض)، كان على شفا الانحلال و/أو التحول.

في هذه المرحلة ستبرز أحزاب وجمعيات سياسية، مغايرة لنوادي وصالونات النخب والأعيان القديمة، وستعمل على مد جذورها وتنظيماتها وسط الفئات الحضرية وتتجاوز تخوم المدن إلى الأرياف النائية، حركات جديدة تركز اعتراضها على الهيمنة الأجنبية والجوانب الاجتماعية للتحديث الرأسمالي، أي العلاقات الزراعية وقضايا الاستغلال الحضري، وسط عالم يتميز بصعود

twitter @baghdad_library

الفاشية والنازية بقوميتهما الاشتراكية، وسقوطهما اللاحق، وانتصار التحالف الديمقراطي، ونمو هيبة الماركسية والاتحاد السوفياتي، وصعود حركات التحرر القومي، وبخاصة في آسيا (فيتنام، الصين، الهند، إلخ)، ثم في افريقيا. وتكتسي الحركات هذه المرة طابعاً جديداً يميزها عن الحركات القومية السابقة، فهي تتحول من المطالبة بحكم ذاتي أكبر في ظل السيطرة البريطانية أو الفرنسية، إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل، مسنودة بتحول في هيكل العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية.

هذه هي الخلفية العامة التي سبقت نهوض الموجة الشعبوية من التيار القومي العربي الجديد: البعث، القوميون العرب، الناصرية.

لقد جاء البعث إلى الوجود، كما هو معروف، في العام 1947، أما الناصرية فقد تبلورت كحركة قومية عربية بالتدريج بعيد 1956.

لقد جمعت كلتا الحركتين النضال القومي المناهض للغرب الامبريالي وإسرائيل، بالنضال الاجتماعي المناوئ لملاّك الأرض الكبار، وفيما بعد المناوئ للرأسمال الخاص المحلي، الصناعي والتجاري والمصرفي، على ضعفه.

لقد تبلورت حركة البعث في أربعينات القرن العشرين بمواجهة تحديين ايديولوجيين، النزعة التقليدية الإسلامية، والتيار الماركسي، إلى جانب خصم ايديولوجي ثالث: القومية المحلية (السورية في هذه الحالة).

ونجد في البيان التأسيسي للبعث هذه الهموم الثلاثة. فواضعو البيان يقولون إنهم يمثلون الروح العربية ضد:

«1 ـ الشيوعية المادية.
2 ـ الرجعية، ممثلة التاريخ الميت.
3 ـ القومية المزيفة.»[38]

لقد ميزت نظرية الحصري كما أسلفنا بين الأمة والقومية والدولة، وحددت الأمة على أساس إثني (اللغة أساساً والتاريخ).

أما عفلق فقد سلك سبيلاً مغايراً. إن مصادره الفكرية ليست الرومانسية الألمانية بنزعتها التاريخية، بل الفكر الفرنسي والألماني الحيوي، بنزعته الإرادية (نيتشه، سوريل، إلخ). الأمة عند عفلق إرادة وفكرة. وبالطبع فإن الإرادة النيتشوية هي جوهر، أي ظاهرة تحتوي في جوفها على محدداتها الذاتية. إنها جوهر بالمعنى الأرسطي. والجوهر سرمدي، لا يطاله التغيير، وهو حامل لمحمولات شتى تذوي وتزول، فهي عوارض زائلة، أما الحامل فذو طبيعة أزلية[39].

الإرادة والفكرة إذن وجدتا في الماضي وينبغي اكتشافهما الآن في الحاضر. ولكن إذا كانت الأمة «فكرة» و«إرادة» فإن القومية هي «حب» قبل كل شيء. : ويضيف عفلق عنصراً ثالثاً لا يندرج في عداد مكونات القومية: الدين. غير أن عفلق يجعل من الإسلام حركة عربية، بمعنى أنه يؤمم الدين لصالح النزعة القومية، خلافاً

---

(38) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، دمشق، 1978، ص 15.
(39) ميشيل عفلق، ص 51، 55 ومواضع أخرى.

twitter @baghdad_library

لما يفعله الإسلاميون المعاصرون بتأميم القومية لصالح الدين.
العنصر الرابع المميز لهذه التركيبة هو إشهار الخصوصية[40].

إن عفلق يتوجه، كما يفعل الإسلاميون المعاصرون (وكما فعل الإسلاميون السابقون)، إلى تأسيس الهوية العربية بالمغايرة. فنحن «مختلفون». نحن نختلف عن الغرب. نحن لا نشبه بقية أمم العالم. وهذا الاختلاف يؤسس خصوصيتنا، الخصوصية العربية (أو الخصوصية الإسلامية عند آخرين).

أشرنا من قبل إلى أنه بالوسع تحديد ماهية العرب بتوصيف هذه الماهية وتعيين سماتها. وأن تحديدها يؤسس لاختلافها عن الماهيات الأخرى، إن كانت تحمل خصائص مميزة بالكامل حقاً[41].

إن المنطق (كما أشرنا في المدخل) ينص على أن التحديد هو نفي. عند عفلق النفي هو تحديد. الواقع هذا هو ديدن الأصوليين كلهم، قوميين أم إسلاميين. إذ لا يقول لنا أولاء ما هم العرب أو المسلمون، بل يكتفون بالإشارة إلى ما هم ليسوا عليه!.

إن هذه الصياغات الصوفية الغامضة، تميز حقبة كاملة من الفكر والوعي الاجتماعيين. وقد طبعت البعث بطابعها خلال فترة الأربعينات والخمسينات والستينات. أما اليوم، فإن هذا الطابع الصوفي الغامض يعاد إنتاجه بقوة أشد على يد الإسلاميين المعاصرين.

---

(40) المرجع نفسه، ص 51.
(41) عفلق، الصفحات 41 ـ 44.

سابعاً ـ النزعة الإسلامية الجديدة والقومية

إن القول بوجود «نزعة إسلامية جديدة» أو «تيار إسلامي معاصر»... إلخ، يفترض بداهة الاعتراف بوجود نزعات أو صيغ «قديمة» أو «سابقة» (بالمعنى الزمني لا القيمي) من هذا التيار. هذا ما نعتقد به.

إن حركة التجديد الإسلامي يمكن ان تتحقّب على النحو التالي[42]:

1 ـ حركة إصلاح ديني بمواجهة الجمود الديني التقليدي. يمثل حركة الإصلاح هذه في القرن التاسع عشر، جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده.

2 ـ التيار الإسلامي (الأصولي) في القرن العشرين، وتمثله حركة الأخوان المسلمين في مصر ابتداء من 1928. فكرياً يتمثل هذا التيار بأعمال رشيد رضا وحسن البنا وسيد قطب.

3 ـ التيار الإسلامي الجديد (الأصولية الجديدة) في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالتحديد ابتداء من الستينات، فصاعداً.

لقد تميزت سائر هذه التيارات بالدعوة إلى إسلام صحيح، إلى إسلام ثوري، أو عقلاني، أو أصلي. والقول بوجود إسلام

---

(42) يعتمد هذا العرض السوسيولوجي ـ التاريخي المقتضب في الصفحات اللاحقة على مقدمة كتابي The Shi'ite Mavement in Iraq, London, Saqi Books, 2003.

twitter @baghdad_library

«صحيح» يعني بداهة أن ثمة ما هو «غير صحيح»، ثمة زيادات، بدع، زوائد غريبة لحقت بالجوهر الأصلي.

أحياناً، يمكن التعبير عن أصالة الجوهر الإسلامي في شكل الدعوة للعودة إلى السلف الصالح، وكل عودة، بمعناها الابستمولوجي، هي إدارة الظهر لما هو قائم في الحاضر في فهم ونظر.

لقد سُمّيت حركة الإصلاح (الأفغاني ـ عبده) بالحركة السلفية، على غرار حركة التوحيد التي طرحها محمد بن عبد الوهاب في القرن 18 ـ 19 في نجد، التي سميت بالسلفية أيضاً.

إن مفهوم العودة للإسلام الصحيح ينطوي كما أسلفنا على رفض فهم فلسفي، أو اجتماعي، أو سياسي قائم مثل: عقيدة الجبر، أو الطرق الصوفية، أو الإسلام الرسمي للمؤسسات الدينية، أو الإسلام الشعبي المترع بخرافات الأرياف والبوادي، إلخ.

غير أن هذه التيارات الإسلامية تتباين في العمق. إن تيار الإصلاح دعا إلى مجابهة الغرب بتبنّي أسلحة الغرب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية: الليبرالية السياسية، الأخذ بأسباب العلم، بناء الدولة القومية، إلخ.

أما التيار الأصولي فيدعو إلى مجابهة الغرب برفضه، والانغلاق في خصوصية ثقافية. أما ممثلي التيار الأصولي الجديد فيعيدون إنتاج فكرة الخصوصية المنغلقة على مستوى أعلى.

وبودي أن أقارن الحركات الإسلامية في الأربعينات والخمسينات بالحركات المماثلة في السبعينات والثمانينات.

إن حركات الصنف الأول كانت تقليدية وليس تجديدية، باستثناء حركة الأخوان في مصر في حدود. على أن سائر هذه الحركات وقفت في مواجهة الحركات القومية العلمانية الصاعدة، على اختلاف تلاوينها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: في مصر، سوريا، العراق، تونس، الجزائر، السودان.

لقد بدا القوميون العلمانيون في تلك الفترة بمثابة محدثين يتحدّون مجتمعاً تقليدياً، ويسعون إلى تطويره وتحديثه، حاملين ايديولوجيات أوروبية المنشأ (قومية، اشتراكية خاصة، ماركسية)، أما إسلاميو تلك الحقبة (المجددون والتقليديون سواء بسواء) فبدوا بمثابة قوى تقليدية تقاوم هذا المسعى التحديثي.

وبقدر ما يحاول القوميون والماركسيون اليوم القول بأن القومية والاشتراكية لا تتعارضان مع الإسلام، كان إسلاميو تلك الحقبة يجهدون للبرهنة على أن الإسلام اشتراكي بطبيعته (ولعلّ الاشتراكيين سيضطرون اليوم أو غداً إلى القول بأن الاشتراكية إسلامية بطبيعتها!).

حسبنا تذكر عنوان كتاب سيد قطب الموسوم: «العدالة الاجتماعية في الإسلام». أو عنوان كتاب مرشد الأخوان في سوريا السباعي «الاشتراكية في الإسلام». وحسبنا تذكر كيف أن حسن البنا أضفى على مفاهيم الوطنية والقومية، إلخ، شيئاً من مشروعية إسلامية رغم التحفظات الجانبية على بعض مضامينها المفترضة.

بالأمس، كانت الحركات الإسلامية ترتكز على شرائح تقليدية منهارة: حرفيين، طرق صوفية، إلخ. أما اليوم فإن

twitter @baghdad_library

الحركات الإسلامية الجديدة، ترتكز على شرائح اجتماعية واسعة هي نتاج التحديث. إنها ليست شرائح تقليدية ترتعب أمام دخول الحداثة الرأسمالية، بل شرائح حديثة تحتج على لا توازنات التحديث الرأسمالي، بالمعنى العريض للكلمة، وعلى كل المستويات.

ويمكن لنا القول إن الحركات الحالية هي ثمرة عمليات التحديث الرأسمالي المأزومة، المتّسمة بهيمنة الواحدية السياسية، أو بسطوة الدولة على المجتمع المدني، بحكم احتكارها لأدوار تتجاوز حدود الهيمنة على وسائل العنف المشروعة، إلى احتكار قطاع كبير من إنتاج وتوزيع الثورة الاجتماعية، ونظم الإنتاج والتوزيع الفكري (التعليم، الإعلام، إلخ) واحتكار مجال التنظيم الذاتي للمجتمع المدني (نقابات، أحزاب، جمعيات، إلخ) واحتكار المجال الديني كضرب متميز من المجالين: الفكر والثروة (الأوقاف + المؤسسات الدينية كالأزهر والزيتونة).

لقد ولّدت هذه العمليات المتشعبة نتائج متضاربة: تطوير حضاري، تمدين واسع، تزايد إنتاج الثروة، اختلال تراكمها القطبي، إلقاء الملايين في الحواضر، حرمان أقسام متزايدة منهم من ثمار التطور المذكور، وغلق منافذ التعبير الذاتي.

هذه العمليات اكتسبت طابعاً متزايد الحدة مع التحول من الاقتصاد الدولتي ـ التعاوني إلى اقتصاد السوق الخاص (Privatization).

إننا نقف الآن في مواجهة حركات إسلامية لا يجمعها بالحركات القديمة في الأربعينات والخمسينات سوى الاسم

أحياناً. فجلّ الحركات القديمة كان تقليدياً من ناحية التركيب الاجتماعي والفكر السياسي.

إن الحركات الجديدة تعارض كل ما يُعد سلبياً في عمليات التحديث، من الوجهة الانطولوجية، إلا أنها تذهب، معرفياً، إلى نبذ النظم الايديولوجية بما فيها القومية. وبالطبع فإن الخلاص الموعود يقوم على نزع العلمنة (بمعناها الضيّق كما تفهمه الحركات الإسلامية المعاصرة)، أي فرض وحدة الدين والدولة.

وبقدر ما يتعلّق الأمر بالنزعة القومية، نجد أن سوسيولوجيين مثل ايمانويل سيفان ,(Sivan) يقفزون، كما أشرنا في المفتتح، إلى الاستنتاج بأن التيار الإسلامي الجديد يدير الظهر إلى النزعة القومية. وسبب هذا الطلاق المحتوم هو، كما يبدو، الصراع الايديولوجي الضاري بين الأحزاب الإسلامية الجديدة والأحزاب القومية.

غير أن بودي التوكيد، خلافاً لهذا الرأي الشائع، بأن الحركات الإسلامية الجديدة ما هي إلا إعادة إنتاج للحركات القومية للفئات الوسطى التي شهدناها في الخمسينات، إلا أنها تعمل هذه المرة على مستوى من التحفيز والكفاح والتعبئة السياسية أعلى، وعلى مستوى من الوعي الفكري أدنى. حقاً إن جل قادة الحركات الحالية مثقفون أو متعلمون في مؤسسات حديثة، وينحدرون عموماً من الفئات الوسطى والدنيا المدينية، لكن الغالبية الساحقة لأعضاء هذه الحركات وقطاع من قياداتها، يأتي من أوساط فلاحية مهاجرة، أو من البلدات الصغيرة الأقرب للأرياف. إن هذه الأوساط تتميز بأنها لم تتمدين بعد، بمعايير

twitter @baghdad_library

التفكير الاجتماعي والثقافة السياسية وسلم القيم والسلوك، وباختصار بمعيار المكونات العامة للوعي الاجتماعي والفردي. إن مهاجري مدن الصفيح، والفئات الدنيا من الطبقات الوسطى المدينية، المخلوعة، والمهمشة، هي عماد الحركات الإسلامية الجديدة، التي تجتذب، في مجرى نموها، كتلاً أخرى خارج هذا الوسط التكويني.

إن هذه الحركات إذ تجد نفسها في عصر نمو النزعة القومية السياسية والقومية الاقتصادية, (Economic Nationalism) تركز على النزعة القومية الثقافية (Cultural Nationalism)(43).

إن النزعة القومية الثقافية ليست بالطبع جديدة، لا في العالم ولا في العالم العربي.إنها باختصار تتمحور حول فكرة الخصوصية، التي يمكن أن تتخذ صورة خصوصية عربية، أو خصوصية إسلامية. وكل واحدة بدورها قد تنطلق من الخصوصية لتتوصل إلى الانغلاق خوفاً من فقدان عذرية الخصوصية، أو إلى الانفتاح تعبيراً عن الثقة في النفس والقدرة على التلاقح الحضاري.

وعلى أي حال، فإن الخصوصية الثقافية هي ما يميز النزعة القومية للحركات الإسلامية المعاصرة التي ترث عن سابقاتها المحتوى السياسي والاقتصادي للنزعة القومية السابقة.

إن الخصوصية الحالية مغلفة بغلاف إسلامي، وبلغة ورموز إسلامية. وهذه بدورها ليست إلا إعادة إنتاج للتدين الشعبي، بلغة الثقافة العليا، ومتمحورة حول توكيد الذات والهوية.

---

(43) انظر ياسين، ص 45، وصادق جلال العظم، ص 97 وما بعدها.

لقد سعى سيفان (Sivan) إلى نزع الطابع القومي عن الحركات الإسلامية الجديدة معتمداً على أمثلة محددة من مصر وسوريا في فترة الستينات، حين رفضت قيادات وأجنحة من الأخوان السملمين التعاون مع أنظمة الحكم الوطنية العسكرية في حربها مع إسرائيل. الواقع، إن مثل هذا الموقف عام عند معظم إن لم يكن جميع الحركات الإسلامية في المشرق، حتى بعد هزيمة حزيران 1967. فمثلاً أن قيادة الأخوان في الضفة الغربية اعتبرت الهزيمة انتقاماً سماوياً من عبد الناصر وحلفائه على إعدام سيد قطب[44].

الواقع، إن التدين الشعبي، المنبع الذي يضخ القوى البشرية للتيارات الإسلامية، أنتج تصوراً مقارباً لهزيمة حزيران، أي اعتبارها عقاباً إلهياً على التحلّل من عرى الدين.

أمّا رد الفعل في المغرب العربي فلم يكن مماثلاً. بوسعنا الاستشهاد في الأقل بالجورشي، أحد قادة الاتجاه الإسلامي الجديد في تونس، الذي انتقد بورقيبة على إحجامه عن المشاركة في النضال العربي ضد إسرائيل. أما القائد الآخر، ذو الذهنية التقليدية الأشد، أي راشد الغنوشي، فقد قال بصراحة إنه كان كارهاً لبورقيبة عدو العرب والعروبة، ومحباً لعبد الناصر رمز العروبة والإسلام[45].

إن التصادم السياسي ـ الايديولوجي بين الحركات الإسلامية

---

(44) انظر مقالتي: The Double-Edged Sword of Islam, p. 213.

(45) فرانسوا بورجات، ص 113.

twitter @baghdad_library

الجديدة وأنظمة الحزب الواحد، وبخاصة في السبعينات والثمانينات، فُسّر تفسيراً أفرغ هذه الحركات من محتواها القومي، مغفلاً بالأصل حقيقة هامة: إن أنظمة الحكم هذه كانت تتحول عن مواقعها السابقة اقتراباً من الغرب (السادات مثلاً)، ومن إسرائيل، وإن الحركات الإسلامية كانت جزءاً أساسياً من جبهة الاعتراض على هذا التحول[46].

إن خطأ تقييمات سيفان للعلاقة ين النزعة القومية والحركات الإسلامية الجديدة، هو خطأ ارتكبته جهات ودول عديدة كانت تساند هذه الحركات دعماً بالأموال، حين اكتشفت، في وقت جد متأخر، في أعقاب حرب الخليج الثانية 1990 ـ 1991، أنّ هذه الحركات وقفت بقوة، من منطلق سياسي، مع العراق البعثي، ضد حلفائها الإسلاميين، وقادت تظاهرات هائلة وحاشدة ضد الحرب، معتبرة إياها تجابهاً بين الإسلام والغرب، أو بين الإسلام والصليبية.

بالمقابل، نجد أن مساعي فصل الحركات الإسلامية الجديدة عن إيران على أساس ديني ـ مذهبي (شيعي ـ سني) قد فشلت منذ عام 1979 وحتى عام 1982، في حين أن مساعي التفريق بين الاثنين على أساس قومي، آتت أكلها خلال حربي الخليج الأولى والثانية، ولعب العراق البعثي دوراً أساسياً في ذلك. ومما ساعد على ذلك أن النزعة الإسلامية الإيرانية لم تكن، في واقعها، سوى ورقة توت النزعة القومية الفارسية.

Ibrahim, p. 313, 318 & 323.(46)

لقد أشرت من قبل إلى أن العروبة والإسلام تطورا مندمجين اندماجاً مكيناً في المغرب العربي، أما في المشرق فقد تطورا في تفاوت، ولا تناغم، بل في تضاد ضار أحياناً. لكن نتائج حربي الخليج، الأولى والثانية، ساعدت على امتزاج العنصرين، وتداخلهما لعوامل عدة لا سبيل إلى الايغال في عرضها.

وأن التقارب بين التيارين السياسيين الممثلين للنزعة القومية على أساس إثني، والنزعة القومية على أساس إسلامي، هو أحد مظاهر اندماج العروبة بالإسلام في المشرق على خطى المغرب.

لقد صنفنا النزعات القومية وفق معايير سياسية (ليبرالية، دستورية، سلطوية)، واجتماعية (نخبوية، شعبوية)، وايديولوجية (علمانية، لا علمانية)، وفلسفية (تاريخية، حضارية)، وسوسيولوجية (إثنية، عرقية، دينية)، كما صنفناها على أساس المحتوى: سياسي، اقتصادي، ثقافي. أو على أساس التوجه: منفتحة، منغلقة، إلخ.

هذه المحمولات التي يمكن ان تتوسع بالطبع، تشير إلى أننا بإزاء ظاهرةى نية المضمون، وغنية الأشكال والعلائق.

واستناداً إلى هذه المحمولات المبسطة، نقول إن العالم العربي يشهد شكلين أساسيين من النزعة القومية، شكل أول إثني أساساً، وشكل ثان ديني أساساً. وإذا كان الاثنان يتميزان بالنزوع التسلطي سياسياً، وتطلعات شعبوية، إلخ. فإن الأول يركز على المجال السياسي، فيما يركز الثاني على المجال الثقافي. ومن المناسب توصيف النزعة القومية الإسلامية بأنها: نزعة قومية ثقافية - منغلقة.

إن كلا التيارين يعيشان في إطار دول قومية، هي بحسب

twitter @baghdad_library

الرطانة القومية السابقة: دول قطرية، أي عوائق بوجه الدولة القومية العربية الواحدة. الواقع أننا ننطلق من واقع أن الدول القطرية المزعومة هي دول قومية فعلية.

وإن ممثلي كلا التيارين يتمسكان بهذه الدول القومية، بصرف النظر عن اعتبارها وحدات أولية لدولة عربية كبرى، أو وحدات أولية لدولة إسلامية كبرى، تجسد أمة عربية كبرى أو أمة إسلامية أكبر.

إن الشكل الإثني (= العربي) للنزعة القومية يلاقي في العالم العربي مشكلة الأقليات الإثنية الأخرى: الأكراد، البربر، أفارقة جنوب السودان.

أما الشكل الديني (= الإسلامي) للنزعة القومية فيجابه مشكلة الأقليات الدينية والمذهبية الأخرى: المسيحيون عموماً (أقباط مصر ومسيحيو السودان مثلاً)، أو الانقسامات المذهبية (السنية ـ الشيعية).

ولعلّ هذه الحقائق نفسها التي يتم التغاضي عنها بمعسول النظريات، هي ما يدفع زعماء قوميين بالمعنى التقليدي للكلمة، عرفوا بالتصلب الايديولوجي، إلى ابتكار نزعات قومية محلية: سورية، أو عراقية، أو جزائرية، أو تونسية. ومثال العراق هام: إن ايديولوجيات البعث في هذا البلد، القائمة على الفكرة العربية إثنياً، اضطرت إلى استعارة رموز من التاريخ الإسلامي (صلاح الدين)، ومن التاريخ العراقي الغابر (البابلي = نبوخذنصر). إضافة إلى استخدام الرموز الإسلامية، لصياغة نزعة قومية عراقية تتجاوز الانقسام الإثني والديني والطائفي.

ثبت المراجع

- E. Gellenr. Nations and Nationalism, Blackwell, 1992.
- Hegel, Lectures on the History of Philosophy. Arabic translation, V. I. Beirut. 3 rd ed., 1983.
- A.D.Smith. Theories of Nationalism, Duckworth. 1971.
- Ayatollah Muhamad Shirazi, Towards a one-Billion Muslim State.
- E. Sivan, Radical Islam. New Haven and London, 1985.
- Benedict Anderson, Imagined Community. Verso, 1985.
- Sami Zubaida, 'Theories of Nationalism'. in G. Littlejohn, ed., Power and State. 1978: also. Islam, the People and the State. Routledge, 1989.
- M. Watt, Islamic Political Thought Chapter 6. 'The Formation of the Religious Establishment'?
- Hamid Enayat, Modem Islamic Political Thought, Macmillan, 1988.
- E. Mortimer, Islam, Power and Faith, Faber and Faber, 1982.
- Albert Hourani, The History of Arab Peoples, London, 1990.
- Ahmad al-Khatib, the Society of Muslim Ulema in Algeria and its Reformist Role, Algeria 1985.
- H.A.R Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West, V. I. Oxford, 1950.
- Bernard Lewis, The Rmergence of Modern Turkey, Oxford, 1961.
- P. M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922; A Political History, 1966.
- Ervend Ibrahamian, Iran Between Two Revolutions, Princeton 1982.
- A. Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, Cambridge, 1983.
- Nekkie Keddie, An Islamic Response to Imperialism, Berkeley, 1983.
- William L. Cleveland, The Making of an Arab Nationalist Ottmanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al. Husri, Princeton, 1971.

twitter @baghdad_library

- Sami Zubaida, The European State in the Muslim World. Unpublished paper.
-Dieter Bellman, Bourgeois Arab Theories on the Cultural Function of Islam in Society, in: Islamic Studies in the GDR, Akademie Verlag, Berlin, 1982.
- Elie Kedourie, ed., Mationalism in Asia and Africa, New York, 1970.
- E. J. Hobbawin, Nations and Nationalism Since 1978, Cambridge, 1990.
- Francois Burgat, L'Islamisme au Maghreb, 1992.
- Faleh A. Jabar, 'The Gulf war and Ideology: The Double Edged Sword of Islam', in The Gulf War and the New World Order, London, Zed.
- إميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث، بيروت 1981.
- عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، بيروت، 1975.
- جمال الدين الأفغاني، الكتابات السياسية، الجزء الثاني، بيروت 1981.
- الياس خوري، المسيحيون العرب، الطبعة الثانية، بيروت 1986.
- خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، بيروت 1981.
- نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 - 1574، بيروت، 1988.
- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1987.
- صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، بيروت، الطبعة الخامسة، 1982.
- ميشال عفلق، في سبيل البعث، بيروت، الطبعة الرابعة، 1963.
لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، 1980.
أفانا ياسيف، تاريخ العربية السعودية، موسكو، 1985.
أحمد الخطيب، جمعية العلماء في الجزائر ودورها الصلاحي، الجزائر، 1985.

- م. هرماسي، **الدولة والمجتمع في المغرب العربي**، بيروت 1987.
- الأمير عبد القادر الجزائري، **تذكير العاقل وتنبيه الغافل**، بيروت. بلا تاريخ.
- ت. ب. تيخونوفا، **ساطع الحصري، رائد المنحى العلماني في الفكر القومي العربي**، الطبعة العربية، موسكو، 1987.
- ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، بيروت 1959.
- ساطع الحصري، **أبحاث مختارة في القومية العربية**، بيروت 1974.
ساطع الحصري، **ما هي القومية؟** بيروت 1959.
- ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، بيروت، 1959.
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، **القضايا القومية**، دمشق 1978.
حليم يازجي وآخرون، **بحوث في الفكر القومي العربي**، الجزء الأول، بيروت 1983.
- **القومية العربية والإسلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982.
- محمد عبده، **الأعمال الكاملة**، الجزء الأول، بيروت 1979.
علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، بيروت 1972.
- رفعت السعيد، **حسن البنا، مؤسس جماعة الأخوان المسلمين**، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1984.
- **مجلة «منبر الحوار»، العددان 23 ـ 24، بيروت 1992.**
- أ. ياسين، دور حماس في الظاهرة الإسلامية في الضفة وغزة، **«الأردن الجديد»**، العدد 11، عمان، 1988.
- فايز ساره، الحركة الإسلامية في فلسطين: وحدة الإيديولوجيا وانقسامات السياسة، **«المستقبل العربي»**، بيروت 1990.
- ربيع المأذون، الحركة الإسلامية في فلسطين، **«دراسات فلسطينية»**، الرقم 187، 1988.

twitter @baghdad_library

القسم الخامس

ملحق تعليقات صحفية

twitter @baghdad_library

الثورة المنسية

بعد انصرام شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2008، واقتراب تشرين الثاني (نوفمبر) من خاتمته، أيقنت تماماً أن «ثورة اكتوبر»، التي لم يذكرها أحد بسطر، تسربلت بالنسيان. صار الماضي محايداً، شأن النظرية التي حفزته. اليوم تدرس الجامعات الأميركية نظرية ماركس دون وجل، أو محظورات، فلم تعد هذه النظرية «مخيفة»، أما «شبحها»، شبح ثورة أكتوبر، فدخل في باب التسليات التاريخية.

وللمؤرخين والسوسيولوجيين وجهات نظر فيها نظر، الا أنها مغايرة.

فالمؤرخ اريك هوبزباوم الذي يعرفه قراء العربية بفضل دار نشر لبنانية (الفارابي)، ختم آخر أعماله بعنوان مثير: «عصر التطرفات»، راسماً صورة القرن العشرين بأنه قرن أكتوبر، القرن القصير الذي ابتدأ، برأيه، متأخراً في 1917، وانتهى مبكراً في 1991، سنة صعود يلتسن، مثلما أنّ القرن التاسع عشر كان قرن الثورة الفرنسية. وهذان القرنان اصطرعا في ضمائرنا: التقاليد الديموقراطية الجمهورية من الباستيل، والتقاليد الجمعية من قصر الشتاء.

إن الانهيار المدوي للثورة الروسية بعد سبعة عقود بقي حبيس

twitter @baghdad_library

الرؤية الظرفية، ونظرية المؤامرة، من أخطاء التجديد، إلى خبل غورباتشوف، ودسائس السي آي ايه، وما بينهما.

كل القراءات البنيوية للتاريخ الروسي سبقت جيلنا: جرامشي وصف الثورة الروسية بأنها ثورة ضد «منطق رأس المال»، أي منطق ماركس، والمنظر الماركسي الألماني الأول، بل أستاذ زعيم الثورة لينين، كارل كاوتسكي تنبأ بانهيار الثورة الروسية قبيل وفاته عام 1938. أما السوسيولوجي الليبرالي ماكس فيبر، فرأى باستشراف سوسيولوجي أنّ الدولة ستبتلع الحزب، وتسود.

وحين نعود إلى قراءة هذه الدراسات والوثائق نذهل لوضوح السرد، وصدق الاستشراف، غير أن أشد ما يذهل هو اهمال هذه القراءات.

وهذا نسيان مزدوج، نسيان للماضي، ونسيان لتمثلاته الفكرية.

جاءت الثورة الروسية في أكثر بلدان الرأسمالية تأخراً، ضد صنم لم يظهر بعد. لم تكن روسيا بمنطوق النظرية التي بررتها تصلح لتطور ما بعد رأسمالي مفترض. فنبتات الصناعة الحديثة لم تكن قد ظهرت إلا بالكاد، على شكل جزر صغيرة في المدن الكبرى (بالأحرى في مدينتي موسكو وسان بطرسبرغ). وكان مدراء المصانع يستوردون من انكلترا، ويعملون في ظروف لم يتبلور فيها بعد حتى انضباط العمل المصنعي المعروف. ولم تمد فيها الرأسمالية الصناعية بعد تأثيرها التنظيمي (الانتاج لأجل السوق، الحساب الاقتصادي، عقلنة الانتاج، اعادة الانتاج الواسع، الخ)، ولم ينضج فيها تأثيرها المؤسساتي (المؤسسات القانونية لحماية الملكية الخاصة، اتحادات الصناعيين، مؤسسات المجتمع المدني)

ولا ابتدعت بعد أثرها الثقافي والفكري (فكرة الفرد الحر، التعاقد الحر، حرية السوق، حرية الضمير).

زعيم الثورة الروسية نفسه اضطر مراراً، أمام توبيخ مجايليه، إلى الاعتراف بـ «تأخر روسيا»، وأن رأسماليتها «حرفية» و «صغيرة»، أي الاعتراف بعدم كفاية تطور روسيا. مع هذا حلت المراسيم محل التاريخ، أي القول بأن الحقبة الحديثة، ما بعد الرأسمالية، لديها في الأقل «سلطة عمالية»، رغم أنّ عمال المدن، بل المدن ذاتها، كانوا أقلية، وسط محيطات الفلاحين المترامية.

لعل الثورة الروسية كانت ثلاثة تمردات متراكبة في آن: فهي ثورة فلاحية ضد أشكال القنانة البالية، والتي بقيت في الواقع معزولة عن خبل المدن الثوري. وكانت تمرداً ليبرالياً ضد الأوتوقراطية القيصرية (كيرنسكي)، وكانت أيضاً تمرداً عمالياً في المدن الرئيسية (البلاشفة). واكتسبت هذه التمردات الثلاثة طابعاً حاداً متوتراً، متداخلاً، بفعل ظروف الحرب العالمية الأولى. الواقع أنّ هذه الأوجه الثلاثة للثورة الروسية تعكس أهم الميول الأساسية التي أطلقها العصر الصناعي عالمياً، أعني الميول الفردية الليبرالية (ضد امتيازات الأوتوقراطية الزراعية) والميول الجماعية (الاشتراكية)، والميول الدولتية - القومية (الفاشية والنازية). والمفارقة في تاريخ القرن العشرين أنّ كل ميل من هذه الميول انتصر في بلد أو بلدان معينة، وتحول إلى محور عالمي، أي نظام فرعي في نظام الدول - الأمم.

الليبرالية راحت تمجد حرية الفرد، حرية السوق، والحريات

twitter @baghdad_library

السياسية، وتحرير الفلاحين، الخ، والنازية راحت تمجد الأمة والدولة وتضعها فوق انقسامات الليبرالية، وفوق الطبقات والأفراد. أما الاشتراكية، فكانت تمجد المجتمع المنقى من الانقسام، وتبشر بالغاء السوق، وارساء نظام إشباع الحاجات.

ونحن نعلم أنّ هذه النظم اصطرعت، ومزقت بعضها بعضاً.

نعرف ان تقاليد الثورة الروسية انجبت دولة بيروقراطية، مركزية، استبدادية، دولة بلا أي معلم ديموقراطي (حتى لصانعيها)، دولة هيمنت فيها طبقة تكنوقراط وموظفين على الاقتصاد والسياسة، على الثقافة والتفكير، باسم التاريخ وباسم طبقة عاملة مفترضة.

وعاش هذا النموذج انفصالاً بين واقعه المتخلف (تدني الانتاج، ضعف المؤسسات المجتمعية، وغياب التمايز المؤسساتي في الدولة) وبين ادعائه الايديولوجي بأنه يبني الجنة الموعودة، جنة التحرر من الحاجات المادية، غير أنّ النموذج الروسي على بنيته شديد التمركز، واقتصاده الأوامري، لعب دوره في تطوير جزئي لروسيا (التصنيع، الكهربة)، وأرغم الليبرالية في أوروبا الغربية على التكيف لحاجات الطبقة الرابعة، والقبول بنظام الرفاه الاجتماعي.

لم تكن روسيا، من منطوق نظرية ماركس نفسها، تصلح لتجاوز حاضرها بمراسيم. فالرأسمالية الصناعية نظام عالمي وليس محلياً، وروسيا تفتقر إلى شروط حضارة هذه الحقبة. فلا التطور الروسي يكفي، ولا مؤسسات الادارة الذاتية للمجتمع موجودة، ولا مؤسسات التوجيه السياسي (الدولة) راسخة على قاعدة تقسيم

السلطات والمحاسبة والتداول السلمي. يومها اعترض مفكرون ماركسيون كبار على فكرة استيلاء «الطبقة العاملة» الروسية على السلطة.

لعل أبرز اعتراض هو اعتراض بليخانوف الذي قال إن بلداً زراعياً مثل روسيا يقوم على انتاج سلعي صغير، وبحر من الفلاحين، لن يسمح بنشوء نظام سوى استبداد قيصري، حتى لو ارتدى رداء بلشفياً. وهناك اعتراض كاوتسكي، من منطلق مقارب، ومن رؤية أوسع لتاريخ الحضارة الصناعية الرأسمالية الجديدة.

زالت روسيا الثورية، وتلاشى إرثها تقريباً، رغم أن آثارها باقية، بالمعنى السلبي والايجابي.

لقد قدمت لنا التجربة الروسية صورة عن اليوتوبيا المخدرة، التي يعيد الاسلام السياسي انتاجها. كما قدمت دروساً أخرى: انهيار اليوتوبيات والنظريات الكبرى (التي يسميها ليوتار: السرديات الكبرى)، فتح الباب أمام العالم كله لخواء روحي يمتلئ اليوم بـ «جذام الميتافيزيقيا». وتجد العالم اليوم يبحث عن يوتوبيات جديدة، وتحاول بعض فرق الاسلام السياسي خلقها.

والليبرالية نفسها حائرة بين الانتشاء بظفر «نهاية التاريخ»، على غرار فوكوياما آملة انتصار الأسواق على السياسة، أو الخوف من انقسامات جديدة على غرار هانتنغتون، باحثة عن حل كلاوزفيتزي للمستقبل، أي حل عسكري بامتياز، عملاً بالحكمة القائلة إنّ الحرب امتداد للسياسة.

لقد شكلت الثورة الروسية يوتوبيا كبرى، لقوى متنافرة، من

twitter @baghdad_library

الثوري المتمرس، إلى الأصولي المنغلق، ومن الفلاح المعدم إلى مثقف المدن، إلى عمال المصانع، إلى أسمال مدن الصفيح.

هل يستطيع القرن الحادي والعشرون ان يعلّم أبناءه وبناته القبول بعناء الوجود، وتلمس مسرات الروح في عالم «الحسابات الجليدية»، والبداهة المبلدة؟ ربما.

التوتاليتارية الكلمة
الغائبة الحاضرة

يحتفي عالم الغرب، كل سنة، بذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية التي شكلت، منعطفاً كبيراً في تاريخ العالم، وسجلت تدمير النظم التوتاليتارية في أوروبا الغربية، ولم يكن حفل هذه المرة مخالفاً: خطابات مملة، سياسيون يتثاءبون وجمهور شبه نائم، دليلاً على أنّ الرموز السياسية للحدث تنسل مواربة إلى النسيان. منذ عقدين ونيف وأنا أتابع هذا المهرجان السنوي، باستعراضاته العسكرية، وموسيقاه الصادحة، وبهرجته الاعلامية، فلا أجد فيه كلمة واحدة عن الأوجه الثقافية والفكرية لهذا الحدث، الذي يعيش معنا بصورة أو بغيرها. أقصد بذلك فكرة التوتاليتارية ومعناها، وأصولها الفلسفية. فالنظام التوتاليتاري، بصيغته الغربية، لم يكن محض حركات جامحة، يقودها زعماء مصابون بداء العظمة، ولوثة التدمير، والرغبة في اكتساح العالم.

التوتاليتارية بدأت أصلاً فلسفة بنائية، واعتراضية في لحظة خاصة من تاريخ أوروبا الممزقة بنشوء واصطراع الأمم. تاريخ التوتاليتارية مثير وغريب في أن. نشأت الفكرة من مصادر عدة

twitter @baghdad_library

فكرية واجتماعية، وتداخلت عناصرها المتنافرة لتأخذ شكلها الأكمل في فلسفة الايطالي جيوفاني جنتيلي (قتل عام 1944) في مباحث شهيرة منها: الأسس الفلسفية للفاشية، الصادر عام 1924. وجيوفاني جنتيلي فيلسوف هيغلي، يرى إلى التاريخ بوصفه عملية روحية، ذات غائية سامية، ويرى إلى الدولة القومية تجسيداً أرقى لهذه الغائية في مجال السياسة، والتاريخ العالمي. فالدولة، عنده (مستقياً فكرة هيغل) بمثابة فرد فاعل في التاريخ. عند هذا الحد تبدو الفكرة بمثابة تحصيل حاصل لما هو قائم. فالامبراطوريات القديمة تنحل إلى مكوّنات قومية تتخذ شكل دول. وقد اتخذ نشوء هذه الدول شكل حركات قومية، نقلت فكرة السيادة من العاهل إلى الأمة (الشعب)، وارتبطت، لذلك، بتحولات من الاوتوقراطية (حكم الفرد) إلى الديموقراطية (حكم الكل). لكن جنتيلي يرى إلى هذا المسار رؤية مغايرة: الديموقراطية التي رافقت بناء الدولة القومية قامت بفعل صعود الطبقة الثالثة (أي الطبقات الرأسمالية)، اما في القرن العشرين فتميزت الدولة القومية الليبرالية بصعود الطبقة الرابعة (أي العمال وفقراء المدن) التي أضعفت الأمة بإضعافها الدولة. الأمة لا وجود لها بدون الدولة، والدولة لا استمرار لها بوجود انقسامات اجتماعية. تماسك الدولة، ووحدتها يتطلب، حسب جنتيلي، وضع الدولة فوق الأمة، وتقديم الدولة على الفرد، وباختصار بسط سيطرة الدولة على المجال الخاص، والغاء هذا الأخير، بما فيه

من تعددية يراها معولاً للتمزيق والهدم. الدولة عنده يجب أن تكون بناء شاملاً، كلياً، أي توتاليتارياً، يلغي كل كيان مجتمعي وكل مركز قوة يقع خارج سيطرته. وقد صاغ بنيتو موسوليني، زعيم ايطاليا وتلميذ جنتيلي، عصر ذاك، هذه الفكرة عينها في شعار: كل شيء في الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة!

لكن الدولة التوتاليتارية، هذا الابتكار لدولة مهزومة، ومثقفين نخبويين، يزدرون أمتهم باعتبارها مجرد كمّ من دهماء لا يجوز لها رسم المصائر عبر أرقام صناديق الاقتراع، ومفكرين قوميين عصبويين يعلون شأن الدولة فوق كل شأن، بما في ذلك الشرائع التي تقوم عليها، فشلت فشلاً ذريعاً في بلد المنشأ: ايطاليا، ونجحت في المانيا. وسر فشلها هنا هو سر نجاحها هناك. فإيطاليا تميزت بوجود مؤسسات اجتماعية راسخة تقع خارج سيطرة الدولة مثل الكنيسة الكاثوليكية، أو وجود كيانات محلية تربأ بالسيطرة المركزية الثقيلة (حكومات محلية، روح محلية)، وهي كيانات راسخة بسبب ضعف التطور الصناعي في ايطاليا مطلع القرن العشرين، أو وجود مراكز سلطة متعددة (العرش، الجيش). فالألمان نجحوا في بسط مركزيتهم المطلقة، بالسيطرة على اجهزة الدولة، ودمجها، على قاعدة الغاء تقسيم السلطات الذي ميز الدولة الليبرالية، كما نجحوا (مثل الطليان) في الهيمنة على الاقتصاد (انشاء المجمعات الصناعية الخاضعة لادارة حكومية)

twitter @baghdad_library

والمجال العام (الاعلام، الثقافة، التعليم). وارتقى الالمان بالنزعة النخبوية في فلسفة جنتيلي إلى مصاف مبدأ سام قوامه تأليه الزعيم، مثلما ارتقوا بالنزعة القومية إلى مصاف عنصرية منقاة، واعتمدوا، مثل جنتيلي، النزعة الارادية (عند نيتشه) منبعاً للفعل وشرعنة له. وبهذا تحولت التوتاليتارية إلى مزيج من هيغلية تؤله الدولة، ونيتشوية تؤله الارادة المنفردة للزعيم (السوبرمان)، وداروينية اجتماعية (البقاء للاصلح) تزدري الأمم والأجناس الضعيفة.

لم يكن لهذا الخليط أن يمتزج لولا احتدام العالم الجديد، المشاد من وحدات متعاونة . متصارعة، هي الامم القومية. وما كان لهذا المزيج أن يتماسك لولا نشوء المدن العملاقة التي دشنت ما يسمى بعصر المجتمع الجماهيري، حيث الحشود السديمية ترعب الفرد المنخلع عن الاسرة، وعن القرية، أي المنفصل عن عالم الاطمئنان الرعوي السابق، والباحث عن تطمين زعيم قوي. بل ما كان لهذا المزيج أن ينجح، في البناء كما في التدمير، لولا ظهور وسائل الاتصال الجماعية (الراديو)، التي تخطّت حدود الوسيلة السابقة (الجريدة) المقتصرة على قارئ الابجدية. فقد اندلعت التوتاليتارية ردةَ فعل على صعود الطبقة الرابعة (عمال المدن وروسيا الثورية)، مثلما اندلعت ردة فعل على المهانة القومية (هزيمة المانيا وخروج ايطاليا بمكاسب من الحرب الاولى). ورغم أنّ بدايات التوتاليتارية جاءت بحافز الرعب من

نجاح الثورة الروسية (1917)، الا أنها راحت تتبنى أساليب التعبئة الجديدة في المدن المليونية، التي كانت ظاهرة جديدة. ومن مفارقات التاريخ، أنّ روسيا في عهد ستالين، راحت، تعجيلاً بتنمية بلد زراعي مخرب، تحاكي النموذج التوتاليتاري الالماني: المجمعات الصناعية والزراعية والهيمنة الشاملة على مرافق الثقافة والمعلومات.

ولّد صعود التوتاليتارية وانهيارها تياراً فكرياً نقدياً عملاقاً جاء من مدارس يسارية نقدية (ادورنو، لوكاش هابرماس) ومدارس ليبرالية نقدية (هنه أرنت)، ومدارس ليبرالية خالصة (كارل فريدريك وبريجنسكي). وهذا النقاش الثري الذي انجب عقولاً كبيرة ضاع صداه في حمأة الحرب الباردة، إلا أنه خلّف لنا إرثاً فكرياً عظيماً لا يزال موضع تقدير وإن يكن في دوائر فكرية ضيقة. فلقد اختفت التوتاليتارية من المسرح الأوروبي، لكنها عاودت الظهور بأشكال رثة في عدد من البلدان النامية، بعضها عربي. الا أن هذه الظاهرة لم تلق سوى صمت القبور. ذلك أن الفكر السياسي العربي (إن كان لمثل هذا الفكر وجود؟) غارق في موتيفات الدولة القومية الكلية، وموتيفات التنمية، غرقاً يصعب معه أن ينفك ليأخذ مسافة نقدية تتيح له دراسة الظاهرة بشكل معقول. التوتاليتارية العربية، أفكاراً أو مؤسسات، كاريكاتير مزر من الأصل، محاكاة بائخة لنموذج خارق، جاء في لحظة استثنائية، وخرج في لحظة استثنائية. نهاية التوتاليتارية كانت بداية

twitter @baghdad_library

الديموقراطية في اوروبا، اما أزمة أشباه التوتاليتارية في عالمنا العربي، فتنفتح على وريث أدنى مقاماً، هو الاصولية المنغلقة. ذلك أن نقد التوتاليتارية لم يبدأ بعد. نحن بحاجة إلى أعمال مثل "جدل التنوير" (ادورنو)، أو "تحطيم العقل" (لوكاش) أو "أصول التوتاليتارية" (أرنت). نحن بحاجة إلى نقد التاريخ.

كرنفال الديموقراطية:
حقيقة الأشياء أم مظاهرها

ثمة كرنفال عربي (قد يكون مبكراً) احتفاء بانعطاف نحو الديموقراطية. المحتفون يومئون إلى انتخابات فلسطين والعراق، والى حركة «كفاية» (مصر) والى الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الوثبة اللبنانية لاستعادة مقاليد الديموقراطية البرلمانية. وبوسع المرء أن يسعف المحتفين، هنا، بتوسيع قائمة الاصلاح الديموقراطي، كيما تضم البحرين والمغرب (مثلاً) أو الكويت الساعية إلى فتح باب المشاركة امام المرأة لتعميم الديموقراطية.

في المقابل ثمة مأتم كامل يقيمه المرتابون من هذه الانتخابات أو حركات الاحتجاج الديموقراطي. ويرى الغارقون في الاسى أنّ هذه التطورات مؤامرة غربية، أو اميركية تحديداً، وديموقراطية مستوردة، وأن لا بديل عن الرفض والمقاومة رافعين بذلك الثيمات القومية كنقيض لإرساء الديموقراطية (ولو إلى حين).

أرى في هذين المسربين خللاً في الرؤية رغم أن كل رؤية تنطوي على عناصر واقعية. فالسؤال الأهم هو إنْ كان العالم العربي على ابواب تحول ديموقراطي حقاً. والسؤال الموازي في

twitter @baghdad_library

الاهمية هو إن كانت الديموقراطية متسقة مع البعد القومي والاجتماعي عند المعترضين.

الريبة واجب، لا تشكيكاً بقيمة الديموقراطية، ولا تقليلاً لشأن العرب في استحقاقها، ولا نكراناً لأهمية البعد الاجتماعي والقومي، بل خشية من طريقتنا نحن في تقليل الاشياء، طريقتنا المفعمة حماسة قبولاً أو نبذاً.

منذ نصف قرن تقريباً والثقافة السياسية (كما العلوم السياسية) في العالم العربي منشغلة عن موضوعة الديموقراطية، أي البنية المؤسساتية للدولة ونواظم عملها (تقسيم السلطات ـ حكم القانون) وعلائقها بالمجتمع، بمواضيع أخرى تسد الافق الفكري منذ الخمسينيات، مثل الوحدة القومية أو التنمية أو الاشتراكية أو التحرر أو الاسلام السياسي أو الأصالة.

اواخر الثمانينيات من القرن المنصرم بدأ حديث خجول، هياب، عن «المجتمع المدني» والديموقراطية، بدأه، والحق يقال، بعض التنويريين القوميين، استجابة لتحولات اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية بانهيار النظم التوتاليتارية والعسكرية التسلطية. غير أنّ حرب الخليج 1991، والانتفاضة الفلسطينية الثانية وصعود ليكود، ادت جميعها إلى اسكات هذه البداية، وسرعان ما عادت الثيمات القومية (ازاء خطر خارجي) لتهمين على الأفق. عاد العالم العربي القهقهرى إلى قوقعته السابقة، مستكيناً إلى رُهاب الغرب، وفوبيا الآخر، هذا المخرج الأيسر لتعليق كل التبعات على مشاجب الغريب.

لعلنا خسرنا بذلك فرصة تعميق النقاش حول الاندراج في موجة الانعطاف العالمي من نموذج الحكم التسلطي أو الشمولي (التوتاليتاري) للدولة إلى النموذج التمثيلي - الدستوري، الذي اكتسب زخماً اكبر بعد التحولات الكبرى في اوروبا الشرقية، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي السابق.

شملت موجة الدمقرطة هذه نحو خمسين دولة. ولم تكن اوروبية (كما كان الحال في القرن التاسع عشر) بل عالمية، ضمت اوروبا وآسيا وافريقيا اميركا اللاتينية.

كان ذلك ثمرة نهاية الحرب الباردة واعترافاً بأن هذه الحرب عينها ختمت بالشمع الاحمر على أي كوة للحريات السياسية في عصر الصراع بين القوتين الاعظم. وما إن زال هذا الغطاء حتى انهارت أول ما انهارت انظمة الحكم العسكرية في اميركا اللاتينية (صنيعة الاستخبارات الاميركية) التي اغتذت مثل الرخويات على عفن الحرب الباردة. ولم تكن وحدها في هذا العيش الطفيلي.

كان القرن العشرون عجيباً حقاً، كان قرن انهيار الديموقراطيات في اوروبا كما تأسست في القرن التاسع عشر، واعادة تأسيسها وفقاً لمتطلبات القرن العشرين. انهارت الديموقراطية في روسيا القيصرية تحت وقع احتدام اللامساواة الاقتصادية المريعة، وحاجات التصنيع (الثورة البلشفية 1917). مثلما انهارت الديموقراطية في ايطاليا والمانيا (1921 و1933) تحت وقع المهانة القومية للامم المهزومة. كانت النازية والفاشية، بمعنى ما، احتجاجاً على اللامساواة القومية بين الأمم، على كل

twitter @baghdad_library

بشاعة هذا الاحتجاج. وليس مصادفة أن يقارن موسوليني الفوارق الاقتصادية بين الأمم بالفوارق الاقتصادية بين الطبقات، مُعلياً شأن الصراع بين الأمم على صراع الطبقات.

خلاصة التاريخ الاوروبي الغربي في القرن العشرين تفيد أنّ توسيع المشاركة الاقتصادية حجر اساس في استقرار الديموقراطية التي انبثقت من عالم الاسواق الرأسمالية. من هنا ميلاد دولة الرفاه ونظام الضمان الاجتماعي. كما تفيد هذه الخلاصة أن التوازن بين الامم في حقوق السيادة والمشاركة في الاسواق العالمية (المشاركة الاقتصادية) هو ركيزة أخرى لثبات الديموقراطية. ومن هنا ولدت اتفاقيات بريتون وودز وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومن بعدهما لاحقاً منظمة التجارة الدولية.

بخلاف هاتين الركيزتين (الاقتصادية - الاجتماعية والقومية) تنحو الامم أو جل قواها الاجتماعية إلى اعلاء البعد الاجتماعي (الرفاه، الخدمات، أو حتى التصنيع) واعلاء الشأن القومي (الاستقلال، الوصول للاسواق العالمية) على الحرية السياسية (الديموقراطية)، بما يؤدي إلى تدمير اسس الديموقراطية، وفتح الباب لصعود الشمولية، والغرق في اوحال الحرب، ساخنة أو باردة. لقد انفقت المانيا المحرومة من الاسواق البلايين لبناء ترسانتها العسكرية، وخوض الحروب، كما انفق الغرب الليبرالي البلايين لسحق الماكنة الألمانية، وأنفق البلايين الاضافية، بعد

الحرب، لبناء الديموقراطية في البلدان المهزومة (المانيا، ايطاليا، اليابان، النمسا).

وفي عالمنا العربي يقف الفكر الديموقراطي نبتة هشة تماماً بازاء تيارين: الاجتماعي والقومي. المدرسة الاجتماعية تمحض الدولة الراعية ما يشبه حق البكورية الاقطاعي، في احتكار الحكم مقابل دفع التنمية وتوفير الخدمات الاجتماعية، على حساب الشرعية الدستورية، والمحاسبة، والانتخاب. في حين أن المدرسة القومية تضع التحرير القومي، بمعناه الواسع أو الضيق، أو بمعناه الحقيقي أو المتخيّل، محل التعارض مع الديموقراطية، ومع حركات إذكاء الصراع للجم أنظمة الحكم التسلطية. وقد ولدت الليبرالية مع جيل السياسيين المتحدرين من عوائل الاعيان والوجهاء، المعتمدين على الملكيات العقارية. اما مدارس الاحتجاج الاجتماعية والقومية فولدت من أوساط الفئات الوسطى ذات التعليم الحديث. من هنا سهولة بل واقع تداخل هاتين المدرستين تداخلاً مكيناً أدى، في الممارسة، إلى نشوء دول تسلطية (عسكرية في الغالب) تقوم على نظام الحزب الواحد، والاقتصاد الأوامري. حتى بديلها الشعبوي بصيغته الاصولية الاسلامية تشرّب الكثير من أفكار وشعارات هاتين المدرستين.

وعليه فان السجال الديموقراطي الحالي بازاء هاتين المدرستين ليس تجريداً نظرياً، أو بحثاً مجرداً عن انماط متوازنة للتطور الديموقراطي. بل يتخذ هذا السجال شكل تصادم مع نخب حاكمة مدعمة بانتلجنسيا تنعم بامتيازات هذا النظام التسلطي،

twitter @baghdad_library

الذي لا يفكر قط بالتخلي عن مزاياه وامتيازاته، رغم احتدام المشكلات.

هذه هي معضلة السجال الديموقراطي. اما المعضلة الأخرى فتتصل بالبنية المؤسساتية اللازمة لقيام ديموقراطية مستقرة. وهنا تتفق العلوم الاجتماعية على أنّ الديموقراطية التمثيلية الدستورية، الفاعلة في اطار الدولة القومية الحديثة، كنظام شامل بكامل طبقاته وأفراده، نظام حديث العهد، ينتمي إلى طور متقدم من العصر الصناعي ولا سابق له قبل هذا العصر.

ثمة في الاقل ثلاثة شروط مؤسساتية لذلك، وهي تطور الاسواق كقوة اقتصادية منفصلة عن الدولة، وصعود الطبقات الوسطى الحديث، والخروج من أسر الثقافة التقليدية كمنبع للشرعية السياسية. وقد دخل عالمنا العربي عصر الديموقراطية من أواخر عهده الزراعي (أو حتى الرعوي في بعض الاصقاع) الذي يقوم على جماعات مغلقة، وطوائف ثابتة، ذات تراتب هرمي يستبعد المساواة السياسية. ولم ينتقل الا جزئياً نحو مجتمع حديث يقوم على جماعات منفتحة، متغيرة، ذات مساواة سياسية لا تستبعد التفاوت الاجتماعي.

ودخل الدستور الينا في القرن التاسع عشر من بوابة الاحتكاك بالغرب وبفضله. جاءتنا الدساتير عبر مصلحين كبار انحدروا من صلب دولة اقطاعية (مدحت باشا مثلاً)، مثلما أُرسي اول البرلمانات والنظم الانتخابية المستقرة في القرن العشرين تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي في المشرق العربي. وسقطت النماذج

الأولى للنظام التمثيلي - الدستوري لقمة سائغة في يد العسكر، وذلك لهشاشة أساسها الاجتماعي (غياب طبقة وسطى دينامية) ولفظاعة التفاوت الاجتماعي (أرياف الفلاحين المعدمين، ومدن الحرفيين المنهارين) ولاحتدام المشكلة القومية (الاحتلال، القواعد الاجنبية، قيام اسرائيل). والتجربة الوحيدة (اللبنانية) التي حافظت على قدر من الاستمرار بفضل نظام الطوائف، سرعان ما قُمعت وقُيّدت بفعل الصراع الاقليمي - العالمي.

ولعل العالم العربي اليوم على أبواب تحولات اجتماعية وثقافية مهمة، وإن تكن متفاوتة بين مغرب ومشرق وخليج. فالتمدينُ بلغ مستوى عالياً، واتساع الطبقات الوسطى سمة بارزة للعيان، ورغم تهمّشها في أصقاع وصعودها في أخرى، فان حتمية تحول مضطرد نحو زيادة مكوناتها المعتمدة على الملكية والرأسمال، على حساب الفئات المعتمدة على الراتب (فهذه الأخيرة شديدة التعلق بالدولة، تسلطية أم لا). لكن الأسواق، رغم بعض الاصلاحات، لا تزال مقيّدة، ولا تزال كثرة من الدول تعتاش على ريوع محلية (انتاج النفط)، أو خارجية (بيع الخدمات لدول غنية)، وهذه الريوع تمنح الدولة مصادر مستقلة عن الانتاج المجتمعي للثروة.

أخيراً، ثمة احتدام بين الثقافات التقليدية التي تسبغ الشرعية الدينية على السياسة، للحاكم كما لحركات الاحتجاج، والثقافة الحديثة التي تترك بصماتها حتى على التقليديين. فكسر الصلة

twitter @baghdad_library

بالاقتصاد الأوامري الريعي، وبالثقافة التقليدية هو، بالتالي، المنعطف التاريخي الفعلي نحو الانتقال الديموقراطي.

أما الآن فلا يزال العالم العربي يساحل على ضفاف هذا التفكيك، في وجل. وقبل نحو ثلاثة قرون سخر مونتسكيو، صاحب «روح الشرائع»، من هذه المساحلة: اذا لم نكن نمتلك الأشياء، فلنملك اذاً مظاهر الأشياء!

برلماناتنا وبرلماناتهم

حملتني مصادفة إلى بيروت، وأوقعتني مصادفة أخرى في لجة سجال يكاد يكون عقيماً في العالم العربي.

المصادفة الأولى هي عقد ورشة «فكرية - علمية» في بيروت نظمتها وكالة التنمية في الأمم المتحدة حول البرلمانات العربية، أما المصادفة الثانية فهي حضور برلمانيين وجامعيين من خمس دول عربية هي: اليمن، لبنان، الجزائر، السودان والعراق.

من بين هذه البرلمانات الخمسة، اثنان منتخبان حديثاً بفعل تدخل خارجي (العراق ولبنان)، واثنان معينان تعييناً (اليمن والسودان)، وثالث (الجزائر) لا يقع في هذه الخانة ولا في تلك، فلا هو حديث العهد، ولا هو ثمرة «تدخل»، ولا صنيعة قرار بيروقراطي.

ما يجمع البلدان الخمسة هو النزاع: حرب أهلية ضارية في لبنان تداخلت مع احتلال أخوي فكك كل عتلات ديموقراطيته العتيدة. وحربان أهليتان في اليمن داخل الجنوب، ثم داخل دولة الوحدة، بين جنوب وشمال. والسودان لا يزال يعاني من احتكار الحزب الواحد، سواء في قسمه العربي المسلم، أو في جنوبه الأفريقي - المسيحي، حيث حرب أهلية طاحنة. والجزائر، كما هو معروف، لا تزال تلعق جراح العنف الأهلي، الأصولي، منذ 1991.

twitter @baghdad_library

شاطرت وأقراني المنفيين العراقيين مثقفي لبنان بعضاً من عناء الحرب الأهلية، ورزايا الغزو، ومغبة التدخل، حتى وإن كان أخوياً، كما أعرف، لمس اليد أو بالواسطة، أو بكليهما، تبعات النزاع أو العنف الأهلي في العراق. الغريب في هذا النزاع، أنه قديم على أهله، جديد على الاعلام العربي، الذي اكتشفه بعد سقوط بغداد فحسب.

أعجبت بالوقائع السلسة، الجلية، التي أوردها البرلمانيون أو المحللون عن برلماناتهم. وتكاد ملاحظاتهم تنطبق، مع شيء من تعديل، على جل البرلمانات العربية، حيثما وجدت بإرادة سامية، أم بأوراق اقتراع.

الملاحظة الأولى أن البرلمان، كهيئة تشريعية يبدو مثل كائن معتل ازاء سطوة وجبروت السلطة التنفيذية، وهذه في الغالب، عسكرية الأرومة، شاهرة السلاح، من وراء الكواليس، على أمم بأسرها. الاستثناء الوحيد هو لبنان. لكن هذا الاستثناء فقد عذريته بفعل تدخل الجار الكبير، الذي راح يبرمج انتخابات الرئاسة، ويعطل تجديد البرلمان، ويختزل النظام البرلماني، على مثالبه الكثيرة، إلى صورة الجار التوتاليتاري نفسه.

والملاحظة الثانية أن البرلمان، كهيئة تشريعية، افتقد القدرة على التشريع، في معظم الأحوال، متحولاً إلى ما يشبه جمعية خيرية للعجائز.

والملاحظة الثالثة، أنّ البرلمانات في أحوال كثيرة، أجّجت بدل أن تطفئ النزاعات الأهلية.

ولعل الوصف الذي قدم لنا عن عذاب الجنوبي في اليمن أو

السودان، يتكرر في جنوب العراق وشماله، أو في المناطق الناطقة بالأمازيغية في الجزائر.

والملاحظة الرابعة، أنّ هذه الهيئات التمثيلية تعتمد في بنيتها على أنماط من التعبئة والشرعية تعود إلى عالم الملل والنحل العثماني، الذي بدأنا الخروج منه في مطالع القرن العشرين، لنسير على درب الحداثة السياسية والاجتماعية، لا لشيء إلا لنعود القهقرى إلى الماضي التقليدي (عودة موقتة كما نأمل)، إما بفعل التدمير المنظم للنسيج المدني الذي تولته النظم القومية الأهلية، أو بفعل المحيط التقليدي النافذ في المنطقة العربية - الإسلامية، أو بمزيج من الاثنين.

لم أجد من الحاضرين من يقر ويعترف بأن النظام البرلماني، وهو شكل حضاري ضروري لتطور المجتمع المدني، نشأ في حاضنة التوسع الرأسمالي الآتي من الخارج، وبفضله. وإن انهيار الصروح البرلمانية صناعة محلية، أساساً، مشفوعة بتأثيرات الحرب الباردة، التي أوردت كل حركة نحو الحرية مورد الردى. الأنكى من ذلك، أنّ العودة الخجولة إلى الحياة البرلمانية تأتي بضغوط برانية، لا بديناميكيات محلية، أو أنّ هذه الديناميكيات المحلية تفتقد القدرة على الحركة الذاتية من دون بيئة دولية أو اقليمية مؤاتية.

لم أجد في النقاشات من يلتفت إلى تقسيم السلطات، أساس أي حياة ديموقراطية - برلمانية.

لم ينشأ تقسيم السلطات ثمرة ابداع فكري (نظرية مونتسكيو في كتابه: روح الشرائع)، بل ثمرة نشوء قوى اجتماعية ومؤسسات

twitter @baghdad_library

راسخة فرضت تقسيم السلطات لكسر احتكار الملوك، واحتكار النبالة، لمراكز السيادة، أي الحق في الحكم. نشأ تقسيم السلطات الحديث أول ما نشأ في انكلترا، بصعود الطبقة الثالثة، المهيمنة على مقاليد الثروة، بإزاء قوة العرش، المهيمن على الجهاز البيروقراطي - العسكري المركزي الحديث، وقوة النبلاء الذين هيمنوا على الأرض، والشرعية المدعمة بتقاليد الشرف ونبالة الدم.

وكان تقسيم السلطات على شكل مؤسسات هو، في واقع الأمر، انقسام اجتماعي تتفتت فيه منابع القوة والهيمنة بدل أنّ تتمركز وتتركز في بؤرة واحدة. وكانت نظرية مونتسكيو عن تقسيم السلطات هي تمثلات ذهنية للواقع الانكليزي الذي أخذ ملامحه في القرن السابع عشر، وبخاصة بعد «الثورة المجيدة» التي عاصرها جون لوك أبو الديموقراطية الحديثة.

وكان همّ المفكر الفرنسي، المتحدر من النبلاء، أن يحاكي النموذج الانكليزي، ليمنع تركز السلطات في يد العاهل، ويفتح الباب لاندراج القوى الاجتماعية الثلاث، العرش، النبلاء، الطبقة الوسطى (الثالثة)، في مساواة تاريخية على الغرار الانكليزي، باعتبار هذا الغرار السبيل الأنجع للانتقال المتدرج، السلس، نحو الديموقراطية البرلمانية، ومبدأيها الأساسيين: الحكم بالتوافق (الانتخاب)، وحكم الأكثرية.

وإن بحث العربي عن الطبقة الوسطى في المنطقة عاد خائباً، وإن عنّ له انتظارها، فسينتظر على غرار انتظار غودو صامويل بيكيت الغائب/ الحاضر. بدل الطبقة الوسطى سيجد المرء قوى اجتماعية أخرى، سيجد الجندي - السياسي (عبد الناصر،

بومدين، وعبد السلام عارف، والسلال، وأضرابهم أو أخلافهم)، ممثل المؤسسة العسكرية، التي نضجت كجزء من جهاز الدولة الحديث، قبل نضج مجتمع الحواضر، حاضنة الطبقة الوسطى، والطبقات الحديثة الأخرى. ويقف هذا الجندي - السياسي بازاء مجتمع قبلي مفتت (اليمن)، أو مجتمع فلاحي طاغ، لا فعل فيه للمدن الحديثة، أو أنّ هذه الأخيرة ضعيفة لا تزال: ربع سكان البلدان العربية يتركزون في العاصمة، والسيطرة عليها كانت تعني السيطرة على الأمة بأسرها.

أو يجد المرء، عوضاً عن العسكر، طوائف وقبائل متناحرة، تقف بين عصرين، قدم في عالم الملل والنحل، وقدم في عالم الدولة الحديثة. قد تجد هذه الملل من يسعفها على ترتيب جديد ابتكرته التجربة التاريخية لأجل تدعيم التطور الديموقراطي: التوافقية، أو الفيديرالية، أو اللامركزية. أو قد لا تجد هذا الاسعاف، فتلجأ إلى نخب حاكمة تستمد شرعيتها من الدين والتقاليد، وهي نخب ذات منحدر شريف (علوي أو هاشمي)، أو تدعم شرعيتها باسم الدين.

هذه الحال تتغير، ببطء، وألم، لكنها تتغير. ففي حالات غير قليلة يتفكك دور الدولة أو نخبة الدولة كمالك للثروة الاجتماعية، وفي حالات غير قليلة أيضاً تنمو المدن المليونية متقاسمة النفوذ مع العاصمة، خالقة فضاءات متعددة للفعل السياسي والاجتماعي. وفي حالات كثيرة تأتي الفضائيات والانترنت لكسر احتكار المعلومات ولغة الاتصال، لكن ذلك كله يجري وسط خبل جماعي لحمته انحطاط الثقافة، وسداه صعود الخطاب المقدس،

twitter @baghdad_library

أو بالأحرى اللابس لبوس المقدس، ليستولي على عقول الطبقة الرابعة، الأساسية لديموقراطيات القرن العشرين، نعني بذلك الطبقات العاملة، والفئات الدنيا، والهامشية، التي تشكل كتلة اجتماعية كبيرة لا تقل أهمية عن الطبقة الوسطى (الثالثة)، غير أنها سديمية، غارقة في غبش الرؤية الصوفية. ولعل حلول لابس العمائم محل الأفندي علامة على عدم نضج هذه القوى الاجتماعية المدنية، لكنه أيضاً علامة على فقدان نخب الدولة العاتية لاحتكارها المديد.

نحن في مرحلة انتقالية، جديدة، شائكة، منهكة، لكنها جديدة. شرط الديموقراطية المكتمل هو فكاك الطبقة الوسطى (الثالثة) من أسر الدولة (وهذا يتحقق جزئياً) وفكاك فئات الطبقة الرابعة من أسر العمائم.

مائة عام على ثورة المشروطة
مائة عام من الزمن الضائع

دشّن القرن الحادي والعشرون مئويات عديدة، مر معظمها مرور الكرام.

فمئوية عبد الرحمن الكواكبي(1902-2002) كادت أن تمحى لولا مبادرة المؤرخ العربي ماهر الشريف، وضيافة المركز الثقافي الفرنسي في حلب، وحمية أحفاد المفكر الحلبي/ الكردي، صاحب «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» ، أحد الآباء الشرعيين للنزعة القومية العربية والمدرسة العقلانية. وبينما كان قبر الكواكبي منسياً وسط القاهرة، كانت ثلة من الكتاب العرب تحتفي بتراثه في كتاب يتيم.

مرت أيضاً مئوية المصلح الكبير محمد عبده (1905-2005)، دون كبير اهتمام هي الأخرى ودون مراجعة لما كتبه أو ما كتب عنه، لكأن هذا العالم العربي الإسلامي، يخشى حتى مجرد فتح صفحات صاحب «رسالة التوحيد»، وأفكاره الفلسفية-السياسية.

واليوم تمر مئوية ثورة المشروطة، أو الثورة الدستورية(1906-2006) التي هزت العالم الإسلامي من سبات الفكر قروناً، مثلما

twitter @baghdad_library

مرّت، أيضاً، ثورة الاتحاد والترقي(1908-2008) التي كانت أيضاً أول انقلاب دستوري في قمة الدولة العلية، وريثة الخلافة.

إن البكاء العربي على أطلال «النهضة» يطغى على الدراسة المجددة، المتجردة لتاريخنا القريب، أو البعيد، مقارنة بأوروبا، مثلاً التي تعيد النظر في تراثها الفلسفي بكتابات تتجدد تقريباً كل عقدين أو ثلاثة عقود تماشياً مع تطور وصراع المدارس الفكرية.

وبحدود علمي ثمة «كونفرنس» أكاديمي واحد حول ثورة المشروطة سيعقد قريباً في لندن. ولو عنَّ لباحث طرح الفكرة في طهران حيث ولدت الثورة، لتعرض إلى تهمة «الغربنة». فالشعار الأهم لا يزال الموت للسافرات والموت لليبرالية.

ولو بحث المؤرخ عن مؤسس فكرة المشروطة، وهو (محمد النائيني) لما وجد اسمه في الذاكرة الرسمية.

ولوجد عوضاً عن ذلك طوابع بريدية تحمل صورة أكبر خصوم ثورة المشروطة، الذي انتهى إلى المشنقة لشدة دفاعه عن الشاه المستبد، وهو الشيخ فضل الله النوري.

هذا الالتباس التاريخي ليس حصراً على إيران، بل يكاد يعم العالم العربي والإسلامي، الكاره لتاريخه بالذات، الا إذا كان تاريخاً متخيلاً ملمعاً بالرياء.

ومع أن حركة المشروطة (1906) سبقت كتاب النائيني «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» بثلاث سنوات(صدر الكتاب بالفارسية عام 1909)، إلا أن هذا الكتاب بات رمزها الفكري الأرأس، وهو شهادة على استجابة الفقه لمتطلبات العصر.

الواقع أن سجال النائيني يرمز إلى انقسام المؤسسة الدينية بين

مؤيد للحكم المطلق (المستبدة) ومناصر للحكم الدستوري (المشروطة). المشروطة (على وزن المرجئة، والمعتزلة) هي الترجمة المحلية لكلمة: الدستورية ولا تزال بعض أصقاع حضارتنا العربية الإسلامية ترفض كلمة الدستور باعتبارها بدعة وضلالة.

كما أن سجال النائيني ضد الشيخ فضل الله نوري يكتسي حتى هذه اللحظة أهمية راهنة، علماً أن النائيني إنما ينطلق من فقه العبادات وفقه المعاملات، أي ينطلق بالكامل من داخل علم الكلام والفقه الإسلامي، لا من خارجه.

فمثلاً إن فكرة شرعية الحاكم الدنيوي منزوعة تماماً في علم الكلام الشيعي، وهنا يستخدم النائيني هذه القاعدة لنفي الشرعية عن الحكم الملكي المطلق، باعتباره جزءاً من الحكم الدنيوي الفاقد للشرعية.

ثم يلجأ النائيني إلى قاعدة المصلحة ليفاضل بين الحكم المستبد والحكم الدستوري، ليقول بما أن الاثنين يفتقران إلى الشرعية، وبما أن الاثنين قائمان كأمر واقع، فإنّ اختيار احدهما دون الأخر إنما تقرره المصلحة. والمصلحة (مصلحة الجماعة) تتحقق في ظل الحكم الدستوري خيراً مما في الحكم المطلق.

ويمضي النائيني إلى فقه المعاملات ليخلص إلى أن انتخاب النواب كممثلين عن الجماعة، شيء يماثل عقد التوكيل لإبرام البيوع، والنكاح، وما شاكل.

ثم يعمل بعد ذلك على فتح الباب لحق مجلس النواب (مجلسي ملي) في التشريع، بالتماس قاعدة وجود مناطق فراغ في الحياة تتطلب تشريعات تكميلية.

twitter @baghdad_library

ولنلاحظ أن كل الحجج التي سيقت ضد النائيني إنما تستخدم حتى يومنا هذا من رفض الانتخابات والتمثيل البرلماني، ورفض السماح لغير المسلمين بالترشيح والانتخاب (إعادة قاعدة أهل الذمة)، بل منع مجلس النواب من التشريع، لأن التشريع لرجال الدين وحدهم كممثلين عن الباري عز وجل.

استطاعت ثورة المشروطة أن تجد حلاً وسطاً بين التراث والحداثة، بإيجاد برلمان منتخب مباشرة من الأمة، وتخصيص خمسة مقاعد للفقهاء، علماً أن المرجعيات الدينية كانت ترشح عدداً معيناً يختار منه البرلمان خمسة فقط، لا للقيام بالتشريع بل لإسداء النصح للبرلمان حول تساوق تشريعاتهم مع مقاصد الشريعة بعامة.

لقد أدى صعود الحرية الدستورية إلى إطلاق موجة عارمة ضد ذلك القسم من المؤسسة الدينية الداعم للاستبداد، فأعدم الشيخ فضل الله نوري. لكن التراجع عن الإنجاز دفع النائيني، مؤلف أول أطروحة دستورية في الفقه الشيعي، إلى سحب كتابه من الأسواق وحرقه، خوفاً من سورة غضب العامة التي جرى تأليبها عليه. وبذا أعدم النائيني فكرياً.

ولحسن الحظ فإن أول ترجمة عربية لكتابه صدرت من مجلة العرفان(لبنان-صيدا) عام 1933. وبعد قرابة 70 عاماً صدرت ترجمتان عربيتان أخريان، واحدة تحديثية(توفيق السيف) وأخرى محافظة.

لو استخدمنا مقولات النائيني، فإن كل الحكومات القائمة غير شرعية، وإن الحكومة الدستورية (إقرأ: الديمقراطية) هي أفضل

الخيارات من وجهة نظر المصلحة، وإن المصلحة تتحقق بانتخاب الممثلين مباشرة، دون وساطة، وإن لممثلي الجماعة الحق في اختيار عدد من المراجع الدينية للمشورة، لا للقيادة.

وبهذا المعنى فإن التكملة الضرورية للنائيني يمكن أن تتمثل في اطروحات المجتهد (محمد باقر الصدر) صاحب أطروحة دور المجتهدين كشهود، أي أن دورهم هو الإرشاد، لا الزعامة. ولعل اكبر استمرار للنائيني يجد التعبير عنه في مدرسة الإمام الخوئي، ومكملها العملي آية الله السيستاني.

ها قد مرت مائة عام منذ المشروطة 1906، مائة عام من عزلة مقبضة خنقت فيها الدساتير الواحد تلو الآخر باسم ثورية مزعومة أو قداسة زائفة.

ولم يكن من باب المصادفة أن يقدم أحد المؤرخين الدستوريين كتابه عن العالم العربي والإسلامي بهذا العنوان المؤلم: الدساتير في عالم لادستوري.

twitter @baghdad_library

الإسلام والديمقراطية: تواؤم أم قطيعة؟(*)

بات الكلام في الآونة الأخيرة عن العلاقة بين الإسلام والديمقراطية مادة خصبة للدراسات والمعالجات والمطارحات الفكرية التي تتناول إشكالية ضعف أسس الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية وأنظمة الحكم في المنطقة العربية والإسلامية. ولقد احتدمت وتيرة الجدل حول نقاط الافتراق أو الاشتراك بين الإسلام والديمقراطية بالتزامن مع تصاعد الحديث مؤخراً عن نشر الديمقراطية في المنطقة العربية. فثمة قدر كبير من الأسئلة والتساؤلات المطروحة حول ما إذا كان الإسلام كدين سماوي ينظم مختلف مناشط الحياة يتناقض مع الديمقراطية كنظام وضعي ينظم الحياة السياسية وخيار معاصر للدولة والحكم.

نقاط افتراق

ويلخص فالح عبد الجبار مدير معهد الدراسات الإستراتيجية، ومقره في لندن وبغداد، إشكاليات العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في ثلاث نقاط افتراق تعود تاريخياً إلى بدايات دخول الديمقراطية إلى العالم الإسلامي. ويرى عبد الجبار أن هذه

(*) مقابلة مع محطة بي بي سي ـ لندن.

النقاط الثلاث جاءت «كردود فعل من المؤسسات الدينية والفقهاء»، وتجلت منذ دخول النظام الديمقراطي إلى المنطقة الإسلامية.

النقطة الأولى، التي يتحدث عنها عبد الجبار هي فكرة «أن التشريع لله وحده وبالتالي لا يجوز للبرلمان أن يشرع». ويوضح قائلاً: «هذا مفهوم فقهي قديم لا يزال قائماً وتتبناه الكثير من الحركات الإسلامية».

أما نقطة الافتراق الثانية، من وجهة نظر عبد الجبار، فتتمثل في فكرة «أن الحاكمية لله وليس للشعب، يعني أن الشعب ليس مصدر السلطات، ولا يمكن أن يكون مصدر السلطات». ويقول إن هذا الموقف هو «موقف أبو الأعلى المودودي، وسيد قطب، وحتى موقف الفقه الشيعي في إيران، كالخميني وغيره من الاتجاهات».

وتشكل مسألة المواطنة نقطة الافتراق الثالثة بين الإسلام والديمقراطية بحسب عبد الجبار. ويوضح قائلاً: «في النظام الديمقراطي كل مواطن مساو لأي مواطن آخر بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الإثنية أو اللغة إلخ. ولكن حسب المنطوق الفقهي الإسلامي القديم فإن غير المسلمين هم أهل ذمة، وبالتالي لا يجوز مساواتهم بباقي المسلمين». ويستدرك عبد الجبار قائلاً: «ولكن هناك بعض الفقهاء الإسلاميين وبعض المدارس الإسلامية الآن تقبل بالمبادىء الحديثة للمواطنة، والانتخاب، وحق البرلمان في أن يشرع. ولكن هذه الجماعات وهؤلاء الفقهاء في داخل المؤسسة الدينية يشكلون لحد الآن أقلية.

منابع تاريخية إلى جانب نقاط الافتراق النظرية، فإن عبد

twitter @baghdad_library

الجبار يرى أن مسألة الإسلام والديمقراطية تضرب جذورها في منابع شتى أبرزها ما نشأ عن تحولات تاريخية رافقت زحف الحداثة في المنطقة العربية الإسلامية. ويعتقد أن «المنبع الأول هو الاعتقاد بثبات كل القيم التي استخلصها الفقهاء السابقون. ما استخلصه ابن تيمية مثلاً على الجبهة السنية، أو ما استخلصه الفقهاء الحليون كما يُسَمَّوْن في الفقه الشيعي من وجوب حكم الفقيه، إلخ، ولاية الفقيه». ويردف قائلاً: «هذا الاعتقاد بثبات هذه الأحكام هو مصدر أساسي (للإشكالية)». ويلاحظ أيضاً انكباب طلبة المدارس الدينية «على قراءة الفقه وعدم الاطلاع على العلوم الحديثة، على الفلسفات الحديثة، على النظريات الحديثة». ويرى أنه نتيجة لذلك «يعيش رجل الدين في الماضي وينقطع عن كل هذا التطور الزمني». والخوف يشكل بالنسبة لعبد الجبار منبعاً تاريخياً آخر لإشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية. ويشرح بأن هذا الخوف هو «الخوف من التغيير الاجتماعي لأن الديمقراطية هي معلم من معالم المجتمع الحديث، والمجتمع الحديث يلغي العزلة القديمة للطوائف والمحلات المغلقة والقبائل وغيرها. وتبدأ الحياة الجديدة بإطلاق حرية المرأة، وخروجها إلى العمل». ويخلص إلى القول بأن هذا الوضع «يذكي مخاوف كثيرة عند الذكور المهيمنين على إنتاج الثقافة الدينية بالذات».

الحقوق المدنية

إلا أن فالح عبد الجبار يرى أن إشكاليات العلاقة الملتبسة بين الإسلام والديمقراطية تكمن أيضاً في نقاط افتراق بين الفكر

الإسلامي ولائحة الحقوق المدنية التي يؤكد أنه لا مجال لقيام نظام ديمقراطي بدون الالتزام بها. يقول عبد الجبار: «بعيداً عن حكم المرتد بالذات كمثال، لائحة الحقوق المدنية واسعة جداً؛ هي لا تتعلق فقط بحرية الرأي وحرية المعتقد، وإنما تتعلق أيضاً بالحريات الأخرى الإنسانية العميقة». ويردف قائلاً إن «لائحة الحقوق المدنية تكاد تكون بإجماعها، بمجملها، مرفوضة من كل التيارات الإسلامية، وإن اعترفوا بها فهم يعترفون بأجزاء منها». ويعتبر أن «هذه واحدة من المشاكل الكبيرة. لأن الديمقراطية في العصر الحالي، في القرن الحادي والعشرين، خلافاً لما كانت عليه في القرن التاسع عشر، ترتبط بلائحة الحقوق المدنية». إن الحقوق المدنية إذن، بما تنطوي عليه من حريات، تواجه الفقه الإسلامي، بما يختزنه من أحكام في شأن الردة والمرتدين، بتحد بارز.

المواطنة والمساواة

ويشير عبد الجبار أيضاً إلى مواقف فقهية على تماس مباشر بموضوع المساواة بين المواطنين. ويضرب على ذلك مثلاً «مساواة المرأة بالرجل، أو عدم التمييز على أساس الجنس واللغة والدين». ويشير إلى أن هناك في أوساط الفقهاء «مَنْ يعترض على تعيين المرأة أو غير المسلم قاضياً أو وزيراً». ويرى أن هذه الأمور كلها «تَصَادُمٌ صارخ مع قيم لائحة الحقوق المدنية الحديثة».

twitter @baghdad_library

إرهاصات حل

ولكن هل من سبيل إلى فض هذه الإشكالية بين الإسلام والديمقراطية أو حلها؟ فالح عبد الجبار يرى أن ذلك ممكن ضمن مسار تاريخي طويل. ويرى أن «عدم السماح بحرية النقاش في العالم العربي وفي العالم الإسلامي» يشكل إحدى «الكوارث» التي تعاني منها المنطقة. والسبب في ذلك هو أنه مع حظر حرية النقاش «تبقى كل جماعة منغلقة تسمع ما تقوله لنفسها ولا تستمع لغيرها». من هنا يخلص عبد الجبار إلى التأكيد على أن «هذه مشاكل ممكن أن تُحل لو كانت مجتمعاتنا مفتوحة. بمعنى هناك حرية رأي وتداول معلومات ونقاش». ويلفت إلى أن «بلداناً كثيرة مرت بما مررنا به ولكنها استطاعت أن تعالج هذا من خلال أدوات كثيرة بينها الحوار، الذي نفتقده». ويعرب عن اعتقاده بأن «الثقافة التي تتمثل في القيم والأفكار هي جزء من المشكلة ولكن الجانب الآخر هو النظام السياسي والنظام الاجتماعي». ويقول إن «النظام السياسي ... منغلق، مغلق، لا يتيح أي تجديد أو مساءلة أو مشاركة». ويتساءل: «فكيف نستطيع من خلال مثل هذه النظم السياسية المغلقة أن نجدد ثقافتنا؟» ويؤكد بأن إمكانيات التوفيق «بين القيم الإسلامية بتفسيرها التقليدي المحافظ، والقيم الحديثة أي الديمقراطية ولائحة الحقوق المدنية وغيرها» مرهونة بتحقق عدد من الشروط «أولها هو إيجاد نظام سياسي تداولي منفتح». ويقول: «سبق لنا في الماضي، يعني في القرن العشرين، أن كانت لنا، على رغم كل النواقص، أنظمة برلمانية، وكانت لنا

انتخابات. كان هناك برلمان، وكان هناك دستور، وكانت هناك أحزاب، في العراق، في سورية، في لبنان، في مصر». ويضيف: «الأنظمة العسكرية قلبت كل هذا. ارتدّت على كل هذا. ونحن نعيش ذيول ما ارتكبته هي من أخطاء وخطايا». ويرى بأن «الإصلاح التدريجي ممكن أن يفتح باباً لهذا التحول، لكن هذا التحول سيستغرق حياة جيل أو جيلين».

twitter @baghdad_library

كتب صدرت للمؤلف

بالعربية

- في الاحوال والاهوال- المنابع الاجتماعية للعنف في الثقافة العربية، دار الفرات، بيروت 2008.
- التوتاليتارية، (ترجمة حسني زينه) بيروت، 2007.
- الديمقراطية، بيروت، 2007.
- المجتمع المدني، بيروت، 2006.
- الديمقراطية المستحيلة، بيروت، دار المدى 1998.
- ما بعد الماركسية، دار المدى، 1998.
- القومية مرض العصر ام خلاصه، دارالساقي، لندن، 1995.
- المجتمع المدني في العراق، القاهرة، 1995.
- معالم الخرافة والعقلانية في الفكر السياسي العربي، دار الساقي، لندن، 1992.
- بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي، بيروت، 1990.
- فرضيات حول الاشتراكية: الماركسية/ القومية/الاسلام، بيروت، 1990.
- المادية والفكر الديني المعاصر، بيروت، 1985.

twitter @baghdad_library

بالانجليزية

- الحركات الشيعية في العراق، دار الساقي، لندن، 2003.
- القبيلة الدولة: القومية والاثنية في الشرق الاوسط (تحرير)، دار الساقي، لندن، 2002.
- آيات الله والمتصوفة، الايديولوجيون- الدولة والدين والمجتمع في العراق (تحرير)، دار الساقي، لندن، 2002.
- ما بعد الماركسية والشرق الاوسط (تحرير) لندن، 1997.

ترجمات أبرزها:

- ما العولمة؟ الكويت 2000، بيروت 2008.
- رأس المال (3 مجلدات)، دار ابن خلدون، بيروت 1985، ودار التقدم، موسكو 1990.
- الجزء المجهول من رأس المال، بيروت، دار الفارابي، 1989.
- الاقتصاد السياسي للتخلف، بيروت، دار الفارابي، 1979.

المحتويات

القسم الأول: في النظرية 7

ماركس والدولة النظرية الناقصة؟ 9

تأملات في الماركسية 57

القسم الثاني: نهاية ثورة أكتوبر 93

انهيار الاتحاد السوفيتي والتجربة -الاشتراكية 95

القسم الثالث: العالم-العولمة 107

إطلالة على مفهوم العولمة 109

بنية العولمة؟ 120

القسم الرابع: التوتاليتارية/ الديمقراطية

/ القومية والدين 149

التوتاليتارية 151

الديمقراطية 219

النزعة القومية العربية والإسلام 1890 ـ 1990 254

twitter @baghdad_library

القسم الخامس: ملحق تعليقات صحفية 307
الثورة المنسية 309
التوتاليتارية الكلمة الغائبة الحاضرة 315
كرنفال الديموقراطية: حقيقة الأشياء أم مظاهرها 321
برلماناتنا وبرلماناتهم 329
مائة عام على ثورة المشروطة مائة عام من الزمن الضائع .. 335
الإسلام والديمقراطية: تواؤم أم قطيعة؟ 340
كتب صدرت للمؤلف 347

هذا الكتاب بحث في مسألتين: كيف هو العالم «ما بعد ماركس»؟ ماذا يفعل الماركسيون بعد ماركس؟ كلا الأمرين مضمر في العنوان.

يقدم الكتاب دراسة في أصل النظرية. فهي كتمثلات للواقع كانت ناقصة أصلاً. أما الواقع نفسه، في القرن العشرين وما بعد، فبحاجة إلى تمثلات جديدة.

وادوات ومناهج البحث لانتاح هذه التمثلات تطورت، متجاوزة الثنائيات المبسطة.

الأكثر من ذلك أن الحاجة إلى وجود «سرديات كبرى» أي نظريات جامعة، مانعة، باتت موضع ارتياب، بل رفض.

هنا محاولة للتأمل في النظرية، وفي بنية العالم (العولمة)، وفي النظم الثلاث التي سيطرت على القرن العشرين وما بعد:

التوتاليتارية، الديمقراطية، القومية والاسلام.

مكتبة بغداد
twitter@baghdad_library

ISBN 978-9953-71-532-2
9 789953 715322

twitter @baghdad_library